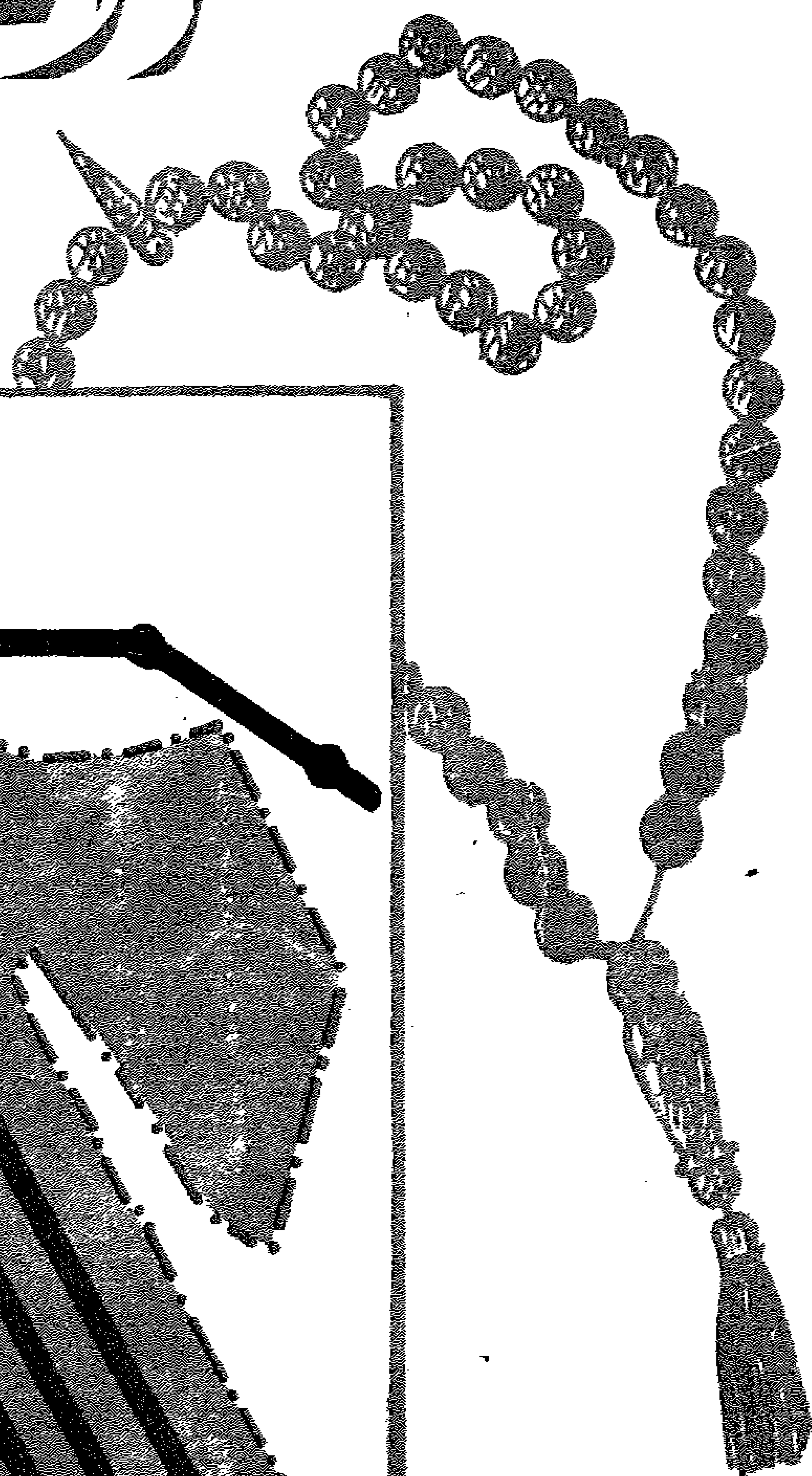


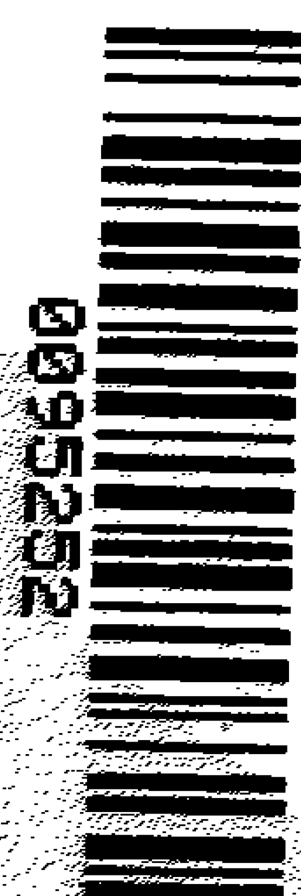
سينا للنشر

عبد القادر شهيب

الاختراق

قصة شركات توظيف الأموال



الاختراق



الناشـــر

سـينا للنشــر

المدير المسئول

راوية عبد العظيم

١٨ شارع ضريح سعد ـ القصر العينى

ص . ب ٢٦٧٤ ـ القــاهــرة ـ ج . م . ع

تليفون ٣٥٤٧١٧٨

الاختــراق

قصة شركات توظيف الأموال

الطبعة الأولى

فبراير ١٩٨٩

الغـــلاف للفنـــان : عمــاد حليـم

الاشـــراف الفـــني : ايناس حسنى

المراجعة اللغوية : السيد عبدالمعطى



سينا للنشر

الاختراق

قصة شركات توظيف الأموال

عبد القادر شهيب

تقديم

صلاح حافظ

إهـــــداء ..

إلى من تقاسمت معى الآلام التى أصابنى بهـا أهل توظيف الأموال ..

زوجتى نعمت ..

وإلى من تمنيت أن يكون عالمه خاليا من شرور أصحاب توظيف الأموال أو شرور غيرهم ..

ابنى شهدى ..

جريمة العصر

ستعيش إلى ما بعد القرن الواحد والعشرين قصة « شركات توظيف الأموال » فى مصر !

فالضحايا الذين جردتهم هذه الشركات من أموالهم سيظلون يندبونها حتى القرن القادم . وبعدهم سيظل يندبها الورثة !

والأسرار والخبايا والأشخاص ومخابىء الأموال فى مصر والخارج ستظل موضوع مسلسل بوليسى محلى ودولى إلى ما بعد نهاية القرن الحالى بكثير ... ومادة مثيرة للصحافة والكتاب كلما ظهر كشف جديد .

والآثار الاقتصادية الموجعة التى ترتبت على تبديد خمسة مليارات جنيه من رأس مال التنمية فى مصر ، وحرمان بلادنا من استثمارها فى الإنتاج ... ستظل مؤثرة على مستقبل التنمية جيلا أو جيلين .

لكن الأخطر من هذا كله ، والذى سيعيش أطول من هذا كله ، فهو الآثار الاجتماعية ...

جاءت « شركات توظيف الأموال » هذه تطرح على المودعين ربحا يتجاوز ضعف ما يحققه أى زارع أو صانع أو تاجر . فلم يبق لدى المواطن المصرى أى مبرر للاستمرار فى الزراعة أو الصناعة أو التجارة . وباع آلاف من الفلاحين أراضيهم ، وآلاف من التجار دكاكينهم ، وآلاف من الحرفيين ورشهم ، وانسحبوا من عالم الإنتاج . وتحولوا إلى عاطلين يكسبون أكثر مما يكسب العاملون . وأصبح الحلم الذى يسعى إلى تحقيقه كل مواطن ـ شابا كان أو شيخا ـ هو أن يكف عن العمل ، ويتمدد على مرتبة من ريع مدخراته . أى أن الكسل (لا العمل) أصبح هدفا اجتماعيا ، وقيمة من قيم التميز والوجاهة .

ولأن « شركات توظيف الأموال » هذه بدأت فى الأصل بتجارة العملة فى السوق السوداء ، ثم بجمع المدخرات خارج النظام البنكى المشروع ، فإنها احتاجت من البداية إلى من يحميها من سلطان القانون . واختارت أن تحتمى بنفس الدرع الذى اختارته عصابات المافيا الشهيرة . وهو شراء أصحاب السلطان أنفسهم . فتسللت إلى مختلف أجهزة الدولة ، وأغدقت على المستعدين منهم للإفادة والاستفادة . ودفعت لهم أرباح إيداعات لم يودعوها . وكلما انكشف واحد منهم عينته موظفا عندها ، يحصل على مرتب ضخم دون أن يقوم بأى عمل .. حتى يتشجع المسئول الجديد ويواصل الإفادة والاستفادة . وبهذا الأسلوب غرست « شركات توظيف الأموال » فى صلب نخاع الجهاز الإدارى المصرى وباء فساد جديد فوق فساده القديم . فساد « مودرن » ، يجعل شعار كل موظف هو أن يستغل وظيفته لصالح المافيا ، فى مقابل أن يضمن فى المستقبل وظيفة أفضل عند هذه المافيا . وأصبح هذا السلوك السوقى لموظف الحكومة دليل ذكاء ، لا علامة انحطاط . وأصبح أسلوب « تبادل المنافع » بين رجال الدولة ورجال المافيا عرفا سائدا ، وعملا مشروعا ، وقيمة اجتماعية جديدة غرست فى تربة الضمير المصرى .

ثم إن « شركات توظيف الأموال » كانت فى حاجة إلى مبرر لجمع أموال الناس عندها ، لاعند البنوك . وإلى شعار يجعل الناس يفضلونها على البنوك . وفى ظروف « الصحوة الإسلامية » المعاصرة لم تجد الشركات أفضل من أن ترفع شعار الإسلام . وأن تزعم أن الاستثمار الحلال الوحيد فى هذه الدنيا هو الاستثمار عندها . وأن تؤكد هذا الزعم بتعيين فقهاء لديها ، يفتون لها بما هو حلال وما هو حرام من صور نشاطها فى السوق . ولكى يثق بها ملايين المسلمين ، فقد كان عليها أن تختار هؤلاء الفقهاء من أهل القمة علما ودينا وسمعة وشهرة . وأن تدفع لهم مرتبات توازى قيمتهم فى عالم الفتوى والتشريع . ومع احترامنا لرجال الفقه عامة فى مصر ، وثقتنا فى أنهم يراعون الله تعالى ، إلا أن الضعف البشرى وارد . ولا يوجد فقيه معصوم . وقد قال واحد من أقطاب توظيف الأموال فى حديث صحفى منشور فى الأيام الأخيرة : « نعم نتعامل مع يهود ، فنحن شركة لتوظيف الأموال ، ولسنا مسجداً » . ثم قال أيضا : « نعم نودع أموالنا فى البنوك الأجنبية ونحصل على الفائدة (الربوية) . فلو تركناها كنا أغبياء . والأفضل هو أن

نأخذها وننفقها فى وجوه الخير » . ولا يمكن أن تصدر تصريحات كهذه ، وبمثل هذه الجرأة ، إلا إذا كان صاحبها مستندا إلى فتاوى شرعية أمده بها المستشار الفقهى الذى يستأجره . وليس هذا غير نموذج واحد من نماذج الفتاوى المشابهة التى اشترتها « شركات توظيف الأموال » من فقهائها المرموقين . **والنتيجة أنه – لأول مرة فى تاريخ الفقه الإسلامى فى مصر – أصبح مشروعا أن يصوغ المفتى أحكامه كالترزى ، على مقاس المستفتى الذى يدفع الأجرة . وهذه كارثة حقيقية ، وفضيحة مدمرة لسمعة الفقه فى مصر .. لا أظن أن الإسلام فى مصر سيتخلص من آثاره إلا بعد سنوات وسنوات .**

وبكلمات أخرى :

لم يكن أخطر ما أصاب مصر من « شركات توظيف الأموال » هو الفلوس التى ضاعت ، أو الخراب الذى أصاب صغار المودعين ، أو الثروات التى تم تهريبها إلى خارج الحدود .

إنما أخطر ما أصاب مصر هو الزلزال الذى هدم أعز قيمها الاجتماعية التى عاشت بها على امتداد عصور التاريخ .

قيمة « العمل » التى بنت مصر تاريخها بها ، وأقامت الأهرام والقناطر ، والسد العالى .. حلت محلها قيمة الكسل والعيش على مرتبة الريع !

قيمة « الشرف » التى كان يلتزم بها رجل الدولة ، ويعتبرها رصيده الباقى لأولاده وأحفاده .. أزاحتها قيمة جديدة ، اسمها « المكسب » . وأصبح الأولاد والأحفاد يطالبون أباهم بأن يترك لهم فلوسا لا نياشين !

قيمة « التقوى » التى كان الناس يستمدونها من فقهائهم ، ويلتزمون بها اقتداء بهم ، فقدت سمعتها وجلالها . وأصبح الشرع والدين بالنسبة لعامة الناس شيئا يخضع للظروف والمصالح . وتجرأ الصبى الذى يخطىء فى الإملاء على أن يتصدى للإفتاء . وتكاثرت الفتاوى التى تسمح بالقتل والنهب والضرب بالجنازير والخناجر . ولم لا يكون حلالا ضرب فتاة تمشى وحدها فى الطريق إذا كان حلالا نهب أرملة أودعت فى « شركات التوظيف » كل ما تملك من ملاليم تعتمد عليها فى الحصول على رغيف الخبز كل صباح ؟

إن ما دمرته هذه الشركات التى زحفت علينا كالجراد لم يكن أموالنا فقط .

وإنما هى دمرت قيمنا ، ولوثت وجداننا ، ولوثت ضمير المجتمع المصرى كله .. ولسنوات طويلة قادمة .

وقد تكون الجريمة الاقتصادية التى ارتكبتها هذه الشركات أحق بالاهتمام الآن . لأنها سلبت خمسة مليارات من فلوس التنمية . ودفعت للناس أقساطا منها ، زاعمة أنها أرباح . فأغرت الناس بإنفاقها فى الشراء . ورفعت بذلك مستوى الأسعار ، والتضخم ، والغلاء . ثم أفاق المودعون ليكتشفوا أن ما أنفقوه كان من صلب رأس مالهم . وأنهم أنفقوا فى سنوات قليلة كل مدخراتهم التى كانوا يحفظونها للزمن ، والتى كانوا يتصورون أنهم ينفقون من أرباحها .. لا من أصولها .

وهذه الجريمة ليست مما يمكن غفرانه .

فلن يغفر أى مجتمع فى هذا العالم أن تسلب مدخراته التى يحتاج إليها لتنمية اقتصاده ، وزيادة إنتاجه ، وخلق فرص عمل لأولاده . وأن يستدرج إلى تبديد هذه المدخرات فى الاستهلاك ، ورفع الأسعار ، وهو يتصور أنه ينفق من ريعها .. بينما هو ينفق فى الحقيقة من أصولها .

ومع ذلك ..

فإن جريمة العصر هذه ، تهون بالمقارنة بما فتكت به « شركات توظيف الأموال » من قيمنا الموروثة التى جعلت بلادنا تقاوم الفناء على امتداد آلاف السنين : قيم العمل ، والشرف ، والدين .

وأمام جريمة بهذا الحجم ، وبهذه الفداحة ، فإننا يجب أن نسأل أنفسنا : كيف حدث هذا كله ونحن نائمون ؟

أين كان البدء ؟ ومن الذى بدأ ؟ ومن الذى ساند وأيد وشجع ؟ وكيف تضخم الديناصور ، ومن الذى غذاه ؟ وكم حجم الخسائر ، ومن كانوا الضحايا ؟ وما مصير هؤلاء الضحايا ؟ وماذا ستفعل الدولة الآن ؟ وماذا ستفعل فى المستقبل ، بعد أن تعى الدرس ؟

أجمل ما فى هذا الكتاب أنه يتصدى لكافة هذه الأسئلة ، وبترتيب ورودها على ذهن القارىء !

فهو يلتزم بالقاعدة الدرامية التى تقول : يجب أن يجيب كل مشهد فى المسرحية على السؤال الذى أثاره المشهد السابق .

وهو لهذا كتاب ممتع ، وإن كانت مادته حقائق وأرقاما ووقائع . فالكاتب يلتزم بحياد مطلق عند عرض المعلومات الثرية التى عنده ، لكنه يلتزم بأن تجيب كل مجموعة من المعلومات على الأسئلة التى تثيرها المجموعة السابقة .

ولا أذكر أننى قرأت ـ فى مختلف لغات العالم ـ إلا عددا قليلا من الكتب التى نجح صاحبها ، كما نجح عبد القادر شهيب ، فى أن يصوغ من الحقائق مثل هذه الدراما المثيرة .

الدراما التى ستعيش إلى القرن الواحد والعشرين . والتى ستصدر بشأنها عشرات من المؤلفات الأخرى .

وغاية ما أرجو هو أن تصدر هذه المؤلفات على مستوى هذا الكتاب الدرامى النادر فى صدقه ، والنادر فى دراميته !

صلاح حافظ

قبـــــل البدايـــــة

هذه الليلة مازلت أحتفظ بها فى ذاكرتى قبل مفكرتى !

فيها لم يكف جرس تليفونى عن الرنين .. وفى كل مرة رن فيها كان يحمل لى مفاجأة جديدة .

حينها رن فى المرة الأولى جاءنى صوت لم أسمعه منذ شهور طويلة .. وبالتحديد منذ أن تركت العمل فى جريدة الشعب ، اعتراضا على السياسة الجديدة التى فرضت عليها .

بعد السلامات قال لى : لقد تحدث معى الأخ محمود طاحون .. وهو آسف للغاية لما حدث من بعض موظفى وعمال السوبر ماركت .. لأنه لايرضى أن يعتدى أحد منهم على صحفى أو حتى مجرد مشترٍ أوزائر عادى لمتجره .. وقد فرض عليهم عقوبات رادعة .. وأنا أعرف الأخ محمود منذ كان مدرسا للتربية الرياضية قبل أن يصيب غنى وينشىء شركة .. وهو رجل مهذب .. ولا يريد أن يتسع الخلاف الذى نشب بسبب حادث صغير وعابر ويمكن احتواؤه .. وأرجو أن تتعرف عليه لتتأكد بنفسك من كلامى .. وهو يدعوك لهذا اللقاء .. هل يناسبك أن نلتقى عنده فى الشركة غدا ؟! .

قلت له : أنا آسف أيضا .. فما حدث لم يكن حادثا صغيرا عابرا .. ولكن بلطجة فى وضح النهار .. مجموعة من موظفى السوبر ماركت يلتفون حول زميل شاب لنا فى روز اليوسف .. يضربونه بالأرجل والأيدى لمجرد أنه سجل بعض أسعار السلع التى يبيعونها ، رغم أنه كان يقوم بإعداد تحقيق صحفى مكلف به عن حقيقة مشروعات شركات توظيف الأموال التى تدعى أنها إسلامية ، بينما لا تهتم إلا بتلبية حاجات قلة محدودة من الأغنياء فقط ! .. ثم يقتادونه إلى حجرة أغلقوها عليه .. ليساومه بعدها مدير السوبر ماركت ، الذى هو شقيق زوجة صديقك صاحب الشركة ، على السكوت مقابل الإفراج عنه !

ولذلك إذا كان صاحبك مهذبا بالفعل فقد وجب عليه الاعتذار ، وهذا هو أقل ما نقبل به .. والاعتذار يجب أن يكون فى دار روز اليوسف وليس فى مقر شركته .. ومع ذلك فهو ليس بديلا عن نشر رأينا فيما حدث .. وإذا كنت حريصا عليه بالفعل يجب أن تنصحه بذلك .

وانتهت بذلك المكالمة التليفونية .

ولكن .. لم تمض سوى دقائق قليلة فقط حتى رن جرس التليفون من جديد ..

جاءنى هذه المرة صوت أعرفه .

قال لى : إن زميلنا (......) منزعج لما ستكتبونه فى المجلة الأسبوع القادم حول حكاية قرض الريان للصحفيين .. وقد طلب منى أن أتوسط إليك فى عدم نشر أى شىء حول هذا الموضوع حتى لا يستخدم أحد ما سوف تنشرونه للإساءة إليه .

قلت له : أولا .. كيف عرفتم أننا سوف ننشر الأسبوع القادم شيئا حول هذا الموضوع ؟ .. ثانيا : نحن لن ننشر سوى ما حدث بالفعل .. وما حدث نحن نرفضه وسنقول ذلك .

قال : لا أدرى هو الذى أخبرنى .. وهو سوف يكلمك .. وأوصيك به خيراً !

وانتهت المكالمة التليفونية الثانية .

قبل أن أرفع يدى عن السماعة التى وضعتها فى مكانها ، كان التليفون يعود للرنين من جديد .. وهذه المرة أيضا كان الصوت أعرفه لأن صاحبه زارنى عدة مرات فى مكتبى بالمجلة ليدعونى لحضور حفل إفطار على مائدة الشريف ، اعتذرت عنه .. واتصل بى فى منزلى أيضا عدة مرات ، رغم أننى لم أعطه رقم تليفونى ..

قال لى : إذا كنت تريد الاستفسار عن أمر يخص شركتنا .. فسوف يجيبك الأستاذ عبد اللطيف الشريف .. وأنا سوف أوصلك به فورا لتتحدث معه .

قلت له : مهلا .. فالأمر لا يستحق .. كما أننى لم أطلب الحديث معه فى شىء .

وانتهت بذلك المكالمة الثالثة .. ولكنى تذكرت أننى استفسرت بالفعل

عن أمر يخص (الشريف) يتعلق بقرض-جديد حصل عليه من مجموعة بنكية .. ولم أتصور أن يعلم أصحاب الشريف بأمر استفسارى بهذه السرعة .

ولم أسترسل فى التفكير طويلا لأن التليفون عاد للرنين من جديد .. وللمرة الرابعة خلال وقت قصير ، وجاءنى هذه المرة صوت أحد الزملاء .. قال لى على الفور .. هل تعرف مع من كنت أمس ؟ .. وهل تعرف ماذا قال عنك ؟ وقبل أن أخمن كان هو يجيب :

لقد ضمتنى أمس جلسة مع صاحب شركة الهدى لتوظيف الأموال .. وخلال ربع ساعة سبك عشرين مرة .. وسأل ماهو الثمن المناسب لك حتى تسكت .. وحينما قلت له إنك لن تقبل أى ثمن ولن تسكت استأنف السباب من جديد ممزوجاً بالوعيد !

ولم أجد ما أرد عليه إلا بكلمة شكرا .. وانتهت أيضا هذه المكالمة .

ولكن ...

بدأت الدهشة تسرى فى عروق مختلطة بدمائى .

هل نحن محاصرون إلى هذا الحد بأصحاب توظيف الأموال وأنصارهم ؟! .

فى ليلة واحدة يتصل بى تليفونيا ثلاثة وسطاء لشركات كبرى لتوظيف الأموال لشراء سكوتنا .. وفى نفس الليلة أعرف بعضا من تهديداتهم ! .

والأهم ..

هل تحولت شركات توظيف الأموال إلى أجهزة مخابرات أو تنظيمات للمافيا تعلم حتى بما ننوى أن نفعله .. أو حتى ما نريد الاستفسار عنه ؟! .

لقد أدركت ليلتها عمق المأساة التى عشناها مع أصحاب توظيف الأموال .. أو عشناها بسببهم .

لقد صار كل شىء لديهم مباحا حينما لم يفلح الإغراء .. وكل شىء يمكن شراؤه .. حتى الصمت سعوا إلى شرائه بعد أن تمكنوا من شراء الكلام أيضا .

وجندوا لخدمتهم الكثيرين الذين سعوا ، بالإغراء أو التهديد معا ، للإيقاع بكل من تجرأ على انتقادهم واستنكار ما يمارسونه من بلطجة

اقتصادية وغير اقتصادية !

وامتد نفوذهم وسلطانهم إلى كل مكان .. حتى وجدنا أنفسنا محاصرين بهم من كل الاتجاهات الأربعة .

إن ما حدث على أيديهم هو اختراق هائل بالفعل للمجتمع كله .. وهذه هى التسمية الأكثر صدقا لما فعلوه .

هم لم يخترقوا مجموعة من الهيئات أو المؤسسات فقط .. ولكن اخترقوا المجتمع كله .. حتى عقله لم يسلم من الاختراق .. بل لعله أول ما تعرض للغزو والاختراق !

فوجدنا من لا يخجل من الدفاع عنهم وعن بلطجتهم بحرارة .. بل ويتباهى بذلك علنا !

ووجدنا أيضا من لا يخجل من غواية الذين انتقدوهم ليكفوا عن نقدهم ويلتزموا الصمت على الأقل ، إن لم ينضموا إلى صفوف الذين يحرقون البخور فى حضرتهم !

كما وجدنا من لم يخجل من تحويلهم إلى نجوم وعباقرة .. بل ومن أولياء الله الصالحين !

إن جريمة أصحاب توظيف الأموال لم تقتصر فقط على سلب بضعة مليارات من الجنيهات ، رغم فداحة ذلك .. ولكن جريمتهم الأكبر كانت سلبنا ما هو أكثر من ذلك .

جريمتهم الأكبر كانت هى تنفيذ خطة واسعة لإفسادنا !

إفسادنا سياسيا .. وإفسادنا إجتماعيا .

وكان أول بند فى هذه الخطة هو اختراق العديد من المؤسسات والهيئات فى المجتمع وهذا هو ما مكنهم من إلحاق كثير من الأذى بنا .. سوف نظل نعانى من آثاره لسنوات طويلة قادمة .

والمثير فى الأمر أن هؤلاء الذين تمكنوا من اختراق مجتمعنا حتى النخاع ، كانوا مجموعة من المغامرين الذين لا يتمتعون بأى خبرة اللهم إلا خبرة تجارة العملة فى السوق السوداء أو خبرة التهريب الذى بدأوا به أنشطتهم الاقتصادية !

ولذلك .. كان لابد أن يساورك الشك فيمن يقف وراء هؤلاء يرشدهم ويوجههم .. ولو من بعد .. حتى وإن لم يعوا هم ذلك أو يشعروا به !

أى أنهم كانوا بدورهم أيضا مخترقين !

أو كانوا أدوات استخدمها آخرون فى اختراق المجتمع .

اختراق المجتمع .. من أجل تخريبه وإفلاسه والأخطر إفساد أبنائه .

كيف حدث ذلك ؟

ولماذا حدث ؟

ولماذا أيضا سكتنا عليه طويلا ؟

ومن هم الذين قاموا بكل هذا الإفساد ؟

وكيف أوقعوا بضحاياهم ؟

وأيضا .. كيف نجحوا فى اختراق المجتمع بهذا الشكل وهم المخترقون ؟

إنها أسئلة لا بد أن تشغلنا بل وتؤرقنا إذا كنا جادين حقا فى إزالة آثار جريمة أصحاب توظيف الأموال .. وكذلك وقاية أنفسنا من جرائم أخرى مماثلة .

وفى هذا الكتاب نقدم محاولة للإجابة عليها .. وهى محاولة دفعنى إلى خوضها العديد من الأصدقاء الذين لم يبخلوا بأى عون أو مساندة .

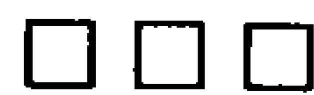
وهذه المحاولة لا تكتفى برواية ما حدث فقط ، وهو الأمر الذى لم يكن سهلا .. ولكن تسعى لتفسيره .. وليس تبريره كما فعل ذلك آخرون .

فلن نتخلص من آثار أى جريمة إلا إذا عرفنا أولا كيف ارتكبت وسلاح الجريمة وبواعث المجرم .. ونعرف أيضا شركاءه .

ولعل هذه المحاولة تقنع أصحاب توظيف الأموال أنفسهم ، أو من يأتون بعدهم ، بأن كل شىء ليس فى مقدورهم شراؤه ، مهما كان ما معهم من أموال .. أو تقنعهم بأن كل شىء ليس معروضا للبيع ، رغم التهديد أو الإغراء !

ولعلها تحقق ما ننشده وتكون طلقة جديدة فى معركتنا ضد فساد توظيف الأموال الذى لم ينته بعد .

عبد القادر شهيب
٢٣ يناير ١٩٨٩م



الفصـــــل الأول :

النشـــــــأة

« قد تتهموننا بأننا كنا من قبل تجارا للعملة . وقد تتهموننا الآن بأننا نضارب بالأموال التى جمعناها .. ولكن كل هذا لايهم .. ما يهم أننا كبرنا .. كبرنا للغاية ..وهناك مثل مصرى يقول : إن كبر ابنك خاويه .. ولذلك من واجب الدولة أن تخاوينا .. أى تعاملنا كأخ وليس مجرد ابن صغير مارق ! »

هكذا وقف صاحب إحدى شركات توظيف الأموال فى مصر ليدافع عن نفسه وعن أقرانه فى مواجهة سيل الاتهامات الذى انهال عليهم فى إحدى الندوات التى نظمتها الغرفة التجارية بالقاهرة منذ عامين لمناقشة مستقبل شركات توظيف الأموال .

وصاحب شركة توظيف الأموال لم يجانب الحقيقة . ففى غضون سنوات قليلة نمت – بسرعة واضطراد – مجموعة من الشركات تنسمى نفسها شركات توظيف الأموال ، وتدعى أنها تمارس نشاطها طبقا لتعاليم الإسلام !

ونجحت هذه الشركات فى نسج شبكة واسعة من المصالح تربط مصيرها بنصف مليون مواطن على الأقل ، أغوت بعضهم أردية الدين التى ارتدتها هذه الشركات .. وجذب معظمهم سعر الفائدة المرتفع الذى كانت تدفعه هذه الشركات ويبلغ على الأقل ضعف سعر الفائدة الذى تمنحه البنوك .

وكان من بين هؤلاء الذين سلموا أموالهم لهذه الشركات أساتذة للجامعات وضباط فى الجيش والبوليس وكتاب وصحفيون جنبا إلى جنب مع صغار الموظفين والحرفيين والتجار .. ولكن أغلبهم من العاملين فى الخارج .

ولذلك .. تجمع لدى هذه الشركات مبالغ كبيرة وهائلة تقدر بمليارات الدولارات ، وهو ماأتاح لها السيطرة ـ وبشكل احتكارى ـ على قطاعات كاملة من الأنشطة الاقتصادية فى مصر .. كما أتاح لها المشاركة فى صميم السوق

الرأسمالية العالمية ، حينما قامت بالمضاربة بما جمعته من أموال فى النقد الأجنبى والذهب والمعادن النفيسة والسلع الحيوية أيضا !

كما نجحت هذه الشركات فى جذب عدد من المسئولين السابقين والحاليين والكتاب والصحفيين ونجوم الكرة للعمل فى مشروعاتها التجارية والسياحية ، أو كمستشارين لديها .. ونجحت فى اختراق العديد من المؤسسات داخل البلاد ، كان فى مقدمتها المؤسسات الصحفية والإعلامية .

وظفرت بتأييد وتعاطف قوى سياسية متنافرة تضم قطاعا داخل الحزب الوطنى الحاكم فى مصر ، وقوى مؤثرة داخل أحزاب المعارضة !.. ولكن أكثر الذين جاهروا بتأييد هذه الشركات والدفاع عنها هم أقطاب التيار الدينى السياسى فى مصر ، وهو ما ألقى بظلاله حول الدور السياسى الذى تلعبه هذه الشركات فى البلاد .

إذن ...

لقد فرضت هذه الشركات - كظاهرة جديدة - نفسها على مصر اقتصاديا وسياسيا أيضا ... وثار كثير من الجدل حولها .. واحتدم هذا الجدل أحيانا حتى وصل إلى حد استخدام التكفير ضد كل من حاول انتقاد سلوك هذه الشركات ، أو طالب بتصحيح أوضاعها وجرها للعمل فى النور وتحت عيون أجهزة الرقابة .

وكل ذلك تم فى غضون سنوات قليلة جدا لا تجاوز الخمس سنوات نمت خلالها هذه الشركات بشكل سرطانى مثل عش الغراب !

وتم النمو السرطانى من وراء ظهر القانون ، رغم أن شعار سيادة القانون هو أعلى الشعارات المرفوعة فى مصر الآن !

لقد تحايل أصحاب هذه الشركات على القانون ، والتفوا من حوله ، حينما أنشأوا فى البداية شركات اتخذت شكل شركات توصية أو تضامن بسيطة وفقا لأحكام القانون المدنى لأن هذا النوع من الشركات لا يحتاج تكوينه إلى موافقة مسبقة من أجهزة الدولة الرسمية طالما كان الظاهر من عقود تكوينها أنها لا تتعارض مع القانون أو النظام العام أو الآداب العامة .

ولذلك .. لم يجد أصحاب هذه الشركات أنفسهم مضطرين للحصول على ترخيص حكومى للسماح لهم بقبول ودائع بالنقد الأجنبى أو الجنيه المصرى .. ولكنهم مارسوا ذلك عمليا .. فى البداية على استحياء ... فلما لم يثر ذلك استياء أو ضيق السلطات الاقتصادية المصرية شجعهم ذلك على قبول الودائع على نطاق واسع ، رغم مخالفة ذلك لأربعة قوانين على الأقل ، وليس قانونا واحدا هى : قانون الاستثمار (القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) ، وقانون الشركات المساهمة ، والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ ، وهما يسمحان بإنشاء شركات تقوم بتوظيف أموال مساهميها فقط ، وليس المودعين ، بالإضافة إلى قانون البنوك والائتمان ، والقانون رقم ٨٩ لسنة ٨٦ الذى صدر خصيصاً لتنظيم تأسيس هذه الشركات ، وهما يجرمان أى دعوة للجمهور للاكتتاب العام أو جمع الودائع بأى صورة من الصور إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من وزير الاقتصاد وهيئة سوق المال !

وحينما تنبهت السلطات المسئولة إلى تورط شركات توظيف الأموال فى مخالفة القانون ، كان الأمر قد تأخر كثيرا .. لأن هذه الشركات كانت قد صارت من القوة بحيث لا يمكن مقاضاتها قانونيا !

ولذلك .. أهملت بلاغات هيئة سوق المال والبنك المركزى ضد عدد من أصحاب هذه الشركات .. وضاعت هباء تحذيرات البنك المركزى للصحف وأجهزة الإعلام الأخرى ، وطلبه منها الكف عن نشر إعلانات لهذه الشركات تدعو فيها الناس لإيداع أموالهم لديها .. بل إن المؤسسات الإعلامية والصحفية فعلت العكس ، حينما انهمرت عليها إعلانات أصحاب توظيف الأموال .. وتحولت هذه الإعلانات إلى بيانات ومنشورات سياسية ضد كل من تجرأ أو سولت له نفسه نقد فساد أصحابها .. ووصل الأمر إلى درجة أن إعلانات هذه الشركات أصابت تليفونات القاهرة كلها بالشلل على إثر إعلان تليفزيونى .. كما أن إحدى المؤسسات الصحفية الكبيرة احتضنت أصحاب أكبر شركة لتصويرهم فى إعلان غريب وشاذ يزف البشرى بتصالحهم !

وهكذا .. لم ترفض المؤسسات الإعلامية والصحفية الاستجابة لنداءات البنك المركزى فقط ، ولكنها احتضنت وبشكل استفزازى أصحاب هذه الشركات وأسبغت عليهم حماية واسعة بالإعلانات التى تشيد بهم .

وحتى عندما صدر أول قانون على عجل عام ١٩٨٦م ، لينظم عمل هذه

الشركات لم ينفذه أحد .. واستمر أصحاب هذه الشركات فى تجميع أموال من المواطنين ، حتى بلغت قيمة الودائع التى تم جمعها بعد هذا القانون وحتى مايو ١٩٨٨م ، أكثر من ثلث الودائع التى جمعتها هذه الشركات منذ أن بدأت نشاطها فى مصر ، رغم أنها كانت قد بدأت هذا النشاط قبل صدور هذا القانون بعشر سنوات تقريبا !

ورغم ذلك كله .. لم يتم تحويل صاحب شركة واحد للمحاكمة أو حتى للتحقيق معه بتهمة خرق مجموعة من القوانين الاقتصادية ، وليس قانونا واحدا .. كل ما اتخذ من إجراءات ضدهم كان مجرد قرارات أصدرها وزير الداخلية فقط بمنع أصحاب أكبر ست شركات من السفر للخارج .

وحتى هذه القرارات نجح عدد من أصحاب الشركات فى التحايل عليها وخرقها ، بالحصول على أحكام قضائية تلغيها .. وبهذه الطريقة تمكن صاحب واحدة من أكبر ست شركات لتوظيف الأموال ، هو صاحب شركة الهلال ، من الهرب للخارج .

وعندما هرب محمد كمال عبد الهادى إلى الولايات المتحدة ، بعد أن بدد نصف أموال المودعين لديه ، لم يتحرك أحد للتحقيق ، أو لمواجهة الأمر .. فكل ما اتخذ ضده هو أحكام بالسجن ، عقوبة إصداره شيكات بدون رصيد .

بل على العكس .. فإن من يعنيهم الأمر تركوا ما تبقى من شركة الهلال يقع فى قبضة أصحاب أكبر شركة لتوظيف الأموال ، هى شركة الريان ، مقابل إعطاء المودعين نصف أموالهم فقط !

وطوال هذا الوقت ظلت السلطات الاقتصادية تلوح بأنها تدرس مشروعا جديدا لقانون ينظم عمل هذه الشركات ، ويفرض عليها الانضباط ، ويحمى أموال المودعين من الضياع .. ولكن مشروع القانون لم ير النور إلا بعد سنتين كاملتين من الدراسة ، وربما أكثر .. أى بعد أن قتل بحثا .. وبعد أن دارت بشأنه مفاوضات عديدة مع أصحاب أكبر الشركات .. كما دارت مفاوضات أخرى لإقناعهم بدعم تجربة السوق المصرفية الحرة التى تم إنشاؤها فى عام ١٩٨٦ ، حفاظا على سعر الجنيه المصرى .. وذلك بالكف عن المضاربة عليه فى السوق السوداء ، والكف عن الحصول على ودائع جديدة بالنقد الأجنبى ، والمساهمة فى

دفع حوالى ٣٠٠ مليون دولار ، لتودع فى البنك المركزى كاحتياطات ضرورية لهذه السوق .

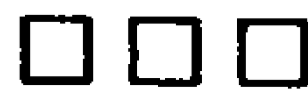
وحتى عندما رفض أصحاب هذه الشركات الاستجابة لهذه الطلبات لم يتحرك أحد باتخاذ أى إجراء ضدهم ، اللهم إلا تجديد وزير الداخلية قرارات منعهم من السفر للخارج لمن ظفر بحكم قضائى بإلغاء هذه القرارات .

وعندما لحقت الخسائر الفادحة ببعض هذه الشركات ، بعد أنهيار البورصة العالمية لاذ من يعنيهم الأمر بالصمت ، واكتفوا بالفرجة .. ولم نسمع وقتها سوى أصوات أصحاب هذه الشركات فقط التى ارتفعت تنكر حدوث أى خسائر .. وتتهم كل من تحدث عنها بأنه مشارك فى مؤامرة ضد الإسلام .

وظل الأمر على هذه الحال ، حتى فوجىء الجميع .. مسئولين .. ومودعين .. وأصحاب توظيف الأموال أيضا بانفجار هذه الشركات من الداخل بعد أن دبت الخلافات بين أصحاب أكبر شركة من هذه الشركات .. ووقع أحدهم أسير الإدمان .. وبعد أن أصيبت أكثر من شركة بأزمات حادة فى السيولة المالية .. وهجم آلاف من المودعين على هذه الشركات يبغون استرداد ودائعهم وأموالهم .

وهنا فقط .. بدأت السلطات الاقتصادية فى التدخل .. وبدأت المواجهة بين الدولة وأصحاب هذه الشركات ، وهى المواجهة التى شغلت المجتمع كله .. وتضاعف الجدل أكثر وأكثر حول هذه الشركات ومستقبلها .. والأهم من ذلك كله حول دورها التخريبى داخل الاقتصاد المصرى .. بل والمجتمع كله .

والمثير أن هذه المواجهة بدأت بعد أن تجاوز عمر ظاهرة شركات توظيف الأموال فى مصر اثنى عشر عاما على الأقل !



فلقد بدأت حكاية هذه الشركات فى الاقتصاد المصرى قبل أن ينهى عقد السبعينيات سنواته ، وقبل أن يبدأ عقد الثمانينيات .

تقول بيانات هيئة سوق المال ومصلحة الشركات(1) : إن تتابع إنشاء هذه الشركات بدأ منذ عام ١٩٨٠م(2) ، حينما أنشئت شركة بدر للاستثمار ، وتلتها شركة الريان عام ١٩٨٢م ، ثم الهدى والسعد عام ١٩٨٥م ، والهلال عام ١٩٨٦م ، وهى الشركات التى تشكل مع شركة الشريف الشقيقات الست الكبرى من بين شركات توظيف الأموال . وكانت الأخيرة شركة قديمة أنشئت عام ١٩٥٨ ، وإن كانت لم تتحول إلى شركة توظيف أموال إلا بعد ذلك بعشرين عاما .

ومع ذلك .. فإن ما تحت أيدينا من أوراق يكشف أن ظاهرة توظيف الأموال لم تبدأ ، كما يؤرخ لها العديدون بعام ٨٢ ، وهو العام الذى أنشأ فيه آل الريان شركتهم ، أو حتى قبله بعامين (١٩٨٠) ، حينما أنشأ محمود طاحون شركة بدر . ولكنها بدأت قبل ذلك على الأقل بعامين آخرين .. أى قبل أن تنتهى سنوات السبعينيات . وإن كانت قد تبلورت مع بداية الثمانينيات .

ففى عام ١٩٧٨ ، أى بعد صدور قانون الاستثمار بأربع سنوات وبعد تعديله بعام واحد قامت إحدى الشركات (3) بنشر إعلان فى الصحف تزف فيه البشرى للمواطنين بأنها ستقوم بتجميع المدخرات وتشغيلها بالطريقة الإسلامية فى مشروعات مقابل عائد كبير يفوق بكثير العائد الذى تمنحه البنوك أو الذى تحققه الأسهم فى الشركات القائمة(4) .

ولم يكتف أصحاب الشركة بهذا الإعلان فقط ، بل دفعوا بعدد من الموظفين والعاملين لديهم لجمع الودائع فى الشوارع والميادين العامة ، على غرار الطريقة التى كان يتم بها جمع التبرعات لبناء المساجد ، وذلك مقابل عمولة يحصل عليها كل منهم .

وفى نفس الوقت ــ وربما قبله ــ كان فتحى الريان مازال يعمل فى المملكة

(١) الدراسة المشتركة لخبراء هيئة سوق المال وجهاز المحاسبات ومباحث الأموال العامة .

(٢) شركة بدر تحولت (رسميا) إلى شركة لتوظيف الأموال عام ١٩٨٦ .

(٣) شركة الشريف للبلاستيك .

(٤) فى كتابنا (محاكمة الانفتاح الاقتصادى) - ١٩٧٩ - رصدنا مجموعة من الإعلانات غمرت الصحف يدعو أصحابها المواطنين لمشاركتهم فى فرص استثمارية ناجحة وكانت الإعلانات تحدد الأرباح . وهذه الإعلانات بدأت تظهر منذ عام ١٩٧٣ . ولكنها اقتصرت على دعوة شريك أو شريكين فقط .

العربية السعودية ، قبل أن يقرر العودة منها ، يجمع من المصريين العاملين فيها ، الذين وثق صلته بهم ، مدخراتهم ليوظفها لهم فى بعض المشروعات الاستثمارية مقابل مشاركتهم له فى الأرباح .

وجاء ذلك بعد أن نجح فتحى الريان فى كسب ثقة عدد لا بأس به من العاملين المصريين فى العربية السعودية من خلال قيامه بتحويل مدخراتهم بأسعار السوق السوداء إلى أهلهم وذويهم .. ثم القيام نيابة عنهم - بمساعدة شقيقيه محمد وأحمد - ببعض الخدمات لهم مثل شراء السلع المعمرة كالثلاجات والسيارات والتليفزيونات ودفع أقساط التأمينات ، وحجز بعض الشقق وشراء الأراضى[1] .

وكان منطقيا بالطبع أن يفكر فتحى الريان فى تشغيل أموال هؤلاء العاملين بالخارج مقابل دفع أرباح مجزية وكبيرة لهم ، بعد أن تطورت هذه الخدمات لتصير نوعا من الاستثمار .

وليس هذا مجرد تخمين أو حتى استنتاج فقط .. ولكن لدينا ما يؤيده :

فلقد كشفت دراسة قمنا بها على عينة عشوائية من أصحاب الودائع بلغ عددهم ٤٠٠ مودع ومودعة أن من بينهم - طبقا للأوراق التى حرروها بأيديهم - من أودع أموالا لدى آل الريان فى أعوام ٨٠ ، ٧٩ ، وأيضا ٧٨ .. أى قبل إنشاء شركة الريان رسميا بأربع سنوات وقبل عودة الشقيق الأكبر فتحى بعام من العربية السعودية[2] .

كما اكتشفنا بين أفراد العينة من أودع أموالا فى شركة بدر للاستثمار فى عام ١٩٧٩ ، أى قبل إنشاء شركة بدر بعام أيضا ، وقبل مجاهرة صاحبها بتجميع الأموال بخمس سنوات كاملة ! [3] .

وهكذا لجأ أصحاب شركات توظيف الأموال الكبيرة الذين صارت أسماؤهم شهيرة إلى تجميع الأموال قبل إنشاء شركاتهم رسميا بعدة سنوات ، باستثناء صاحب شركة الشريف الذى أنشأ شركته قبل ذلك بسنوات .

---

(١) هذا هو نفس الأسلوب الذى اتبعه سامى على حسن أشهر تاجر عملة عرفته مصر فى الثمانينيات أيضا فى بداية عمله بتجارة العملة .

(٢) أقدم مودع من بين أفراد العينة فى شركة الريان أودع ٢٢٠ ألف جنيه على دفعتين بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٧٨ ثم بتاريخ ٣ يناير ١٩٧٩ .

(٣) وأقدم مودع فى شركة بدر أودع ٣٠٠ ألف جنيه على دفعتين بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٩ وبتاريخ أول إبريل ١٩٨٠ .

وهذا هو ما قاله بالضبط محمد توفيق الريان أحد أصحاب أكبر شركة لتوظيف الأموال فى حديث صحفى له ، قبل دخوله السجن بشهرين فقط ، لينفذ عقوبة حبسه عامين .

قـال :

« لو سئل أى مسئول عن شركة من شركات توظيف الأموال عن بداية عمله لوجدنا أنه كان يمارس هذا العمل قبل أن تتكون هذه الشركات بخمس أو ست أو عشر سنوات (!) .. فلما جاء الرئيس مبارك وبدأت مصر مرحلة جديدة ، تسأل عن هذه الشركات وعن مصدر أموالها فبدأت كل شركة منا تبحث عن القانون الذى يحكم توظيف الأموال بعيدا عن المساءلة التى يمكن أن نتعرض لها من أية جهة من الجهات »[1]

ومعنى كلام صاحب الريان أنه هو وأشقاؤه– على الأقل – بدأوا ممارسة نشاط تجميع الأموال – وليس توظيفها – منذ منتصف السبعينيات ، أو فى النصف الثانى من السبعينيات . وهذا هو الأرجح[2] .

فإذا كان الشقيق الأكبر لآل الريان قد بدأ مبكرا تجارة العملة ، فقد احتاج هو وشقيقاه لتجميع الأموال بالطبع لتمويل هذه التجارة .. وكانت هذه التجارة تحقق لهم من الربح الكبير ما يتيح لهم منح المودعين لديهم ، نسبة عالية من الربح .. والأغلب أنهم استمروا فى العمل بهذه الطريقة حتى بعد أن عاد فتحى من السعودية ، لينهى غربة دامت خمس سنوات عن مصر ، إلى أن أنشأ شركة خاصة له[3] .

فالثابت – فى أوراق وملفات إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة لوزارة الداخلية– أن فتحى وشقيقيه كانوا يتاجرون فى النقد الأجنبى بالسوق السوداء ..

---

(١) الشعب عدد ١٦ فبراير ١٩٨٨

(٢) فى مناقشة مع أحد المودعين أكد لى أنه كان يودع أمواله لدى الريان وهو فى السعودية مقابل الحصول على ربح منذ عام ١٩٧٦ . وأكدت مودعة أخرى أنها بدأت إيداع أموالها فى عام ١٩٧٧ .. وشاركهما عدد آخر من المودعين فيما قالاه

(٣) فى حديث له مع جمال الشرقاوى فى جريدة الأخبار (١٩٨٧/١٠/٢٧) قال فتحى الريان إنه قضى ١٤ عاما فى الغربة وعاد عام ٨٠ وبدأ فى الإتجار بالبيض بعد جمعه على دراجات هو وأشقاؤه من المزارع فجرا ، بينما قالت مطلقته شكرية : إن زوجها السابق فتحى قضى فى السعودية ٥ سنوات فقط عمل خلالها بحرس الحدود فى بلدة الحجة بالقرب من تبوك وعملت هى فى التفصيل وحياكة الملابس ، وعادا نهائيا عام ١٩٨٠ . وبعد العودة أقاما مصنعا صغيرا للبلاط على أرض تملكها أختها نورا . ومن هذا المصنع بدأ فتحى نشاط توظيف الأموال مقلدا الشريف (أخبار اليوم ١٩٨٨/١١/١٢ .

والأغلب أن بداية الريان كانت هى نفس بداية عدد كبير من أصحاب شركات توظيف الأموال الأخرى .

وكانت الإدارة قد أعدت كشفا بأسماء ٥٥ تاجرا من تجار العملة فى مصر قدمته لوزير الاقتصاد وقتها الدكتور مصطفى السعيد والأسماء الخمسة الأولى ، بعد اسم سامى على حسن ، تضم أسماء الأشقاء الثلاثة الريان ، ومعهم أشرف السعد صاحب شركة السعد لتوظيف الأموال ، وأحمد عبد العزيز نصار الشهير (بصلاح الضبع) ، وكان يملك شركة توظيف أموال هو الآخر ، وكذلك محمد حمد سعيد أحد شركاء أشرف السعد .

وبناء على تقرير إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة أصدر الدكتور مصطفى السعيد - وزير الاقتصاد وقتها - قرارا بإغلاق حساباتهم فى البنوك ، وهى الحسابات التى كانت تستخدم فى عمليات الإتجار بالنقد الأجنبى فى إطار الجهاز المصرفى .

ويصف تقرير آخر لمصلحة الضرائب أحمد الريان (بأنه صاحب أكبر نشاط فى تجارة العملة ، فضلا عن نشاطه فى المضاربة على الذهب) .

ويقول التقرير : إن (أحمد اشترك مع شقيقيه فتحى ومحمد فى معاملات مشبوهة وأنهم قاموا بتهريب عملات أجنبية فى البنوك إلى الخارج) .

أما أشرف السعد فقد أكد التقرير أن له نشاطا واسعا فى تجارة النقد الأجنبى بالسوق السوداء وتهريب الذهب من مصر إلى الخارج والعكس ، وأنه كان يتخذ صالات البنوك مقرا لمزاولة نشاطه)[1] .

ويكشف التقرير أيضا أن صلاح الضبع (صاحب إحدى شركات توظيف الأموال) قد ضبط فى أكثر من قضية لتجارة العملة المحظورة قانونا ، وكذلك ضبط أحد شركائه ويدعى محمد حمد سعيد فى قضيتين .. واحدة لتجارة العملة والأخرى لتهريب أموال خارج البلاد ، وضبط معه فى نفس القضية الأخيرة (رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٢) اثنان من معارفه اعترفا بأن محمد حمد (شريك السعد) قد كلفهما بتهريب عدة آلاف من الجنيهات إلى السعودية ، واعترفا أيضا

(١) آل الريان - كما روى لى عدة شهود - كانوا يتخذون من بنك قناة السويس مركزا لنشاطهم فى تجارة العملة . وقد أكدت ذلك مطلقة الريان شكرية أيضا فى حديثها مع سعاد أبو النصر فى جريدة أخبار اليوم (٨٨/١١/١٢) .

أن له نشاطا فى تجارة الحبوب المخدرة[١] .

□□□

وربما كانت العلاقة بين سامى على حسن أشهر تاجر عملة عرفته مصر فى الثمانينيات وبين عدد من أصحاب شركات توظيف الأموال من القرائن الهامة التى تضفى تأكيدا على البداية التى انطلقوا منها إلى عالم تجميع أو توظيف الأموال .. وهى تجارة العملة فى السوق السوداء .

وهذه العلاقة يمكن رصدها من خلال أوراق ومحاضر قضية البنوك الكبرى التى كان بطلها سامى على حسن[٢] ومعه على عبد الله الجمَّال صاحب بنك (جمَّال ترست) .. ففى هذه المحاضر نقرأ أن آل الريان كانت لهم أرصدة دائنة بالبنك (فرع طلعت حرب) وعندما توجهوا لسحبها فوجئوا بتجميد الحسابات بأوامر من على الجمَّال لأنه اعتبر أن حساب الريان وسامى على حسن هو حساب واحد . وكان يريد أن يغطى حساب سامى المكشوف فى البنك من حساب الريان ![٣] .

كذلك يمكن رصد هذه العلاقة من خلال اعتراف سامى نفسه الذى أدلى به لإحدى الجرائد الكويتية[٤] .

وردا على سؤال : لقد قيل إنك كنت وراء قيام عدد من شركات توظيف الأموال .. قال :

(لقد مولت العديد من شركات توظيف الأموال .. بمعنى أننى قمت بتدبير النقد الأجنبى اللازم لعدد كبير من تلك الشركات عندما احتاجت له ، وتربطنى صلات بالعديد من أصحابها) .

ولا يكتفى سامى بذلك فقط ، بل إنه يؤكد تعامل بعض أصحاب توظيف

(١) محمد حمد شريك السعد ضبط فى ٤ قضايا مخدرات .

(٢) سامى على حسن هو ابن أحد أبناء الرأسمالية الكبيرة القديمة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م . وقد ساهم فى تأسيس الشركة المصرية الجديدة لتأجير الأراضى قبل الثورة . ثم ساهم فى تأسيس شركة مصر الجديدة للاستثمار فى عام ١٩٨٣ . وللمزيد من التفاصيل راجع كتاب « من يملك مصر » تأليف : سامية سعيد .

(٣) ثمة معلومات يرددها المحيطون بأشرف السعد بأنه قضى بعض الوقت يحمل الحقيبة لسامى على حسن .

(٤) الأنباء ٢١ مايو ١٩٨٧ .

الأموال فى تجارة العملة فيقول :

(هناك عدد من تلك الشركات يعمل فى تجارة العملة) .

وسامى على حسن لم يبالغ حينما قال : إن صلة ما ، كانت تربطه بالعديد من أصحاب شركات توظيف الأموال . فهذه الصلة لم تقتصر فقط على آل الريان أو السعد وإنما امتدت حتى لصاحب شركة سيناء المسيحى الديانة ، والذى تحمل شركته اسم السعودية وترفع شعارات توظيف الأموال طبقا للشريعة الإسلامية . فقد كان صاحب سيناء يبحث عن شريك مسلم له ليمنحه القوة . فى رفع الشعارات الإسلامية . وكان من بين من حاول الاتفاق معهم سامى على حسن(١) .

إذن ..

لقد نشأت ظاهرة توظيف الأموال فى حضن المصريين العاملين بالخارج ، ومن صلب تجارة العملة .. ولذلك تعد بالفعل ابنة لعصر النفط العربى (٢) . الذى كان سبب هجرة المصريين للعمل فى الخارج ، وتدفق أموال كبيرة من النقد الأجنبى بين أيديهم !

وشجعت البنوك نفسها على ولادة هذه الظاهرة ، رغم أن شركات توظيف الأموال نشأت منافسة لها .. ثم صارت ، بعد أن قويت شوكتها ، أخطر منافس للجهاز المصرفى ، حينما اجتذبت مقابل كل دولارين اتجها للبنوك دولارا واحدا على الأقل تجمع لديها !

فالبنوك لم تبذل الجهد المطلوب فى تعبئة أو استيعاب المدخرات الكثيرة التى تكونت داخل البلاد ، وبالذات مدخرات المصريين العاملين فى الخارج الذين هم فى الأغلب أبناء للطبقة البرجوازية أو للبرجوازية الصغيرة ، حينما لم توفر لهم الأشكال المناسبة والأدوات الضرورية لتجميع هذه المدخرات ، باستثناء شهادات استثمار البنك الأهلى ، فى الوقت الذى انتفت فيه تقريبا فرص الاستثمار التقليدية

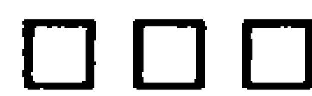
---

(١) كتاب شركات توظيف الأموال – عبد الستار الطويلة ص ١١٥ .

(٢) لعبت المحاكاة دورا يحد به فى نشوء هذه الظاهرة فى مصر وذلك حينما سعى الذين بدأوا بتجارة العملة إلى تقليد شركات توظيف الأموال التى قامت فى الخليج ، والتى كان أشهرها شركة الأجهورى للتجارة والمقاولات ، وهى شركة كان لها فرع فى الرياض بالسعودية وآخر فى لندن وثالث فى أسبانيا ومقرها الرئيسى فى سويسرا . وهرب صاحبها ولكنه قبض عليه بمعرفة الأنتربول المصرى وتم تسليمه للسلطات السعودية .

القديمة أمام أبناء الطبقة المتوسطة ، مثل استثمار المدخرات فى شراء الأراضى أو بناء المبانى .. ولقد ظلت أقصى فائدة تمنحها البنوك على الودائع لا تكاد تغطى نصف ما يلتهمه التضخم سنويا من هذه الودائع[1] .

وبذلك أخفق الجهاز المصرفى حتى فى تأمين مدخرات أبناء هذه الطبقات من التآكل سنويا ، وهو ما نجحت فيه شركات توظيف الأموال ، ولو لفترة .. حينما قدمت طوال عدة سنوات لأبناء هذه الطبقات ، ليس فقط النسبة الكبيرة من الربح سنويا ، والتى بلغت أحيانا ٣٦٪ ، ولكن ضمنت لهم دخلا شهريا ثابتا تقريبا اعتمدوا عليه ، وبمرور الوقت صاروا غير قادرين على الاستغناء عنه .. ولذلك فلقد كان الجمهور الأساسى للمودعين فى هذه الشركات - كما سيتضح فيما بعد - هم أصحاب المدخرات الصغيرة ، أو أبناء الطبقات المتوسطة والمتوسطة الصغيرة[2] .



ولكن المثير فى الأمر - مع ذلك - أن ظاهرة شركات توظيف الأموال التى توجهت أساساً لأصحاب المدخرات الصغيرة قد نمت جنيناً فى رحم الرأسمالية الطفيلية أساساً .. ولذلك صبغت بالسمة الطفيلية .

وقد تنتفى الإثارة فى الأمر ، إذا ما تأكدنا أن نجاح شركات توظيف الأموال فى جذب كتلة هامة من صغار ومتوسطى المدخرين أبناء الطبقات الوسطى والوسطى الصغيرة ، قد ساعد على تعميق الملامح (الريعية) فى الاقتصاد المصرى ، وهى الملامح التى بدأت تتشكل مع تزايد أعداد العاملين فى الخارج ، حينما صار البحث عن أكبر ربح أو ريع على الأموال هو أهم هدف لمن تجمعت بين أيديهم أموال غزيرة ، بغض النظر عن الأنشطة الإنتاجية التى يحتاجها المجتمع ولكنها تدر عائدا صغيرا أو أقل[3] .

على كل حال .. فإن نمو ظاهرة توظيف الأموال ، وهى جنين ، فى رحم الرأسمالية الطفيلية ربما كان يفسر لنا بشكل معقول انغماس أصحاب هذه

(١) بلغت أقصى فائدة على الودائع فى البنوك ١٢٪ بينما تجاوز معدل التضخم نسبة ٣٠٪ سنويا حاليا .

(٢) بعض المودعين استردوا ما يفوق ودائعهم من شركات توظيف الأموال فى شكل أرباح . وهؤلاء هم المودعون القدامى .

(٣) بدأت تظهر الملامح الريعية فى الاقتصاد المصرى منذ إقرار سياسة الانفتاح الاقتصادى . ولمزيد من التفاصيل ارجع إلى كتاب : محاكمة الانفتاح الاقتصادى - عبد القادر شهيب - مرجع سابق .

الشركات فى المضاربات العديدة ابتداء من الذهب ، ومرورا بالنقد الأجنبى ، وانتهاء بالسلع الحيوية ، واستثمار ما تبقى من أموال قليلة جمعوها فى أنشطة ومشروعات ذات طابع استهلاكى أو خدمى أساساً ، والابتعاد عن الأنشطة الإنتاجية دائما .

ولعل العلاقة التى يمكن رصدها بين عدد من أصحاب هذه الشركات وبين المهندس عثمان أحمد عثمان ، أغنى مليونير فى مصر ، لتعد أكبر تأكيد على الطابع الطفيلى لهذه الظاهرة ، وهو الطابع الذى اتسمت به أنشطة المهندس عثمان منذ نشاطه فى المقاولات ، وانتهاء بنشاطه فى تجربة التنمية الشعبية .

لقد بدأ عثمان حياته مقاولا .. والمقاولة هى فن أن تربح بدون أن تعمل .. وحينما اعتمد الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد ، ابتدع المقاول الكبير ما أسماه بتجربة التنمية الشعبية .. وهى التجربة التى كان جوهرها إنشاء سلسلة كبيرة من البنوك (الوطنية) لتجميع المدخرات والأموال اللازمة لإنشاء شركات ومشروعات استثمارية .. وذلك جنبا إلى جنب مع توريط البنوك القائمة فى المساهمة فى تمويل عدد من المشروعات الاستثمارية الاستهلاكية والخدمية .. الوهمية أو غير المدروسة جيدا اقتصاديا ![1] .

وحينما قامت شركات توظيف الأموال لعبت هى الأخرى نفس هذا الدور .. تجميع الأموال والودائع ، تماما كما استهدفت ذلك البنوك الوطنية ، واستثمارها فى مضاربات غير مفيدة أو بعض مشروعات وهمية أو غير مدروسة اقتصاديا .

ولذلك لم يكن غريبا أن يحدث التلاقى بين الطرفين .. عثمان أحمد عثمان وشركات توظيف الأموال .

وثمة قرائن عديدة تكشف هذا التلاقى الذى حدث بينهما : هناك الصلة العضوية التى ربطت بين عدد من أصحاب هذه الشركات وبين بنوك التنمية الشعبية التى سعى لإنشائها وأشرف عليها المهندس عثمان أحمد عثمان .

مثلا ..

الريان شارك فى رأس مال بنك الجيزة الوطنى للتنمية بنسبة ٣٠٪ استثمرت فى

(١) حقيقة تجربة التنمية الشعبية – عبد القادر شهيب – جريدة الشعب المصرية أعداد شهر مايو ١٩٨١ .

مشروعات إنتاج بيض ودواجن[١] .. وشرع أيضا فى المشاركة معه فى بعض المشروعات التى تعثرت ولم تتم مثل مشروع المينى باص فى القاهرة الكبرى ومشروع إنشاء أسواق تعاونية فى القاهرة والجيزة معا[٢] .

ولقد توثقت العلاقة بين الطرفين إلى حد أن الريان منح عبد الحليم منصور ، أحد مساعدى عثمان ، ومقرر لجنة التنمية الشعبية والوكيل بإحدى الوزارات رئاسة إحدى الشركات التى أنشأها فيما بعد .

كما توثقت العلاقة أيضا بين الطرفين إلى درجة أن عثمان هو الذى نصح الريان بصفقة شراء الهلال .

أيضا ..

لقد أشترك المهندس عثمان مع أشرف السعد فى رأس مال شركة للملابس الجاهزة وكان نصيب الأول فيها نسبة ٦٠٪ .

كذلك ساهم أصحاب شركة الهدى مصر فى رأس مال البنك الوطنى للتنمية ، وهو البنك الأم لمجموعة البنوك الوطنية التى أنشأها عثمان فى المحافظات المختلفة ، والذى تم إنشاؤه عام ١٩٧٩ ، وهو ما يشى بقدم العلاقة بين طارق أبو حسين أكبر الأشقاء أصحاب الهدى مصر وبين عثمان أحمد عثمان . وحينما فكر أبناء أبو حسين فى إقامة شركة لهم ، حصلوا على قرض من البنك الوطنى بمبلغ ٢ مليون جنيه .

ولذلك .. لم تكن مصادفة أن يكون مجدى حشيش المحاسب المالى الذى تولى مراجعة ميزانيات شركات عثمان أو شركات التنمية الشعبية هو نفس المحاسب الذى تولى – فيما بعد – مهمة المراجعة المالية لمجموعة من أكبر شركات توظيف الأموال منها شركات الريان ، وشركات السعد أيضا .

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط ، ولكن يبدو أن أصحاب هذه الشركات ظلوا بالقرب من المهندس عثمان .. يطلبون مشورته .. ويستمعون لنصحه ، حتى إنه عندما تعرض الريان لأزمة مالية فى السيولة وتعرض السعد لمتاعب قضائية ، فإن

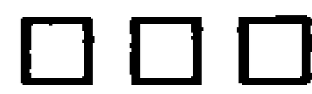
---

(١) البنك الوطنى للجيزة تأسس عام ١٩٨٠ ، وهو نفس العام الذى عاد فيه فتحى الريان من السعودية نهائيا وذلك يعنى إما أنه تعرف على عثمان أحمد عثمان بعد العودة مباشرة أو ربما قبلها .

(٢) وصف فتحى الريان علاقته بعثمان بأنها (علاقة بركة أيام مشروع النقل واتلغى المشروع خلاص) (الأهالى ١٩٨٧/١١/١١) .

عثمان هو الذى نصحهما بالاندماج مع بعضهما فى شركة واحدة . لتجاوز هذه الأزمة ، ولإيهام المودعين بأن الشركتين مازالتا تحتفظان بقوتهما وشبابهما ، لضمان استمرار تدفق الودائع عليهما ، حتى لا تنهار واحدة ، فتدفع وراءها بقية الشركات للانهيار ، حينما يسرى الخوف فى نفوس المودعين على ودائعهم فيهرعون لسحب هذه الودائع من كل الشركات القائمة .

وقد ساهم فى صياغة مشروع الاندماج كل من مجدى حشيش محاسب عثمان وعبد الحليم منصور ساعده الأيمن فى التنمية الشعبية[١] .



على كل حال .. فهذه العلاقة بين أصحاب شركات توظيف الأموال الكبيرة وبين عثمان أحمد عثمان عضدت من عملية نمو ظاهرة توظيف الأموال فى رحم الرأسمالية الطفيلية داخل مصر[٢] .

ولكن الذى ساهم أساساً منذ البداية فى هذا الأمر ، كانت هى الطريقة التى أقيمت أو أنشئت بها هذه الشركات ، وأيضا الظروف التى نشأت فيها والملابسات التى صاحبت هذه النشأة .

أما بالنسبة لطريقة النشأة ، فهى تتسم بالمرحلية .

فهى نشأت متسللة وبشكل سرى فى البداية ، أو على الأقل نصف علنى .. إما بجمع الأموال من المصريين العاملين بالخارج بعد توثيق العلاقة بهم ، لتحويلها لأهلهم وذويهم فى الداخل وتمويل تأدية خدمات لهم ثم لاستثمارها فيما بعد ، كما فعل الريان .. وإما بجمع الأموال من الأصدقاء والمعارف والأقارب فى الداخل ، كما فعل صاحب الهلال .. وإما بجمعها على غرار طريقة جمع التبرعات لبناء المساجد ، كما فعل الشريف .. وهى طريقة – على كل حال – موحية بالشكل الذى سيتخذه أصحاب هذه الشركات فيما بعد حينما زيفوا شعارات الإسلام ،

---

(١) روز اليوسف – عبد القادر شهيب – عودة عصر الاحتكار – ١٩٨٨/٥/٦ .

(٢) هناك ما يفيد أيضا بوجود علاقة طيبة بين عثمان أحمد عثمان وعبد اللطيف الشريف صاحب شركة الشريف الذى كان واحدا من جماعة الإخوان الذين هجروا مصر إلى السعودية سنوات ثم عادوا إليها فى السبعينيات .. وهؤلاء سعى عثمان لمد جسور العلاقة معهم ولذلك لم يكن غريبا أن يكون لشركة الشريف تعاملات مع البنك الوطنى للتنمية – فرع المعاملات المالية .

وارتدوا أرديته ، وأطلقوا – لمزيد من الإيهام – لحاهم ![1] .

ولكن بعد مرور وقت كافٍ نجح فيه أصحاب توظيف الأموال فى جمع كمية كبيرة من الودائع كان من الطبيعى أن يلجأوا إلى جمع الأموال بشكل علنى وأكثر صراحة ، لأن الوسائل القديمة كانت لا تسمح لهم بالوصول إلى الأعداد الغفيرة من أصحاب المدخرات المتوسطة والصغيرة أو العاملين المصريين فى الخارج .

ومن هنا بدأ التفكير فى إنشاء شركات خاصة لتوظيف أو تجميع الأموال للخروج بأنشطتهم من النطاق العائلى أو نطاق المعارف والأصدقاء إلى النطاق الأرحب والأوسع الذى يضم آلاف المساهمين[2] .

وتخلى أصحاب توظيف الأموال بذلك ، عن السرية فى عمليات تجميع الأموال ليجاهروا به .. فظهرت فى الصحف إعلانات لهم تدعو المواطنين فى البداية للمشاركة فى مشروعاتهم مقابل الحصول على نسبة كبيرة من الأرباح .. ثم تلونت هذه الإعلانات فيما بعد لتضفى الصبغة الدينية على هذه المشروعات التى يدعون المواطنين للمساهمة فيها بأموالهم .

واقترنت مرحلة المجاهرة بإقرار تنظيم لعملية تجميع أو توظيف الأموال .. فقد حدد أصحاب هذه الشركات نسبة من الأرباح يحصل عليها كل مودع شهريا ، وصلت فى البداية إلى ٣٪ شهريا ، ثم تراجعت فيما بعد إلى ٢٪ ، واستقرت عند حدود هذه النسبة طويلا ، قبل أن يخفضها أصحاب هذه الشركات فى أعقاب الانفجار الذى أصابهم إلى ١,٥٪ فقط ، وهو الأمر الذى مهد لوقف صرف هذه الأرباح نهائيا بعدها بوقت قليل !

كما صاغ أصحاب هذه الشركات عقودا قدموها للمودعين سميت باسم عقود الوكالة . ولا تضمن لهم سوى إثبات أن لهم ودائع لدى هذه الشركات ، بينما

---

(١) أكد محمد كمال عبد الهادى صاحب شركة الهلال الذى هرب للخارج عام ١٩٨٧ فى رسالة بعث بها إلى رئيس هيئة سوق المال فى شهر نوفمبر ٨٨ ، أنه بدأ نشاطه فى توظيف الأموال عام ١٩٨٠ بعد إنشاء منشأة فردية باسمه للطباعة والتجارة ساهم فيها معه بعض الأصدقاء والمعارف والأقارب باستثمار ودائعهم لديهم ، الأمر الذى مكنه من التوسع سريعا وإنشاء مشروعات أخرى عديدة ، ورغم ذلك فهو لم ينشىء شركة فعلا لتوظيف الأموال إلا عام ١٩٨٦ .

(٢) قال فتحى الريان لجمال الشرقاوى فى حديث له بالأخبار : إن البنوك العالمية لا تسمح بالتعامل معها إلا مع شركات فقط ، وليس مع الأفراد .. كذلك لا تسمح البنوك بالمضاربة بأسماء أشخاص ، ولكن بأسماء شركات مرخص لها رسميا (الأخبار ١٩٨٧/١٠/٢٧) .

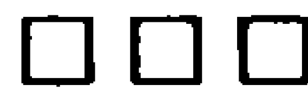
تضمن لأصحاب الشركات كل الحقوق بما فى ذلك حق إلغائها ورد الودائع لأصحابها وبدون أرباح !

وبمرور الوقت اتسمت المجاهرة بالفجاجة حينما أمطر أصحاب هذه الشركات المواطنين بإعلانات غزيرة فى كل الصحف والمجلات تقريبا والإذاعة والتليفزيون تشيد بإنجازاتهم العظيمة .. مثل الثلاجة الإسلامية وبيزا الصفا .. وسجق الهدى .. ومسحوق الغسيل المسمى على اسم باب من أبواب الجنة ! .. وتتحدث أيضا عن البركة التى وراء النجاح![1] .

ولقد بلغت فجاجة المجاهرة إلى حد استئجار عدد من الأنصار المؤيدين لأصحاب هذه الشركات والمدافعين عنهم بالباطل فى أجهزة الإعلام .

ومثل هذه الطريقة التى نشأت ونمت بها ظاهرة توظيف الأموال إنما تثبت هويتها الطفيلية منذ أيام النشأة الأولى .

فليس هناك أى نشاط إنتاجى ينشأ بطريقة متسللة أو سرية ، كما أنه لا يوجد أى نشاط إنتاجى يحتاج لكل هذا التضليل الإعلانى والإعلامى الذى صاحب نشأة ونمو ظاهرة توظيف الأموال .



وكل ذلك يجعلنا نعتقد - على عكس بعض التحليلات الشائعة - **أن نشأة هذه الظاهرة فى مصر كانت أمراً مفاجئاً أو أن نموها كان عشوائيا .**

ويزيد اعتقادنا أكثر بذلك إذا ما راجعنا الظروف التى صاحبت نشأة شركات توظيف الأموال ، سواء داخل مصر أو خارجها ، والملابسات التى اقترنت بعملية نموها .

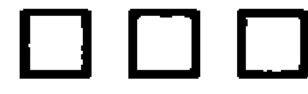
فقد نشأت ظاهرة توظيف الأموال - كما قلنا - فى النصف الثانى من عقد السبعينيات ، أى بعد اعتماد الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد والتخلى عن تجربة التنمية المستقلة .. وبعد صدور قانون الاستثمار الذى أباح إنشاء هذا النوع من الشركات لأصحاب رءوس الأموال الخاصة ، لإعداد دراسات الجدوى

---

(١) بلغت قيمة إعلانات واحدة من هذه الشركات فقط فى عشرة أيام ما يزيد على المليون جنيه كاملة ، وهو مبلغ يكفى لسداد مرتب شهر كامل لنحو ١٥ ألف شاب من خريجى الجامعات لا يجدون عملا إلا بعد تخرجهم بعدة سنوات الآن .

للمشروعات الاستثمارية .. ويساهمون فيها ويطرحونها للاكتتاب عن طريق البنوك .. ولكنه لم يسمح لهم بالقيام بوظائف البنوك فى تجميع الودائع مقابل دفع الفوائد ، كما اشترط حصول هذه الشركات على موافقة هيئة الاستثمار على كل مشروع على حدة يقوم به أصحابها ، سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة أو الإسكان . ولذلك لا يمكن أن تأتى مصادفة أول عملية واسعة لتجميع الأموال من المواطنين بعد تعديل قانون الاستثمار بعام واحد فقط ! .

غير أن الأهم من ذلك أنه بعد تطبيق الانفتاح الاقتصادى تعرض الاقتصاد المصرى لهجوم شامل لعدد من المغامرين والأفاقين سواء الأجانب منهم أو غير الأجانب[1] .. قاموا بعمليات نصب متعددة ربما كان أشهرها عملية هضبة الأهرام التى كان بطلها أفاقاً أجنبياً .. وكذلك عملية القوائم الذهبية التى كانت تعد صورة مبكرة وبدائية لتوظيف الأموال أو بروفة لهذه الظاهرة .. فهى فى جوهرها كانت عملية تجميع للمدخرات الصغيرة والمتوسطة .. وتدغدغ حواس أصحاب هذه المدخرات بفرصة الربح الكبيرة .



غير أن ظاهرة توظيف الأموال لم تتبلور إلا بعد مضى سنوات من عمر الانفتاح ، وبعد أن اتسع نطاق هجرة المصريين للعمل فى الخارج ، فتراكمت بين أيديهم مدخرات كبيرة وهائلة .

ففى غضون سنوات قليلة قفزت تحويلات العاملين بالخارج قفزة كبيرة ، حينما ارتفعت من ١٨٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ فقط ، لتصل إلى ٢٩٣٠ مليون جنيه فى عام ٨١ ، وهو العام الذى اعتزم فيه معظم أصحاب توظيف الأموال إنشاء شركاتهم المالية ، أو تقنين نشاطهم فى توظيف الأموال وبعد ذلك بسنوات ارتفع هذا الرقم إلى ٣,٥ مليار جنيه [2] .

وتجمعت بذلك مدخرات وفيرة داخل الاقتصاد المصرى لدى فئات لم تتعود على التعامل مع النظام المصرفى الرسمى . فشرعت فى التعامل معه ولكن بحذر .

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى كتاب محاكمة الانفتاح الاقتصادى – عبد القادر شهيب – دار ابن خلدون – بيروت – ١٩٧٩ .

(٢) هذه الأرقام مصدرها كتاب الانفتاح (الجذور ـ والحصاد ـ والمستقبل) الفصل الخاص بالدكتورة عيا زيتون ص ١٣٤ .

وكان من المفروض هنا أن يتأهب الجهاز المصرفى لهذا الأمر ، ولكنه لم يفعل . وفى هذا الوقت تقدم تجار العملة الذين صاروا فيما بعد أصحابا لشركات توظيف الأموال لعرض خدماتهم ، فاستأثروا بالجزء الأعظم من هذه المدخرات (١) .

وساعدهم على ذلك ازدياد حدة التضخم الذى أنشب أظافره فى رقبة الاقتصاد المصرى منذ بداية السبعينيات ، ووصل إلى نسبة ٣٠٪ طبقا لتقديرات البنك المركزى المصرى ، و٤٠٪ طبقا للتقديرات غير الرسمية ، وكذلك ساعدهم تعدد الفضائح التى أصابت الجهاز المصرفى والتى تمثلت فى هروب عدد من الذين اقترضوا من البنوك ملايين الجنيهات ، بعد أن أخذوا معهم مااقترضوه ! (٢) .

فقد أشاع التضخم الحاد الخوف فى نفوس أصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة على مستقبل مدخراتهم .. فحجبوا هذه الأموال عن البنوك التى كانت تعطى فائدة على الودائع لاتزيد فى أحسن الأحوال على ١٢٪ .. أى أقل من نصف معدل التضخم السائد ، وهو مايعنى ضمنا تآكل الأموال المودعة فى البنوك بنسبة ١٨٪ سنويا ! .

بينما ضاعفت فضائح الجهاز المصرفى من خوف أصحاب المدخرات الصغيره والمتوسطة من إيداع أموالهم فى البنوك ، لأنها صارت معرضة للضياع والتبديد بأيدى بعض المغامرين والأفاقين الذين وجدوا مساعدة من بعض موظفى الجهاز المصرفى .

ولذلك كان أصحاب هذه المدخرات فريسة سهلة لتجار العملة الذين تحولوا فيما بعد لأصحاب شركات لتوظيف الأموال .

وفى نفس الوقت .. فقد شهدت هذه السنوات أيضا أمرين آخرين ...

الأول هو تضييق الخناق على تجار العملة بعد اتساع مضارباتهم على سعر الجنيه المصرى ، والانهيارات المتتالية التى أصابته ، وذلك حفز تجار العملة على إنشاء شركات لتوظيف الأموال ..

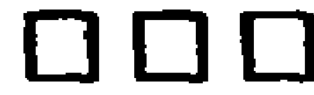
أما الأمر الثانى فهو تعثر عدد كبير من مشروعات القطاع الخاص ، نتيجة

---

(١) قدر الدكتور مصطفى السعيد حينا كان وزيرا للاقتصاد حجم تجارة العملة عام ١٩٨٣ بنحو ٣,٥ مليار دولار .

(٢) من أشهر هذه الفضائح فضيحة توفيق عبد الحى وهدى عبد المنعم صاحبة هديكو مصر وقضية البنوك الكبرى . وفضيحة بنك الأهرام والجمّال ترست .

لسوء دراسات الجدوى أو التسرع ، وتقلص فرص الاستثمار لأصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة .. وذلك دفع بهم إلى إيداع أموالهم لدى شركات توظيف الأموال التى قامت حديثا مقابل تأمين حصولهم على ربح شهرى منتظم بعيدا عن مخاطر الاستثمار غير المأمون (١) .



أما على الجانب السياسى فقد شهدت سنوات النصف الثانى من السبعينيات أيضا تنامى قوة جماعات الإسلام السياسى فى مصر ، وبالذات بعد الدعم الرسمى الذى لقيته هذه الجماعات لاستخدامها فى تصفية اليسار وضرب الناصريين ، وأيضا بعد خروج أقطابها ورموزها من المعتقلات ، وكذلك بعد أن أنهى عدد من قياداتها هجرتهم خارج مصر وعادوا إلى البلاد وقد جمعوا أموالا هائلة خلال هجرتهم الاجبارية فى دول الخليج البترولية ، وبالذات العربية السعودية ، التى احتضنتهم .

ولذلك كان أمراً منطقيا أن يفكر هؤلاء عند عودتهم فى استثمار ما جمعوه من أموال داخل مصر ، خاصة بعد التشجيع الذى صار يلقاه القطاع الخاص فيها من قبل الدولة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .. واقترن ذلك بالطبع بتغيير منهج عمل قيادات الإخوان فى مصر ليعتمدوا أسلوب العمل البرلمانى وتكوين النفوذ الاقتصادى بدلا من التصادم المباشر مع السلطة .

وفى ظل ذلك لم يكن غريبا أن يصبغ أصحاب شركات توظيف الأموال واجهات شركاتهم باللون الإسلامى ويستعيرون أسماء دينية لشركاتهم مثل الريان والهدى وبدر والهلال والفضل والحجاز وغيرها ! .. بل ربما كان الغريب ألا يفعلوا ذلك !

كما لم يكن غريبا أيضا أن يفكر بعض من أثرياء الإخوان فى دعم هذه الشركات أو إسباغ حمايتهم عليها أو حتى التفكير فى إنشاء شركات خاصة لهم لتجميع الأموال .

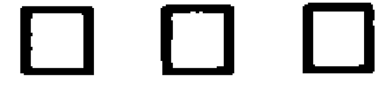
وأيضا لا غرابة فى أن هذه الظاهرة جاءت ملاحقة لظاهرة البنوك التى سميت

---

(١) بلغت ديون القطاع الخاص المتأخرة لدى البنوك فى عام ١٩٨٥ حوالى ثلاثة مليارات من الجنيهات .

بالإسلامية فى مصر والبلاد العربية ، والتى بدأت بتحويل بنك ناصر فى مصر إلى مصرف اجتماعى إسلامى يقدم القروض الحسنة بلا فوائد ، ثم إنشاء بنك دبى الإسلامى ، والبنك الإسلامى للتنمية عام ١٩٧٠ ، وإنشاء بنك فيصل الإسلامى عام ١٩٧٧ ، والذى كان يعد أول بنك إسلامى خاص يشارك فيه كبار الأثرياء فى السعودية وأقطاب الرأسمالية المصرية بشقيها الكبير الطفيلى والبيروقراطى ثم المصرف الإسلامى العربى الدولى عام ١٩٨٠ بالقاهرة .

وهكذا تضافرت الظروف المصرية لخلق ظاهرة شركات توظيف الأموال فى رحم الطفيلية وتناميها واكتسابها القوة فيما بعد ، ولجوئها إلى ارتداء الملابس الدينية للتخفى وإنكار حقيقتها الوحشية !



ونفس الأمر لعبته الظروف العالمية أيضا . فقد شهدت السنوات التى صاحبت نمو ظاهرة توظيف الأموال فى مصر ، وقوع الدول الرأسمالية الكبيرة فى أسر أزمة اقتصادية حادة وعنيفة تمثلت فى انخفاض معدل نمو الإنتاج القومى ليصل إلى ٣ر٠ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠ وارتفاع معدل البطالة الى ٩ ٪ فى العالم الصناعى الغربى وإلى زيادة حدة التضخم أيضا .[١]

وقد لجأت هذه الدول إلى نقل عبء هذه الأزمة للدول النامية باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات سنشرحها بعد قليل .

وفى مثل هذه الظروف برزت ظاهرة توظيف الأموال فى مصر وأيضا عدد من الدول العربية الأخرى ، مثل دول الخليج والأردن ، لتمارس عملية إعادة ضخ المدخرات التى تجمعت فى أيدى المصريين والعرب ، فى ظل الحقبة البترولية ، إلى الدول الرأسمالية الكبيرة ، التى كانت تعانى وقتها الأزمة الحادة .. فكانت تجمع الأموال من الداخل لتحولها إلى الخارج وتضارب بها فى أسواق المال العالمية ..بينما مصر شأنها شأن الدول النامية فى أمس الحاجة لهذه الأموال ، فتضطر للاقتراض من الخارج وبأسوأ الشروط ، وأكثرها إجحافا . وبذلك تتم إعادة تدوير هذه الأموال التى كنا نملكها إلينا مرة أخرى ، بعد أن تتحول إلى دين فى أعناقنا تنوء بحمل عبئه !

(١) كتاب التحدى العربى للأزمة الاقتصادية العالمية ــ الدكتور فؤاد مرسى ــ العربية للدراسات والنشر ص ٢٧ - ٢٨ .

والأكثر من ذلك أن هذه الشركات اتبعت أسلوبا هو من صميم أساليب الرأسمالية المعاصرة ، وهو أسلوب تحويل الأصول العينية إلى أصول مالية ، والاشتغال بها فى عالم المضاربة .. سواء المضاربة فى العملات المختلفة أو الذهب أو المعادن النفيسة أو حتى بعض السلع الأساسية . ولذلك فإن ظاهرة توظيف الأموال فى مصر ، ليست مجرد عملية نصب خطيرة تعرضنا لها فحسب ، وهى كذلك بحق ، ولكنها — فوق ذلك — ظاهرة أيضا من ظواهر تطور الرأسمالية العالمية المعاصرة ، حتى وإن ابتدعت لنفسها — نتيجة للظروف المصرية الخاصة — أسلوب جمع الأموال طبقا للشريعة الإسلامية ، وأسلوب صرف الأرباح الشهرية بدلا من نهاية العام ![1]

إذن ..

لا يمكن التسليم بما ذهب إليه عبد الستار الطويلة فى كتابه شركات توظيف الأموال ، أو عادل حسين فى كتاباته بجريدة الشعب ، بأن فكرة توظيف الأموال هى فكرة قديمة فى مصر بدأت فى الريف بمشاركة الأقارب فى مشروع ما ، مثل تربية المواشى لأن هذه المشاركة هى أقرب للاكتتاب فى مشروع ما .. فهى تتضمن أساسا اتفاقا على مشروع محدد ، واتفاقا على نسب توزيع الربح ، وذلك على عكس شركات توظيف الأموال التى لا يعرف المودع فيها أين سوف تستثمر أمواله ، وكم سوف يكسب ؟

كذلك .. لا يمكن اعتبار نشأة هذه الشركات عشوائية كما ذهب إلى ذلك الدكتور فرج فودة فى كتابه « الملعوب » أو اعتبارها أمراً مفاجئا كما تردد ذلك تحليلات شتى .

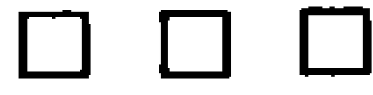
فلقد نشأت هذه الشركات — بكل سماتها — بعد أن تهيأت البلاد اقتصاديا وسياسيا لذلك .. أو نشأت بعد أن مهدت ظروف عديدة لها داخليا .. وعربيا .. ودوليا .. وسبقتها بروفات مبكرة ، كانت كفيلة بإنذارنا بها قبل أن تتكون أو حتى تتبلور .[2] .

---

(١) انتشرت فى دول أمريكا اللاتينية أيضا ظاهرة شركات تجميع الأموال لتوظيفها فى المشروعات . ورفعت هذه الشركات شعارات مسيحية لجذب المودعين والمستثمرين إليها .

(٢) تكررت الإعلانات الصحفية لدعوة المواطنين للمساهمة فى تمويل بعض المشروعات المبكرة ابتداء من عام ١٩٧٣ . وقد أشرت لهذه الإعلانات فى كتاب محاكمة الانفتاح الاقتصادى الذى صدرت أول طبعة له عام ١٩٧٩ .

ولم تداهمنا هذه الشركات بشكل مفاجيء .. بل نشأت على مراحل وبشكل تدريجي ..بدأت بالسرية ،وانتهت بمنتهى العلنية .. ومثل ذلك لا يمكن أن يكون مفاجئا أو عشوائيا .. بل لعله مخطط ومدبر ،وخاصة أنه جاء متسقا مع تطور الرأسمالية العالمية ، ومفيدا لها للخروج من الأزمة الحادة التى أمسكت بخناقها ثلاث سنوات متتالية فى الوقت الذى تراكمت فيه بين أيدى عدد من الدول البترولية العربية أموال هائلة .



ومع ذلك .. فإننا تنبهنا لظاهرة توظيف الأموال وخطورتها متأخرا .. وبعد أن قويت شوكة أصحابها ، حينما تضخمت الأموال التى جمعوها ، وحينما نسجوا شبكة واسعة من المصالح تربطهم بعدد من المسئولين السابقين والحاليين وبمئات الآلاف من الأسر التى أودعت أموالها لديهم[1]

ولقد كان أول من تنبه لخطورة هذه الشركات هو البنك المركزى حينما أصدر بيانا فى عام ١٩٨٤ يتهم فيه أصحابها بمخالفة القانون ولكنه منحهم فرصة للعدول عن نشاطهم ، قبل أن يتخذ ضدهم أية إجراءات مضادة .

وعاد البنك المركزى فى العام التالى (١٩٨٥) ليكرر بيانه ، ولكنه جاء هذه المرة مقرونا بتهديد أصحاب شركات توظيف الأموال بإقامة دعاوى قضائية ضدهم إذا لم يتوقفوا عن نشاطهم .

ومن بعد البنك المركزى تنبه جهاز المدعى الاشتراكى لخطورة هذه الشركات حينما انهالت عليه شكاوى المواطنين ، تكشف تعدد حوادث هروب عدد من أصحاب توظيف الأموال إلى الخارج حاملين معهم ما جمعوه من أموال وتاركين للمودعين الحسرة على تحويشة العمر التى ضاعت .

واضطر جهاز المدعى الاشتراكى إلى فرض الحراسة على ما تبقى من أموال

(١) الملفت للانتباه أن شركات توظيف الأموال فى مصر تكاثرت أو توالدت فى البداية بطريقة الانشطار مثل الخلية البدائية .. فحينما بدأت شركة الشريف من داخل البلاد فى تجميع الأموال ، كان يشارك صاحبها عبد اللطيف الشريف شركاء مثل أحمد عيد والحاج نور الدين ومحمد حلمى وعبد الله حلمى . ولكن أحمد عيد انفصل عنه بعد سنوات لينضم إلى آل الريان وشاركهم فى تأسيس شركتهم بينما كون الثلاثة الآخرون شركة مستقلة لتوظيف الأموال هى شركة مصر الحجاز .. وحينما انفصل أحمد عيد عن آل الريان أسس لنفسه شركة هى شركة الحجاز لتوظيف الأموال ، كذلك كان أشرف السعد شريكا لآل الريان فى البداية ولكنه انفصل عنهم ليكون لنفسه شركة خاصة به .

وممتلكات هؤلاء الفارين إلى الخارج والذين بلغ عددهم ١٢ صاحب شركة توظيف أموال ، كان أشهرهم محمد كمال عبد الهادى صاحب شركة الهلال وهدى عبد المنعم صاحبة شركة هيدكو مصر .

إلا أنه وحتى ذلك الوقت لم يكن ثمة إدراك مناسب من الدولة لخطورة هذه الظاهرة ، رغم تنبه كل من البنك المركزى والمدعى الاشتراكى لها . ولذلك تبددت أو ضاعت ، حتى ذلك الحين ، نداءات البنك المركزى ، ولم يتعد اهتمام المدعى الاشتراكى حدود نطاق الدراسة فقط .

أما القانون الذى صدر على عجل فى نهاية الدورة البرلمانية عام ٨٦ ، فقد عجز عن فرض الانضباط فى هذه الشركات ، رغم أنه منعها من تجميع أموال المواطنين إلا بشرط موافقة هيئة سوق المال ووزير الاقتصاد ، والسبب هو أنه لم يمتد إلى نشاط الشركات القائمة فعلا ، ولم يحاسبها على ما فعلته بما جمعته من أموال بالفعل قبل صدوره ، وكان ماجمعته ــ وقتها ــ غير قليل .

ولكن مع نهاية عام ١٩٨٦ بدأت الدولة تبدى قدرا من الاهتمام بهذه الظاهرة التى فرضت نفسها على المجتمع المصرى وبقوة .

ففى نوفمبر من هذا العام منيت أكبر شركة لتوظيف الأموال فى البلاد ، وهى شركة الريان بخسارة كبيرة قدرتها مجلة (ميدل ايست مونى) التى تصدر فى نيقوسيا بنحو مائة مليون دولار ، وذلك فى إحدى عمليات المضاربة على المارك الألمانى وقدرتها مجلتا المصور وروز اليوسف فى مصر بالضعف أى بنحو ٢٠٠ مليون دولار[١] .. وهو مبلغ كان يساوى وقتها ١٥ ٪ من جملة الودائع التى جمعها آل الريان من المودعين .

وحينما شاع خبر هذه الخسارة أصابت المودعين حالة من الذعر دفعتهم للتذمر أمام الشركة لاستعادة أموالهم .. غير أن فتحى الريان وأشقاءه سرعان مانجحوا فى تبديد خوف أصحاب الودائع ، وفى طمأنتهم على مصير أموالهم بعد أن ردوا بالفعل عدة ملايين من الودائع لأصحابها ، وبعد أن أقنعوا المودعين بأن الخسارة التى لحقت بهم فى المضاربة هى مجرد شائعة خبيثة أو مؤامرة يهودية صهيونية ضد

(١) اعترف أحمد الريان فيما بعد بأن الخسارة بلغت ٢٠٠ مليون دولار .

ولكن إزاء ذلك اضطر البنك المركزي لأن يوجه مجموعة من النداءات التحذيرية للمواطنين في كافة الصحف ينبههم فيها إلى خطورة إيداع مدخراتهم لدى هذه الشركات حتى لا تتعرض لخطر الضياع ، وذلك على غرار (نحذرك من التدخين .. والتدخين مسئولية كل مدخن) !

وبدأت الدولة تفكر في إعداد تشريع ينظم عمل هذه الشركات ويفرض عليها نوعا من الانضباط ، وخاصة أن القانون الذي صدر قبل ذلك بشهور قليلة (يونيو ١٩٨٦) عجز عن إلزام هذه الشركات بالانضباط المطلوب .

ومع ذلك ظل الأمر لا يتعدى حدود التفكير عشرين شهرا تقريبا سادت فيها سياسة (التدخين مسئولية كل مدخن) ! .. حتى صدر القانون الجديد لتوظيف الأموال ..

وهكذا ..

لم نتنبه لخطورة ظاهرة شركات توظيف الأموال إلا متأخرا رغم أنها لم تنشأ فجأة أو بشكل عشوائي ، وإنما نشأت تدريجيا وبطريقة مخططة .

وهنا لابد أن يتداعى في أذهاننا على الفور سؤال هام :

لماذا تأخرت الدولة في مواجهة خطر هذه الظاهرة ؟

ولكن قبل البحث عن إجابة هذا السؤال ، فمن الأهم أن نسأل أنفسنا سؤالا آخر هو : من الذي خطط ودبر لإنشاء هذه الشركات ؟

هل هم أصحابها الذين عرفناهم .. أم أن هناك آخرين لانعرفهم ، يقفون وراءهم ويحركونهم مثل « المايتشو » أو دمى العرائس ؟

والإجابة ضرورية لنعرف سر تأخر المواجهة مع هذه الظاهرة ، ولكنها تقتضي أولا معرفة من هم أصحاب هذه الشركات ؟

وهذا ينقلنا إلى الفصل الثاني .

---

(١) سوف نلاحظ فيما بعد استخدام نفس هذه الدفوع في مواجهة كل محاولة لفرض الانضباط على أصحاب هذه الشركات وتنظيم عملها .

الفصـــل الثانـــى

مـــن هـــم ؟ !

« كل ما أقدمنا عليه كان بمثابة رد فعل وليس فعلا . استهدفنا من ورائه بالدرجة الأولى حماية الشارع المصري من الهرج والمرج . ولعل أي إنسان يدرك عواقب الأمور بحكمة كان لابد له من استيعاب رد الفعل دون الدخول في مهاترات !

« وعندما اتخذنا قرار وقف التعاملات كان وراء ذلك عدة دوافع أهمها أولا : عدم تصدير ثورة المواطنين إلى الشارع أو امتصاص هذه الثورة بقدر الإمكان .. وثانيا : منع حدوث انهيار لسوق المال المصرية ، حيث ستتحرك حالة الذعر بشكل تلقائي إلى البنوك ، ثم إلى جميع الشركات التي تعمل في مجال الاقتصاد !»

بهذه الكلمات ، الممزوجة بالتهديد ، تحدث أحد أصحاب شركات توظيف الأموال ، بعد الانهيار الذي أصاب دولة توظيف الأموال من الداخل في ربيع عام ١٩٨٨ ، ونقلت حديثه صحيفة حزبية في الداخل ، ومجلة عربية تصدر فى باريس !

كانت كلماته ــ رغم فداحة الانفجار ــ تشى بقدر هائل من الصلف والغرور ونسبة عالية من البجاحة الغريبة !

فهو رغم سمات الحكمة التى يصطنعها ، إنما يهدد ويتوعد (بالثورة).. و(انهيار الاقتصاد المصري) .. و(إشاعة الذعر في الشارع المصري) ، أو على الأقل الهرج والمرج !

وفي نفس الوقت يعيّر من يعنيهم الأمر بأنه لم ينفذ تهديداته حتى الآن ، رغم ما تعرض له بالطبع مما يسميه بمهاترات .. بينما كانت هذه المهاترات هى تحرك الدولة ، بعد طول انتظار ، لإصدار قانون جديد ينظم عمل شركات توظيف

الأموال ويلزمها بالانضباط .

ولم يكن غريبا أن يتحدث صاحب شركة توظيف الأموال بكل هذا الكم الهائل من الصلافة والغرور والبجاحة .. فلقد تحول أصحاب هذه الشركات -وبالذات الكبيرة منها — إلى نجوم داخل المجتمع المصري ، تطاول شهرتهم نجوم الكرة وربما تفوقها .. وصاروا أصحاب نفوذ قوي في البلاد يضارع نفوذ أشهر رجال الأعمال الذين اشتهروا في سنوات الانفتاح الاقتصادي .

فلم تخلُ جريدة أو مجلة من خبر عنهم ، أو صورة لأحدهم أو إعلان كبير لهم .. وضمتهم الصور مع كتاب وصحفيين ومسئولين سابقين وحاليين وفنانين ورجال دين وحتى لاعبي الكرة !

ولم يمض يوم دون أن تكرر الإذاعة والتليفزيون أسماءهم مقرونة بعبارات الهدى والصلاح والرشاد والتقوى والبركة ، أو بآيات من القرآن الكريم .

وتسابق كثيرون للظفر بمعرفتهم وكسب ودهم ومصادقتهم وحتى إرضائهم .

وتبارت أحزاب عديدة فيما بينها للفوز بتأييدهم ودعمهم .. ولذلك تمادت إلى أقصى حد في الدعوة لهم والدعاية لأعمالهم .. والتكبير والتهليل لهم .. والإشادة بجهودهم الجليلة في خدمة الدين والوطن !

وتمنى العديدون ادخار أي مبلغ لتسليمه لهم وبكل الرضا .. ليظفروا فيما بعد بالربح السخي والدائم الذي يساهم في حل كل مايؤرقهم من مشاكل .. ابتداء من مشكلة البطالة وانتهاء بمشكلة العثور على الشقة !

وارتفعت أيدى أرامل ومطلقات وأبناء قصر ويتامى وربات بيوت وأيضا موظفين وتجار وضباط سابقين فى الجيش والشرطة بالدعاء لهم بالاستمرار والنجاح بعيدا عن حسد الحكومة وشرورها !

وتطلع كثيرون – وبالذات من الشباب – إلى تقليدهم ، والسعى فى نفس طريقهم لتحقيق ماحققوه من ثراء ونجاح وشهرة !

وتمنت فتيات كثيرات الاقتران بواحد منهم أو حتى مجرد مصادقته ! أو الظفر بمجرد شائعة تتحدث عن رغبته فى الاقتران بها لرفع ثمنها فى سوق الزواج !

لقد صاروا بالفعل نجوما فى المجتمع .. وشخصيات لها نفوذ يفوق نفوذ

سياسيين مخضرمين .. وفنانين محبوبين .. ورجال أعمال وراءهم تاريخ استثماري طويل .. وأيضا اقتصاديين مرموقين !

وقد حدث ذلك ، فى غضون سنوات قليلة للغاية !

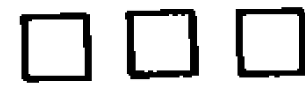
فقبل ست أو سبع سنوات ، لم يكن أحد يسمع بأسماء أصحاب توظيف الأموال اللهم إلا إذا كانت مباحث أو نيابة الأموال العامة التي ضبطت بعضهم فى قضايا إتجار بالعملة فى السوق السوداء ، أو قضايا تهريب أموال خارج مصر .

فمن هم هؤلاء الذين اقترنت الشهرة بأسمائهم النكرة خلال سنوات قليلة .. وتراكم النفوذ بين أيديهم .. وسعت الوجاهة الاجتماعية للحاق بركبهم ؟ !

من أى الطبقات الاجتماعية جاءوا ؟ .. وماهى الظروف الاجتماعية والاقتصادية لنشأتهم هم وليس نشأة شركاتهم ؟ وماهو رصيدهم السابق فى مجال الأعمال ؟ وماهى انتماءاتهم أو حتى ميولهم السياسية ؟ وماهى ثقافتهم ؟ .. وأى مستويات التعليم أحرزوها ؟

كل ذلك .. وربما غيرها أيضا من الأسئلة يجب أن نبحث له عن إجابات لنجد لأنفسنا ولغيرنا التفسير المناسب لأكبر عملية نصب تعرضت لها مصر فى تاريخها الحديث .

فحتى نفسر عملية النصب الهائلة .. يجب أن نتعرف على أبطالها .. أو على شخوص النصابين ..



على كل حال .. إن قليلا من التأمل يجعلنا نتبين أن أصحاب هذه الشركات قد اتسموا بعدة سمات تكاد تكون مشتركة ومتكررة ولعل أهمها :

أولاً : إن معظمهم – إن لم يكن كلهم – هم من الشباب صغير السن[١] .

فأكبر أشقاء الريان أصحاب أكبر شركة لتوظيف الأموال لم تكن سنه تجاوز الأربعة والثلاثين عاما، حينما بدأ يعمل فى تجارة العملة وتوظيف الأموال ، بعد

---

(١) شركات توظيف الأموال ومستقبل الاقتصاد المصرى ـ عبد القادر شهيب ـ مجلة المنار فبراير ١٩٨٨ ـ صفحة ٨٤

العودة من الخارج ، بينما كان أصغر الأشقاء سنا لاتجاوز وقتها سنه الأربعة والعشرين عاما .

كذلك كان بقية أصحاب شركات توظيف الأموال الأخرى .. طارق أبو حسين صاحب شركة الهدى مصر بدأ نشاطه فى مجال الأعمال وعمره لايتجاوز ٢٢ عاما وأنشأ شركة لتوظيف الأموال وعمره ٢٧ عاما فقط ، وكان هو أكبر أشقائه سنا الذين شاركوه فى إنشاء هذه الشركة .

ومحمد أشرف السعد بدأ العمل بالتجارة بعد عودته من الخارج وسنه لاتجاوز ٢٣ عاما ، بينما دخل فى مجال توظيف الأموال بعد ذلك بعامين فقط .. أى بعد أن بلغ عمره ٢٥ عاما فقط .

وفى نفس السن تقريبا بدأ محمد كمال عبد الهادى صاحب شركة الهلال نشاطه الاستثمارى ، ثم أنشأ شركة لتوظيف الأموال عندما بلغ من العمر ٢٩ عاما ولكنه بعد أن تجاوز الثلاثين لاذ بالفرار خارج مصر[١] .

كذلك بدأ محمود طاحون صاحب شركة بدر نشاطه الاستثمارى قبل أن ينتهى العقد الثالث من عمره .

أما صاحب أقدم شركة لتوظيف الأموال فى مصر ، وهى شركة الشريف فإن عمره تجاوز الأربعين قليلا الآن .. ولكنه حينما اقتحم مجال توظيف الأموال كان قد بدأ لتوه العقد الثالث من العمر .

على كل حال فإن صغر السن أوصفة الشباب التى غلبت على معظم ، إن لم يكن على كل أصحاب شركات توظيف الأموال ، إنما تمنحنا هنا تفسيرا لجرأة الاقتحام التى اتسمت بها أنشطة هذه الشركات ، وبالذات فى مجال المضاربات داخل مصر وخارجها ، وفى الطريقة التى خرقوا بها مجموعة من القوانين فى وقت واحد ، ونفذوا بعدها إلى نخاع المجتمع ، واحتلوا ـ لبعض الوقت ـ جمجمته وسيطروا على تفكير الآلاف من أبنائه الذين سلموهم أموالهم .. والملايين الآخرين الذين كانوا يتمنون أن تكون لديهم أموال يسلمونها لهم بدورهم ، وعن طيب خاطر !

---

(١) فى الانتخابات البرلمانية التى تمت عام ١٩٨٦ لم يتمكن محمد كمال عبد الهادى من ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب لأنه لم يبلغ وقتها السن القانونية للترشيح وهى ثلاثون عاما .

ثانياً : إن معظم أصحاب شركات توظيف الأموال أيضاً لم يكونوا – سواء هم أو ذووهم – أعضاء فى نادى الأثرياء فى مصر ، قبل اقتحامهم مجال تجميع الأموال .. ولم تضمهم قوائم رجال الأعمال حتى الصغار منهم(١) .

مثلا ..

صاحب شركة الهلال محمد كمال عبد الهادى الذى يعيش الآن متنقلا بين زامبيا والولايات المتحدة نشأ كما يقول(٢) فى أسرة رقيقة الحال ، واضطر للسفر إلى أوروبا وهو تلميذ وعمل فى غسيل الاطباق بالمطاعم الأوروبية ليوفر مايؤمن به نفقاته .ثم اضطر للسفر مرة أخرى وهو شاب إلى إحدى دول الخليج ليلعب هناك كرة اليد التى تفوق فيها وهو فى فريق النادى الأهلى .. ليدخر مبلغا بدأ به نشاطه فى عالم الاستثمارات عام ١٩٨٠ .

أيضاً ..

محمود طاحون صاحب شركة بدر يتباهى بأنه ينتمى لأسرة فقيرة وتربى فى الملاعب كلاعب كرة سلة(٣) .

كذلك ..

أشرف السعد صاحب شركة السعد يؤكد بدوره أنه ينتمى إلى أسرة فقيرة .. ولم يكن يملك شيئا .. كان مثله مثل أى شاب فى وضعه يقف على محطة الأتوبيس فى جيبه سوى عشرة قروش(٤) .

أما الأشقاء الثلاثة (آل الريان) وأصحاب اكبر شركة لتوظيف الأموال فهم أبناء رجل كان كل مايملكه محلا لبيع الكوارع فى مدينة الجيزة ، تحول فيما بعد إلى محل لبيع المجوهرات ، بعد أن أنشأوا مجموعة شركاتهم المختلفة !

والشقيق الأكبر فتحى حصل على دبلوم ثانوى صناعى ثم عمل موظفا بشركة السكر بمرتب لايتجاوز الثمانية عشر جنيها(٥) .

وأحمد لم يستكمل دراسته فى كلية الطب البيطرى ، بينما لم يستكمل محمد

---

(١) المنار – عبد القادر شهيب – نفس المرجع السابق .

(٢) حوار مع جمال الشرقاوى – مرجع سابق – الأخبار ١٩٨٧/١٠/٢٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الأخبار ٢٥ مارس ١٩٨٨ .

(٥) أخبار اليوم ١٩٨٨/١١/١٢

دراسته أيضا فى كلية الزراعة .

وحينما عاد فتحى من الخارج ، بعد غياب دام خمسة أعوام ، عمل مع شقيقيه أحمد ومحمد فى جمع البيض من المزارع فجرا لتوزيعه على المتاجر ومستخدمين الدراجات ![(١)] .

وهكذا خرج معظم أصحاب شركات توظيف الأموال من صفوف الطبقات المتوسطة الصغيرة ، أو ربما الأقل منها ... ولم ينتموا للطبقة الرأسمالية القديمة أو لكبار الملاك فى الريف ... ولذلك لم تضمهم قوائم رجال الأعمال من قبل أن تطفح أسماؤهم على جلد المجتمع المصرى ، ولم يتمتعوا بعضوية نادى الأثرياء من قبل، **وذلك باستثناء اثنين فقط منهم. الأول** .. هو طارق أبو حسين صاحب شركة الهدى مصر . فهو وأشقاؤه أصحاب الشركة ينتمون لطبقة الرأسمالية القديمة .. فوالده كان صاحب واحدة من شركات الغزل والنسيج فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والتى ضمتها قوائم التأميم عام ١٩٦١ . كما كان يمتلك مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فى إحدى القرى التابعة لمحافظة المنوفية[(٢)] .. ولذلك يتباهى طارق بأن أسرته ذاقت طعم كل قرارات التأميم والإصلاح الزراعى[(٣)]

أما الثانى فهو عبد اللطيف الشريف صاحب أقدم شركة لتوظيف الأموال فى مصر . فأبوه هو صاحب الشركة الأهلية للبلاستيك التى طالها التأميم فى الستينيات .

وباستثناء هذين الاسمين ، فإن بقية أسماء أصحاب شركات توظيف الأموال التى قامت فى البلاد لم تربطهم أى صلة بالطبقة المتوسطة القديمة ، بل على العكس كانوا ينتمون ، إما للطبقة المتوسطة الصغيرة ، أو لما دونها اجتماعيا .

وبذلك يمكننا ، وبدون أى تجنٍ ، أن نعتبرهم أبناء شرعيين للطبقة الرأسمالية الجديدة التى نمت فى مصر خلال السبعينيات أو ربما أواخر الستينيات ، والتى كان النشاط الطفيلى منهاجا دائما لها .

---

(١) المرجع السابق .
(٢) حوار مع طارق أبو حسين فى مجلة كل العرب ـ منتصف أغسطس ١٩٨٨
(٣) الأخبار ١٩٨٨/٣/٢٧ مرجع سابق .

ولعل ما لمسناه حول بداية عدد منهم فى تجارة العملة أو أعمال الوساطة إنما يؤكد أنهم يشكلون بالفعل نموذجا نقيا لإحدى فئات الرأسمالية الجديدة فى مصر ، وهى الفئة التى كونت ثرواتها من الأنشطة غير المشروعة بالتحديد .

ثالثاً : إن كل أصحاب هذه الشركات ، تقريبا ، قد قضوا ـ وربما باختيارهم ـ فترات من الوقت خارج البلاد للعمل وتكوين بعض المدخرات .

فتحى الريان أكبر الإخوة الريان قضى فى المملكة العربية السعودية ٥ سنوات متصلة عمل فيها بحرس الحدود ببلدة تبوك .. وعملت زوجته السابقة شكرية كما تقول فى حياكة الملابس .

ومحمود طاحون صاحب شركة بدر عمل مدرسا للتربية الرياضية فى الجزائر عدة سنوات .

بينما سافر محمد كمال عبد الهادى للعمل فى أوروبا ، واضطر لغسل الصحون فى مطاعمها .. ولكن عندما عاد احترف لعب كرة اليد لأحد أندية الخليج .

أما أشرف السعد فقد سافر فى صباه إلى فرنسا للعمل فيها .. ولكنه قضى بعض الوقت فى السعودية أيضا للعمل بعد أن حصل على بكالوريوس معهد التعاون .

وأيضا عبد اللطيف الشريف عرف طريقه إلى السعودية هو الآخر وقضى فيها عدة سنوات للعمل ، قبل أن يعود ليستأنف نشاط والده فى صناعة البلاستيك وينشىء شركة جديدة .

وهكذا .. قضى معظم أصحاب شركات توظيف الأموال الكبيرة بعض السنوات فى الخارج .. منهم من سافر إلى بعض العواصم الأوروبية .. أو الى الجزائر ... ولكن أغلبهم سافر إلى دول الخليج أساسا .. وبتحديد أكثر إلى السعودية .. وقضوا فيها عدة سنوات للعمل .. وهؤلاء هم الرواد الأوائل (لتوظيف الأموال) ، أوهم الذين شاركوا فى تأسيس أول شركات توظيف أموال فى البلاد .

ومعنى ذلك أن أصحاب هذه الشركات كانت لهم – بشكل أو بآخر – صلة بتجمعات العاملين بالخارج.. أى كانوا على صلة بضحاياهم فيما بعد[1] .

---

(١) لعل ذلك يذكرنا بأشهر تاجر عملة عرفته مصر (سامى على حسن) الذى كان يعمل مدرسا فى الخليج .. وحينما عاد ترك أخاه هناك ليساعده فى حلب العملات الأجنبية من المصريين العاملين فى هذه الدول

وربما كانت هذه الصلة هي التي أوحت لهم بفكرة العمل فى مجال تجارة العملة ، ثم تجميع وتوظيف الأموال . فقد كانت تتراكم أمامهم مدخرات غزيرة يبحث أصحابها عن فرصة مناسبة لاستثمارها .

وربما كان أيضا تواجدهم فى الخارج ، وفى منطقة الخليج بالذات فرصة أتيحت لهم لمتابعة تجارب شركات توظيف الأموال التى نشأت فى هذه المنطقة ، وعن قرب ، وهو ما شجعهم على محاكاة هذه التجارب فيما بعد .

كذلك ربما كان تواجدهم فى الخارج فرصة مواتية لمن يبغى التأثير عليهم .. وهو التأثير الذى ربما يكون قد اقتصر فقط على مجرد التوجيه أو حتى التشجيع على محاكاة تجارب شركات توظيف الأموال فى منطقة الخليج ، أو المضى قدما فى تجارة العملة ، وخاصة أننا نعتقد ــ وعلى عكس مايروجه البعض ــ أن دوائر أجنبية عديدة ، وبالذات الولايات المتحدة لم تكن رافضة لإقامة شركات توظيف الأموال وانتشارها فى مصر .. بل ربما كانت على عكس ذلك محبذة ومشجعة لها وهو ماسنناقشه بتفصيل أكثر فيما بعد .

رابعاً : ويشترك أصحاب شركات توظيف الأموال أيضا فى أنهم لم تكن لهم خبرات اقتصادية أو استثمارية سابقة ، ولم تكن لهم دراية بشئون استثمار الأموال ، أو توظيفها ، فضلا بالطبع عن المضاربات على العملات المختلفة والذهب والمعادن ، والتى تحتاج الآن لخبرات واسعة ، ويعكف على إدارتها الآن فى الأسواق العالمية فى كل شركة أو بنك فريق من المتخصصين فى مثل هذه الأمور ، وهم الذين لهم باع طويل فى هذا الشأن .

فأصحاب شركات توظيف الأموال هم فى مجموعهم خليط غريب يجمع بين من فشل فى استكمال دراسته مثل كل من أحمد ومحمد الريان[1] .. وبين من كان لاعب كرة سلة سابق مثل محمود طاحون .. ومن نجح فى إتمام دراسته اكتفى بدبلوم الصناعة مثل فتحى الريان أو تخرج فى كلية الهندسة مثل محمد كمال عبد الهادى الذى كان فى نفس الوقت لاعب كرة يد .. الوحيد منهم الذى كانت دراسته قريبة بعض الشيء من العلوم الاقتصادية كان هو أشرف السعد الذى حصل على بكالوريوس معهد التعاون .

---

(١) وكلاهما كانت دراسته بعيدة عن المجال الاقتصادى .. الأول فى كلية الطب البيطرى والثانى فى كلية الزراعة .

وهكذا .. لم يكن تعليمهم أوخبراتهم الأولى تؤهلهم لأن يصيروا رجال أعمال أو أصحاب شركات ذائعة الصيت ، تنجح فى الإيقاع بمئات الآلاف من المواطنين والمواطنات .

وهم أنفسهم يعترفون بذلك ..

يقول طارق أبو حسين الذى كان يتباهى بأنه يطالع وبشكل يومى كل ماينشر فى الصحف الأجنبية والعربية وجميع القوانين والكتب الاقتصادية :

(أنا لاأدعى أننى اقتصادى أو متخصص بشكل دقيق فى الاقتصاد)[1] .

ونفس هذا الكلام قاله أيضا عدد آخر من أصحاب شركات توظيف الأموال .

لذلك لابد أن يتداعى ـ على الفور ـ فى الذهن أكثر من سؤال :

لماذا إذن نجح هؤلاء فى تكوين شركات كبيرة وعملاقة جمعت مليارات الجنيهات من مواطنين ومواطنات ، نسبة لابأس بها منهم أصحاب ثقافة غير ضئيلة ، وربما رفيعة أيضا ، مثل أساتذة الجامعات والكتاب والمحامين وحتى القضاة ؟ !

وكيف نجحوا أيضا فى الإيقاع بكل هذا العدد من المواطنين والمواطنات ؟

وأيضا .. كيف نجحوا فى الاستمرار لعدة سنوات ؟

والأهم .. كيف نجحوا فى اختراق العديد من المؤسسات الهامة فى المجتمع ؟

وليس من السهل بالطبع الاقتناع بأن هؤلاء أصحاب الخبرات المتواضعة ، وربما المعدومة فى المجال الاقتصادى ، قد نجحوا بهذا الشكل بمفردهم أو بمجرد حسهم الفطرى ، كما يحاول بعضهم إقناعنا ، أو حتى بنواياهم الطيبة أو البركة والصلاح والرشاد ، كما يسعى لايهامنا بعض الكتاب المدافعين عن جماعات الإسلام السياسى والداعين لها .

على كل حال ... فإن انعدام الخبرة الاقتصادية لمن يتصدى لمجال الأعمال إنما يصنع منه مضاربا مثاليا لمن يتحكمون فى عالم المضاربات بالخارج .. فهو يسهل إغراؤه ببعض المكاسب والأرباح الصغيرة فى البداية ليخسر فيما بعد ماكسبه وما

---

(١) مجلة كل العرب ـ منتصف أغسطس ٨٨ ـ مرجع سابق

يضارب به ... تماما مثل المقامر الغشيم الذى يتم اصطياده على مائدة القمار من قبل المحترفين .. والمضاربة هى الاسم الاقتصادى للمقامرة ! .

خامساً : إن الأغلب الأعم من أصحاب شركات توظيف الأموال الكبيرة وكذلك الصغيرة ، لم تكن لهم انتماءات سياسية قبل أن يتبارى أصحاب هذه الشركات فى رفع الشعارات الإسلامية ويدعون أنهم يوظفون أموال المودعين طبقا للشريعة الإسلامية .

أما حالة الغزل التى شهدناها بين أصحاب هذه الشركات وأقطاب جماعات الإسلام السياسى ، فقد حدثت بعد ان اشتد عود هذه الشركات فيما بعد ، وبعد أن زاد نفوذ أصحابها اقتصاديا .

ومن كانت له منهم سابق صلة بجماعات الإسلام السياسى هما اثنان فقط من بين كل أصحاب هذه الشركات .. الأول هو عبد اللطيف الشريف الذى كان عضوا فى جماعة الإخوان المسلمين .. والثانى هو أحمد الريان الذى كان عضوا فى الجماعة الإسلامية بكلية الطب البيطرى .

وقد يوحى الانتماء الطبقى والاجتماعى لأصحاب شركات توظيف الأموال ألا يكون لهم ـ فى البدء- أية انتماءات أو حتى اهتمامات سياسية . فهم أبناء للطبقة المتوسطة الصغيرة التى خرج منها معظم أبناء التيارات السياسية المختلفة .. وأيضا معظم من لم يكن لهم أى انتماء سياسى .

وفى نفس الوقت قد يفسر أيضا هذا الانتماء الطبقى سعيهم واهتمامهم فيما بعد بالارتماء فى أحضان جماعات الإسلام السياسى أو حتى التظاهر بذلك . فمن هذه الطبقة نمت وترعرعت تقريبا كل الاتجاهات السياسية المختلفة ومنها ـ وهو الأهم ـ جاءت قواعد التيار الدينى أو جماعات الإسلام السياسى .

على كل حال .. حينما لا يكون للمرء انتماء سياسى محدد أو واضح المعالم ، يكون بالطبع من السهل التأثير عليه .. أو توجيهه ، وذلك على عكس من له انتماء سياسى محدد .. فهذا يحتاج لجهد كبير فى هذا الصدد[١] .

---

(١) قال بعض الذين بدأوا حياتهم مقتنعين بالماركسية مثل مصطفى محمود وعادل حسين وطارق البشرى إنهم تعرضوا لمعاناة نفسية غير قليلة للانتقال إلى المواقع الفكرية الجديدة لهم .

ويساعدنا ذلك أيضا فى تفسير الاهتمام الذى أبدته جماعات الإسلام السياسى وبالذات جماعة الإخوان ، فى مد جسور التفاهم ، وكذلك التعاون مع أصحاب هذه الشركات .

ويساعدنا أيضا فى تفسير استعانة أصحاب هذه الشركات بدورهم بعدد من رجال وعلماء الدين .

سادسا : غلبة روح المغامرة والتوتر وعقد النقص على شخصيات عدد من أصحاب توظيف الأموال ، وبالذات من كان لهم فضل الريادة فى هذا المجال .

فهم فى الأغلب شخصيات غير طبيعية أو غير سوية . ويمكن رصد ذلك من مجموعة الصفات التى اتسم بها السلوك الشخصى لكثير منهم .

مثـــلا ..

أشرف السعد كان حريصا على أن يحيط نفسه دائما بكوكبة من كبار المسئولين السابقين والحاليين والكتاب وضباط البوليس ، وهو يفسر ذلك بأنه (كنت لا أحلم زمان بأن أقف – مجرد وقوف – مع ضابط برتبة ملازم .. كنت أخاف .. وأراه أكبر منى بكثير .. الآن أنا أجلس مع لواءات ووزراء سابقين ومستشارين محترمين وأتحدث معهم وأستفيد منهم .. بل وأوظفهم فى شركاتى .. وهذا شىء يسعدنى) ![1] .

أيضا ..

طارق أبو حسين كان حريصا على أن يتنقل بطائرة خاصة ، هى الطائرة التى اشتراها من شركة قائمة بالفعل تعمل فى مجال الطيران لينشىء بها شركة خاصة فى مجال الطيران كما روج لذلك فيما بعد .. رغم أنه لا يوجد فى مصر من يتنقل داخليا بطائرة خاصة سوى رئيس الجمهورية فقط وذلك لاعتبارات الأمن .. وحتى حينما سلك المهندس عثمان أحمد عثمان هذا المسلك حينما كان وزيرا للتعمير انتقد ــ بشدة ــ مسلكه جماهيريا وصحفيا[2] .

وهو وأشقاؤه الثلاثة بدأوا رحلتهم مع توظيف الأموال بإنشاء شركة

---

(١) الأخبار ١٩٨٨/٣/٢٥ مرجع سابق .

(٢) حسن عامر – جريدة الجمهورية – ١٩٨٨/٦/١٧ .

للصناعات الغذائية بعد أن حصلوا على ٦ ملايين جنيه قروضا من البنك الوطنى للتنمية والمصرف الإسلامى .. وحينما تراكمت الخسائر عليهم وعجزوا عن سداد القروض أنشأوا شركة لتوظيف الأموال برأس مال مليون جنيه عام ١٩٨٥، ادعوا أنهم دفعوه بالكامل بينما قاموا بتحميل قيمة رأس المال على حساباتهم الجارية .. بينما المفروض – طبقا لقواعد تكوين الشركات – أن يكون رأس المال مدفوعا أصلا فى البنك أو على الأقل مودعا فى صندوق بالشركة .

أى أنهم غامروا بإنشاء شركة بدون رأس مال .. والأكثر وهم مدينون بستة ملايين جنيه أيضا .. ولم ينقذهم سوى ودائع المواطنين التى انهالت عليهم فيما بعد(١) .

ولعل هذه جرأة شاذة لا يقدم عليها إلا من كان مغامرا بطبعه !

كذلك ..

أحمد الريان كان لا يتنقل إلا بأسطول من السيارات المرسيدس الفخمة وتزوج ٧ مرات ، وهو لم يبلغ من العمر أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما حتى الآن .. وكانت أطول مدة يقضيها مع زوجته قبل الانفصال أو الهجر لا تزيد على ثمانية شهور .. ثم تقلصت المدة إلى ٣٦ ساعة فقط فى آخر زيجة له .. ومما يضفى على الأمر بعض الإثارة أنه كان يقرر غالبا الزواج من أول نظرة .. أو فى أول لقاء يجمعه بالسيدة أو الفتاة التى يراها لأول مرة(٢) .

أما فتحى الريان الذى لقى حتفه بعد أن وقع أسير الإدمان فقد كانت شخصيته تجسم بكل الوضوح السمات غير السوية أو غير الطبيعية .

تقول زوجته السابقة شكرية :

كان فتحى ذكيا جدا .. حاد الذكاء دائم التوتر والتفكير .. وكان يقضى ١٨ ساعة خارج المنزل .. وأحيانا كان لا يرى أبناءه إلا مرة كل أسبوع ولم يكن يعلم عنهم شيئا ولا عن مدارسهم .. ومع ذلك فهى تقول إنه كان يحب كرة القدم

---

(١) صباح الخير – مها عمران – والمساء ٨٨/١١/١٤ .

(٢) حكت آخر زوجات أحمد الريان (اعتماد عبد الحميد هاشم) أنها تعرفت على زوجها فى أحد الأماكن العامة . مدت يدها إليه تصافحه لكنه فاجأها قائلا : ليس للرجال مصافحة النساء الأجنبيات إلا فى حالات كالخطبة أو عقد القران .. وقبل أن تفيق من دهشتها أمام رد أحمد استطرد بمفاجأة أخرى حينما قال لها : عرفت أنك غير مرتبطة .. مطلقة .. هل لديك مانع من الزواج ؟ .. وهل توافقين إن كنت أنا العريس ؟ .

وانبهرت اعتماد بما سمعته منه . وبسرعة لبت طلبه فى لقاء سريع بمنزل الأسرة .. وفى الطريق إلى الموعد ظل أحمد الريان يتحدث إليها من تليفون السيارة حتى وصل إلى المنزل .. وحينما وصل أهداها نصف كيلو ذهب وعشرة آلاف جنيه وعقد بيع لفيلا أسسها لها فيها ثمانى حجرات كاملة . ولكن زواجها لم يدم غير ٣٦ ساعة فقط هجرها بعدها ، ثم طلقها بعد ٤٥ يوما .

جدا ويتابع مبارياتها[1] .. وكان يحب السفر داخل مصر وخارجها .. وكان يلبى دعوات الحفلات التى يدعى لها) .

وهكذا .. لم يكن لديه وقت لمتابعة أولاده بينما كان يتابع كل مباريات كرة القدم ويهتم بتلبية دعوات الحفلات التى يدعى لها !

وتقول شكرية أيضا :

(اختلفنا مرة أثناء أجازة من عملنا فى السعودية فذهب وتزوج من شقيقة زوجة أحمد واستمر هذا الزواج عدة أيام فقط وطلقها وعدنا إلى السعودية .. لقد كانت طباعه حادة جدا !

وعندما تزوجت فتحى اكتشفت أنه يدمن المهدئات .. فلم يكن ينام إلا بقرص أتيفان ، لأنه لم يكن ينام إلا قليلا بسبب توتره الدائم .. وبدأ يحقن نفسه بحقن ستارول .. وكاتالار .. وكان لاينام إلا بالحقن المخدرة ، وبعد أن يأخذها يشعر بالتوتر وتزداد حركته ثم ينام .. وكان يصحو من نومه ممسكا رأسه من الإجهاد والتوترالعصبى .

لقد طلقنى فتحى ٤ مرات وليس ثلاثا كما يقال .. وفى كل مرة يطلقنى أمام شهود ، وحتى فى المرة الثالثة .. وكانت إحدى هذه الطلقات فى منزل أحد معارفنا المشهورين .. واستدعانى مرة من منزل والدتى بمصر الجديدة . وطلب منى الحضور لاستلام مايخصنى من أشياء وذهبت ووجدت مأذونا خصوصيا وكان يعمل بالشركة ومعه فتحى .. ويده فيها مسدس وهددنى وأطلق طلقتين وقال : وقعى على عقد الزواج . وقلت : هذا حرام .. قال : المرة الأخيرة لاتحتسب لأنها كانت فى ثورة .. وبالتهديد عدت زوجة له .. وكان وقتها قد دخل فى أقصى حالات الإدمان فأدخلته مستشفى أبو العزايم وخرج وأدخلته مستشفى بهمن وكان لاينام .

والطلاق الأخير تم ليلة خطفه من المستشفى وقدمت بلاغ خطفه إلى قسم شرطة مدينة نصر وأنا مطلقة)[2] !

---

(١) أحمد الريان هو الآخر شكل فريقا لكرة القدم وظل يلعب معه حتى قبل إلقاء القبض عليه بيوم واحد . واستأجر ملعب كلية التربية بالهرم بمئات الآلاف من الجنيهات ليتدرب عليه الفريق .. وفى إحدى المرات طرد الحكم من الملعب .. قائلا : الملعب ملعبى !

(٢) أخبار اليوم ١٩٨٨/١١/١٢ ، والأخبار ٨٨/١١/٥

والكلام لايحتاج بعد ذلك إلى أى تعليق !

....

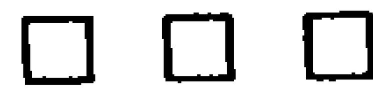
المهم .. هؤلاء ... أشرف ... وطارق .... وأحمد وفتحى هم أصحاب أشهر ثلاث من شركات توظيف الأموال الكبيرة .

وإذا كانت شخصياتهم يشوبها كل هذا الكم من العقد النفسية وتغلب عليها روح المغامرة ويمزقها التوتر والقلق .. فهم بذلك يكونون أكثر عرضة من غيرهم ، أصحاب الشخصيات العادية أو السوية ، للسيطرة عليهم ممن يشاء وأسلس فى توجيههم لمن يريد ، وأكثر سهولة فى قيادهم أو استدراجهم لأى شىء لمن يبغى شيئا أو يضمر أمراً بالنسبة لمستقبل هذا البلد ، أو يعنيه على الأقل السيطرة على مصيرها وحاضرها .

وذلك يضيف لدينا سببا جديدا بالإضافة لما سبق أن تجمع بين أيدينا من أسباب للاعتقاد بأن نجوم توظيف الأموال لم يفكروا بمفردهم فى اتجاه تجميع أموال المواطنين بدعوى توظيفها .. ولم يتحركوا وحدهم لتنفيذ هذه الفكرة .. ولم يخططوا أيضا وحدهم فى الإيقاع بكل هذا العدد الكبير من المواطنين الذين سلموهم مدخراتهم .

الأغلب أن هناك من كان يقف وراءهم .. يوجههم ويخطط ويدبر لهم .. ويمدهم أيضا فى أوقات الأزمات بالمشورة والنصح وربما بالدعم .

كانوا هم فقط واجهة ظاهرة توظيف الأموال أو مجرد أدوات فيها ، حتى ولو كانوا ـ هم ـ لا يشعرون بذلك ، خاصة بعد أن تضخمت الأموال بين أيديهم وحولهم .. بينما كان محرك الظاهرة موجودا خارجها يشجعها على الوجود أولا ، ثم الانتشار فيما بعد .



وإذا مددنا البصر أكثر إلى خارج الظاهرة أولا .. ثم خارج مصر فيما بعد لاتضح لنا هذا الأمر أكثر .

فلقد ظهرت هذه الشركات أوتسللت إلى مجتمعنا في توقيت مصري وعالمي لابد أن يلفت الانتباه ..

فعالميا .. كانت هناك ــ كما أشرنا من قبل ــ أزمة تمسك بخناق الدول الرأسمالية المتقدمة ، تدنت لحد كبير خلالها معدلات النمو في بعض هذه الدول ، وهبطت هذه المعدلات بالسالب في البعض الآخر مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

وإزاء ذلك فقد لجأت هذه الدول إلى نقل أعباء الأزمة إلى الدول النامية ، لكي تتخلص من أزمتها بسرعة . وخلال سنوات الأزمة زادت قدرتها أكثر على نقل أعبائها للدول النامية بسبب هيمنة الاحتكارات العالمية على الأسواق العالمية ،والتدويل المضطرد للحياة الاقتصادية ورأس المال .

وقد استخدمت الدول الرأسمالية المتقدمة أربع وسائل ــ على الأقل ــ في نقل عبء الأزمة إلى الدول النامية .. الأولى : هى التجارة الخارجية حينما هبطت أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية بنسبة ٤٠٪ ، والثانية : هى أسعار الفائدة على القروض ، التي زادت إلى ١٨,٥٪ وقتها ، فزادت أعباء الديون الخارجية للدول النامية .. والثالثة : هى تصدير التضخم مع حركة التجارة الخارجية .. أما الرابعة : فقد كانت هى قناة التدفقات المالية بين الجانبين .. فقد تدهورت التدفقات التي كانت تنساب في اتجاه الدول النامية ، والتي تتمثل في القروض والمساعدات المالية ، وفي نفس الوقت انتعشت التدفقات العكسية والتي تتمثل في أعباء القروض وأرباح الاستثمارات الأجنبية التي يتم تحويلها إلى الخارج .

وابتداء من عام ١٩٨٠ ، وهو العام الثاني من الأزمة التي تعرضت لها الدول الرأسمالية المتقدمة ، ارتفعت التدفقات المالية العكسية إلى ١٠٦,٧ مليار دولار بزيادة قدرها ١٠,٧ مليار دولار . وفي العام الثالث للأزمة (١٩٨١) ارتفعت هذه التدفقات العكسية إلى ١٢٨,١ مليار دولار بزيادة تبلغ ٢٤,١ مليار دولار عن التدفقات الإيجابية للدول النامية .. وبذلك صارت الدول النامية مصدراً صافيا لرأس المال والمساعدات للدول المتقدمة وليس العكس وزادت بالتالي حدة أزماتها[1] .

وحتى بعد أن انتهت مؤقتا سنوات الأزمة وتخلص الاقتصاد الرأسمالي من الركود الذي كان يعانيه حجبت الدول الرأسمالية المتقدمة الانتعاش الذي شعرت به ، عن الدول النامية التي قاسمتها أزمتها ، واستمرت في عملية استنزافها .

---

(١) الدكتور فؤاد مرسي ــ التحدي العربي للأزمة الاقتصادية ــ مرجع سابق ص ٦٦ ــ ص ٦٧ .

ولقد كانت مصر واحدة من هذه الدول النامية التي تطلعت وعملت الدول الرأسمالية المتقدمة على نقل عبء أزماتها إليها .. مثلها مثل الأخريات .. وعملت أيضا على حجب ما شعرت به من انتعاش عنها .. ولعل ذلك ما يفسر تلكؤ أمريكا فى تخفيف أعباء الديون العسكرية على مصر حتى الآن ، وتباطؤ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تقديم المساعدات المالية المناسبة لها ، واستمرار ما يمارسانه من ضغوط على مصر حتى الآن . بل إن هناك أمرا أثار أكثر شهية الاحتكارات العالمية والدول الرأسمالية المتقدمة فى زيادة الاستنزاف المالى والاقتصادى لمصر مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات .

ففي هذه السنوات توفر لمصر تراكم مالي لم يحدث من قبل ، كان كفيلا لو استخدم بطريقة سليمة أن يخلصها من عبء ثقيل للديون الخارجية ، ويدفع جهود التنمية بخطى واسعة إلى الأمام ويساهم في تحقيق قدر من الانتعاش الاقتصادي الحقيقي لها .

في هذه السنوات أعيد فتح قناة السويس للملاحة البحرية ، وتم الانتهاء من المرحلة الأولى لتطويرها وزاد دخلها ليقارب المليار دولار ، بينما كانت لا تحصل على دخل منها طوال ست سنوات كاملة .. وقفزت عائدات البترول المصري قفزة هائلة لتدفع بعائد صادراته إلى قرابة الثلاثة مليارات دولار ، بينما كان لايتجاوز المائة مليون دولار قبلها .. وتدفقت تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتصل إلى ٢,٨ مليار دولار .. وانتعشت السياحة لتحقق دخلا قدره ٧٠٠ مليون دولار .

وكل ذلك ساهم في زيادة كبيرة لحصيلة النقد الأجنبي التي توافرت للاقتصاد المصري لتصل في عام ١٩٨١ إلى قرابة ١٤ مليار دولار ، وهو رقم يساوي حوالي ستة أمثال حصيلة النقد الأجنبي في عام ١٩٧٤ .

ولا شك أن هذه الزيادة كانت تعد وقتها ثروة هائلة في اقتصاد ، كان يعاني بشدة لسنوات طويلة عجزا في النقد الأجنبى[1] .

وهذه الثروة كانت كفيلة ليس فقط بإثارة لعاب الاحتكارات العالمية والدول الرأسمالية المتقدمة للاستيلاء عليها ، ولكن أيضا بإثارة حماسها لحرمان مصر منها ،

---

(١) دكتورة محيا زيتون ـ النمو الاقتصادي ونمطه ـ كتاب الانفتاح الاقتصادي ـ الجذور والحصاد والمستقبل ص١٢٩

وهو حماس قديم ودفين لديها ، كان يتأجج كلما لاحت لمصر فرصة تعبئة مواردها للنهوض والتخلص من متاعبها الاقتصادية أو على الأقل تخفيف حدتها .

وفى هذا الوقت بالذات ظهرت شركات توظيف الأموال لتقوم بتحويل المدخرات المصرية إلى الخارج وتبديد ما تبقى منها فى الداخل ، وهو ما سنفصله فيما بعد ، وحرمان الاقتصاد المصرى من الاستفادة منها فى تمويل استثمارات ضرورية .. لذلك اضطررنا للاقتراض وبشروط قاسية أحيانا لتمويل هذه الاستثمارات .

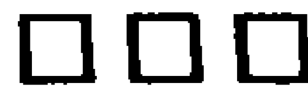
أى أن هذه الشركات استخدمت واحدة من الأدوات التى استخدمتها الدول الرأسمالية المتقدمة لنقل عبء الأزمة إلى الدول النامية ، وهى أداة التدفقات المالية العكسية . وساهمت مع آخرين فى حرمان مصر من ثروة هائلة ، كان يمكن أن تساعدها ـ إذا لم تُبدد ـ فى الخروج من أزمتها الاقتصادية الحادة .. إنها جاءت لتستكمل دور تجار العملة والبنوك الأجنبية فى هذا الصدد ، خاصة بعد أن تم تضييق الخناق على تجار العملة ، وفرض نوع من الانضباط على البنوك الأجنبية والمشتركة .

ومثل هذا الدور لا يمكن التسليم بأن هذه الشركات جاءت لتؤديه مصادفة .. لابد أن يكون الأمر مخططا ومدبرا وبإحكام أيضا .

ولكن .. لم يحدث الأمر بالطبع بطريقة المؤامرات التقليدية .. أو الأفلام السينمائية الركيكة ، أو حتى بطرق المخابرات المعروفة .

وإنما الأغلب أنه حدث بطرق المخططات الجديدة والمبتكرة .. أى بالتوجيه عن بعد .. بخلق الظروف المواتية التى تقنع من تبغى التأثير عليهم بالقيام بما تريدهم أن يقوموا به ، حتى بدون أن يشعروا هم أنه يتم توجيههم .

الأرجح أن الأمر كان بالنسبة لأصحاب شركات توظيف الأموال نوعا من التجنيد غير المباشر ، وليس التجنيد المباشر مثل العملاء التقليديين .. وهذا أمر ليس بمستغرب فى عصر الأقمار الصناعية ومراكز الاستشعار عن بعد !



ولعل السمات المشتركة بين أصحاب شركات توظيف الأموال التى وضعنا أيدينا الآن عليها تمنحنا تأكيداً لهذا التحليل .

○ فهم صغيرو السن .. أى يتسمون بالاندفاع ، والجرأة والاقتحام ، وليس التفكير والروية والدراسة قبل الإقدام على شيء أو اتخاذ قرار بصدد عمل ما .. ويتطلعون للمحاكاة والتقليد أيضا .. وهنا يكفى لتوجيههم مجرد إثارة اهتمامهم وإثارة حماسهم .. وخاصة أن تجربة شركات توظيف الأموال فى الخليج كانت موجودة وتحضهم على المحاكاة .

○ وهم أبناء طبقات فقيرة فى ذلك الوقت ، يتطلعون للخروج من أسر الفقر ، وينشدون الغنى السريع .. وعندما تتاح لهم الفرصة سوف ينتهزونها بالطبع .. وهذا ما فعله معظمهم عندما عمل فى تجارة العملة .

○ وهم سافروا خارج مصر ، وقضوا هناك – وبالذات فى منطقة الخليج – بعضا من الوقت .. أى كانوا فى ظروف اقتربوا فيها ممن سوف يقلدونهم ، أصحاب شركات توظيف الأموال فى الخليج .. ورأوا أيضا الأموال تتدفق أمامهم وحولهم بغزارة ، وهذا أسال لعابهم وحرك فيهم رغبة الثراء السريع .. ولكن الأهم من ذلك كله أنه جعلهم أكثر قربا من مصادر التأثير والتوجيه الخارجى .

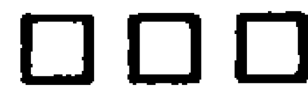
○ وهم كذلك قليلو أو عديمو الخبرة الاقتصادية .. أى يسهل إقناعهم أو إغراؤهم بالتورط فى أنشطة وأعمال اقتصادية تُزين لهم أنها أنشطة وأعمال ناجحة ، خاصة إذا كانوا سوف يستفيدون كثيرا منها وسيحققون من وراءها ثراء واسعا .

○ وهم كذلك لم يكن لأغلبهم انتماءات سياسية محددة .. لذلك يسهل أن يتم توجيههم سياسيا وإلباسهم أى لباس سياسى .. طالما أيضا سوف يكسبون من وراء ذلك الكثير ، وطالما أن هذا اللباس السياسى سوف يكسبهم نوعا من الاحترام والهيبة ويخفى ما يعانونه من نواقص ، واختلالات شخصية .. والأهم أنه يحقق الثقة فيهم ، وهى مطلوبة لمن يريد غواية كل هذا العدد الهائل من المواطنين .

○ وأخيراً .. هم يمتلكون شخصيات غير عادية أو غير طبيعية وهو أمر يسهل قيادهم وتوجيههم والتأثير عليهم .. وقبل ذلك الاقتناع بالدور الذى قاموا به .

ألا يقنعنا كل ذلك بأن عملية توظيف الأموال بالطريقة التى تمت والنتائج التى

تمخضت عنها كانت عملية مخططة فى الخارج ؟ .. وأن أمر هذه الظاهرة لم يكن فى يد أصحاب هذه الشركات فقط .. وإنما كان هناك من هم وراءها بالتدبير والتخطيط والتوجيه وإن كان من على بعد .. حتى وإن لم يع أصحاب توظيف الأموال ذلك ؟



إذا لم يكن ذلك كافيا لإقناعنا بهذا التحليل فإننا يمكن أن نتفكر فى عدة أمور من الصعب وصفها بالمصادفة :

أولا : اهتمام أصحاب شركات توظيف الأموال فى أن تكون لهم استثمارات خارج مصر تماما مثل الحرص على المضاربات المالية فى الأسواق والبورصات العالمية .

ومن بين الست شركات الكبيرة لتوظيف الأموال احتفظت أربع شركات باستثمارات غير قليلة لها فى بلاد مختلفة مثل : قبرص والكويت والسعودية وجنيف ولندن ونيويورك أيضا[1] .. وقد تنوعت هذه الاستثمارات – كما ستتعرف تفصيلا بعد قليل – ما بين شركات لتأجير السيارات .. والمتاجر .. والمصانع .. وحتى معامل تكرير البترول .

والملفت للانتباه .. أن هذه الاستثمارات تم أغلبها من خلال مشاركة أجنبية .

وحتى المضاربات المالية كانت تتم عبر إحدى الشركات الأمريكية هى شركة (هاتون الأمريكية) .

ثانيا : تناثر بعض المعلومات حول لقاءات سرية تمت بين أحمد الريان فى الخارج وبين شخص إيرانى . وثمة شكوك حول انتماءات رسمية لهذا الشخص .. وتردد معلومات حول الدور الذى لعبه هذا الإيرانى فى إقناع صاحب الريان بشراء صفقة مصانع فى قبرص ، وهى المصانع التى كان قد شرع صاحب الهلال الهارب فى شرائها ولم يتم عملية الشراء .

ثالثا : انتقاء محمد كمال عبد الهادى صاحب شركة الهلال للولايات المتحدة

---

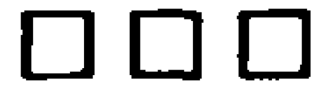
(١) روز اليوسف – عبد القادر شهيب – ابتزاز من أصحاب شركات توظيف الأموال ـ ١٦ نوفمبر ١٩٨٧ .

بالذات ليهرب إليها ، بعد أن بدد نصف أموال المودعين فى شركته . وهناك تمكن أن يجمع أموالا كبيرة وأن ينشىء حتى شركة جديدة[١] .

رابعاً: التحويلات الخارجية العاجلة التى تلقتها شركة الريان بعد أزمة نوفمبر ٨٦ ، والتى كان من الممكن – بدونها – أن تعصف بها هذه الأزمة .. ففى غضون عشرة أيام سحب المودعون أكثر من ٤٠٠ مليون دولار[٢] .. ولكن الشركة تمكنت بفضل هذه التحويلات التى جاءتها عبر أحد مكاتب الصرافة العربية [٣] أن تقف مرة أخرى على قدميها وأن توقف حركة سحب الودائع وتنهى فزع المودعين .

خامساً: النتائج التى تمخضت عنها تجربة توظيف الأموال ، وبالذات تجربة أكبر شركة فى هذا المجال ، وهى شركة الريان .. فطبقا لآخر تقدير بعد ما أصيبت بالانهيار ، فقد بلغت جملة الأموال التى جمعها أصحابها نحو ٢,٢ مليار جنيه لا يعرف أحد الآن مصير نصفها تقريبا[٤] .

وكل ذلك يعضد بالطبع من ساعد التحليل الذى يرى أن أصحاب شركات توظيف الأموال ، رغم كل ما امتلكوه من قوة ونفوذ ودهاء ، كانوا مجرد دمى أو عرائس متحركة .. هناك من حركهم ، وإن كانوا هم أنفسهم لم يشعروا بذلك .. ومن شعر منهم أخفى ذلك بالطبع .



أما القول بأن الولايات المتحدة كانت ضد هذه الشركات ومعها صندوق النقد الدولى فهو ادعاء لا يجد أصحابه ما يعززه[٥].

---

(١) هذا ما قاله بنفسه محمد كمال عبد الهادى فى رسالة بعث بها من هناك إلى رئيس هيئة سوق المال يشرح فيها باعتزامه العودة إلى مصر بعد أن جمع مالاً يكفى لسداد حقوق المودعين . وتاريخ الرسالة نوفمبر ٨٨

(٢) فتحى الريان فى حوار مع الأخبار – مرجع سابق .

(٣) مكتب الراجحى والتحويلات تمت من داخل العربية السعودية .

(٤) أوراق هيئة سوق المال وتصريحات الدكتور فتح النور رئيس الهيئة .

(٥) رددت ذلك كثيرا جريدة الشعب الناطقة باسم تحالف الإخوان وحزب العمل ، وأكد عادل حسين رئيس تحريرها أنه قرأ بعينه أن هذه التقارير تطالب بتصفية أو تحجيم شركات توظيف الأموال . وقال ذلك أيضا نواب الإخوان فى مجلس الشعب أثناء مناقشة القانون الجديد لتوظيف الأموال فى محاولة لكسب العطف على هذه الشركات وبالذات ممن يرفضون برامج الصندوق ولا يرتاحون للسياسة الأمريكية.

كما أكد طارق أبو حسين لجريدة الوفد فى ٨٨/٦/١٣ أنه قرأ تقارير السفارة الأمريكية الشهرية وتقارير البنك الدولى ... وكلها تحث على وضع قانون لشركات توظيف الأموال بأقصى سرعة وقال للصحفى إنه يستطيع تسليمه صورة من هذه التقارير لنشرها ولكنه يخشى أن يتهم بالاختراق . وأقسم بالله العظيم أن هذه التقارير سربت لهم من السفارة الأمريكية وليس من أحد المسئولين بالدولة(!) .

وإذا مارجعنا إلى وثائق وأوراق المفاوضات المصرية مع الصندوق لن نجد من بينها أى إشارة من قريب أو بعيد لشركات توظيف الأموال فى مصر .

لقد تركزت مطالب الصندوق من مصر على مجموعة من البنود شملت تخفيض عجز الميزانية إلى مايساوى ٢٪ من الدخل السنوى لمصر ، بتخفيض الإنفاق العام إلى أقصى حد ، بما فى ذلك نفقات الدعم والاستثمارات والأجور .. والسيطرة على حجم الائتمان لتخفيض حجم النقود المتداولة ثم تخفيض معدلات التضخم .. والإسراع بتوحيد أسعار الصرف للجنيه المصرى .. وزيادة الفائدة على المدخرات المحلية وودائع البنوك بنسبة تزيد على ٥٠٪ وزيادة أسعار الطاقة وأسعار منتجات القطاع العام أيضا[١]

ولم يكن من بين هذه المطالب ، أى مطلب خاص بشركات توظيف الأموال .. والمسئول الوحيد فى الصندوق الذى تحدث إحدى المرات عن هذه الشركات كان هو الدكتور عبد الشكور شعلان مدير دائرة الشرق الأوسط فيه .. وفى حديثه وصف هذه الشركات بأنها تنمو سريعا مثل عش الغراب فى الاقتصاد المصرى .. ومع ذلك فلم يطلب شيئا بخصوص هذه الشركات سواء على مائدة المفاوضات أو حتى خارج المفاوضات .

بل لعل مطالب الصندوق التى يلح على مصر بها لا تتعارض مع السياسة التى كان يروج لها أصحاب شركات توظيف الأموال وتتضمن إطلاق حرية التسعير وحرية المضاربات .. وفتح باب الاستيراد بدون ضوابط .

كذلك .. إذا رجعنا إلى التقارير التى تصدرها السفارة الأمريكية بانتظام عن حالة الاقتصاد المصرى كل ستة شهور ، وليس شهريا كما قال طارق أبو حسين[٢] ، فإننا لن نجد أية إشارة أيضا إلى شركات توظيف الأموال ولو حتى ضمنا .. فما نقرؤه فى هذه التقارير إنما ينسج على منوال تقارير صندوق النقد الدولى بخصوص الاقتصاد المصرى .

---

(١) إحدى أوراق وزارة المالية .

كذلك نشر رضا هلال فى كتابه صناعة التبعية ـ خطاب النوايا الذى تم إعداده عام ١٩٨٧ بمعرفة الحكومة المصرية لتقديمه إلى إدارة الصندوق ، وهو يتضمن كل مطالب الصندوق ص ٨٧ وما بعدها .

(٢) ارجع إلى نص أحد التقارير الذى صدر أثناء التفكير فى إعداد قانون شركات توظيف الأموال فى الوثائق

ولا يسعنا فى هذا الصدد سوى أن ننعت بالسذاجة هذه التخريجات التى رأت فى مطالبة هذه التقارير بزيادة فوائد الودائع على البنوك بأنه طلب يستهدف محاربة شركات توظيف الأموال لأنه يتضمن تدعيما للبنوك !

أيضـا ..

فإن القول بأن الولايات المتحدة حاربت هذه الشركات لأنها شركات إسلامية قول ينضح بالسذاجة كذلك .

فالولايات المتحدة انزعجت حقا من حركة الإحياء الإسلامى الجديدة ، ومن تنامى نفوذ تيار الإسلام السياسى ، وتزايد قوة جماعاته .. ومع ذلك فإنها تعاونت مع قيادات هذا التيار فى أماكن عديدة .. فى أفغانستان .. وباكستان .. والسودان .. وأيضا إيران .. ووصل هذا التعاون إلى حد التنسيق الاستراتيجى .

كذلك فإن ارتداء أصحاب هذه الشركات أردية إسلامية ليس مبررا للاعتقاد بأنه سبب يدعو أمريكا لمحاربتها .. بل ربما كان على العكس سببا لتعضيد هذه الشركات ، أو على الأقل التغافل عنها .. فهى قد أدت خدمات جليلة لها[1] .

لذلك

لم يعد مفر من الاعتقاد بأن شركات توظيف الأموال التى لعبت دورا هاما فى اختراق المجتمع والعديد من مؤسساته ، كانت هى الأخرى ، وقبل أن تبدأ ، مخترقة ! .. اخترقت بالتفكير .. والتوجيه .. وإن كان من بعد .

وسوف يزداد هذا الاعتقاد إذا كنا قد استخلصنا من تاريخنا المعاصر الدرس الذى يقول : إنه كلما أتيحت لمصر فرصة لتنمية مواردها سارعت قوى عديدة – عالميا – لتبدد هذه الفرصة .

ومن هنا كانت هذه الشركات تمثل تهديدا صريحا للأمن القومى المصرى ، وخاصة أن مفهوم الأمن القومى قد تجاوز الآن المفهوم العسكرى واكتسب مضمونا أوسع وأشمل يربط بين قضايا الأمن وقضايا التنمية والرفاهية

---

(١) يؤيد هذا الرأى أيضا بدر عقل فى كتابه (توظيف الفساد) والدكتور رمزى زكى فى كتاب الأهرام الاقتصادى عن شركات توظيف الأموال .

الاقتصادية والاجتماعية والوضع السياسى .

ولكن .. كيف حدث ذلك ؟

سؤال سوف ينقلنا إلى مناقشة حجم ظاهرة توظيف الأموال التى عرفها مجتمعنا .. أو إلى الفصل التالى مباشرة .

□ □ □

الفصل الثالث

التهويل!

« نحن نمثل ربع سكان مصر .. وبالتالى لابد لنا من رأى فى تحديد المسار » !

هكذا تحدث يوما ، واحد من أصحاب شركات الأموال حينما اشتدت المواجهة بين الدولة وبين أصحاب هذه الشركات .. وحينما تمادوا فى رفضهم الامتثال لحكم القانون .

وكلماته تنطق بالتهويل الكبير .. تهويل فى نفوذ وقوة هذه الشركات .. أو تهويل فى حجم الأموال التى جمعتها وعدد المودعين الذين ارتبطوا بها .

وهذا الكلام .. قاله أيضا أصحاب شركات توظيف أموال آخرون . فقد انخرطت مجموعة منهم فى حملة واسعة النطاق للتهويل من حجم هذه الظاهرة التى فرضت نفسها على المجتمع المصرى ، وهى ظاهرة توظيف الأموال .

وقد بدأت هذه الحملة ردا على الانتقادات التى بدأت تتعرض لها هذه الشركات ، وردا على الدعوة التى اشتد بأسها يوما بعد الآخر وقتها ، واستهدفت فرض الانضباط على هذه الشركات وإلزامها بالامتثال للقانون .

والذى بدأ الحملة أشرف السعد حينما قال :

« شركات توظيف الأموال قائمة فعلا .. وجمعت فعلا الأموال .. حوالى ثلاثين مليار جنيه .. لايهم كيف جمعتها .. المهم ماذا نفعل بما جمعناه »[1] .

ثم اشترك فى هذه الحملة الريان فى أعقاب الهزة المالية التى تعرض لها قرب نهاية عام ١٩٨٦ ، حينما نشر مجموعة من الإعلانات فى الصحف تدعى أن جمهور المودعين لديه ٣٠٠ ألف مودع .. بينما يتباهى فتحى الريان – فيما بعد – بأن

---

(١) الأخبار ٨٧/١٠/٢٦ مرجع سابق

إجمالى الأموال التى جمعها تبلغ ٧ مليارات جنيه[1] ليؤكد أن الثقة فى شركته مازالت قائمة من قبل المودعين .

ثم جاء بعده عبد اللطيف الشريف الذى أعلن أن لديه أربعة مليارات جنيه ودائع .. بينما أبلغ هيئة سوق المال - فيما بعد - أن كل ودائعه لا تتجاوز ٨٠٠ مليون جنيه !

غير أن الذى قاد فيما بعد حملة التهويل فى هذه الشركات كان هو صاحب شركة الهدى .. طارق أبو حسين الذى أغرق الصحف بتصريحات وإعلانات كلها تتحدث عن حجم مهول لشركات توظيف الأموال وعدد هائل لأصحاب الودائع لديها .. وعدد كبير أيضا من العمال فى هذه الشركات .

فهو يقول :

« إننى أستطيع القول أن هناك أكثر من ١٥ مليون فرد مستفيدين من شركات توظيف الأموال عبر الدخول الشهرية من ناتج ودائعهم ».

ثم يقول عن نفسه :

« مسئوليتى الأساسية .. الجسيمة هى الأمانة الملقاة على عاتقى وتتعلق بـ (٧٥٠) ألف مواطن »[2]! .

وفى إحدى الندوات التى نظمتها جريدة الشعب فى صيف عام ٨٨ ، فى إطار حملة الهجوم على القانون الجديد لتوظيف الأموال يقول طارق أبو حسين أيضا :

« لقد صدر القانون دون أخذ رأى شركة توظيف .. أى شركة توظيف أموال ولم يطلب أى مسئول فى الدولة رأينا .. ونحن فئة ليست بسيطة .. نحن فئة تتحكم فى أموال من ١٢ إلى ١٥ مليون فرد . وأنا متأكد من هذا الرقم الذى أذكره . وهذا الرقم جائز يكون غائبا عن ذهن الدولة أو الجهاز التنفيذى . إذن نحن فى مواجهة ١٢ أو ١٥ مليون فرد فكيف يستقيم أن تضع الدولة قانونا لنا

(١) هذا الرقم يختلف تماما عن الرقم الذى قدمه فتحى بنفسه لخبراء هيئة سوق المال والمحاسبات أثناء إعداد دراسة خاصة عن أكبر ست شركات لتوظيف الأموال . فقد أبلغهم وقتها أن كل الودائع التى جمعها لاتزيد على ٣٧٠ مليون جنيه وأن عدد المودعين لديه لايزيد على ٦٥,٦ ألف مودع فقط !

(٢) مجلة كل العرب - مرجع سابق .

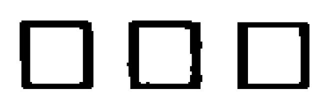
دون أن يأتي إلينا أحد من الدولة أو من الحزب الحاكم ، أو حتى من المجلس المحلي ليناقشنا » .

ثم يقول أيضا في نفس الندوة :

« هل أنا أملك أوقف ٣٦ شركة شغالة ملك مجموعة شركات المدى مصر وأحمد توفيق الريان يملك أيضا ٤٢ شركة ملكه ، أفكار غريبة .. إن الـ ٣٦ شركة فيهم على الأقل أربعة آلاف عامل وموظف »[١]

وحينما قال الدكتور محمد حلمي مراد في الندوة : أنا سمعت من تقرير حكومي إن عدد شركات توظيف الأموال ١٦٠ شركة ، قاطعه طارق أبو حسين قائلا : يا افندم العدد ٥٧٥ شركة(!)[٢]

هكذا مضى أصحاب توظيف الأموال في حملة التهويل التي شنوها على الجميع .. مسئولين .. ومودعين .. وناقدين .. وحتى المتفرجين ، وكثفوا حملتهم أكثر حينما عقدت الحكومة العزم على إصدار قانون جديد لينظم عمل شركاتهم وفرض الانضباط عليهم .



وقد أثرت هذه الحملة بالفعل في التحليلات التي استهدفت الإلمام بحجم ظاهرة توظيف الأموال ، وهي الظاهرة التي فرضت نفسها على مصر خلال السنوات الأخيرة .. لذلك تضاربت بشدة التقديرات الخاصة ، ليس فقط بعدد المودعين لدى شركات توظيف الأموال أو بحجم أموالهم التي سلموها لأصحاب هذه الشركات ، ولكن أصاب التضارب أيضا التقديرات الخاصة بعدد هذه الشركات نفسها .

فحينما كنا لا نعرف الشيء الكثير عن هذه الظاهرة الوافدة الينا كانت كل معلوماتنا حول عدد شركات توظيف الأموال أنه يبلغ ١٢ شركة فقط[٣] .. وكان ذلك في عام ٨٦ .. ولكن بعد عام اكتشفنا أن العدد أكبر من ذلك .. اكتشفنا أنه ١٩ شركة[٤]

---

(١) كل عدد الشركات التابعة للريان ٧ شركات فقط كما ذكر ذلك مجدى حشيش محاسب الشركة .

(٢) جريدة الشعب ٢١ / ٦ / ١٩٨٨ .

(٣) المصور – ماجد عطية – ٩ ديسمبر ١٩٨٦

(٤) الجمهورية – بدوى محمود – ١٩٨٧/٩/١٠

وبعد أن شن أصحاب توظيف الأموال حملات التهويل لأعمالهم قفزت فجأة تقديرات المحللين بعدد شركات توظيف الأموال فى نهاية عام ٨٧ إلى ١٥٠ شركة . واستند هذا العدد إلى تقدير العاملين فى مجال توظيف الأموال ، وهو المجال الذى رأى البعض منهم أنه قد دخله كل من هب ودب[١]

وبعد مرور بعض الشهور ارتفع الرقم فى تقديرات المحللين إلى ١٩٠ شركة (ولكن من بينها عدد كبير من الشركات الصغيرة أو الدكاكين الصغيرة لتوظيف الأموال)[٢] .

ولكن حينما عقدت الحكومة العزم على تنظيم سوق توظيف الأموال وأصدرت قانونا جديدا يلزم شركاته بالانضباط اكتشفنا أن كل التقديرات السابقة لعدد شركات توظيف الأموال التى تتابع إنشاؤها فى مصر ، لم تكن دقيقة .

فى الأسابيع الأولى بعد إصدار القانون لم تتمكن هيئة سوق المال التى أنيطت بها مسئولية الإشراف على شركات توظيف الأموال من حصر سوى ٣٤ شركة فقط .

وظل خبراء هيئة سوق المال يعتقدون أن هذا هو كل عدد شركات توظيف الأموال حتى وجهت الهيئة نداءات للمواطنين الذين أودعوا أموالا لدى شركات توظيف الأموال للإبلاغ عن هذه الودائع .. **بعدها انهالت بلاغات المواطنين على الهيئة لتصل فى أسابيع قليلة إلى ربع مليون بلاغ ، كشفت عن وجود ٤٥ شركة مجهولة أخرى لتوظيف الأموال ، ولا تعلم أى جهة رسمية عنها شيئا ، ليرتفع بذلك عدد شركات توظيف الأموال التى وضعت الهيئة يدها عليها إلى ٧٨ شركة .**

ولكن بمرور الوقت ، توالت بلاغات المواطنين ، فاكتشف خبراء سوق المال ٢٦ شركة أخرى مجهولة لتوظيف الأموال ليرتفع العدد مرة أخرى إلى ١٠٤ شركات[٣]

وهذا هو آخر تقدير رسمى لعدد شركات توظيف الأموال[٤] .

(١) صاحب التقدير هو الدكتور ممدوح عطيه عضو مجلس إدارة شركة بدر ـ الأخبار ـ مرجع سابق

(٢) الدكتور محمود عبد الفضيل ـ الأهالى ٢ سبتمبر ١٩٨٧ .

(٣) الأهرام الاقتصادى ٢١ / ١١ / ٨٨

(٤) ذكر مصدر مسئول لجريدة الجمهورية فى ١٦ / ١٢ / ٨٨ أن العدد يبلغ ١٣٥ شركة

ولكن ..

بالإضافة إلى هذا العدد هناك ٤ شركات أخرى تُوفى أصحاب و١٢ شركة هرب أصحابها إلى الخارج[١] .

كما اكتشفت هيئة سوق المال من البلاغات التى انهالت عليها وجود ٢٥٠ فردا جمعوا أيضا أموالاً من المواطنين لتوظيفها بدون أن ينشئوا شركات لهذا الغرض[٢]

ما هى سمات هذا العدد من شركات توظيف الأموال ؟

○ **تشير البيانات التى توافرت لدينا أن معظمها تركز فى مدينة القاهرة التى** استأثرت وحدها بثلاثة أرباع شركات توظيف الأموال تليها مدينة الأسكندرية واستأثرت بنسبة ٢١ ٪ من عدد الشركات بينما توزعت النسبة الباقية على ثلاث محافظات أخرى .. الدقهلية وشركتان ، وكل من المحلة وطنطا واحدة .

○ **ومن بين هذه الشركات عدد كبير من الدكاكين أو المكاتب الصغيرة** لتوظيف الأموال مثل الشركات الكبيرة والشهيرة (كالريان والسعد والهدى مصر والهلال والشريف وبدر وغيرها) . ولكن هذه الدكاكين الصغيرة كانت فى الأصل إما مكاتب دعاية وإعلان أو مكاتب استيراد وتصدير أو شركات للمقاولات أو معارض للسيارات ، وأيضا مكاتب لتصوير المستندات .. ثم فكر أصحابها فى تجميع الأموال تقليدا للشركات الكبيرة فى هذا المجال .. وكانت لديهم شركاتهم المرخص لهم قانونا بها ، ولكن للعمل فى مجالات أخرى ، فاستغلوها كواجهة لتجميع الأموال .

○ وبعض هذه المكاتب أو الشركات الصغيرة تتعامل فى أموال قليلة بالقياس للشركات الكبيرة ، بل وتقل عن الحد الأدنى الذى حدده القانون الجديد ، لرأس مال شركة توظيف الأموال ، وهو خمسة ملايين جنيه[٣] وبلغت جملة ودائع إحدى هذه الشركات ٣٨ ألف جنيه تم جمعها من ٩ مودعين فقط[٤] . وهو ما يماثل أقل من قيمة وديعة واحدة أحيانا فى إحدى الشركات الكبيرة لتوظيف الأموال .

○ **أما الملفت للانتباه فهو أن من بين أصحاب هذه الشركات من يحمل جنسية**

---

(١) تصريحات الدكتور فتح النور فى الأهرام ٢ / ١١ / ١٩٨٨ .

(٢) الأخبار ٨ / ١٢ / ٨٨

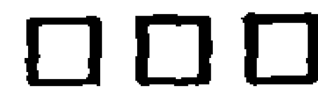
(٣) مثل هذه الشركات مفروض عليها طبقا لأحكام القانون إما التصفية أو الاندماج مع غيرها .

(٤) هذه الشركة هى شركة عبد الحفيظ محمود عثمان (نشاط فردى)

عربية بالإضافة إلى الجنسية المصرية[1] .

○ كذلك من بينها ٣٤ شركة عرض أمرها على المدعى الاشتراكى[2]وتم فرض الحراسة على ١٢ شركة منها بمعرفة محكمة القيم ، بلغت جملة الودائع التى جمعها أصحابها ١٠٠ مليون جنيه ولكن المدعى الاشتراكى وضع يده على ٣٠ مليون جنيه منها فقط .[3]

على كل فإن هذا العدد من شركات تجميع الأموال (١٠٤ شركات) لا يتضمن تلك الشركات التى أنشئت فى ظل قانون الاستثمار ، وهى الشركات التى بلغ عددها ١٩٣ شركة ، أقامت مشروعات إنتاجية عديدة فى الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات ، وهى لم تتلق أموالا من أحد ولكن تتعامل برءوس أموال أصحابها ومؤسسيها[4] .



وحينما كنا لا نعرف شيئا عن شركات توظيف الأموال وأعدادها كنا ، أيضا لا نعرف شيئا عن حجم الأموال التى جمعتها هذه الشركات وعن أعداد المودعين لديها .

ولذلك اختلفت أيضا التقديرات حول حجم الودائع وعدد المودعين ، تماما كما اختلفت التقديرات حول عدد الشركات نفسها .

وكان أول تقدير يعتد به حول عدد المودعين وجملة الودائع هو الذى انتهى إليه خبراء هيئة سوق المال وجهاز المحاسبات ، ورجال مباحث الأموال العامة فى الدراسة المشتركة التى أعدوها حول ست شركات كبيرة لتوظيف الأموال .

---

(١) أشهر هؤلاء محى الدين الهلالى صاحب شركة السلام للنقل وكان يجمع بين الجنسية المصرية والسعودية .

(٢) رئيس هيئة سوق المال ــ الأخبار ٢٨ / ١١ / ٨٨

(٣) من بين الشركات التى فرضت عليها الحراسة صاحب محلات (ترى هاوس) للملابس والتحف ومحمد يسرى أحمد حجازى ، وفكرى اسماعيل صالح عميد متقاعد قام بجمع مكافآت نهاية الخدمة من زملائه الضباط الخالين للمعاش وأحمد فتحى صديق الذى ألقى القبض عليه بمعرفة الأنتربول الدولى بعد هربه وفخرى صبحى أبو السعود عوض ، والشركة المصرية للصناعات الغذائية التى هرب صاحبها للخارج ، وصالح محمد سليم ، وصاحب شركة الرحا للملابس الجاهزة ، وصاحب مكتب لتجميع الأموال يعمل بالكويت ، ومستشار سابق وابنه الطبى اللذان جمعا ٤ ملايين جنيه ، ومكتب (إن . إن) بمصر الجديدة وشركة الحرية لتوظيف الأموال التى هرب صاحبها .

(٤) بيانات هيئة الاستثمار .

فقد رصدت هذه الدراسة ، التى أعدت فى بداية عام ١٩٨٧ نحو ١٩٣٫٥ ألف مودع فى هذه الشركات الست أودعوا نحو ١٫٥ مليار جنيه . ولقد استندت هذه الدراسة بالطبع إلى البيانات التى قدمها أصلا أصحاب هذه الشركات الذين كانوا وقتها يتعمدون إخفاء جانب كبير من أنشطتهم خشية محاسبتهم ضريبيا أو خشية افتضاح أمر المضاربات التى انغمسوا فيها فى الخارج ، وخاصة أنهم كانوا حتى هذا الوقت يخفون أمر هذه المضاربات .

ولكن بعد أن اتسع نطاق ظاهرة توظيف الأموال زادت أكثر وأكثر تقديرات المحللين لعدد المودعين ومجموع ودائعهم فى شركات توظيف الأموال .

فى البداية ارتفع عدد المودعين فى هذه التقديرات إلى ما بين (٣٠٠ ألف) إلى نصف مليون مودع[١]

ثم ارتفع أكثر إلى مليون مودع ، وبعدها ثلاثة أو أربعة ملايين مواطن .

أما قيمة الودائع فقد قدرها البعض فى البداية بحوالى ٦ مليارات جنيه[٢] أو ٧ مليارات جنيه[٣]

ولكن الرقم ظل يرتفع حتى وصل إلى ٣٥ مليار جنيه [٤]

وبعد أن تولت هيئة سوق المال مهمة متابعة تنفيذ القانون الجديد على الشركات القائمة تجمعت لديها بيانات مختلفة تماما عن حقيقة عدد المودعين وحجم الأموال التى اودعوها فى هذا الشركات .

وتشير هذه البيانات إلى ان عدد المودعين يبلغ حوالى نصف مليون مودع ، بينما تبلغ جملة الأموال التى جمعتها منهم شركات توظيف الأموال حوالى ٤,٥ مليار جنيه[٥] .

وقد استأثرت شركة واحدة هى شركة الريان بنصف هذه الودائع تقريبا

---

(١) دكتور محمود عبد الفضيل ــ الأهالى ٢ / ٩ / ٨٧

(٢) المصور ١٦ ديسمبر ١٩٨٦

(٣) كان ذلك هو تقدير الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ــ ارجع إلى مجلة المنار فبراير ٨٨ ــ مرجع سابق .

(٤) الجمهورية ١٠ /٩/ ١٩٨٧

(٥) هذه الأرقام تم حسابها بمعرفتنا على ضوء الميزانيات المالية التى تقدمت بها شركات توظيف الأموال سواء التى قبلت توفيق أوضاعها أو لم تقبل .

(٢,٢ مليار جنيه) جمعتها من ١٧٥ ألف مودع .. تليها شركة الشريف وبلغت قيمة ودائعها ٨٢٢ مليون جنيه جمعتها من ١١٥ ألف مودع .. بينما جمعت شركة السعد ٤٠٦ ملايين جنيه من ٦١ ألف مودع .. وجمعت شركة الهدى ٣٥٠ مليون جنيه من ٤٠ ألف مودع .. وكذلك جمعت شركة بدر ١٢٥ مليون جنيه من ١٨,٥ ألف مودع .. أما شركة الحجاز فقد جمعت ٨٣ مليون جنيه من ١١,٦ ألف مودع .. ويأتى بعد ذلك فى القائمة شركة آى.سى وجمعت ٥٣ مليون جنيه من ٤,٦ ألف مودع وشركة الفضل التى جمعت ٣٠ مليون جنيه من حوالى ٧٠ مودعا فقط وجمعت شركة الهلال ٣٣ مليون جنيه من ١٨ ألف مودع وأخيرا شركة المراكشى وجمعت ١٣ مليون جنيه من ألف مودع تقريبا .

وهذه هى الشركات العشر الكبيرة لتوظيف الأموال .

ومعنى ذلك أن العشر شركات الكبيرة مجتمعة قد جمعت وحدها ٤,١ مليار جنيه من نحو ٤٥٢,٢ ألف مودع .. أى أنها تقريبا استأثرت بحوالى ٩٠٪ من جملة المودعين لديها .

وإذا أخذنا فى الاعتبار عمليات السحب المكثفة للودائع التى تعرضت لها شركات توظيف الأموال خلال عدة أسابيع بعد الانفجار الذى أصابها **فإننا يمكننا القول أن ماجمعته هذه الشركات من أموال لم يتجاوز فى أى وقت حاجز الخمسة مليارات من الجنيهات وحتى إذا كان قد تجاوزه ، فقد تجاوزه بقليل ، ولم تصل هذه الودائع أبدا إلى ٣٥ مليار جنيه كما قيل وتردد**[1] .

(إذن ..

فإن كل ما روج له أصحاب شركات توظيف الأموال والمشايعون لهم والمدافعون عنهم كان غير صحيح .. ماروج له كذبا كان متعمدا ومع سبق الإصرار سواء عن عدد شركاتهم أو حجم هذه الشركات ، وعدد المودعين الذين غرروا بهم أو الأموال التى استولوا عليها منهم .

فلم يصل عدد شركات توظيف الأموال فى أى وقت من الأوقات إلى مايزيد على خمسمائة شركة .. ولم يصل عدد المودعين الذين وقعوا فى حبائلها إلى ٤

(١) يشاركنا فى هذا الرأى الدكتور محمود عبد الفضيل ــ الأهالى ١٦ نوفمبر ٨٨ .

ملايين مواطن ، ولم يرتبط بها ربع سكان مصر .. وأيضا لم تنجح هذه الشركات ، رغم كل سطوتها والمساعدات التي تلقتها من قوى سياسية عديدة ، في جمع ٣٥ مليار جنيه .

كل عدد هذه الشركات الذى تم حصره بمعرفة هيئة سوق المال وجهاز المدعى الاشتراكى لايزيد فى جملته على ١٢٠ شركة ، توفى أصحاب أربع شركات منها منذ فترة . وصفيت شركاتهم ، وتم فرض الحراسة بمعرفة جهاز المدعى الاشتراكى على ١٢ صاحب شركة منهم ، فتوقفوا عن ممارسة تجميع الأموال بالطبع ، فتبقى هناك ١٠٤ شركات ظلت تعمل فى مجال توظيف الأموال حتى صدور القانون . وكان المدعى الاشتراكى ينظر فى أمر صاحب ٢٢ شركة منها ومنذ فترة ، وقبل أن تضع هيئة سوق المال إشرافها عليها .

أما الأفراد الذين انخرطوا فى تقليد أصحاب شركات توظيف الأموال فرغم أن عددهم كبير ، ويصل – طبقا لما تحت أيدينا من بيانات – إلى ٢٥٠ فردا إلا أنهم لم يشكلوا شركات .. ولذلك يمكننا أن نتصور أنهم لم يتمكنوا من جمع مبالغ كبيرة يعتد بها .. فهم لم يستخدموا الإعلانات فى الترويج لنشاطهم ، ولكن اقتصروا فى جمع الأموال – غالبا – على الأقارب والأصدقاء والمعارف فقط .

أيضا ....

كل عدد المودعين لدى هذه الشركات لايزيد على نصف مليون مواطن ومواطنة فقط[1] ..

أما كل المبالغ التى استولى عليها أصحاب هذه الشركات من المودعين فهى لاتزيد على ٥ مليارات جنيه فقط . وهذا الرقم يساوى تقريبا نصف الأموال التى جمعتها البنوك من القطاع العائلى .

ولعل ذلك بالتحديد الحجم الحقيقى لظاهرة توظيف الأموال التى داهمتنا خلال السنوات الأخيرة .. بعيدا عن عمليات التهويل التى اكتنفت هذه الظاهرة ، سواء من قبل أصحاب شركات توظيف الأموال أنفسهم أم من قبل المشايعين لهم و المدافعين عنهم .

---

(١) هذا معناه أن هذه الشركات كانت تمثل فى أحسن التقديرات مليونى مواطن فقط وليس ١٥ مليون مواطن كما قيل ، وذلك إذا اعتبرنا أن معدل الإعالة هو ٤ أفراد لكل مودع .

ومع ذلك يبقى أن الحجم ليس ضئيلا .. ولذلك لم يكن الخطر قليلا .. ولم يكن الضرر محدودا .

وهنا ثمة ملاحظات يجب تسجيلها فى هذا الصدد ، حتى لانقع فى شراك التهويل مستقبلا ، أو شراك عمليات الإخفاء ، عندما نحاول معرفة الظواهر الجديدة التى قد نواجهها مستقبلا فى مجتمعنا .

أولا : أننا لم نكن نعرف إلا القليل ، والقليل جدا ، من المعلومات حول ظاهرة شركات توظيف الأموال وشخوص أبطالها .. لدرجة أن الهيئة التى أنيط بها أمر الإشراف على شركات توظيف الأموال لم تكن تعرف منها سوى ٣٤ شركة فقط ، بينما كان هناك فى نفس الوقت ١٠٤ شركات مازال أصحابها يعملون بالفعل فى مجال توظيف الأموال ، بالإضافة إلى ١٦ شركة توقفت إما بوفاة أصحابها أو بفرض الحراسة عليهم من قبل المدعى الاشتراكى .

وقبل ذلك بعام واحد فقط .. كان كل ماتعرفه هيئة سوق المال وبقية أجهزة الدولة من أمر هذه الظاهرة هو ١٩ شركة فقط .. وذلك رغم الإعلانات التى غمرت صحفنا عن العديد والعديد من الشركات التى يدعو أصحابها المواطنين لتجميع أموالهم[1] ..

وهذا لايعنى سوى أن الأجهزة المعنية كانت فى غيبوبة غريبة كما وصف ذلك عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى .. فرغم خطورة الظاهرة ورغم انتشارها .. ورغم كل الشواهد التى كانت تصفع عيوننا جميعا وتشير إلى خطورتها ، فان هذه الأجهزة لم تبذل جهدا يتناسب مع هذه الخطورة لمجرد الإلمام بحجم هذه الظاهرة وتضاريسها المختلفة !

أما الدراسة التى قام بها خبراء هيئة سوق المال وجهاز المحاسبات ومباحث الأموال العامة التى تمت فى بداية عام ١٩٨٧ .. فهى تمت فى وقت متأخر واقتصرت على نشاط ٦ شركات فقط لتوظيف الأموال هى أكبر الشركات التى كانت موجودة فى هذا المجال .. بينما كانت أى مراجعة لإعلانات الصحف يمكن

---

(١) كتب جمال أمين فى مجلة الأهرام الاقتصادى حكاية تتبع فيها هذه الاعلانات التى كان أصحابها يعلنون عن أرباح تبلغ مائة جنيه شهريا لمن يودع ٣ آلاف جنيه (٤٠٪) واحتاج منه الأمر ثلاث ساعات للوصول إلى مقر الشركة رغم بساطة العنوان إلا أن الشركة كما قال أمعنت فى التمويه والغموض حتى تدوخ أجهزة الرقابة قبل الوصول إليها .. والمثير أن ذلك حدث فى صيف عام ١٩٨٦ (١ /٦ /١٩٨٦)

أن تضع أيدينا على قائمة أكبر من شركات توظيف الأموال .. ومع ذلك فهذه الدراسة سوف تظل ذات أهمية كبيرة على الأقل فى إقناع كثيرين بخطورة ظاهرة توظيف الأموال ..

ثانيا : إن بقاء أمر شركات توظيف الأموال (عددا وأموالا جمعتها) مجهولا لسنوات طويلة إنما يضيف تأكيدا جديدا على ما استخلصناه من قبل من أن نشأة هذه الظاهرة كانت سرية أو على الأقل نصف علنية .

فلقد ظل أمر هذه الشركات مجهولا لأية جهة رسمية أو حكومية ، أو حتى للباحثين والدارسين المحايدين .. وكان أصحاب هذه الشركات يتعمدون ذلك ، وهم لم يلجأوا إلى التهويل إلا حينما لاحت بشائر مواجهة بينهم وبين الدولة .. وكان التهويل أحد أسلحتهم التى استخدموها فى هذه المواجهة ولإجبار الدولة على التراجع .

ثالثا : إن تكاثر عدد شركات توظيف الأموال على هذا النحو يشير إلى أن ظاهرة توظيف الأموال قد طغت على حياتنا الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة .. وأن نشاط تجميع الأموال صار نمطا يكاد يطبع الأنشطة الاقتصادية فى بلادنا بطابعه .

وإلا فما معنى أن يصل عدد شركات توظيف الأموال فى وقت مضى إلى ١٢٠ شركة صارت الآن ١٠٤ شركات وبجانبها يوجد ٢٥٠ فردا أمكن حصرهم يقومون وبشكل فردى بممارسة نفس هذا النشاط .. نشاط تجميع الأموال ؟

لقد انخرط كثيرون فى هذا النشاط .. تماما كما انخرط كثيرون فى فترات سابقة فى أنشطة مثل مقاولات الباطن ، أو مكاتب المقاولات التى مهمتها اصطياد المقاولة وإعادة بيعها إلى مقاولين آخرين .. أو فتح مكاتب الاستيراد التى تستورد كل شيء بما فى ذلك الأغذية الفاسدة .. أو مكاتب الدعاية والإعلان التى تعمل فى أى شيء حتى تجارة العملة .. أو البوتيكات التى كانت ساترا لتجارة المخدرات .. أو أيضا تجارة الأراضى .. وتجارة المساكن وكلها أنشطة ذات طابع طفيلى وتساهم فى إذكاء نيران التضخم وحريق الأسعار ..

وهاهى ظاهرة توظيف الأموال تظهر لتصير ظاهرة طاغية على حياتنا

الاقتصادية مؤخرا .. لتؤكد أنها ابنة شرعية للطفيلية !

رابعا : إن حملات التهويل التى شنها أصحاب توظيف الأموال وأنصارهم قد أثرت بدرجة أو بأخرى فى تقديرات المحللين الاقتصاديين أو غير الاقتصاديين الذين تصدوا لدراسة هذه الظاهرة وساهم فى زيادة التأثير تقاعس أجهزة معينة عن القيام بواجبها فى جمع المعلومات الحقيقية عن شركات توظيف الأموال وأنشطتها المختلفة ..

لذلك وقعت معظم ، إن لم يكن كل ، التحليلات التى تناولت هذه الظاهرة فى حطأ التضخيم من هذه الظاهرة .. وكانت النتيجة نتائج مضللة وغير حقيقية .

والأمر الملفت للانتباه أنه بعد التوصل لكثير من المعلومات الصحيحة عن هذه الظاهرة مازالت بعض التحليلات متأثرة بحملات التهويل التى شنها أصحاب هذه الشركات طوال العامين الماضيين ، فهاهى دراسة أعدت مؤخرا عن ظاهرة توظيف الأموال ترجح أن (الأقرب للدقة هو أن المبالغ التى جمعتها شركات توظيف الأموال تتراوح تقريبا بين ٣٠ إلى ٣٥ مليار جنيه) .

وتستند الدراسة فى تقديرها إلى أن تحويلات المصريين فى الخارج تتراوح بين ٧ إلى ٩ مليارات جنيه سنويا ، وهو مايعنى أن إجمالى التحويلات التى دخلت البلاد خلال خمس سنوات مضت بلغت حوالى ٤٠ مليار جنيه ذهب منها فقط ١٥٪ للبنوك ولذلك لابد أن تكون شركات توظيف الأموال قد حصلت على الباقى وهو مبلغ ٣٥ مليار جنيه(١) .

ومايعيب هذا التقدير أن الأساس الذى اعتمد عليه ليس سليما .. فثمة مبالغة فى تقدير تحويلات العاملين بالخارج فهذه التحويلات لم تتجاوز خلال الخمس سنوات الأخيرة رقم ٤ مليارات من الجنيهات وآخر عام فى حياة توظيف الأموال حتى الآن وقبل أن تتوقف عن تجميع الأموال (١٩٨٧) انخفضت هذه التحويلات إلى ٣,٩ مليار جنيه(٢) .. وحتى هذا الرقم لم يكن كله تحويلات نقدية ، بل كان أكثر من نصفه تحويلات سلعية ، أى فى شكل سلع جلبها معهم المصريون العائدون من الخارج أو القادمون من أجازاتهم السنوية . وحتى النصف الباقى ليس

---

(١) كتاب توظيف الفساد الدار العربية مدر عقل ص ٩٨ ٩٩

(٢) التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ٨٦ ٨٧

فى وسعنا أن نفترض أنه ذهب كله إلى شركات توظيف الأموال . لأن عددا لابأس به من المصريين العاملين فى الخارج أنفقوا جزءا من مدخراتهم فى شراء شقق أو أراضى مبان أو أراض زراعية وسيارات وغيرها .

لذلك ... الأمر لايخلو هنا من مبالغة كبيرة تفتقر لأى أساس علمى . ولكن ..

هذا مجرد نموذج فقط لاستمرار تأثير حملات التهويل التى شنها أصحاب توظيف الأموال .

ويبقى — بعد ذلك — السؤال :

لماذا شن أصحاب توظيف الأموال هذه الحملات ؟ ..وما هو هدفها ؟ والإجابة سوف نجدها فى توقيت هذه الحملات .

لقد مرت هذه الشركات بعدة مراحل ... الأولى كانت نصف سرية وانتهت مع نهاية عام ١٩٨٤ . والثانية امتدت من عام ١٩٨٥ إلى نهاية عام ١٩٨٦ ، وفيها تحولت إلى العلنية وبدأت باختبار قوتها .. والثالثة استغرقت كل عام ٨٧ وفيها حاولت الاستيلاء على أدوات القوة الاقتصادية أو مزيد من الأموال والثروات كالأراضى والمبانى والمصانع سابقة التجهيز وغيرها ، كما سعت للتعبير السياسى عن هذه القوة .. أما المرحلة الأخيرة فإنها بدأت قبل أن ينتهى عام ٨٧ ، واستغرقت الشهور الخمسة الأولى من عام ٨٨ ، وهى التى انفجرت فيها هذه الشركات من الداخل وبدأت فى الانهيار وما توالى بعده من أحداث .

ومع بداية المرحلة الثالثة التى مرت بها شركات توظيف الأموال أخذ أصحاب توظيف الأموال يشنون حملات التهويل لشركاتهم ولأنشطتها .

أى أن بداية شن هذه الحملات قد اقترن بانطلاق أصحاب توظيف الأموال للاستيلاء على مزيد من أدوات القوة الاقتصادية ، ومزيد من الثروات ، وهى المحاولات التى سميت بهوجة (شراء الأراضى والمبانى والشركات وحتى المقاهى) .

ومعنى ذلك أن التهويل استهدف إضفاء هالة أكبر من القوة عليها تساعدها فى هوجة الشراء أو الاستيلاء على مزيد من الأموال والأصول ، وكذلك القضاء على

بعض تردد لدى أصحاب الممتلكات التى سعى أصحاب شركات توظيف الأموال لشرائها أو لدى المودعين الذين سعوا لجمع أموالهم ومدخراتهم .

ولكن حملات التهويل بدأت أيضا فى نفس الوقت الذى ارتفعت فيه بعض الأصوات الناقدة لهذه الشركات ، والمطالبة بفرض الانضباط عليها وإلزام أصحابها بالامتثال للقانون ، وكذلك بدء التفكير الرسمى فى إصدار قانون جديد ينظم عمل هذه الشركات .

ولذلك لنا أن نعتقد أن حملات التهويل استهدفت تضخيم قوة شركات توظيف الأموال لإرهاب الحكومة والسلطات الإقتصادية حتى لايقترب أحد منهم .. بل ويتردد فى الإقدام على عمل شيء قد يكون من شأنه إغضابهم ، حتى ولو كان مجرد تنظيم عملهم وفرض الانضباط عليهم .

فحينما تمثل هذه الشركات ربع سكان مصر كما قيل وتردد ، فلابد أن يدفع ذلك الحكومة للتفكير طويلا قبل اتخاذ أي قرار بشأن هذه الشركات لايروق لأصحابها .

وحينما يصل عدد هذه الشركات إلى ٥٧٥ شركة .. فقد يجعل ذلك الحكومة تحجم عن اتخاذ مثل هذا القرار نهائيا ، حتى لاتصيب سوق الاستثمار ، وأسواق المال بهزة عنيفة قد لاتفيق منها قبل فترة طويلة .

على كل حال .. فان حملات التهويل التى شنها أصحاب شركات توظيف الأموال كانت تلمح فى آخر عام ٨٧ إلى أحد الأسلحة التى سوف يستخدمونها فيما بعد ، حينما وقعت المواجهة بينهم وبين الحكومة ... فى أعقاب إصدار القانون الجديد .

وكان هذا السلاح .. هو المودعون أنفسهم .

فقد ضخموا فى البداية من أعداد المودعين لديهم حتى وصلوا بها إلى ٤ ملايين مودع يمثلون أسرا تضم حوالى ١٥ مليون فرد ، أو ربع سكان مصر .. حتى تتراجع الحكومة عن إشهار هذا السلاح فى وجوههم .

ولعل ذلك ينقلنا إلى الفصل التالى فصل المودعين .. أو الضحايا .

□□□

الفصل الرابع

الضحايا

« إذا كانت الدولة قد أرسلتكم إلى هنا للرقابة علينا فقد أخطأتم . فنحن إذا أردنا أن نسرق أموال المودعين لدينا ، سرقناها وتحت أى شكل قانونى أرادوا أن تكون عليه شركات توظيف الأموال » !

بهذه الكلمات التى وصلت صراحتها إلى حد البجاحة ، وجه الحديث واحد من أصحاب شركات توظيف الأموال الكبرى إلى مندوب هيئة سوق المال الذى أصر على المشاركة فى اجتماع الجمعية العمومية للشركة .. وهو الاجتماع الصورى الذى عقد فى نهاية عام ٨٧ ، ولم يشارك فيه سوى عدد محدود من موظفى الشركة مع صاحبها ومحاسبها ، ولم يستغرق سوى دقائق قليلة .. تم خلالها تحويل الشركة إلى شركة مساهمة ، وزيادة رأس مالها ، وذلك بعد أن ترددت أن الحكومة تفكر فى إصدار قانون جديد يقضى بتحويل شركات توظيف الأموال إلى شركات مساهمة ، وتحويل المودعين إلى مساهمين ..

وقد حدث بالفعل مالوح به صاحب الشركة الكبيرة وسرق عدد من أصحاب شركات توظيف الأموال ودائع المواطنين ، رغم كل القوانين التى تمنعهم من ذلك وهى كثيرة !

فكل الشركات الكبيرة والصغيرة اتفقت فيما بينها بعد صدور القانون على اعتبار كل ماصرفته من أرباح شهرية للمودعين هى مجرد سلفة يجب أن تخصم من أصول ودائعهم وأموالهم ، عندما يحين وقت استردادهم لها ، إذا حان هذا الوقت ! .. لأنها لم تحقق أرباحا طوال كل هذه السنوات ، وهى التى ظل أصحابها يتباهون بالأرباح الهائلة التى يحققونها ويتقاسمونها مع المودعين .. بل يمنحونهم النسبة الغالبة منها ، كما قال أحدهم[1]

---

(١) حديث صاحب شركة الشريف لجمال الشرقاوى ـ الأخبار ـ مرجع سابق .

بل إن صاحب أكبر شركة توظيف أموال ، وهو أحمد الريان ، ذهب إلى ماهو أبعد من ذلك حينما قال أمام المحكمة التى كانت تنظر فى أمر حبسه قبل نهاية عام ٨٨ بأيام قليلة فقط ، أنه صرف نحو ٩٠٠ مليون جنيه أرباحا للمودعين وماتبقى لديه هو فقط كل أصول الشركة التى تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه .. أما باقى الودائع فقد خسرها فى المضاربات .. وهذا الباقى يساوى مليار جنيه كاملا .. أى قرابة نصف أموال المودعين قد ضاعت عليهم(١) .

وهكذا .. ضاعت وتبددت أموال المودعين على أيدى شركات توظيف الأموال .. واكتشف هؤلاء المودعون وهم الأرباح الهائلة التى أسالت لعابهم .

كانوا من قبل يحسدون أنفسهم ، لما يحصلون عليه من أرباح هائلة ويرفعون أيديهم بالدعاء لأصحاب هذه الشركات بطول العمر والسلامة من كل سوء .

والآن كلهم يندبون حظهم ، ويلعنون غفلتهم .. ومعظمهم يبكى بل ويلطم الخدود .. ويرفعون أيديهم أيضا بالدعاء ، ولكن على أصحاب هذه الشركات لينتقم منهم الله(٢) .

فقد ضاع ربما مصدر الدخل الوحيد لبعضهم .. بينما سرقت تحويشة العمر لمعظمهم ، التى ضاعت فى تكوينها سنوات من الجهد والغربة والعذاب !

باختصار .. لقد صاروا ضحايا .. بعد أن كانوا من قبل يعدون أنفسهم من المحظوظين الذين ابتسمت لهم الدنيا .. ثم اكتشفوا أنها كانت ابتسامة خادعة ، أو شراكا دفعتهم للوقوع فى حبائل مجموعة من النصابين .

وهؤلاء الضحايا ليس عددهم صغيرا .. بل بلغ ــ كما قلنا من قبل ــ نصف مليون مواطن ، فهم ضحايا أخطر عملية نصب تعرضت لها مصر فى تاريخها الحديث كله !

من هم هؤلاء الضحايا ؟

لا أحد يعرف الكثير عنهم حتى الآن .. بل لعل أحدا لم يبذل جهدا

---

(١) روز اليوسف . (ابراهيم خليل ــ يوسف هلال) قضية ٨٨/٨٩ – ٢ يناير ٨٩

(٢) يكشف تحقيق لجريدة الجمهورية أن زوار العيادات النفسية زادوا بعد الانهيار الذى أصاب شركات توظيف الأموال ١٩٨٨/١٢/١ .

لمعرفتهم .. رغم أن دراسة الضحية ضرورة للمحقق ليعرف الأسلوب الذى ارتكب به المجرم جريمته .

كل مانعرفه فقط ـ كما تردد ـ هو أن بينهم عددا لابأس به من المثقفين مثل الصحفيين والمحامين وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين .. وأيضا من بينهم الفنانون ورجال الدين ولاعبو الكرة .

ونعرف كذلك أن من بينهم عددا من المسئولين السابقين والحاليين .. وربما تمكن هؤلاء من استعادة ودائعهم كاملة بحكم مالهم من نفوذ وعدا ذلك لانعرف شيئا عنهم .

وقد يكون ذلك منطقيا طالما أننا أصلا كنا لانعرف شيئا عن الشركات التى جمعت أموالهم وسرق أصحابها هذه الأموال فيما بعد . ولكن ..

دراسة ظاهرة توظيف الأموال التى داهمتنا لايمكن أن تكتمل إلا إذا اكتملت معرفتنا بضحايا هذه الظاهرة .. بالمودعين الذين سلموا أموالهم طواعية لأصحاب شركات توظيف الأموال .. حتى نضع أيدينا على أسباب نجاحهم فى الإيقاع بكل هذا العدد الهائل من المواطنين والمواطنات .

ولذلك ..

قمنا بإجراء دراسة بالعينة على مجموعة من المودعين تم اختيارهم بطريقة عشوائية تماما[1] .. وضمت هذه العينة ٤٠٠ مودع ومودعة أودعوا أموالهم فى ٢٥ شركة من شركات توظيف الاموال تضم فيما بينها الشركات الست الكبرى فى هذا المجال ، كما اتضح بعد تفريغ استمارات العينة العشوائية[2] ..

وكانت هذه الشركات الخمس والعشرين هى شركات : الريان ـ الشريف ـ السعد ـ الهدى ـ الخليلى لتجارة السيارات ـ السلام للاستثمار ـ المصرية السعودية ـ الفضل ـرءوف رمسيس ـ البساطى ـ الأرنب الرومى ـ الحجاز ـ نيو كايرو ـ أحمد فتحى صديق ـ مؤسسة التكامل

---

(١) تم اختيار العينة من بين رسائل المودعين التى تدفقت علينا فى مجلة روز اليوسف . ومن بين المودعين الذين تقدموا بأنفسهم لنا لتقديم بيانات عن ودائعهم طواعية ، وذلك تلبية لنداء وجهناه عدة أسابيع على صفحات المجلة لهم للإبلاغ عن ودائعهم وعن الشركات التى أودعوها فيها وتاريخ الإيداع .. وتم اختيار العينة من رسائل واستمارات حصيلة أحد الأسابيع .

(٢) شارك الزميل جمال طايع فى تفريغ وتبويب بيانات استمارات العينة .

للدعاية ــ منظمة الأسواق العالمية ــ المركز التجارى للسلع الغذائية ــ التنمية الزراعية المصرية ــ الشركة العربية لتنمية الصناعات الغذائية ــ صحية ــ شركة الأسكندرية للملاحة والأعمال البحرية ــ وشركة الإخلاص .

وكانت شركة الريان هى أكثر الشركات التى استأثرت بودائع معظم أفراد العينة (٦٠٪)[1] .. يليها بفارق كبير شركة الشريف (٦٪) والسعد (٦٪) ، ثم الهدى (٥٪) .. وبعدها تاتى بقية الشركات .

كما توزع أفراد العينة على عدة محافظات . وإن كانت القاهرة قد استأثرت بأغلبهم يليها مدينة الأسكندرية .

وكشف تحليل هذه العينة عن نتائج ومؤشرات هامة فى كشف ملامح ضحايا شركات توظيف الأموال أو المودعين ، وأيضا فى كشف سر نجاح أصحاب هذه الشركات فى الإيقاع بهم .

أولا : إن هناك عددا كبيرا من المودعين قد أودع أموالا لدى شركات توظيف الأموال بالجنيه المصرى وبالعملات الأجنبية أيضاً (دولار أمريكى ــ جنيه استرلينى ــ ريال سعودى ــ فرنك فرنسى ــ مارك ألمانى)[2] وإن كانت النسبة الغالبة للودائع بالجنيه المصرى .

ثانياً : تكرر حالة المودع الذى أودع أمواله لدى عدة شركات فى وقت واحد ، وليس شركة واحدة [3] . وهو ما يعنى أن ثمة إحساسا كان كامنا فى نفوس المودعين بأن الأمر كان يكتنفه نوع المخاطرة .

ثالثاً : استئثار شركة الريان بالودائع الصغيرة أساسا ، واستئثار شركة الخليلى بالودائع الدولارية ، وهو ما يعنى أن الجمهور الأساسى لشركة الريان كان من أصحاب المدخرات الصغيرة .. بينما كان الجمهور الأساسى لشركة الخليلى من المصريين العاملين فى الخارج[4] .

---

(١) هذا يضفى نوعا من المصداقية على نتائج العينة العشوائية التى تم استخلاصها خاصة بعد أن اتضح أن جملة الودائع التى تم حصرها فى شركة الريان تساوى قرابة نصف الودائع لدى كل شركات توظيف الأموال .

(٢) أحد أفراد العينة أودع فى شركة واحدة ، هى شركة الريان ٢١٩٩ جنيها مصريا ، ١٠٦٦ دولارا أمريكيا ، ٥١٤٨ ماركا ألمانيا ، ٥٢٢ جنيها استرلينيا ، ١٠٤٣٥ فرنكا فرنسيا ، ٢٧٥٠ ريالا سعوديا .

(٣) اختار كثير ممن أودعوا أموالهم فى عدة شركات فى وقت واحد الجمع بين شركات الريان والشريف والسعد ، معا ..

(٤) كان المجال فى جمع الودائع فى القاهرة لشركة الريان أكبر من الشركات الأخرى أساسا .. بينما كان المجال الرئيسى لشركتى السعد وبدر خارج القاهرة .. وكان المجال الرئيسى لشركات الخليل ومحى الدين الهلالى ورعوف ومسيس خارج مصر أساسا .

رابعاً : استئثار القاهرة بصفة أساسية بمعظم المودعين . وربما يجد تفسيره فى تركز شركات، توظيف الأموال فى العاصمة . لذلك كان من الطبيعى أن يكون الجمهور الأساسى لها من بين أصحاب المدخرات فيها .

خامسا : ارتفاع نسبة المثقفين بين المودعين(أساتذة جامعة-أطباء-ضباط جيش وبوليس - مهندسين - صحفيين ، وكذلك ارتفاع نسبة النساء بين أصحاب الودائع ، (وبلغت هذه النسبة ٣١٪ من أفراد العينة[1] .. وهو مايكشف أن نسبة من بين المودعين مطلقات وأرامل كانوا يعتمدون فى معيشتهم على مايحصلون عليه من أرباح أو سلف شهرية كما يسميها الآن أصحاب توظيف الأموال !

وكل هذا المؤشرات تكشف أن ضحايا شركات توظيف الأموال كانوا ضحايا من نوع خاص .. فهم ليسوا أميين .. أو مثل الصعيدى الذي اشترى الترام ، وإن كانوا فعلوا ما يشبه ذلك بالضبط ، وربما ما هو أفدح منه .. ولكنهم يتمتعون بقدر من الوعي أو الثقافة ، ومع ذلك وقعوا في شراك توظيف الأموال .. بل إن بعضهم كان يستشعر طوال الوقت الخطر ولذلك وزع أمواله على عدة شركات .. ولكن لم يُغْنِ الحذر من القدر !

ومع ذلك فليست هذه هى المفاجأة الوحيدة التى تكشف عنها نتائج دراستنا .. فهناك المزيد من المفاجآت :

المفاجأة الأولى: تتمثل فى أن من بين المودعين يوجد من يعمل موظفا فى الجهاز المصرفى .. بل وفى أعرق البنوك المصرية ، وهو الأمر الذى سوف يفسر لنا سر الإقبال على هذه الشركات فيما بعد وهجر البنوك .

والمفاجأة الثانية : أنه يوجد بين المودعين لدى شركة الريان بالذات من يعيش فى مدينة غزة المحتلة ، وهو ما سوف يفسر لنا فيما بعد أيضا تعامل أصحاب الشركة مع الوسطاء اليهود فى عمليات المضاربات بالخارج وهو الأمر الذى أكده فتحى الريان بنفسه قبل وفاته حينما قال : ولا مانع عندى من التعامل مع السماسرة اليهود والنبى رهن درعه عند يهودى ![2] .

---

(١)من بين السيدات أيضا زوجات أودعن مدخراتهن الخاصة لدى هذه الشركات أحيانا بدون علم أزواجهن ، كما كشفت عن ذلك حادثة الخناقة التي وقعت بين زوج وزوجته التقيا مفاجأة أمام مقر شركة الريان لاسترداد الأموال التي أودعوها .

(٢)مجلة أكتوبر ١٩٨٧/١١/٨ .

• أما المفاجأة الثالثة : فهي اكتشاف أن كلا من آل الريان ومحمود طاحون قد بدأوا فى تلقى ودائع من المواطنين منذ وقت مبكر جدا وقبل أن ينشئوا شركاتهم ، أو حتى قبل أن يعود الشقيق الأكبر للإخوة الريان من السعودية .

فقد بدأ آل الريان — كما تشير استمارات العينة — في تلقى ودائع من المواطنين في فبراير عام ١٩٧٨ ، واستمروا في القيام بذلك خلال ما تلاه من أعوام ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ .. أي قبل إنشاء شركتهم في عام ٨٢ .

بينما بدأ محمود طاحون في تلقي الودائع في عام ٧٩ قبل إنشاء شركته بعام وهى الشركة التي تحولت رسميا إلى شركة توظيف أموال عام ١٩٨٠[١] .

• ومع ذلك فقد كانت المفاجأة الرابعة : تكمن فى أن هذه الشركات التى بدأت نشاطها مبكرا جدا وقبل أن تنتهي السبعينيات ، إنما جمعت معظم ودائعها خلال الثلاث سنوات الأخيرة ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، وبتحديد أكثر خلال عامى ٨٧ ، ٨٨[٢] .

وتختلف عن ذلك فقط شركة الشريف فقد جمعت معظم ودائعها خلال السنوات ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، وإن كانت قد استمرت في تلقي الودائع في الأعوام التى تلتها ، وكانت كذلك معظم ودائع السعد خلال عامى ٨٥ ، ٨٦ فقط .

على كل حال فإن تحليل نتائج العينة إنما يشير إلى أن أكثر من ثلثى الأموال التي جمعت من المودعين ، تم جمعها خلال عامي ٨٧ ، ٨٨ ، بينما تم جمع أقل من الثلث خلال الأعوام التي سبقتهما[٣] .

وذلك يشير إلى أن العامين الأخيرين (٨٧ — ٨٨) شهدا هجوما واسعا لشركات توظيف الأموالِ ونشاطا مكثفا في جمع الأموال والإيقاع بالمودعين .

ولكنه يشير أيضا — وهذا هو الأهم — إلى أن المودعين كانوا شبه منساقين ، بلا إرادة لهذه « المذبحة المالية » التي تعرضوا لها على أيدي أصحاب شركات توظيف الأموال .

---

(١) من بين الشركات التي لم تنل قدرا من الاهتمام هى شركة قديمة باسم أحمد فتحي صديق وقد بدأت في تلقي الودائع منذ عام ٨١ . ومن بين الشركات الجديدة شركة هشام عبد الله وبدأت في جمع الأموال عام ١٩٨٧ .

(٢) معظم ودائع شركة الريان في أعوام ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ والشركة المصرية السعودية وإبراهيم الخليل والهلال والحجاز والمراكشي (٨٧ — ٨٨) .

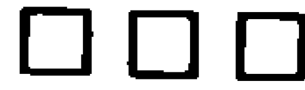
(٣) تم جمع ٤٤,٢٪ خلال عام ٨٧ ، ٢٥٪ خلال عام ١٩٨٨ !

فرغم كل التحذيرات التي وجهت لهم ، سواء التحذيرات الرسمية أو الصحفية فإنهم لم يتراجعوا .. بل على العكس زاد إقبالهم أكثر على هذه الشركات وأودعوا المزيد والمزيد من الأموال لدى أصحابها .

ورغم الأزمات التي تعرضت لها أكبر شركة لتوظيف الأموال في نهاية عام ٨٦ بعد الخسارة الفادحة التي لحقت بها ، لم يتوقف انهمار الودائع عليها .

ونفس الشيء حدث تماما بعد الخسائر الفادحة التي لحقت بعدد من الشركات في أعقاب انهيار البورصة في العالم في نوفمبر عام ٨٧ .

بل إن الأوراق التي تحت أيدينا تكشف النقاب عن وجود مواطنين ومواطنات قد أودعوا أموالهم حتى بعد الانفجار الذي أصاب شركات توظيف الأموال من الداخل في مايو من العام الماضي (١٩٨٨) ولعل تلك هي المفاجأة الخامسة لدراساتنا للعينة العشوائية من المودعين .. وهي مفاجأة تجسد بحدة مأساة هؤلاء الضحايا .[١]



بقي بعد ذلك من نتائج الدراسة تلك النتائج التي تشير إلى أن النسبة الغالبة من المودعين لدى هذه الشركات إنما هم أصحاب المدخرات الصغيرة .

٥٠٪ من أفراد العينة ودائعهم تتراوح بين ألف جنيه وعشرة آلاف جنيه .

و٢٧٪ منهم ودائعهم تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ ألف جنيه .

وهؤلاء هم أصحاب المدخرات الصغيرة ويمثلون نسبة ٧٧٪ وهناك أيضا ١٦,٣٪ ودائعهم تتراوح بين ٢٠ إلى ٥٠ ألف جنيه وهؤلاء يمثلون أصحاب المدخرات المتوسطة .

و٤٪ ودائعهم تتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف جنيه .

و٢,٢٪ ودائعهم تتراوح بين ١٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف جنيه .

وهؤلاء هم أصحاب الودائع الكبيرة ويمثلون معا ٦,٦٪ .

أما أصحاب الودائع الكبيرة جدا من ٥٠٠ ألف إلى مليون جنيه ، ثم أكثر

---

(١) هناك مودع أودع أمواله لدى شركة الريان في ٢٤ يوليو ٨٨ أي بعد أن انكشفت تماما فضائح أصحاب الشركة وتوقفوا عن صرف الأرباح ورد الودائع وبعد صدور القانون الجديد وبعد أن هدد أصحاب الشركة بتصفيتها ، ويضاعف من المأساة أنه أودع ٤٥٠ دولارا فقط ، يبدو أنها كل مدخراته .

من مليون فهؤلاء تمثل نسبتهم ٠,٥٪ فقط .

وهذا يعني أن معظم المودعين (أكثر من ثلاثة أرباعهم) لدى شركات توظيف الأموال هم من أصحاب المدخرات الصغيرة أو من أبناء الطبقة المتوسطة والمتوسطة الصغيرة أيضا ، ولعل هؤلاء كانوا هم الجمهور الأساسي لهذه الشركات . وهم أيضا أساسا ضحايا هذه الشركات .

وهؤلاء يضمون شرائح متنوعة ..

○ منهم عدد كبير ممن يعملون بالخارج وتمكنوا من جمع مدخرات مناسبة ، ولم يتمكنوا من استثمارها في أي شيء وأغرتهم شركات توظيف الأموال بإيداعها لديها .

○ **ومنهم أيضا عدد من الحرفيين وصغار التجار وصغار الملاك** الذين كانوا يعانون كسادا فغامروا ببيع منازلهم وأراضيهم ومحلاتهم وأصولهم وأودعوا ثمن البيع في هذه الشركات ليؤمنوا لأنفسهم ولأسرهم دخلا شهريا مناسبا وأكبر من دخولهم القديمة السابقة .

○ **ومنهم أيضا من تجمعت لديه بعض المدخرات من أعمال حرة يزاولها مثل** الأطباء أو المحامين والمحاسبين والمهندسين أو موظفين في شركات وبنوك استثمارية ، أو من أعمال إضافية يزاولونها .

○ **وكذلك منهم ضباط في الجيش والبوليس حصلوا** على مكافآت نهاية الخدمة .[1]

والسمة الغالبة لكل هؤلاء هى أنهم ذوو نصيب لا بأس به من التعليم والثقافة .. ومع ذلك وقعوا في شراك أصحاب شركات توظيف الأموال .

○ أما بقية المودعين فقد كانوا من أصحاب المدخرات الكبيرة أو الأثرياء الجدد في مجتمعنا الذين حركهم قانون التراكم الرأسمالي ، أو مضاعفة ما في حوزتهم من أموال سائلة .. فخسروا في النهاية هذه الأموال .

ومن بين هؤلاء عدد كبير ممن كانوا يقترضون من البنوك ثم يودعون هذه القروض في شركات توظيف الأموال ، كما كشف النقاب عن هذا الأمر تقرير مجلس الشورى الخاص عن العمالة المصرية في الخارج الذي نوقش في صيف عام

---

(١) ذكر أشرف السعد لي حديث مع رئيس تحرير مجلة أكتوبر أن أكثر من ٨٠٪ من أصحاب الودائع لديه من القضاة وضباط البوليس ـــ عدد ٨٨/٤/٢٩ .

١٩٨٧ . وذلك للاستفادة من فارق الفائدة بين البنوك وبين هذه الشركات ، والذي يكفل لهم تحقيق ربح صاف تبلغ نسبته ١١٪ على الأقل .

ومن بين هؤلاء أيضا عدد من كبار المسئولين الحاليين والسابقين الذين تكونت لهم مدخرات سعوا لاستثمارها سرا ، فكانت شركات توظيف الأموال أكثر الأماكن التي أمنت لهم هذه السرية المطلوبة وكفلت لهم في نفس الوقت نسبة عالية من الربح .[١]

ولم تقتصر قوائم المودعين على هؤلاء المودعين فقط ، ولكنها ضمت أيضا عددا من البنوك المشتركة والخاصة ، التي أودعت بعض أموالها في تلك الشركات للحصول على أعلى نسبة من الأرباح ، وعددا من شركات توظيف الأموال الصغيرة أيضا التي كانت تحصل على نسبة ٢٤٪ أرباحا بينما تدفع للمودعين لديها ١٦٪ فقط .

وبذلك تكتمل صورة المودعين .. أو ضحايا أصحاب شركات توظيف الأموال .

ويبقى السؤال : لماذا وقع كل هؤلاء المودعين في شراك أصحاب شركات توظيف الأموال ؟ .. أو كيف نجح أصحاب شركات توظيف الأموال في التغرير بكل هؤلاء المودعين الذين ضموا بجانب التاجر والحرفي الصغير ، الضابط السابق .. وبجانب الأرملة القاضي .. وبجانب من يعمل في الخارج بنوكا وشركات صغيرة لتوظيف الأموال .

والذي يزيد من حدة السؤال أن هؤلاء المودعين .. قدموا أموالهم مختارين لشركات توظيف الأموال بدون أن ينالوا في المقابل أية ضمانات حقيقية تطمئنهم على أموالهم .

فقد كانت العقود التي تقدمها لهم هذه الشركات ، والتي تسمى عقود الوكالة ، هي بمثابة عقود إذعان ترتب عليهم واجبات عديدة ، ولا تضمن لهم أي حقوق ، بما في ذلك حق الحصول على أرباح منتظمة كما يأملون ، أو حتى حق استرداد أموالهم كاملة[٢] .

---

(١) عبد الستار الطويلة ــ شركات توظيف الأموال ــ المرجع السابق ص ١٢٢ .

(٢) عندما نبهت شركات توظيف الأموال منذ سنوات إلى مخالفة تجميع المدخرات لقانون البنوك عمدت إلى حيلة إبرام عقود الوكالة والمشاركة من المدخرين يفوضون فيها الشركة في توظيف أو استثمار أموالهم .

فهذه العقود ، كما وصفت ذلك الدراسة التي شارك في إعدادها خبراء سوق المال وجهاز المحاسبات والبنك المركزي والرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة ، تضمنت شروطا مجحفة للغاية بحقوق المودعين مثل :

- عدم تدخل المودع في أعمال الإدارة أو الاعتراض على تصرفاتها .
- اقتسام الأرباح مناصفة مع قبول الخسارة حتى لو استغرقت المال المودع بأكمله .
- صرف سلف شهرية للمودع حتى يتم تسوية حساب الأرباح والخسائر وإذا زادت الخسائر عن الأرباح في نهاية العام يتم خصمها من أصل الودائع .
- عدم اللجوء إلى القضاء في حالة وجود منازعات والاكتفاء بالتحكيم من لجان تقيمها الشركة .
- وأيضا للشركة الحق في إسقاط الوكالة القائمة في أي وقت تشاء .

وبذلك لا حق للمودع في أي شيء .. بينما من حق صاحب الشركة كل شيء ابتداء من خصم الخسائر من أصل الودائع .. وانتهاء برد حتى الودائع نفسها حتى وإن كانت ناقصة للمودعين ، ووقتها لن يستعين المودعون بالقضاء .[1]

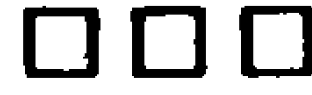
وبالطبع ليس من حق المودعين الإشراف على عمل شركات توظيف الأموال .. حتى إذا حققت خسائر فليس من حقهم بالطبع مساءلة أصحاب الشركة !

وحتى عندما لجأ أصحاب شركات توظيف الأموال إلى مناورة جديدة ، تقضي بتحويل شركاتهم صوريا إلى شركات مساهمة وتحويل المودعين لديهم إلى مساهمين ، فقد ظلت عقود الوكالة قائمة ، وقد أعلن صاحب أكبر شركة لتوظيف الأموال صراحة ذلك فى الاجتماع الصورى الذى عقده للجمعية العمومية لشركته ، حينما قال إن عقود الوكالة باقية ولن يتم إلغاؤها رغم تحويل شركتهم إلى شركة مساهمة لأنه سوف يتم التصرف فى ودائع المواطنين بشراء أسهم لهم فى شركاته طبقا لهذه العقود ... ويتم تغيير اسم الأرباح إلى سلف

---

(١) كل ذلك يتناقض تماما مع الحقوق التى يتمتع بها أصحاب الأسهم فى الشركات المساهمة . ويتناقض أيضا مع الحقوق التى يتمتع بها المودع فى البنوك .

شهرية بضمان الأسهم . ويشترط أن تكون الأسهم فى حوزة إدارة الشركة (هكذا !!)[١] .



والمثير أنه رغم ذلك انهالت الأموال على هذه الشركات ، وتكالب المودعون عليها يسلمون عن طيب خاطر أموالهم لأصحابها .

مرة أخرى .. ما هو السبب ؟

هل هى الشعارات الإسلامية التى جذبت من يخشون ربا البنوك كما قيل .. أم هو الربح الكبير الذى أسال لعاب الكثيرين ؟

الأقرب للصواب أننا نعتقد أن شركات توظيف الأموال لم تنجح فى جذب هذا العدد من أصحاب الودائع بالشعارات الإسلامية التى رفعتها ، إنما نجحت بتقديم سعر فائدة مرتفع لأصحاب الودائع يحفظ لهم ودائعهم من التآكل أمام هجوم الغلاء والتضخم .. وإن كان ذلك لا يمنع أن يكون دافع البعض فى الهرولة إلى شركات توظيف الأموال هى الشعارات الإسلامية التى كان أصحابها يلوحون بها وبلا صدق .. وهؤلاء هم الذين يقاطعون البنوك التى تتعامل بالربا فى رأيهم .

وهكذا من بين نصف مليون أسرة احتفظت بمدخراتها لدى شركات توظيف الأموال قد لا يزيد عدد من جذبتهم الشعارات الإسلامية عن بضع عشرات أو على أكثر تقدير عدة مئات .

وربما كان أبلغ دليل على ذلك الاستنتاج أن هناك من بين شركات توظيف الأموال شركة صاحبها مسيحى وأصاب نجاحا فى جمع المدخرات من أصحاب الودائع مثله مثل الذين يلوحون بشعارات الإسلام![٢] .

كما يوجد بين المودعين أيضا فى هذه الشركات التى طلت واجهاتها باللون الإسلامى عدد من المسيحيين ، بل واليهود أيضا[٣] . وهؤلاء لا يمكن أن تجذبهم

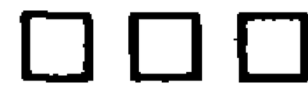
---

(١) روز اليوسف ـ عبد القادر شهيب – المناورة الجديدة لشركات توظيف الأموال ١٩٨٧/١٢/١

(٢) شركة سيفاد ، وجمع صاحبها ٨ ملايين جنيه من ١٨٠٠ مودع .

(٣) قال فتحى الريان لمجلة أكتوبر (عندنا عملاء يهود ومسيحيون ومسلمون فنحن شركة توظيف أموال ولسنا مسجدا) ٨٧/١١/٨

طبعا شعارات الإسلام ، إنما الأرباح الكبيرة التى كانت تقدمها هذه الشركات ، والتى كانت تساوى ضعف ما تدفعه البنوك من فوائد ، وحتى عندما خفضت بعض الشركات مثل الريان نسبة الربح من ٢٤٪ إلى ١٩,٥٪ فقد ظلت هذه النسبة أكبر من أعلى نسبة تدفعها البنوك بنسبة ٥٠٪ .



إذن ..

كانت نسبة الربح العالية(١) هى التى اجتذبت أساسا هذا الجيش من المودعين، وهو جيش غير متجانس لا ثقافيا ولا اجتماعيا لشركات توظيف الأموال فهرولوا لإيداع أموالهم لدى أصحابها ، الذين كانوا يعيدون إيداع هذه الأموال فى البنوك بأسمائهم الشخصية .

ومع ذلك فقد كانت هناك مجموعة من الوسائل والأدوات برع فى استخدامها أصحاب توظيف الأموال ، ساعدت أيضا على تخدير المودعين أو فرض الغيبوبة عليهم ، وبث الطمأنينة فى نفوسهم كلما ثارت داخلها شكوك على مصير أموالهم التى سلموها وبلا أى ضمان لهذه الشركات .

وكانت أولى الوسائل هى الإعلانات .. فقد أغرق أصحاب توظيف الأموال الناس بوابل من الإعلانات التى تشيد بأمجادهم وتزهو بأعمالهم وتضخم من أنشطتهم وتتحدث عن إنجازات غير حقيقية لهم أو مشروعات واستثمارات وهمية ضخمة يدعون إنجازها(٢) .

ولم يكن يمر يوم دون أن تتضمن كل الصحف والمجلات إعلانات لأصحاب هذه الشركات .. وأفردت هذه الصحف والمجلات عدة صفحات فى العدد الواحد عن شركة واحدة(٣) .

---

(١) هناك شريحة أودعت أموالها فى شركات توظيف الأموال تهربا من ضريبة التركات .

(٢) من أبرز الأكاذيب التى تضمنتها إعلانات هذه الشركات الإعلانات الخاصة بشركة الطيران التى أنشأها طارق أبو حسين .. فقد كانت الشركة لا تملك سوى طائرة واحدة يتنقل بها صاحبها .. وعندما اشترت أربع طائرات اتضح أنها غير صالحة للاستعمال . ولذلك لم توافق أى جهة على التصريح لهذه الشركة بالعمل .

(٣) المجلة الوحيدة التى لم تقبل إعلانات من شركات توظيف الأموال وبالذات الريان كانت هى مجلة (روز اليوسف) وذلك باستثناء ثلاثة إعلانات (سلمية) فقط لشركة المراكشى .

وحتى الصحف الحزبية نالت هى الأخرى نصيبها من هذه الإعلانات مثل الأحرار والوفد . بل إن صحفا كان من المفروض أن يكون لها موقف ضد شركات توظيف الأموال استسلمت أمام الغزو الإعلانى لهذه الشركات مثل صحيفة (الأهالى) لسان حال حزب اليسار المصرى ، و(صوت العرب) التى كانت ناطقة باسم الناصريين ، والتى لم تكن تعانى أزمة مالية حادة .

بل إن بعض مكاتب بعض الصحف العربية فى القاهرة ، كان فى مقدمتها مجلة كل العرب ، تحولت إلى وكالات للإعلانات تسوق إعلانات هذه الشركات فى الداخل والخارج أيضا ![1] .

ولم تقتصر الغزوة الإعلانية لتوظيف الأموال على الصحافة فقط .. بل إنها امتدت ، وربما بشكل أفدح ، للإذاعة والتليفزيون .. حتى صارت ثلث الفترة الإعلانية يوميا على الأقل محجوزة لهذه الشركات وأصحابها .

بل إن التليفزيون تمادى فى الإعلان عن هذه الشركات وأنشطتها الوهمية فى الوقت الذى بدأت فيه الصحافة تتراجع مضطرة تحت ضغوط هيئة سوق المال وبلغ الأمر ذروته الدرامية حينما أصيبت تليفونات القاهرة كلها بالارتباك الذى يصل إلى درجة الشلل بسبب إعلان لشركة الريان بثه التليفزيون فى شهر رمضان الماضى (مايو ٨٨) فى شكل مسابقة دينية تقدم فيها شركة الريان جائزة يومية قدرها ١٥٠٠ جنيه .

وحتى عندما وصل الأمر إلى هذه الذروة الدرامية كان كل ما فعله المسئولون عن التليفزيون هو مجرد تقليص الفترة الزمنية التى يتلقون فيها مكالمات المواطنين والمواطنات إلى ربع ساعة بدلا من ساعة ، وتخصيص ١٠ خطوط تليفونية إضافية .. وأيضا تقسيم الجائزة على ثلاثة أفراد .. واستمر الإعلان .. واستمر أيضا شلل تليفونات القاهرة[2] .

إلا أنهم اضطروا فى الأسبوع الأخير من شهر رمضان لتلقى حلول فوازير

---

(١) اقتصاد مصر فى قبضة شركات توظيف الأموال - يوسف القعيد - المستقبل ٤ / ٦ /١٩٨٨ .

(٢) كان التليفزيون المصرى يبث هذا الإعلان وغيره من الإعلانات فى الوقت الذى كانت المعلومات قد تجمعت بين أيدى الدولة حول وقوع ضحى الريان أسيرا للإدمان وصدر حكم ضد شقيقه بالسجن لمدة سنتين ، كان ينتظر وقتها تصديق رئيس الوزراء ، وانغمس أحمد فى الترف والملذات .. وأيضا فى الوقت الذى حدث فيه الانفجار الذى أصاب شركات توظيف الأموال من الداخل .

مسابقة (أحمدك يارب) ، بالبريد .. وتم ذلك بناء على توجيهات وزير الإعلام صفوت الشريف .

وحينما يحاصر المواطن (إعلانيا) بهذه الصورة ، سواء من التليفزيون أو من الصحف والمجلات القومية ، أو حتى الحزبية وذات الاتجاهات المختلفة ، فلا بد أن يستسلم فى نهاية الأمر ، ويسلم أمواله لأصحاب هذه الشركات ، وخاصة أنهم يعدونه بربح وفير وخير عميم ! .

ومع ذلك .. فلم تكن الإعلانات هى السلاح الوحيد الذى استخدمه أصحاب شركات توظيف الأموال فى تخدير المواطنين .. فقد استخدموا وسائل عديدة أخرى .

وكان من بين هذه الوسائل الاستعانة بنجوم الكرة ، كما فعل صاحب شركة الهلال لاعب كرة اليد السابق ، حينما قام بتعيين زميله فى النادى محمود الخطيب عضوا بمجلس الإدارة ومديرا للعلاقات العامة مستفيدا من شعبيته والحب الجماهيرى له ، ثم هرب بوديعته لديه ضمن بقية ودائع المواطنين الآخرين !

وكان أيضا من بين هذه الوسائل الاستعانة بالفنانين والصحفيين ، كما فعل صاحب شركة الهلال حينما اصطحب معه فرقة للرقص الشعبى وأنيس منصور فى رحلة إلى الولايات المتحدة واستراليا ، استطاع فيها أن يخدع عددا من المصريين المهاجرين بإيداع أموالهم ، وخاصة أنه حمل لهم شريط فيديو لمشروعات زراعية وصناعية وهمية[1] .

كذلك كان من بينها تعمد التقاط الصور لهم مع العديد من المسئولين : وزراء .. ومحافظين .. وكذلك رجال الدين المشهورين ، يقومون بنشرها فى الإعلانات اليومية لهم بالصحف والمجلات ، للإيحاء للمودعين بأنهم ينالون مساندة الدولة ومباركة كبار المسئولين[2] .

ولقد ظل فتحى الريان ومن بعده شقيقه أحمد يحتفظ فى مكتبه بالمقر الرئيسى

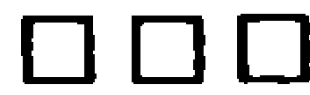
---

(١) الجمهورية ٨٨/١١/١٤ .

(٢) ظهر أصحاب شركة الريان وحدهم بصور مع عثمان أحمد عثمان والدكتور يوسف والى والدكتور على لطفى ويوسف صبرى أبو طالب والدكتور عبد الحميد حسن والدكتور محمود طوبار رئيس لجنة التنمية الشعبية وأمين مبتكس وهو محافظ للشرقية وأيضا الدكتور عاطف صدقى أثناء مشاهدته لإحدى مباريات الكرة وغيرهم .

للشركة بمجموعة صور .. واحدة تضمه مع الدكتور يوسف والى .. وأخرى مع الدكتور على لطفى .. وثالثة مع يوسف صبرى أبو طالب[1] .. أما الرابعة - وهى أكبر الصور - فكانت تضمه مع الرئيس مبارك أثناء زيارته لجناح الشركة فى سوق القاهرة الدولية التجارية والصناعية[2] .

ولقد استغل أصحاب شركات توظيف الأموال مثل هذه الصور للتغرير بالمودعين .. وشجعهم على ذلك سكوت ، التزمت به الدولة تجاه خطاياهم لفترة طويلة وامتدت على الأقل ثلاث سنوات .. وكعادتنا فى مصر فإننا دائما نميل لتفسير السكوت على أنه علامة من علامات الرضا !



وحينما اشتدت حملة الانتقادات التى تعرضت لها هذه الشركات والأزمات التى لحقت بها ، لجأ أصحابها بجانب تكثيف حملاتهم الإعلانية إلى المناورة .

وكانت هذه المناورة مثلثة الأركان :

* **الركن الأول : يتمثل فى تكفير كل من سولت له نفسه نقد أصحاب شركات توظيف الأموال** .. فقد صوروا فى إعلاناتهم وأحاديثهم الصحفية كل من تجرأ عليهم بأنه تجرأ على الله ! واتهموا أصحاب الانتقادات بأنهم لا يعرفون إلا السموم والشر ولا يريدون أن يقوم الخير !

وقد لجأ أصحاب شركات توظيف الأموال للتكفير حتى عندما تعرضوا للأزمات الحادة ..

فحينما شاع خبر خسارة الريان فى مضاربات النقد الأجنبى سنة ١٩٨٦ وحاصر المودعون الشركة يبغون استرداد أموالهم خرج لهم صاحب الشركة وهو يحمل فى يده مكبر صوت وراح يصرخ : (الله أكبر .. الله أكبر .. هذه مؤامرة يهودية صهيونية ضد الشركات الإسلامية .. الله أكبر .. الله أكبر) .

(١) كشف الأستاذ أحمد بهاء الدين النقاب عن تحايل آل الريان لالتقاط صور لهم مع المسئولين فى (ملحمة الريان) التى نشرها مسلسلة بجريدة الأهرام .

(٢) قال الرئيس مبارك لصلاح منتصر رئيس تحرير مجلة أكتوبر : قالوا إننى زرت الريان عندما كان مشتركا فى أحد المعارض وأنه تم تصويرى أثناء زيارته . وبالفعل أنا زرته مثل أى عارض فى المعرض . وللذين يريدون أن يفسروا هذه الزيارة بأنها شهادة صلاحية أقول لهم : هذا كلام يمكن أن تقولوه لو أننى يوم زيارتى للجناح الذى يعرض فيه قد قمت بعملية اختيار ، فزرت بعض العارضين ولم أزر البعض الآخر ، ولكننى لم أفعل ذلك ولا أظننى سأفعله عندما أقوم بزيارة أى معرض .. إننى زرت يومها جميع العارضين فى الجناح بلا تمييز ، ودون أن يكون لهذه الزيارة أو الصورة المسجلة معنى الصلاحية أو اعتراف الدولة بمشروعيته .. إن المشروعية الحقيقية هى تطبيق القانون الذى صدر (مجلة أكتوبر ١٩٨٨/١٢/٤) .

* **والركن الثانى كان إفراطا فى الكذب** .. وذلك بادعاء وجود مشروعات لهم لا وجود لها .. وتضخيم استثمارات قليلة بدأوا فيها ولم تنته بعد . ولقد وصل الأمر مدى واسعا حينما ادعى صاحب شركة أنه اشترى ١١ طائرة جديدة من الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى ٤٠٠ مليون دولار ، لتشغيل شركة طيران جديدة يملكها ، بينما كان كل ما اشتراه هو ثلاث طائرات فقط قديمة ومستعملة أيضا !

* **أما الركن الثالث فقد كان هو التحايل الذى** لجأ إليه أصحاب الشركات لمواجهة طوفان أصحاب الودائع الذين تدفقوا عليهم لاسترداد ودائعهم . فقد دبروا بمعرفتهم وبمشاركة موظفيهم من يمثلون أدوار المودعين .. ينخرطون فى طوابير أمام المودعين الحقيقيين ، ويتظاهرون بإيداع أموال جديدة فى الشركة .

وكان ذلك بالطبع يعد أبلغ ما يبدد خوف المودعين ويقنعهم بالتالى ، بالعدول عن سحب أموالهم .. بل إن هذا المشهد التمثيلى الذى تكرر يوميا إبان فترات الأزمات دفع ببعض المودعين لبذل الجهد إقناعا لأصحاب الشركات بقبول اعتذارهم وإعادة إيداع ما سحبوه من أموال[1] .

وكل ذلك ساهم فى تمكين أصحاب توظيف الأموال من الإيقاع بضحاياهم أو التغرير بمئات الآلاف من المودعين الذين يمضغون الآن الحسرة على تحويشة العمر التى ضاعت[2] .

إلا أن نجاح أصحاب توظيف الأموال فى التغرير بهذا العدد الهائل من المودعين هو الذى مكنهم أساسا من جمع هذه الأموال الهائلة ، ومن ثم نسج

---

(١) عندما شعر المودعون بالقلق الشديد على أموالهم بعد ما أصاب الانفجار شركات توظيف الأموال من الداخل ، لم يتخل أصحاب شركات توظيف الأموال عن مناوراتهم وكذبهم لدرجة أن طارق أبو حسين كان يتباهى ويقول (دائما أخشى توقف حملة الهجوم ضدنا وذلك يرجع لتخوفى من أن يتركنا المودع لأنه تعود علينا وأصبحت جزءا من حياته ، وهو يحبنا ويثق بنا .

(٢) انكشفت متأخرة الألاعيب ومؤامرات شركات توظيف الأموال أمام المودعين ولذلك فاقوا من الغيبوبة التى عاشوا فيها ، ووقعت بينهم وبين أصحاب شركات توظيف الأموال مصادمات حادة . وفى إحدى هذه المصادمات أطلق حارس الريان الرصاص على أحد المودعين فأصابه بجراح . وفى آخر هذه المصادمات كاد المودعون أن يفتكوا بطارق أبو حسين فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ١٩٨٨ لولا أن أنقذه رجال الشرطة .

كما قام بعض المودعين أيضا بمحاولات لاسترداد ودائعهم أو جزء منها بالقوة مثل حادث السطو الذى تعرض له فرع محلات الذهب لشركة الريان بمصر الجديدة والذى أخذ فيه المودعون حتى الميزان الصغير . ومن قبله الحادث الذى تعرض له فرع سور نادى الزمالك الذى أخذ فيه أحد المودعين بالقوة من الذهب ما يساوى ماله من ودائع بالشركة .

شبكة واسعة من المصالح ، أو أتاح لهم الفرصة فى اختراق كل شىء فى المجتمع .. أو كل مؤسساته المختلفة .

وهنا حان الوقت للانتقال للفصل التالى .

□□□

الفصـــل الخـــامس

شبكـــة المصالـــح!

« أنا لدىَّ فى شركتى مفتاح لكل قفل من أقفال الحكومة .. لدى طاقم من الموظفين الذين يستطيعون تجنيد أو إقناع موظفى الدولة الذين يملكون اتخاذ القرارات التنفيذية .. فمن كان منهم يصلى .. ففى الشركة من يجيد الحديث فى الدين .. ومن كان يريد اللهو ففى الشركة من يعرف أماكن اللهو .. ومن كان يريد المال ففى الشركة متخصص لتقديم الهدايا والأموال » !!

بكل هذا الزهو .. تحدث أحد أصحاب شركات توظيف الأموال .. أو بالأصح اعترف بأن هذه الشركات سعت – بكل ما لديها من وسائل – لاختراق الجهاز الإدارى للدولة ! .. وكانت قادرة على ذلك بالفعل !

والاعتراف بلغ مدى واسعا فى صراحته إلى درجة الوقاحة !

ورغم ذلك فإنه كان اعترافا ناقصا !

لأن شركات توظيف الأموال لم تسع لاختراق الجهاز الإدارى للدولة فقط .. ولكنها سعت لاختراق كل الهيئات الهامة فى البلاد ابتداء من هيئات القطاع العام ووزارات السيادة .. وانتهاء بالصحافة والقضاء !

لقد سعت هذه الشركات لاختراق المجتمع كله .. حتى عقله لم يسلم من هذا الاختراق .

وكان لدى هذه الشركات مفتاح ، ليس فقط لكل قفل فى الحكومة .. ولكن لكل قفل فى المجتمع كله !

والحقيقة أنه كان مفتاحا واحدا .. أو بالأصح طفاشة واحدة ، هى التى يملكها أصحاب شركات توظيف الأموال .

وكانت هذه الطفاشة هى : المال !

فكما استخدموا المال فى الإيقاع بالمودعين .. استخدموا المال أيضا للإيقاع بالمسئولين ، السابقين والحاليين .. والصحفيين .. ورجال الدين .. وكل نجوم المجتمع !

كانت الأرباح الكبيرة التى تجاوزت أحيانا ثلث المال المودع سنويا هى الطريقة التى دفعوا بها آلاف المودعين لكى يلهثوا وراءهم من أجل أن يسلموهم - وطواعية - تحويشة العمر ! .

وكانت أيضا العمولات والرشاوى والهبات والهدايا العينية ، وكذلك الفوائد المميزة هى وسيلتهم لشراء التأييد لهم ، وأيضا لشراء السكوت على جرائمهم !

بالمال .. أقاموا شبكة واسعة من المصالح وفرت لهم الدعم المناسب وهم يغررون بآلاف المودعين .. ووفرت لهم الحماية الضرورية وهم يقومون بتهريب ما جمعوه من أموال إلى الخارج .. وأيضا وهم يضاربون بهذه الأموال فى البورصات العالمية ويخسرونها على طاولات هذه البورصات .. وكذلك وهم يطاردون صغار المنتجين ويفرضون الاحتكار بالقوة داخل الأسواق !

وبدون اعتراف واحد من أصحاب توظيف الأموال .. فلقد كانت أمامنا كثير من المظاهر ، التى لا تخطئها العين ، والتى تؤكد وجود هذه الطفاشة فى أيدى أصحاب توظيف الأموال واستخدامهم لها !

• كانت أمامنا الكتابات المفرطة فى الحماس دفاعا عن أهل توظيف الأموال ، وهى كتابات نشم فيها رائحة أموال هذه الشركات ، كما قال أحد الكتاب فى اجتماع للرئيس مبارك مع الإعلاميين[1] .

بل إن الأمر تجاوز ما هو أكثر من ذلك ، حينما عمل كتاب مستشارين لدى هذه الشركات ، وكتبوا الإعلانات فى ثوب مقالات دفاعا عن أصحاب توظيف الأموال ، مثلما فعل أنيس منصور حينما عمل مستشارا إعلاميا لثلاث من هذه الشركات هى الريان والهلال والسعد[2] .

---

(١) الكاتب هو جمال الغيطانى والاجتماع تم فى شهر مايو ١٩٨٨ .

(٢) قال فتحى الريان فى حديث له مع صحيفة الأهالى : (إن تعيين مسئول كأنيس منصور مثلا كمستشار إعلامى ، فلكى نأخذ حقنا . فقد يستغرق استخراج ترخيص عدة شهور رغم توافر كل شروطنا وييسره لنا المسئول فى أيام ولم لا (الأهالى ١٩٨٧/١١/١١)

كما سافر أنيس منصور فى جولة لليابان وجنوب شرق آسيا والولايات المتحدة مع صاحب الهلال لجمع الودائع من المصريين فى هذه البلاد .

* وكانت أمامنا الهدايا العينية التي تمنح للبعض والتي كان من بينها المشغولات الذهبية والسيارات المرسيدس ، وهو الأمر الذى كشفه خلاف أحد المحامين مع أصحاب إحدى الشركات التى كان يعمل بها[1] ، وكشفه أيضا اعتراف الشيخ متولى الشعراوى بأن أصحاب الهدى وضعوا تحت تصرفه سيارة مرسيدس[2] .

* وكانت أمامنا أيضا الهبات المالية التي تمنح للبعض أيضا وهي هبات لم تكن قليلة .. حتى أن بعض موظفى شركة الريان أبلغوا هيئة سوق المال أنه خلال شهور قليلة صرف أصحاب الشركة مائة مليون جنيه هبات مالية أو هدايا وجواهر لبعض الأشخاص .

* وكانت أمامنا السهولة المريبة التى اتسمت بها عمليات تحويل الأموال إلى الخارج وعبر البنوك ، رغم أن كثيرا من هذه الأموال كان يجب بحكم القانون احتفاظ البنوك بها لمدة عام لأنها غير معلومة المصدر . ومع ذلك كانت هذه الأموال يتم تحويلها إلى الخارج بلا أية عقبات .

ولذلك لم يكن مستغربا أن يستعين أصحاب شركات توظيف الأموال ببعض موظفى البنوك السابقين[3] كما لم يكن غريبا أن يلجأ أصحاب شركات توظيف الأموال لإبرام صفقات مع رؤساء عدد من البنوك مثلما فعلوا مع كمال حسن على .

لقد كان رصيد شركة الريان فى البنوك خلال شهر مارس ١٩٨٨ مبلغ ١٦٥ مليون دولار ومثلها بالجنيهات المصرية .. ولكن بعد أقل من شهر انخفض هذا الرصيد إلى ٨ ملايين دولار فقط ومثلها بالجنيهات المصرية ![4] .

ومثل ذلك لا يتم إلا بمساعدة أكيدة حصل عليها أصحاب الشركة من بعض موظفى البنوك[5] .

---

(١) مما كشفه المحامى الذى كان يعمل فى شركة الهدى أن أصحاب الشركة كانوا يوزعون مشغولات ذهبية على البعض وأكد كلامه ببعض الفواتير وأذون الصرف التى تم شراء الذهب بها وسجل فيها أنه (تحت حساب دعاية وإعلان وهدايا الشركة لعامى ٨٧ - ١٩٨٨) .

(٢) الشيخ متولى الشعراوى قال إنه لم يستخدم السيارة إلا بعد أن تأكد من أصحاب الشركة أنها ملكهم الخاص ، وليست ملكا للشركة ، لأنه رفض الاستفادة من أموال المودعين (!!)

(٣) يعمل فى شركة السعد منذ وقت مبكر مدير سابق لفرع بنك النيل فى المنصورة ومدير لفرع البنك الأهلى فى دكرنس .

(٤) الجمهورية - تساؤلات حول مخالفات الإخوة الريان - عبد الله نصار ٨٨/٦/٢٠

(٥) يرصد تقرير للمتابعة حول شركات توظيف الأموال أن تحويل الأموال التى جمعتها الشركات إلى الخارج تم عن طريق ٧ بنوك منها ٣ فروع لبنوك أجنبية و٣ بنوك مشتركة وبنك أقيم باتفاقية خاصة .

* **وكانت أمامنا كذلك الصور التى جمعتهم مع العديد من المسئولين الذين لم** تكن لهم بهم سابق صلة ليستخدموها فى إعلاناتهم العديدة سواء فى الصحف والمجلات أو التليفزيون ، لإيهام الناس أن صلاتهم بهؤلاء المسئولين قوية .. وواقعة تصوير الدكتور عاطف صدقى وهو فى أول عهده برئاسة الوزارة أثناء مصافحة الريان له خير مثال هنا[1] .

* **وكانت أمامنا أيضا المزايا غير القانونية التى حصلوا عليها مثل** توريد صفقة الذرة بالأمر المباشر ، أو صفقة أراضى النوبارية التى خصصتها وزارة الزراعة لشركة الهلال[2] .. أو مثل نجاح إحدى الشركات فى الحصول على موافقة شخصية من نائب رئيس هيئة الاستثمار ، رغم اعتراض الفنيين بالهيئة ، لرفع رأس مال شركة مملوكة لهم من نصف مليون إلى ٦٤,٥ مليون جنيه،ورأس مال شركة أخرى ، من ٢,٨ مليون جنيه إلى ٥٥,٦ مليون جنيه ، وهو ما أتاح للشركة إمكانية تضخيم حجم الأصول الثابتة وتحويل ٩٢٪ من الأرباح للخارج[3]

* **وكان هناك أيضا التطوع بنشر إعلانات المساندة والتأييد لأصحاب توظيف الأموال وقت الشدة** ، كما فعل طبيب مشهور هو الدكتور ماهر مهران الذى يرأس المجلس الأعلى للسكان ، حينما نشر إعلانا فى شكل خطاب أرسله لأصحاب شركة الريان فى أعقاب أزمة نوفمبر ١٩٨٦ يؤكد فيه أنه لن يسحب أمواله لدى الشركة . وكان الخطاب مكتوبا على إحدى أوراق المجلس التى تفيد أن رئيسه هو رئيس الجمهورية شخصيا !

كما كانت هناك أيضا محاولة هروب الريان بعد الانهيار ، وهى المحاولة التى أبلغ عنها مرتضى منصور .. وكان سيدفع فيها مليون جنيه لمن سيساعده على الهرب .

---

(١) ذكر هذه الواقعة الأستاذ أحمد بهاء الدين فى عموده اليومى بالاهرام . وقال إنه فى الوقت الذى فوجىء فيه الدكتور عاطف صدقى بالريان يمد يده ليصافحه انشقت الأرض عن مجموعة من التليفزيون المصرى يحملون الكاميرا ويصورون المشهد .. وعقب على ذلك قائلا : السؤال البذىء الذى لا مفر منه : كم من المال دفع الريان طول الطريق من بوابة شرفة كبارالزوار فى الاستاد إلى شاشة التليفزيون لكى تظهر هذه اللقطة المرئية على الشاشة ، ولكى يلقى فى روع أوسع الجماهير أنه رجل (واصل) وعلاقته بالدولة قوية ، وما بدأ وقتها يتردد حول نشاطاته لا أساس له ؟!

(٢) اتهمت النيابة وكيل وزارة الزراعة السابق كمال رضا بالحصول على رشوة قدرها مليون وثلاثة أرباع المليون جنيه من شركتى الريان والهلال فى صفقات أرض النوبارية والذرة الصفراء .

(٣) المصور ـ توفيق الأوضاع أو قانون الطوارىء ماجد عطية ١٠/٢٥ ١٩٨٨ .

* **كذلك كانت هناك أيضا القروض الحسنة التى منحت للبعض والفوائد المميزة التى حصل عليها بعض المودعين** ، وهى الفوائد التى بلغت ٨٠ ، ١٠٠٪ فى الوقت الذى كان فيه عامة المودعين يحصلون على أقل من ثلث هذه الفوائد .

والذى كشف النقاب عن ذلك هم أصحاب توظيف الأموال أنفسهم .

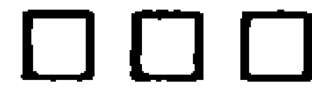
فى يونيو ١٩٨٧ أكد ذلك فتحى الريان فى مجلة إيردمونى ، مجلة رجال الأعمال التى نشرت فى عددها ست صفحات كاملة عن الريان مع إشارة على الغلاف

ثم أكده مرة أخرى فى تصريح له نشرته مجلة الإيكونوميست البريطانية .

ومن هنا جاءت تسمية كشوف البركة .. أى الكشوف التى تضم هؤلاء المودعين الممتازين الذين دائما يبارك الله فى أموالهم وتربح هذه الأموال ثلاثة أو أربعة أضعاف أرباح عامة المودعين !

وبعد وفاة فتحى أكد ذلك أحمد الريان نفسه فى مكتب رئيس الوزراء حينما قال : (كان فيه بهوات بتأخذ ٤٠٪) ![(١)] .

أما حينما حدثت الواقعة وبدأت التحقيقات مع آل الريان فقد أكد ذلك اللواء زكى بدر فى ندوة له بنادى ليونز القاهرة وقال فيها : (إن هناك عددا من الأشخاص كانوا يحصلون على أرباح ١٠٠٪ من بينهم نبوى إسماعيل ودكتور عبدالرازق عبد المجيد وربيع السعداوى واللواء محمد عبد الله وغيرهم[(٢)] .



وهكذا كان الكثير مما يدور أمامنا أو حولنا يؤكد أن المال كان هو الأداة الرئيسية لأصحاب توظيف الأموال لاختراق العديد من المؤسسات والهيئات داخل المجتمع .. ابتداء من البنوك .. وانتهاء بالصحافة .. أو كان المفتاح (الطفاشة) الذى استخدموه لفتح العديد من أقفال هذه الهيئات .. ثم اقتحامها .. وبذلك نسجوا شبكة مصالحهم !

وإذا أمعنا النظر حولنا أكثر اكتشفنا أن شبكة المصالح التى نجح فى نسجها

---

(١) نشر الحديث فى مجلة أكتوبر ونقلته عنها عدة صحف ولم يكذبه رئيس الوزراء .

الأخبار ١٩٨٨/١١/١٦

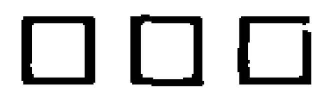
أصحاب توظيف الأموال كانت مثلثة الأضلاع .

الضلع الأول : كان يتكون من مجموعة المسئولين السابقين والحاليين الذين نجح أصحاب توظيف الأموال فى اصطيادهم لتسيير أمورهم وتشهيل أعمالهم ، وأيضا لإضفاء قدر من الهيبة على شركاتهم .

والضلع الثانى : كان يتكون من مجموعة الصحفيين الذين كسبهم أهل توظيف الأموال إلى صفهم وحصلوا على دعمهم وتأييدهم أو على الأقل سكوتهم على آثامهم .

أما الضلع الثالث : فقد كان يشمل مجموعة رجال الدين الذين اهتم أصحاب توظيف الأموال بشراء فتاواهم لإضفاء الشرعية الدينية على ما اقترفوه من جرائم .

وهذه الأضلاع الثلاثة كانت تحيط بالمودعين الذين صنعوا لأصحاب توظيف الأموال أرضية هذه الشبكة من المصالح .. فهم الذين جعلوا هذه الشركات تدخل بيوت نصف مليون أسرة .



فلقد اهتم أصحاب توظيف الأموال بشكل خاص باصطياد المسئولين السابقين للعمل فى شركاتهم ، أو على الأقل الاستعانة بهم لإتمام بعض الصفقات ، أو حتى لمجرد تقديم المشورة بالقطعة !

وتركز اهتمام أصحاب توظيف الأموال على اصطياد الوزراء والمحافظين وضباط الشرطة السابقين وكبار الخبراء الاقتصاديين .

وكانت الشركات الكبيرة لتوظيف الأموال هى أبرز الشركات التى نجحت فى ذلك .

ففى شركة بدر تمكن محمود طاحون من استمالة سيد سويلم وكيل وزارة التموين للعمل مديرا لأحد المتاجر التابعة له ، والتى كانت تبيع سلعا توزعها الوزارة ، ولكن بأسعار غير اقتصادية .

وفى شركة الريان نجح أصحابها فى اجتذاب اللواء محمد عبد الله مساعد وزير الداخلية السابق وربيع السعداوى وكيل وزارة الحكم المحلى السابق للعمل

لديهم .. وعبد الحليم منصور وكيل الوزارة لرئاسة إحدى شركاتهم .. ومصطفى كيرة رئيس محكمة النقض الأسبق للعمل مستشارا قانونيا للشركة(١) .

واجتذب آل الريان أيضا الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء الأسبق للتوسط من أجلهم لدى البنك المركزى لشراء نصف بنك مصر أمريكا الدولى .. كما اجتذبوا أيضا اللواء نبوى إسماعيل الذى رافق فتحى الريان فى إحدى سفرياته للخارج(٢) .

أما شركة السعد فقد كان صاحبها هو أنجح أصحاب توظيف الأموال فى اصطياد المسئولين السابقين للعمل لديه .

فعمل لديه المستشار خالد حسونة رئيس محكمة المنصورة الأسبق واللواء على نور الدين مدير أمن القاهرة الأسبق ، واللواء حسن كاظم مدير أمن الشرقية السابق وحسن السماحى مساعد وزير الداخلية الأسبق وأمين ميتكيس محافظ الشرقية ومساعد وزير الداخلية الأسبق .

كما قام الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق ببعض الخدمات لأشرف السعد ، خاصة فيما يتعلق بمفاوضات شراء شركة مارينجاك(٣) .

على كل حال فلقد كان أشهر من نجح أصحاب توظيف الأموال فى اجتذابهم من المسئولين السابقين هم :

من المحافظين : أمين ميتكيس محافظ الشرقية السابق ، وعبد الحميد حسن محافظ الجيزة السابق .

من الوزراء : د . عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء الأسبق ود .

---

(١) لم يستمر مصطفى كيرة سوى بضعة أسابيع فقط فى عمله مع الريان . واختلف مع أحد الريان الذى كان يطلب منه طلبات غير قانونية وتولى بعده هذا العمل مرتضى منصور المحامى .

(٢) نفى الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد أنه عمل مستشارا للريان ولكن المؤكد أنه توسط فعلا لشراء نصف أسهم بنك مصر أمريكا الدولى ولم ينف ذلك كما نفى اللواء نبوى إسماعيل أنه عمل مستشارا بعض الوقت لدى الريان ولكن لم ينف مرافقته له فى السفر للخارج .

(٣) نفى الدكتور مصطفى السعيد نفيا قاطعا أنه عمل لدى أشرف السعد أو لحسابه ولكن الأخير أكد ذلك فى بلاغ له ضد د . مصطفى السعيد . وقال إنه كان يعمل لديه مستشارا اقتصاديا بدون عقد مكتوب . كما قال الوزير الأسبق فى التحقيقات إنه مثل السعد فى مفاوضات شراء مارينجاك . وقال أيضا إنه حصل على ٢٥ ألف جنيه من أشرف السعد مقابل فحص أوراق توفيق أوضاع شركة السعد .

مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق ود. عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق .

ومن ضباط الشرطة : اللواء محمد عبد الله – واللواء على نور الدين .
ومن القضاة : خالد حسونة ومصطفى كيره .

وبجانب هؤلاء المسئولين السابقين نجح أصحاب توظيف الأموال فى اجتذاب عدد من المسئولين الحاليين أيضا .. منهم قيادات فى البنوك وفى بعض الهيئات العامة الهامة والوزارات وشركات القطاع العام وقيادة المحافظات والشرطة أيضا .. وربما ساعدهم المسئولون السابقون[1] فى مد الجسور لهم مع المسئولين الحاليين فى المواقع التى كانوا يعملون فيها من قبل .

بل إن أصحاب توظيف الأموال حاولوا أيضا (بالطفاشة الذهبية) اختراق حتى بعض الهيئات الرقابية .. خاصة بعد أن أخذت بعض هذه الهيئات تلعب دورا فى كشف ستر فساد أصحاب توظيف الأموال[2] .

ولعل من أبرز مظاهر عمق الاختراق الذى قاموا به لعدد من هيئاتنا هو اختراقهم حتى لتلك الهيئة التى كان منوطا بها متابعة نشاطهم وفرض الانضباط عليهم .. ولذلك تسربت مشروعات القوانين الخاصة بتوظيف الأموال من داخل هذه الهيئة إلى أيدى أصحاب هذه الشركات ، واستعدوا بذلك لإفشالها مبكرا[3] .

كما حرص أصحاب شركات توظيف الأموال على إقامة جسور من التعاون بينهم وبين عدد من الوزارات والهيئات السيادية والخدمية الهامة .
بدر كان لها بعض التعاملات مع القوات المسلحة[4] .
والريان كان لها تعاملات مع وزارة الزراعة وهيئة المواصلات .

---

(١) أبرز الوزارات التى اخترقها أصحاب توظيف الأموال الزراعة والداخلية والاقتصاد

(٢) من بين هذه الهيئات : الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة !

(٣) الأهرام الاقتصادى – عصام رفعت ٨٨/١١/١٤ .

وكان أحد مشروعات القوانين التى تسربت قبل مناقشتها قد تم نشره فى جريدة الشعب فى نهاية عام ١٩٨٧ .

(٤) كان هناك عدد من المودعين فى شركات توظيف الأموال ، وبالذات شركة الريان ، من ضباط القوات المسلحة ، سواء المتقاعدين والحاليين إلى المعاش أو الذين مازالوا فى الخدمة . وربما انبثق هنا التفكير فى إقامة شركة حكومية لتوظيف الأموال حتى تستوعب مثل هذا العدد من ضباط الجيش . وأيضا ضباط البوليس وصغار المودعين ، وهو التفكير الذى شغل الحكومة بعضا من الوقت

والهلال كان لها تعاملات مع المجلس الأعلى للشباب .

والثلاث ومعها السعد والهدى كان لها تعاملات مع لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى وبنوك التنمية الشعبية وهيئة الاستثمار .

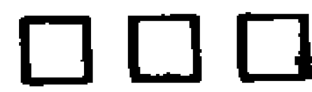
وكلها كانت لها تعاملات بدرجات متفاوتة مع عدد من أحزاب المعارضة مثل حزبى الوفد والعمل[1] .

وبالمسئولين السابقين الذين استوظفوا فى هذه الشركات والمسئولين الحاليين الذين أقامت معهم شركات توظيف الأموال جسورا من العلاقات الطيبة .. تمكن أصحاب هذه الشركات من تحقيق التواجد مترامى الأطراف داخل العديد من الهيئات والمؤسسات فى المجتمع .. والظفر بهذه التعاملات الواسعة مع هذه الجهات المتعددة ..

والملفت للانتباه أن عملية اصطياد المسئولين السابقين للعمل لدى أصحاب توظيف الأموال ، سواء بشكل دائم أو بالقطعة ، لم تكن تتم بطريق الصدفة . ولكن كانت عملية مخططة ومدبرة ، حتى وإن اتخذت شكل الصدفة أحيانا .

كان صاحب الشركة عادة يكلف وسيطا أو قناصا لتدبير هذا اللقاء مع المسئول السابق المطلوب كسبه أو جذبه .. وكان الوسيط يرتب اللقاء الأول دائما بين الطرفين بشكل الصدفة .. وأثناء احتفالات وضع حجر الأساس لمشروعات جديدة ، أو افتتاح فروع جديدة لهذه الشركات . وكان هؤلاء الوسطاء الذين يتولون اصطياد المسئولين السابقين يحصلون - غالبا - على عمولات مناسبة مقابل كل مسئول ينجحون فى تدبير اللقاء بينه وبين صاحب الشركة .

وبهذه الطريقة تمكن أصحاب توظيف الأموال من اصطياد العديد من المسئولين السابقين .. وهو مايضيف تأكيدا جديدا على أن الخدعة التى قامت عليها هذه الشركات لم تكن عشوائية ، بل كانت مخططة ومدبرة ، كما يضيف لنا قرينة جديدة على أن هناك من كان وراء أصحاب هذه الشركات بالتوجيه والنصح والإرشاد .



(١) نظم حزب العمل ندوة للدفاع عن شركات توظيف الأموال مولتها شركة الريان كما أبدى أصحاب الريان استعدادهم تمويل شراء المطبعة الجديدة للوفد .

أما طريقة اصطياد الصحفيين واختراق الصحافة فقد كانت مختلفة .. بل لقد كانت هناك عدة طرق استخدمها أصحاب توظيف الأموال للاستيلاء على أقلام بعض الصحفيين أو لإملاء ما يكتبونه عليهم !

فى البدء لجأ أصحاب توظيف الأموال إلى استمالة عدد من الصحفيين المشهورين للدفاع عنهم .. وقد نجحوا فى ذلك بالفعل .. حينما أغرقت صحفنا ومجلاتنا ـ القومية والحزبية على السواء – بمقالات المديح والإشادة (بأبطال) التوظيف .. وكان بعض هذه المقالات ينشر فى الصفحات الأولى من الصحف !

وقد ضمت قائمة الكتاب والصحفيين الذين أشادوا بأصحاب توظيف الأموال ودافعوا عنهم أسماء مشهورة مثل : (١)

- إبراهيم سعدة – رئيس تحرير أخبار اليوم .
- أحمد بهجت .
- أحمد زين .
- أنيس منصور .
- عادل حسين – رئيس تحرير الشعب .
- عبد العزيز خميس – رئيس مجلس إدارة روز اليوسف .
- عبد السلام داود
- محمد الحيوان – نائب رئيس تحرير الجمهورية .
- محمد عامر – رئيس تحرير الأحرار سابقا والحقيقة حاليا .
- مصطفى أمين .
- مصطفى شردى – رئيس تحرير الوفد .
- محسن محمد ـ رئيس مجلس إدارة دار التحرير .

---

(١) كان هناك عدد آخر من الصحفيين لم يكتبوا بشكل صريح أو مؤيد لشركات توظيف الأموال ، إنما فعلوا ما هو أفدح فقد شاركوا فى تصميم وصياغة الحملات الإعلانية لأصحاب هذه الشركات وتقديم المشورة لهم ، وأيضا توريد إعلاناتهم إلى دور الصحف المختلفة .

بل كان هناك أيضا من شاركهم فى بعض الأعمال الأخرى غير الصحفية مثل محمد رجب ، الصحفى تحت التمرين بجريدة الأخبار ، الذى لعب دورا فى تعارف أحمد الريان ومرتضى منصور ، وكذلك تعارفه على آخر زوجاته المذيعة تحت التمرين أيضا بإذاعة الشرق الأوسط . ولعب أيضا دورا فى الترويج لفرص الصحفيين وقد اتهم فى التحقيقات بأنه تناول عمولات نظير ذلك ، بالإضافة إلى حصوله من الريان على تمويل كتاب له استخدم فى الهجوم على عبد الناصر .

ومن خلال كتابات هؤلاء وغيرهم أيضا أصبح أصحاب توظيف الأموال ـ وحتى النصابين منهم ـ أبطالا ، ونجوما فى المجتمع .. وأطهاراً وأخياراً يهبون حياتهم وأموالهم لخدمة الوطن(١)!

وساهم ذلك بالطبع فى توريط آلاف المودعين الذين وجدوا أقلاما مشهورة تدافع وبحرارة عن أصحاب توظيف الأموال فصدقوها !

ولقد وصف ذلك بدقة الأستاذ محسن محمد بعد أن وقعت الكارثة وحدث الانهيار داخل شركات توظيف الأموال فيما يشبه الاعتراف حينما قال :

(الصحافة القومية والحزبية التى تقاضت عشرات الملايين من هذه الشركات ساهمت فى تضليل الناس ، وجذبت إلى هذه الشركات أموال الفقراء ، وأموال الطامعين فى نسبة الربح العالية أو السلف العالية(٢)) !

ولم يكتف أصحاب الأقلام المؤيدة بالإشادة فقط بأصحاب توظيف الأموال أو الدعاية لهم فى كتابات يغلب عليها الطابع الإعلانى ، وإنما تباروا فى الهجوم على كل من سولت له نفسه انتقاد سلوك أصحاب توظيف الأموال ! .

وها هو واحد يتهم المنتقدين بأنهم يمهدون لأزمة عنيفة وكارثة ، مثل تلك الكارثة التى حدثت فى سوق المناخ(٣) .. وآخر يتهمهم بأنهم أعدوا مجزرة لشركات توظيف الأموال بدأت نصالها تصل إلى رقبة الاقتصاد المصرى(٤) .. وثالث يتهمهم بكراهية الأغنياء وترويج الشائعات(٥) .. بينما يطالب رابع بإعدامهم فى مكان عام رجما بالحجارة(٦)!

والمثير أن أصدقاء شركات توظيف الأموال من الكتاب والصحفيين شنوا هذه الحملات العنيفة ضد الذين انتقدوا هذه الشركات ، رغم أنهم كانوا قلة داخل الصحافة المصرية .. وقلة محاصرة أيضا تمركزت أساسا فى البداية فى مجلة روز اليوسف ومجلة الأهرام الاقتصادى ومجلة المصور ثم انضمت لهم أصوات

(١) اقرأ نماذج من هذه الكتابات فى قسم الوثائق .
(٢) الجمهورية - شركاء الريان - محسن محمد - ١٩٨٨/١٠/٢٧ .
(٣) الجمهورية - محسن محمد ١٩٨٧/٧/١٦ .
(٤) الوفد - مصطفى شردى ١٩٨٨/٥/١٨ .
(٥) الجمهورية - محمد الحيوان ١٩٨٨/١١/٢٨ .
(٦) الأهرام - أنيس منصور - ١٩٨٨/٤/٢٤ .

مصاعب مالية ، بهذه العقود حتى تضمن تأييدا من داخلها لأعمالهم . أو على الأقل تضمن سكوتا على ما تفعله من مصائب . وبذلك تنتفى صفة البراءة لنوايا أصحاب الريان من وراء هذه العقود ، وهو ما حاول البعض أن يخلعه عليهم .

ولسنا وحدنا الذين نقول ذلك ، بل يشاركنا فيه من دافعوا فى البدء عن شركات توظيف الأموال ، ثم عادوا وهاجموها أخيرا .

فها هو الأستاذ محسن محمد يكتب فى جريدة الجمهورية قائلا :[1] .

(لا توجد صحيفة قومية أو حزبية إلا وتلقت أموالا ضخمة قدرت بعشرات الملايين لبعض الصحف القومية .. قيل إنها لطبع كتب لشركات توظيف الأموال ، وقيل إنها لنشر إعلانات عن شركات توظيف الأموال .. أما المسئولون فى هذه الشركات فيقولون إن هذه الأموال فى الحقيقة كانت لشراء صمت الصحف عن هذه الشركات وأعمالها وللدعاية لها فى صورة أخبار مغرضة .

(ولو راجعنا الصحف المصرية جميعا منذ ثلاث سنوات لوجدنا ما يؤكد ما يقوله أصحاب هذه الشركات .

(إننا نتكلم الآن عن شركات توظيف الأموال وندعى أننا هاجمناها وهى فى عنفوان نشاطها قبل صدور القانون الأخير .. وهذا القول بعيد تماما عن الحقيقة) !

ومن يتسنى له مراجعة بعض بنود عقود الطباعة التى أبرمتها شركة الريان مع المؤسسات الصحفية سوف يتحول لديه الشك فى نوايا أصحابها إلى يقين .. ففى هذه العقود لا تحديد لنوع أو عدد المطبوعات أو أسماء الكتب المطبوعة أو النسخ المطلوب طبعها منها ، أو المواصفات أو المواعيد . ولكن مجرد اتفاق بين طرفين على توريد مبلغ من المال مقابل التزام بالقيام بعمليات طباعة غير معروفة (لأن الطرف الأول يرغب فى طباعة بعض المطبوعات فى مطابع الطرف الثانى الذى هو مؤسسة صحفية وضمن نشاطها الطباعة التجارية[2] !

(١) الجمهورية – شركاء الريان إخوان – ١٩٨٨/١٠/٢٧ – مرجع سابق .

(٢) يمكن مراجعة أحد نصوص هذه الاتفاقات فى الوثائق .

متناثرة فى جريدة الأخبار وجريدة الجمهورية فيما بعد ، وهؤلاء هم الذين وصفهم الأستاذ أحمد بهاء الدين بدقة بأنهم محررو الصمود .

ورغم غلبة مؤيدى شركات توظيف الأموال فى الصحافة المصرية ، فإن أصحابها سعوا لشراء عدد أكبر من الصحفيين ، وبالذات من شباب الصحفيين ، حينما عرض واحد منهم هو فتحى الريان فى صيف ١٩٨٧ قرضا حسنا بمليون جنيه ، وبدون فوائد ، يتم توزيعه عليهم .

وبسبب الضجة التى أثارها عدد من الكتاب والصحفيين فشلت صفقة هذا القرض ، خاصة بعد أن رفضته نقابة الصحفيين بشكل قاطع[(١)] .

وعلى أثر ذلك أصدر فتحى الريان بيانا ينفى فيه تماما أنه عرض هذا القرض ، وإن اضطر بعد ثلاثة أشهر لتكذيب نفسه فى جريدة الأهالى حينما قال :[(٢)] .

(أحد أعضاء مجلس النقابة هو الذى سعى إلىَّ بعد أن يئس فى الحصول على قروض من البنوك ، واتفقنا على الخطوط العريضة للقرض ، ثم فوجئت به يشكل لجنة بعيدا عن النقابة على غير اتفاقنا وكنت قد طلبت مكاتبة رسمية من النقابة ثم فوجئت بهجوم الصحف دون دفاع ممن تحدثوا إلىَّ ، وأعتقد أن إبراهيم نافع كان يعلم فأوقفت الموضوع . وأنا اخترت نشر إعلان فى الصحف ينفى القرض من أساسه رغم أن الكذب حرام فى الإسلام لأن ذلك أخف الضررين[(٣)] .

وفى نفس الوقت الذى سعى فيه أصحاب الريان لشراء أكبر عدد من شبان الصحفيين سعوا أيضا لاختراق المؤسسات الصحفية كلها من خلال عقود الطباعة ، والإعلانات الكبيرة والتى بلغت قيمتها حوالى مائة مليون جنيه .

كان الهدف هو إغراء المؤسسات الصحفية ، خاصة تلك التى كانت تعانى من

---

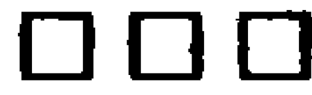
(١) أثير موضوع هذا القرض مرة أخرى فى عام ٨٨ ، وبعد الانهيار الذى أصاب شركات توظيف الأموال ، حينما أبلغ النقابة الأستاذ محمود معروف عضو مجلس النقابة أن الدكتور فج النور رئيس هيئة سوق المال أبلغه أن النقابة حصلت على قرض بمليون جنيه من الريان فأرسل مجلس النقابة خطابا إلى رئيس هيئة سوق المال يستوضحه فيه الموقف ، فرد على المجلس بخطاب يؤكد فيه أنه التقى بمحمود معروف الذى جاءه مطالبا باسترداد ودائعه فى شركة الريان ، ولكن الحديث بينهما لم يتطرق إلى نقابة الصحفيين وبصفة خاصة عما نسب إليه حول أن نقابة الصحفيين قد حصلت على قرض من شركة الريان .

(٢) الأهالى ـ ١٩٨٧/١١/١١ .

(٣) لعب فريد الديب المستشار القانونى للريان وقتها دورا فى إثنائه عن المضى قدما فى هذا القرض .. ولقد اضطر فتحى الريان لإصدار إعلان التكذيب حينما تم تهديده من قبل بعض الجهات الرسمية ليسحب القرض .

كما أقام الأستاذ جلال عارف عضو مجلس نقابة الصحفيين دعوى قضائية ضد فتحى الريان بسبب هذا القرض أيضاً .

وهكذا .. كان اهتمام آل توظيف الأموال بكسب الصحافة والصحفيين إلى جانبهم كبيرا[1] .



وبنفس القدر كان اهتمامهم بالدعاة ورجال الدين أيضا .

وكما نجحوا مع الصحافة نجحوا أيضا مع رجال الدين !

ففى غضون السنوات القليلة الماضية اجتذب أصحاب توظيف الأموال عددا من رجال الدين للدعاية لهم والدفاع عنهم ، ولتقديم الفتاوى لهم عند اللزوم ، ولإضفاء قدر من الثقة فى اللافتات الإسلامية التى رفعوها فوق رءوسهم أو على واجهات شركاتهم أو استخدموها فى إعلاناتهم !

ولذلك أغرقنا هؤلاء فى فتاوى كثيرة كلها تشد من أزر أصحاب توظيف الأموال وتدعم أنشطتهم التى أضرت باقتصادنا القومى أشد الضرر – مثل اعتبار تجارة العملة فى السوق السوداء حلالا ![2]

أو مثل اعتبار المضاربة على الذهب حلالا لأنها لاتختلف عن شراء اللب والفول والخشب والحديد وإعادة بيعها مرة أخرى .. أو مثل الادعاء بأن الرسول ﷺ قال مامعناه : لأن يزنى أحدكم بأمه فى حجر الكعبة أهون عند الله من الربا !

ولقد ضمت قائمة المستشارين الدينيين ، أو فقهاء شركات توظيف الأموال عددا ليس صغيرا من الأسماء المشهورة فى هذا المجال مثل الشيخ صلاح أبو إسماعيل والشيخ أحمد المحلاوى والشيخ حافظ سلامة والدكتور عبد المنعم النمر .

غير أن أبرز فقهاء هذه الشركات كانا اثنين هما الدكتور عبد الصبور شاهين عضو مجلس الشورى .. والشيخ متولى الشعراوى .

---

(١) لم تقتصر الصلات التى أقامها أصحاب توظيف الأموال مع الصحافة على عقود الطباعة والإعلانات فقط ، بل شملت أيضا اشتغال بعض الكتاب والصحفيين مستشارين لديهم مثل أنيس منصور الذى عمل مستشارا لثلاث شركات .. الهلال ثم الريان والسعد . وقد قال فتحى الريان فى حديث له مع جريدة الأهالى (١٩٨٧/١١/١١) إن تعيين مسئول كأنيس منصور مثلا كمستشار إعلامى فلكى نأخذ حقنا . فقد يستغرق استخراج ترخيص عدة شهور رغم توافر كل الشروط وييسره لنا المسئول فى أيام إنه حقى لم لا ؟

(٢) أفتى بذلك كل من الشيخ حافظ سلامة والشيخ صلاح أبو إسماعيل عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الرقابة الشرعية ببنك فيصل .

فكلاهما دافع وبحرارة عن شركات توظيف الأموال وهاجم أيضا كل من تجرأ على نقدها ولو برفق !

كتب الدكتور عبد الصبور شاهين يقول :

(إن شركات توظيف الأموال هى ظاهرة من الظواهر النبيلة فى مصر ، فهى قامت على أساس تطبيق بعض أبواب الفقه الإسلامى فى توظيف الأموال ، وقد أبدت من صدق النية وإخلاص القصد والإحساس بالمسئولية الوطنية ما يجعلها رائدة فى مجال الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى (!!) .

(ولقد استطاعت هذه الشركات التى تدار بإخلاص شديد أن تقيم المشروعات التى تحتاجها جماهير الشعب وأن تسهم فى حل بعض مشكلات الأمن الغذائى وأن تقتحم مجالات كانت من قبل احتكارا بشعا لطوائف مستغلة من التجار .

(وأظهرت هذه الشركات قدرة فائقة على تحريك رءوس الأموال وتدويرها أكثر من مرتين فى السنة مكنتها من تحقيق أرباح وفيرة .

(وصادفها التوفيق نتيجة لعاملين هما الثقة الكاملة فى إدارة العمل وتوجيهه ودعاء الأرامل والضعاف . فقد ملأت الأفواه طعاما وأوجدت نوعا من التوازن فى دخول الأسر ، وهى بذلك تستحق أن تترك لمباشرة رسالتها)[١] .

ولم يكتف الدكتور عبد الصبور شاهين بذلك فقط ولكنه تصدى بنفسه للهجوم ، وبحرارة ، على من انتقد هذه الشركات ووصفه بالسعار وركوب كل موجة وتعمد زيادة آلام الشعب أيضا .

---

(١) صباح الخير – وجهة النظر الأخرى فى شركات توظيف الأموال . د . عبد الصبور شاهين ١٩٨٨/٥/١٦ وقد استهلت المجلة المقالة بتقديم كتبه الأستاذ لويس جريس رئيس التحرير قال فيه : زار الدكتور عبد الصبور شاهين ـ عضو مجلس الشورى والمفكر الإسلامى الكبير ـ الأستاذ عبد العزيز خميس رئيس مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف وقدم له مقالا يناقش شركات توظيف الأموال – طلب الأستاذ عبد العزيز خميس نشر الموضوع فى مجلة صباح الخير . وعملا بمبدأ حرية النشر وإفساح الصفحات للرأى الآخر قررنا نشر الموضوع رغم اختلافنا فى الرأى معه .

وفى برنامج (غدا تقول الصحافة) الذى يذاع فى القناة الثالثة سأل المذيع الشاب محمد حودة الأستاذ لويس جريس : وما هو رأيكم أنتم فى هذا الموضوع ؟

فأجاب :

سيكتبه زميلنا عبد القادر شهيب . وبالفعل نشر الرد الذى كتبه بعد أسبوعين فى مجلة صباح الخير تحت عنوان (دعوة للخجل) .

والأكثر من ذلك فإن المفكر الإسلامى الكبير لعب دورا فى محاولة اصطياد عدد من كبار الكتاب والصحفيين لحساب آل الريان .. ونظم بالفعل لقاءات بينهم وبين بعض هؤلاء الكتاب ! .. وعندما اقترب آل الريان من حافة الانهيار ، وزاد غضب المودعين وقف الدكتور عبد الصبور شاهين بينهم أثناء اجتماع الجمعية العمومية يحاول تهدئتهم والتخفيف من غضبهم والدفاع الحار عن أصحاب الريان .. ولم تمض دقائق إلا وأعلن بعدها فى نفس الاجتماع تعيينه عضوا فى مجلس إدارة شركة الريان[1]! .

أما الشيخ متولى الشعراوى فقد منح تأييده الواسع لأصحاب توظيف الأموال بصفة عامة ، ولأصحاب شركة الهدى أو أبناء أبو حسين بصفة خاصة ، لأنه كانت تربطه بوالدهم سابق معرفة وثيقة كما قال فى عدة أحاديث صحفية ، بعد أن تعرض لانتقادات فى هذا الصدد .

لقد قال : (ما الخطأ فى أن يثق الناس فى جماعة فأعطوهم أموالهم لتوظيفها بطريقة حلال لفائدة المجتمع الإسلامى .. ألا يوجد منذ القدم وحتى الآن نظام الجمعيات التعاونية بين الأفراد والجيران ولا يعلم بها أحد ولا يحكمها إلا ضابط الثقة والقائمون عليها ، ولا يتم التدخل من أى جهة ولا حتى بالنقد إلا إذا اشتكى متضرر ؟!) .

ثم يرد على المنتقدين ويقول :

(إنما تهاجم تلك الشركات لأنها تتعارض مع مصالح البعض ووضعت نظاما لا يجرؤ أى شخص أن ينقده نقدا ذاتيا حقيقيا . كما أن مجرد الصفة الإسلامية لهذه الشركات تجعلها لا تروق لمن ربى مزاجه على مخالفة الإسلام)[2]!

بل إن فضيلة الشيخ لم يتوقف فى الدفاع عن أصحاب توظيف الأموال عندما وقعت وانفجرت فضائحهم .. فهو يقول :

(لا غبار على تجربة توظيف الأموال إسلاميا .. فهل الأنبياء الذين جاءوا لنا برسالات السماء قد ضمنوا أن يطبقوها .. وهل الذى جاء لنا بالإسلام ضمن أن

---

(١) اضطر الدكتور عبد الصبور شاهين فيما بعد لتقديم استقالته من عضوية مجلس إدارة شركة الريان بعد أن لفت نظره إلى أن ذلك يتعارض مع عضويته فى مجلس الشورى .

(٢) مجلة آخر ساعة ـ نقلا عن كتاب عبد الستار الطويلة (شركات توظيف الأموال والمستقبل الغامض)

طبقه .. المشكلة ليست فى التوظيف أو نظمه ، ولكن فى تطبيق التوظيف) .

(وأن لكل عمل أخطاءه .. فكما سمع عما يدور داخل شركات القطاع العام من فساد وخسائر .. أليس هو قطاع الحكومة .. لماذا لم تتدخل فيه .. لماذا لم يتم إلغاؤه ؟ .. وبعد هذا كله لابد أن يعرف المودعون أنهم قبلوا منذ البداية مبدأ الكسب أو الخسارة) .. (وأنا لم أضرب على يد أحد وقلت له أودع مالك فى مكان معين ولا تودعه فى مكان آخر)[1] .

ولقد ذهب فضيلة الشيخ الشعراوى إلى مدى واسع فى الدفاع عن أصحاب توظيف الأموال ، حتى بعد انفجار فضائحهم :

فها هو يستنكر تسمية ما حدث بأنه كان عملية نهب لمصر ويقول مش زى اللى حصل فى البنوك .. أخذوا الفلوس وهربوا (!) .. وينفى أنه سمع شيئا عن الانحرافات الأخلاقية لبعض أصحاب هذه الشركات ويطالب الحكومة بالهوادة مع أصحاب توظيف الأموال بحجة أن الاتساع فى التشهير غلط!(٢) .

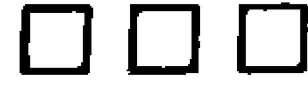
ولم يقتصر دور الشيخ الشعراوى على ذلك فقط . بل إنه شارك آل أبو حسين فى افتتاح عدد من المشروعات وظهر بجانبهم فى الصور التى نشروها بإعلاناتهم . وكان يذهب إليهم لتقديم المشورة وخصصوا له سيارة مرسيدس لتنقله أثناء زياراته لهم ، كما أكد هو ذلك بنفسه فيما بعد .

وعندما انفجرت فضائح شركات توظيف الأموال ، وبدأت تعانى الانهيار التقى بكل أصحاب الشركات الكبيرة ، وهو الذى لم يكن يعرف أحدا منهم من قبل كما قال ، « ليحننهم » — كما قال أيضا — حتى لا ينفذوا تهديداتهم بتصفية نشاطهم ، ولكى يعيدوا أموالهم من الخارج ويردوا الأموال للمودعين ![3] .. وهو الذى اقترح على أحمد الريان تحرير توكيل فى الشهر العقارى لرئيس هيئة سوق المال ومحافظ البنك المركزى يطلق أيديهما فى سحب أى رصيد لآل الريان فى البنوك الأجنبية ، وهو التوكيل الذى تبين فيما بعد أنه خدعة كبيرة لأن البنوك التى أشار إلى أسمائها ليست للريان حسابات مدينة فيها ! .. ولذلك كان يهدف

---

(١) مجلة أكتوبر حديث مع الشيخ الشعراوى محمد مصطفى ١٩٨٨/١١/٢٧
(٢) مجلة الإذاعة والتليفزيون - حوار مع الشيخ الشعراوى - محمد جلال ١٧-٢٤ /١٢/٣١ ١٩٨٨
(٣) أكتوبر - ٢٧ /١١/ ١٩٨٨ - المرجع السابق .

بهذا التوكيل إلى التهرب من مسئولية مواجهة المودعين ودفعهم للتصادم مع الدولة .. لذلك رفضته الدولة وأجبرت أحمد الريان على إلغائه !



وهكذا .. برجال الدين وفقهاء شركات توظيف الأموال اكتمل مثلث شبكة المصالح التى نجح أصحابها فى نسجها خلال السنوات الماضية ، وهو المثلث الذى كون أضلاعه ، بالإضافة إلى رجال الدين ، رجال الصحافة والمسئولون السابقون والحاليون .

ولم يكن اختيار أضلاع مثلث شبكة المصالح اختيارا عفويا ولكنه كان اختيارا مقصودا ومتعمدا لتنفيذ الخدعة التى أعدوها ورتبوا لها للمودعين بل وللمجتمع كله .

فالمسئولون السابقون والحاليون كانوا ضرورة لفتح أقفال كثيرة فى الجهاز الإدارى البيروقراطى للدولة ، أو لاختراق هذا الجهاز فى مواقع هامة وحيوية . وأصحاب توظيف الأموال كانوا فى حاجة لهذا الاختراق لأن كثيرا من أنشطتهم تم من وراء ظهر القانون !

ورجال الصحافة كان يحتاجهم أصحاب توظيف الأموال لتنفيذ خطتهم للإيقاع بالمودعين .. آلاف المودعين .. وهى الخطة التى كانت تقتضى هجوما إعلاميا وإعلانيا مكثفا عليهم ، كنوع من التحضير .. كما كان أصحاب توظيف الأموال فى حاجة للصحافة والصحفيين أيضا للدفاع عنهم وقت اللزوم إذا افتضح أمرهم ، وهو ما حدث بالفعل .

كانت الصحافة بالنسبة لتوظيف الأموال هى مثل المدفعية للجيوش المحاربة ، التى تمهد للاقتحام والإيقاع بالعدو .. وكانت أيضا مثل المدرعات التى تستخدم فى صد الهجمات !

أما رجال الدين فلقد احتاجهم أصحاب توظيف الأموال لإضفاء قدر من الهيبة الدينية عليهم ، وإعطاء قدر من المصداقية للشعارات الإسلامية التى رفعوها من أجل إخفاء أنشطة عديدة غير مشروعة !

وبذلك اكتمل مثلث شبكة المصالح التى نسجها بدأب أصحاب توظيف

الأموال خلال السنوات الماضية ، وأنفقوا الكثير على عملية نسجها وأغدقوا الكثيرأيضا على من شارك فى هذا النسج !

وبهذه الشبكة تمكنوا من اصطياد آلاف المودعين وخداعهم .. وتمكنوا أيضا من الحصول على التأييد الواسع لهذا الخداع .. وهو التأييد الذى جاءهم من قوى سياسية عديدة .

كيف حدث ذلك ؟

ومن الذى تورط فى تأييد هذه الجريمة ؟

ولماذا تورطوا ؟

أسئلة .. فى الفصل التالى محاولة للإجابة عنها فلننقل إليه لنعثر عليها .

□ □ □

الفصل السادس

التأبيد!

« إن نظام توظيف الأموال هو نظام خطر لأنه يعتمد على شخص صاحب الشركة . فإذا حدث له أى شىء ، وهو أمر وارد بطبيعة الحال ، فمع من يتعامل المودعون ؟ .. وما الذى يضمن أن يستمر النشاط على نفس المنوال ؟ .. ولكن الشركة المساهمة الضمانات فيها متوافرة .. ومجلس إدارتها أو جمعيتها العمومية تستطيع الاستمرار بها ! ! » .

ولم يكن هذا الكلام لواحد ممن استشعروا خطر ظاهرة توظيف الأموال أو حتى لواحد من المودعين اكتشف ــ ولو متأخرا ــ الخدعة التى بددت تحويشة العمر .. إنما قاله واحد من أصحاب توظيف الأموال المشهورين .. والذى كان يمتلك واحدة من أكبر ست شركات لتوظيف الأموال فى البلاد ، هى شركة الهلال .

وبعد شهر واحد من هذا الاعتراف ، أكد صاحب هذه الشركة بنفسه صحة كل ما قاله .. حينما هرب للخارج ، بعد أن بدد نصف أموال المودعين وتركهم يمضغون الحسرة ويتعاطون اليأس .. ولم يجدوا أمامهم سوى التوسل لصاحب شركة أخرى من هذا النوع ، هى شركة الريان ، لكى يشترى شركتهم التى هرب صاحبها مقابل أن يرد للمودعين نصف أموالهم فقط ! .. وحتى ذلك لم يظفروا به حينما ظل صاحب شركة الريان التى اشترت شركتهم يراوغ فى رد الودائع ، واكتفى برد أموال نفر قليل من كبار المودعين من بينهم الشيخ صلاح أبو إسماعيل !

وهكذا .. ضاعت على هؤلاء المودعين كل ودائعهم .. وليس مجرد نصفها !

ومن قبلهم ضاعت على آلاف المودعين الآخرين أموالهم أيضا ، حينما هرب أصحاب شركات أخرى لتوظيف الأموال إلى الخارج ، أو حتى فى الداخل .

وكانت مثل هذه الحوادث كفيلة بإنذارنا لخطر هذه الظاهرة الجديدة التى

غزت مجتمعنا .. ظاهرة توظيف الأموال .. على الأقل بالنسبة لمصير الأموال التى يسلمها المواطنون طواعية لشركات توظيف الأموال .

ومع ذلك ..

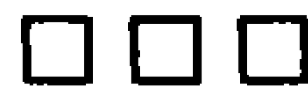
فقد حظيت هذه الشركات بتأييد واسع من قوى سياسية عديدة داخل المجتمع .

كان هذا التأييد ـ أحيانا ـ ضمنيا .. وأحيانا أخرى صريحا مباشرا .. وربما فجا أيضا ومثيرا للغثيان !

والمثير فى الأمر أن هذا التأييد لم يقتصر على قوة سياسية أو حزب .. بل تورطت فيه قوى سياسية مختلطة ومتعارضة .. ومتصادمة أحيانا !

إن أصحاب توظيف الأموال جاءهم التأييد من داخل الحزب الحاكم ومن صفوف المعارضة معا .. حتى القوى أو الأحزاب التى كان من المفروض أن تتخذ موقفا مناهضا لهذه الظاهرة ، شاب سلوكها وتصرفاتها تجاه شركات توظيف الأموال بعض الغموض .. حينما غضت البصر وقتا غير قصير عن فساد أصحاب توظيف الأموال ، ومنحت اهتمامها لقضايا ومسائل أقل أهمية .. واكتفت بنشر النزر اليسير منه ذراً للرماد فى العيون .. ثم أيضا حينما أسالت لعابها أموال توظيف الأموال ، فتحت صفحات جرائدها أمام الإعلانات التى تشيد بأهل التوظيف ، فى وقت شن فيه أصحاب شركات توظيف الأموال هجوما واسع النطاق على المجتمع كله ، لشراء العديد من المبانى والأراضى والممتلكات .. ولغواية مزيد من المودعين .. ولتوريط بعض المسئولين .. ولاختراق العديد من المؤسسات .

وحينما تنبهت هذه القوى وصحفها كانت ـ كما يقال ـ الفأس قد وقعت فى الرأس .. أو كانت جريمة أهل توظيف الأموال قد تمت .. ولم يعد الوقت مناسبا للتحذير .. ولكن لمجرد كشف تفاصيل هذه الجريمة فقط .. وهذا هو ما فعلته صحيفة الأهالى ، وأيضا صحيفة صوت العرب قبل إغلاقها ، وبعد أن فشلت فى الحصول على ثمن الإعلانات التى نشرتها لأهل توظيف الأموال[1] .



(١) نبهت صحيفة الأهالى مبكرا فى مقال للدكتور محمود عبد الفضيل من خطر ظاهرة توظيف الأموال .. ولكنها لم تتابع اهتمامها بهذا الأمر عدة شهور بعدها .

وجاء التأييد لأهل توظيف الأموال من داخل الحزب الوطنى الديمقراطى بكل أنواعه .. التأييد الضمنى المستتر .. وأيضا الصريح والمباشر .

كان السكوت ، لزمن طويل ، على فساد توظيف الأموال ، هو نوع من التأييد الضمنى ، حتى ولو كان سكوتا غير مقصود ، أوسكوتا عن إهمال[١].

وكانت مشاركة بعض قيادات الحزب الوطنى فى افتتاح بعض المشروعات لشركات توظيف الأموال ، والتى لم تكتمل ، هو نوع آخر من التأييد ، حتى ولو كانت هذه المشاركة قد تمت بالتوريط أو بالاستدراج[٢] .

بينما كان التعامل مع هذه الشركات هو أيضا نوع من الاعتراف بهذه الشركات[٣] ، وخاصة أن التعامل تم بين الوزارة التى يتولى أمورها من يجلس فى نفس الوقت على مقعد الأمين العام للحزب الوطنى[٤] .

وهذا هو ما استنتجه واحد من القيادات الصحفية المنتمية للحزب الوطنى ، والذى كان اسمه مطبوعا فى صدر جريدة الحزب كرئيس للتحرير .. فقد قال :

(كيف يمكن أن أتعامل مع شخص أتصوره مغامرا أو نصابا ومهربا ، فى الوقت الذى أسند إليه صفقات بعشرات الملايين من الدولارات لاستيراد مواد غذائية .. إنه موقف بالغ الغرابة .. الحكومة تتربص بها وتشكك فى سلامة نشاطها من جهة .. فى حين تتعاقد لتمويل بعض عمليات استيرادها وتوفير جانب من احتياجاتها الجماهيرية من جهة أخرى ؟!)[٥] .

وهذا الكلام فضلا عن أنه يلوم بعض الجهات الحكومية لأنها تتحرش بأصحاب توظيف الأموال ، فإنه يؤكد أن ثمة اعترافا ضمنيا من قبل جهات

---

(١) لم تلعب اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى دورا مؤثرا فى مناقشة أضرار وأخطار شركات توظيف الأموال .. بل على العكس كانت تصريحات الدكتور سمير طوبار رئيسها تتسم بالرفق بأصحاب هذه الشركات .

(٢) كان محافظو الدقهلية والشرقية والجيزة والمنوفية ، وهم أمناء الحزب الوطنى فى محافظاتهم أكثر من شاركوا فى افتتاح مشروعات توظيف الأموال .. بينما شكا الدكتور سمير طوبار من توريطه بالتصوير مع أصحاب هذه الشركات .

(٣) نحن لا نقصد التعامل الشخصى هنا .. مثل بيع بعض الوزراء لممتلكات لديهم لإحدى شركات توظيف الأموال أو حتى شراء أشياء منها ، أو مثل إيداع الأموال بصفة شخصية لديها .. ولكن ما نقصده هو التعامل الرسمى باسم هيئات أو وزارات .

(٤) كانت أشهر صفقة تبرمها إحدى الوزارات مع شركات توظيف الأموال هى صفقة الذرة مع وزارة الزراعة والتى بلغت قيمتها ٢٥ مليون دولار ، تم تسديدها للشركة بالجنيه المصرى .

(٥) أخبار اليوم ١٩٨٧/١١/٧ - إبراهيم سعدة .

وهيئات فى حكومة الحزب الوطنى ، بهذه الشركات .. والاعتراف فى حد ذاته يتضمن التأييد ، أو على الأقل الموافقة وعدم الاعتراض !

ومع ذلك .. فإن الأمر لم يقتصر فقط على التأييد الضمنى أو غير الصريح ، أو ما يمكن تسميته (بتأييد الأمر الواقع) .. فقد ظفر أصحاب توظيف الأموال من داخل الحزب الوطنى بالتأييد الصريح والمباشر أيضا .

وكان أول من جاهر بالتأييد لأهل توظيف الأموال من داخل الحزب الوطنى هو المهندس عثمان أحمد عثمان رئيس لجنة التنمية الشعبية للحزب .

فى البدء تطوع المهندس عثمان بنشر صور تضمه وأصحاب هذه الشركات ، وهو يشارك فى افتتاح عدد من محلاتهم أو مشروعاتهم الصغيرة ، وهو ما شجع مسئولين آخرين على تقليده فيما بعد .. لتنتشر – وعلى نطاق واسع – صور أصحاب توظيف الأموال مع هؤلاء المسئولين فى إعلاناتهم التى انهالت على الصحف !

ثم أعلن المهندس عثمان تأييده الصريح لهذه الظاهرة ، حينما قال بوضوح :

(إن هذه الشركات قامت بموافقة صريحة من الحكومة ، وطالما أن الحكومة وافقت على إنشائها وتركتها لأكثر من ١٠ سنوات فهذا معناه أن لهذه الشركات وجودا وشرعية معترفا بها ومصرحا بها من قبل الدولة)[1] .

وهذا المنطق هو الذى أغرى ـ فيما بعد ـ عددا آخر من المسئولين شرعوا فى مد جسور التعاون ، والتعامل مع شركات توظيف الأموال .

وبعد ذلك بدأ المهندس عثمان يقدم خدماته المباشرة لأصحاب توظيف الأموال ، من خلال اللجنة التى يشرف عليها فى الحزب الوطنى .. إذ حث البنوك الوطنية على تقديم القروض لمن يحتاجها منهم .. وعرض عليهم عدة مشروعات استثمارية لتمويلها أو المشاركة فيها ، كان أشهرها مشروع المينى باص .. وحتى حينما اعترضت بعض السلطات على هذه المشروعات بادر المهندس عثمان بنفسه

---

(١) روز اليوسف ١٩٨٧/١٠/٢٦ .

وكلام المهندس عثمان يؤكد من جديد أن ظهور ظاهرة توظيف الأموال كان فى النصف الثانى من السبعينيات كما قلنا من قبل .

لمشاركتهم فى مشروعات لهم لإشهار دعمه لهم[1] .

ولم يكتف المهندس عثمان بذلك .. بل كان موجودا معهم دائما يقدم لهم النصح والمشورة ، وبالذات فى أوقات الشدة التى عاشها أصحاب توظيف الأموال .

حينما تعرضت إحدى شركاتهم للتصفية ، وهى شركة الهلال على أثر هروب صاحبها للخارج ، فإن أكبر مليونير فى مصر هو الذى نصح آل الريان بشراء الهلال للإسراع باحتواء المشكلة ، وسد الباب الذى كانت سوف تجىء منه رياح النقد العاصفة ضد شركات توظيف الأموال كلها ، وهو الأمر الذى عمل ـ باستمرار ـ أصحاب توظيف الأموال على تجنبه لفترة طويلة !

وحينما تعثرت شركة الريان وأصيبت بأزمة حادة فى السيولة المالية ، كان المهندس عثمان أيضا هو الذى اقترح عليهم ، أو على أشرف السعد بالذات ، الاندماج بين شركاتهم ، لإخفاء أزماتهم وعدم افتضاح أمرهم ، واكتشاف خدعتهم أيضا .. وحتى لا يفتح ذلك أيضا باب النقد الحاد ضدهم .. فيحفز ذلك الدولة على الإسراع باتخاذ تدابير جديدة ضد شركات توظيف الأموال .

وبذلك لم يقتصر تأييد المهندس عثمان أحمد عثمان لأصحاب توظيف الأموال على البيانات والبرقيات فقط ، أو حتى المشاركة فى صور تذكارية معهم .. بل إنه تعداه لما هو أكثر من ذلك .. فقد منحهم رعايته .. والرعاية تفوق التأييد بالطبع !

وهذا هو أيضا ما فعله الدكتور عبد الأحد جمال الدين رئيس المجلس الأعلى للشباب ، وأمين الحزب الوطنى فى العاصمة[2] .

فقد منح رعايته هو الآخر لصاحب واحدة من أكبر ست شركات لتوظيف الأموال هو صاحب شركة الهلال الذى هرب للخارج بعد أن بدد نصف أموال المودعين لديه .. والمثير أن الدكتور عبد الأحد منح صاحب الهلال الهارب رعايته فى مشروع اكتنفه كثير من الغموض والريبة .

---

(١) المهندس عثمان شارك أشرف السعد فى مصنع للملابس الجاهزة بمدينة العاشر من رمضان .

(٢) الدكتور عبد الأحد هو أحد قيادات منظمة الشباب فى الستينيات .

كان هذا المشروع - الذى سمى بمدينة الأمل - يقضى بإقامة معسكر صيفى لنحو أربعة آلاف طالب فى عدة مئات من الأفدنة التى تم استصلاحها وكانت تنتظر الاستزراع ، قرب مدينة الأسكندرية[1] .

وقامت الشركة التى تبنت هذا المشروع بتوزيع آلاف الاستمارات على كل الشباب فى مصر ، ابتداء من مدينة الأسكندرية ، وحتى أسوان .. وتم التوزيع من خلال مقار الحزب الوطنى ومراكز الشباب والجامعات أيضا .

وبغض النظر عن الأرباح التى كسبها أصحاب الشركة من بيع هذه الاستمارات ، فإنها تضمنت مطالبة كل شاب يرغب فى الاشتراك فى المعسكر بالإدلاء ببيانات تفصيلية غريبة عن حياته ، من يوم مولده حتى ساعة كتابة الاستمارة ، وعن أهله وأقاربه ، وحتى أصدقائه وزملائه مثل :

(جهة الميلاد - الحالة الاجتماعية - وظيفة الأب - والتاريخ الصحى له منذ مولده ، بما فى ذلك الأمراض المعدية والعمليات الجراحية التى أجراها الشاب ونوع الأدوية التى كان يعالج بها) .

وتشمل البيانات أيضا: (الطول - والوزن - والتكوين العضلى والقدرة على التحمل - والرياضة التى يزاولها ودرجة الإجادة لها - واسم النادى أو الجمعية والفريق الرياضى المشترك به - والمعسكرات الصيفية السابقة ومدتها ومكانها - والرحلات الداخلية ومدتها ومكانها والرحلات الخارجية وأسبابها والدول التى زارها وتواريخ الزيارة - ورقم جواز السفر وجهة صدوره !) .

كما تشمل البيانات المطلوبة أيضا: (النشاط الاجتماعى ونوعه وهدفه ، والهوايات والمهارات ، ودرجة إجادة قيادة السيارات .. ورقم رخصة القيادة إن وجدت ونوع الرخصة وتاريخ انتهائها ، والميول الثقافية ، وأيضا التخطيط للمستقبل ، والموقف من التجنيد وأيضا عنوان الأقارب !)[2] .

وكل هذه الأسئلة الغريبة كان لابد أن تثير الريبة بالطبع فى نوايا الذين

---

(١) روز اليوسف - لا فرق بين توظيف الأموال وتوظيف الشباب - نبيل عمر ١٩٨٧/٧/٧ .

(٢) من بين الـ ٦٠ سؤالا التى تضمنتها الاستمارة أسئلة تفصيلية عن نوع الآلة التى يعزف عليها الشاب إذا كانت هوايته الموسيقى .. أو عن نوع التمثيل تراجيدى أو كوميدى إذا كانت الهواية هى التمثيل .

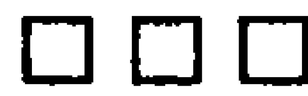
يجمعونها عن الشباب المصرى .. فليس هناك مشروع لاستصلاح أو استزراع أراض يقتضى كل هذا الكم الكبير من المعلومات .. اللهم إلا إذا كان هذا المشروع مجرد واجهة علنية لعمل سرى لأحد أجهزة المخابرات أو ما شابه .

وبغض النظر عن أن ذلك يضيف أسبابا جديدة للأقتناع بأن ظاهرة توظيف الأموال لم تكن ظاهرة عفوية ، وأن أصحابها كان هناك من يقف وراءهم ، فإن المثير بالفعل أن رئيس المجلس الأعلى للشباب كان يرعى مثل هذا المشروع ومنحه تأييده ، رغم كل ما اكتنفه من غموض وأحاط به من شكوك .

والأكثر إثارة ، حتى تكتمل دراما المأساة ، أن صاحب الشركة التى تبنت المشروع هرب بعد أربعة شهور فقط من توزيع الاستمارات وإقامة المعسكر ، ليحرج بذلك من منحه التأييد والدعم ، والأهم لينبه كثيرين للتأييد الذى حصل عليه أصحاب توظيف الأموال من داخل الحزب الوطنى .

والغريب أن هذا التأييد حدث فى نفس الوقت الذى كانت فيه هيئات رسمية عديدة تنبه إلى خطورة هذه الشركات وأخطارها على الاقتصاد المصرى والأمن القومى ، من بينها : الرقابة الإدارية .. جهاز المحاسبات .. البنك المركزى .. وزارة الداخلية .. وزارة الاقتصاد وهيئة سوق المال .. وحتى الشرطة العسكرية أيضا !

بل لقد وصل الأمر إلى درجة أن قائد الشرطة العسكرية كشف (ارتباط بعض الشركات بأهداف معادية خارجية تحاول اختراق الأمن القومى والسيطرة الاقتصادية من الداخل)[1] .



وكما ظفر أصحاب توظيف الأموال بالتأييد من داخل الحزب الوطنى ، سواء كان ضمنيا أو مباشرا وصريحا ، فإنهم ظفروا أيضا بمثل هذا التأييد من صفوف المعارضة أيضا !

وكان أول من جاهر بالتأييد من داخل قوى المعارضة لظاهرة توظيف

---

(١) الأهالى ١٩٧٨/٧/١٩ .

الأموال هم أصحاب جريدة الشعب الناطقة باسم تحالف حزب العمل والإخوان ، وبالتحديد رئيس تحريرها الأستاذ عادل حسين .

فقد خرج عن صمته إزاء هذه الظاهرة التى غزت مجتمعنا ، لأن كاتم الشهادة آثم قلبه ، كما قال .. وقرر الكلام ليعلن تأييده الحار لشركات توظيف الأموال[1] .. فوصف أصحابها بالكفاءة والأمانة ، وشهد بسلامة نشاط هذه الشركات ، لأن ثمة إقبالا لعديد من المواطنين على إيداع أموالهم لديها[2] .

ومن يومها لم تكف جريدة الشعب عن الدفاع عن أصحاب توظيف الأموال وقد تعمدت الجريدة إيهام قرائها بأن الولايات المتحدة هى التى تحرض الحكومة المصرية على الفتك بشركات توظيف الأموال ، ومعها أيضا صندوق النقد الدولى ، لأنها شركات إسلامية ! .. ووصلت الجرأة بالجريدة أنها ادعت – مثل طارق أبو حسين – أن المسئولين عنها رأوا بالعين تقارير أمريكية سرية تطلب من مصر تصفية هذه الشركات .

ونظمت الجريدة ندوتين للدفاع عن هذه الشركات وللهجوم على منتقديها ، وأيضا على القانون الجديد لتوظيف الأموال[3] .

ثم انضم الدكتور محمد حلمى مراد الأمين العام السابق للحزب إلى عادل حسين فى الدفاع عن هذه الشركات وأصحابها ، وإن كان قد بدأ دفاعه فى جريدة الوفد .. ومن بعدهما جاء المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب الذى قال فى مجلس الشعب بوضوح : نعم حزب العمل يؤيد هذه الشركات[4] .

ومع ذلك فقد ظل الأستاذ عادل حسين هو أكثر قيادات حزب العمل تحمسا فى الدفاع الحار عن أصحاب توظيف الأموال ، وحتى عن أحمد الريان نفسه وبعد افتضاح أمره ! .

واستندت مرافعات قادة حزب العمل للدفاع عن أصحاب شركات توظيف

---

(١) الشعب ١٩٨٧/٧/٢٩ .

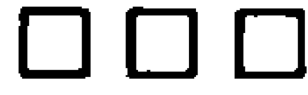
(٢) تراجع عادل حسين فيما بعد حينما اعترف ببعض السلبيات فى شركات توظيف الأموال ولكنه لم ير فيها سلبيات خطيرة .

(٤) اثارت الندوة الأولى اعتراضات واسعة داخل جريدة الشعب من عدد كبير من المحررين بسبب الدفاع عن أصحاب توظيف الأموال – ارجع إلى الوثائق .

(٤) الشعب ١٩٨٨/١٢/٢٦ .

الأموال إلى أن هذه الشركات قد نجحت فى كسب ثقة صغار المدخرين .. وعلاج سلبياتها لا يكون – كما قالوا – بإشهار الحرب ضدها ، وخاصة أن هذه الحرب تستهدف الإساءة إلى هذا النوع من توظيف الأموال لما يتصف به من الصفة الإسلامية ، ولذلك لم تمتد هذه الحرب ضد البنوك الأجنبية التى كانت ولا تزال تستنزف جزءا أكبر من مدخراتنا .

وحينما عرض القانون الجديد لتوظيف الأموال على النواب فى مجلس الشعب ، انضم نواب العمل إلى نواب الإخوان فى رفضه لأنه ـ كما قال عادل حسين ـ قانون غادر وظالم ، وسوف يودى بنا إلى كارثة خطيرة قد تفوق كارثة « المناخ » فى الكويت التى ضاع نتيجة لها ٤٠ مليار دولار !



وكان الإخوان قد منحوا هم أيضا تأييدهم لأصحاب توظيف الأموال منذ وقت مبكر لأنها بالطبع (شركات إسلامية) .. ولانها إحدى القواعد الاقتصادية للإخوان .

قال أحمد سيف الإسلام ابن البنا ، وأحد نواب الإخوان فى مجلس الشعب :

(نحن نعمل – يقصد الإخوان المسلمين – منذ فترة طويلة على إقامة أجهزة اجتماعية ومستشفيات ومدارس وأندية رياضية ، وسوف تواصل الشركات الإسلامية القابضة أنشطتها المالية والتجارية والصناعية) .

وهذا الكلام قاله لصحيفة لاكرو الفرنسية[1] .. وكلماته تعنى أنه وهو أحد قادة الإخوان يمنح ماهو أكثر من التأييد لظاهرة توظيف الأموال .. إنه يسبغ عليها الحماية .. ويعلن أبوته لها ، أو على الأقل تبنيها !

ولم يكن غريبا أن يقول أحد قادة الإخوان ذلك ، لأن أقدم شركة توظيف أموال ، وهى شركة الشريف ، كان صاحبها ينتمى من قبل لجماعة الإخوان .

وهذه الشركة هى التى تم عبر أجهزة اتصالاتها (تلكس وتليفونات) جمع البيعة للمرشد العام الجديد للإخوان (حامد أبو النصر) من قيادات الإخوان

---

(١) نقلا عن روز اليوسف – اللعبة الخطيرة لشركات توظيف الأموال – عبد القادر شهيب . ١٩٨٧/٧/٧

المنتشرين فى عدد من العواصم الأوروبية[١] .

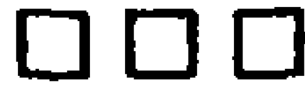
ولذلك حينما اشتدت حملة الانتقادات ضد شركات توظيف الأموال ، وبدأت تتكشف الخدعة التى ضحكت بها على المودعين انبرى أحد قادة الإخوان ، وهو المستشار مأمون الهضيبى للدفاع عنها ، وعن هذه الخدعة بالذات فقال :

(البنوك التجارية التى تتعامل بالربا تأخذ فوائد تزيد على ١٨٪ ومن يقترض بهذه الفائدة يأخذ المال المستغل فيعود عليه بربح يغطى الفائدة ويبقى له بعد ذلك ما يكافىء جهده وعمله .

وبالتالى فإن شركات توظيف الأموال إذا أعطت أرباحا تصل إلى ٢٢٪ ، فإن الأمر لا يكون محل اندهاش ، خاصة إذا كانت إدارتها قادرة على سرعة التحرك وانتهاز الفرص ولديها مواهب القدرة التجارية)[٢] .

أما عندما عرض القانون الجديد لتوظيف الأموال فقد وصفه النائب الإخوانى حسن الجمل بأنه (مؤامرة ضد الحل الإسلامى والحركة الإسلامية .. وهذه المؤامرة شاركت فيها إسرائيل وأمريكا والصهيونية والشيوعية الدولية .. فشركات توظيف الأموال تحارب لأنها « تعمل باسم الإسلام » ![٣] .

وهكذا اتسقت مواقف حزب العمل مع موقف الإخوان المسلمين .. التأييد الواضح والصريح لها .. بل والدعم أيضا .. والسر أن أصحابها أطلقوا لحاهم ، وخلعوا الملابس الإفرنجية وارتدوا الجلاليب وأمسكوا المسابح واستهلوا إعلاناتهم بآيات من القرآن الكريم ، وادعوا أن البركة وراء النجاح الذى أحرزوه ! .. ولا يهم بعد ذلك إن كانوا يضمون بين صفوفهم فاسدا أو حتى فاسق !



(١) أنكر المستشار مأمون الهضيبى فى حديث له مع جريدة الأهالى أن تكون شركات توظيف الأموال هى الجناح الاقتصادى للإخوان وقال (إن كثيرا من أصحاب الشركات لم يكن لهم فى أى يوم من الأيام صلة بجماعة الإخوان أو بأى من أعضائها . ومع ذلك مما لا شك فيه أن بعض الذين قاموا بهذه الشركات وخاصة فى بدايتها كانوا أصلا من الإخوان وهم يدينون بعقيدة الإخوان ونظرتهم الإسلامية ، ولكن مما لاشك فيه أيضا أن هؤلاء قاموا بنشاطهم بصفتهم الشخصية وبأموالهم الخاصة وباشروا كل أنشطتهم دون تدخل من الإخوان وبمحض ما رأوا فيه من المصلحة (الأهالى ٨٨/٦/٢٩) .

(٢) الأهالى - المرجع السابق .

(٣) مضابط مجلس الشعب .

أما حزب الوفد فقد آثر السكوت طويلا ، وعدم اتخاذ موقف ، أو عدم الإدلاء بشهادته فى هذه القضية .. حتى وقعت الواقعة ، وانفجرت شركات توظيف الأموال من الداخل .

واكتفى قادة حزب الوفد خلال هذه الفترة بالفرجة فقط ، بينما كانت جريدته تنشر فى وقت ما ، إعلانات لهذه الشركات ، وأيضا أخبارا تكشف ستر عورات توظيف الأموال ، مثل المضاربات فى الداخل والخارج ، والخسائر التى لحقت بها بسبب انهيار البورصة .. وأيضا مثل خبر التحقيق مع شقيقين من آل الريان ، وهو الخبر الذى أثار انزعاج أصحاب الريان ، لأنه جاء فى وقت اختفى فيه الشقيق الأكبر فتحى لعلاجه من الإدمان .

وحينما نطق الوفد .. فقد نطق كفراً !

فقد بدأ بشن حملة هستيرية ضد (الطغاة الذين يريدون تصفية هذه الصروح الاقتصادية العظيمة والإسلامية) .. وبمرور الوقت تبنت جريدة الوفد ورئيس تحريرها بالذات الأستاذ مصطفى شردى كل ادعاءات توظيف الأموال .. ووصل الأمر إلى حد أنه وصف محاولات فرض الانضباط على أصحاب هذه الشركات بأنها (مجزرة بدأت نصالها تصل إلى رقبة الاقتصاد المصرى)[1] .

ورغم أن جريدة الوفد حاولت أن يبدو دفاعها كما لو كان دفاعا عن ظاهرة توظيف الأموال بصفة عامة .. إلا أنها لم تنجح فى ذلك وخاصة أنها تورطت فى الدفاع عن شركات محددة هى شركات .. الشريف والريان .. وأيضا الهدى .. وهذه الشركات رأى فيها (الوفد) (أنها قلاع اقتصادية ضخمة تؤدى دورا بالغ الأهمية)[2] .

وقد فسرت دوائر وفدية هذا التحول المفاجىء فى موقف الوفد من شركات توظيف الأموال ، من الفرجة إلى الدفاع الحار باتفاق سرى تم إبرامه بين الوفد

(١) ثمة سبب شخصى يكمن وراء حماس رئيس تحرير الوفد فى الدفاع الحار عن شركات توظيف الأموال هو اتخاذ موسى صبرى (خصمه اللدود) موقف الهجوم عليها . ولذلك لم يكن غريبا أن تكون بداية هجوم جريدة الوفد عليه شخصيا متهمة إياه بأنه مخطط ومدبر هذه الحملة المشبوهة ضد شركات توظيف الأموال .

(٢)تولى رئيس تحرير الوفد الدفاع فى مقالاته الشخصية بالجريدة عن شركتى الريان والشريف فقط .

وأكبر شركتين لتوظيف الأموال. وكان الوسيط فى إبرامه هو الشيخ عمر عبدالرحمن المتهم الأول فى قضية تنظيم الجهاد[1] .

وحتى إذا كان هذا الاتفاق ، الذى لم يكذبه الوفد ، صحيحا .. فإن حزب الوفد بحكم تكوينه وبحكم رؤيته ، كان مؤهلا لأن يكون المدافع الأول عن شركات توظيف الأموال ، وعن فساد أصحابها ، لأن هذا يتفق مع برنامجه الذى يقضى بالدفاع عن الرأسمالية ، وتقليص نفوذ القطاع العام ، وتعديل الدستور بغرض إلغاء المتعلق بتخصيص نصف مقاعد البرلمان للعمال والفلاحين .

ولذلك شنت صحيفة الوفد دوما غارات واسعة ضد شركات القطاع العام ، وضد أى قرارات اقتصادية اتخذت لتقليص نفوذ تجار العملة أو تنظيم عمل المنطقة الحرة فى بور سعيد .. وفى ظل هذه الحملات كانت دائما تشهر سيف التنديد باشتراكية الفقر !

وهى بذلك تبغى إقناع أبناء الرأسمالية ، وبالذات الكبيرة بأن الوفد هو خير من يمثلهم ، وليس الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم الذى مازالت عناصر البيروقراطية وعناصر من الناصريين تسيطر عليه !

إذن .. لم يكن غريبا أن يكون الطرفان .. الوفد وشركات توظيف الأموال مستعدين لإبرام اتفاق التعاون بينهما ، وهو التعاون الذى وصل إلى درجة لجوء أصحاب الريان لرئيس الحزب فؤاد سراج الدين شخصيا يطلبون النصيحة وقت الشدة والضيق[2] .

ولا ينتقص من قدر هذا التفسير أن صحيفة الوفد ادعت الحرص على حقوق المودعين ، خاصة الصغار منهم ، وكذلك مصالح البنوك ، وبالذات بنوك القطاع العام ، التى أودعت بها شركات توظيف الأموال مليارين من الجنيهات .. فهذا أسلوب قديم للمناورة فى مثل هذا النوع من المعارك .. إخفاء الهدف الحقيقى للتمويه أو لكسب الأنصار والمؤيدين !

---

(١) روز اليوسف - الاتفاق السرى بين الوفد وشركات توظيف الأموال - نبيل عمر ١٩٨٨/٥/١٥ .

(٢) إحدى النصائح التى أشار فؤاد سراج الدين على آل الريان بها هى تسليم الشقيق الثانى محمد نفسه لقضاء عقوبة بالسجن لسنتين ، حتى لا يؤدى هربه - وهو ما كان يراوده - إلى انهيار الشركة بأسرها - (روز اليوسف) الورطة - عبد القادر شهيب ٨٨/٦/١٥ .

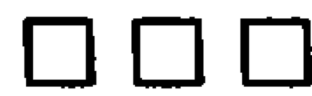
المهم أن التأييد الذى منحه الوفد لأصحاب توظيف الأموال كان بلا حدود ... لدرجة أنه تحول إلى تعاون أيضا .. وإلى انخراط الوفد فى حملة هجوم فجة وحارة ضد من تجرأ على نقد هذه الشركات ، سواء باسم أصحابها فى إعلاناتهم وأحاديثهم الصحفية .. أو بقلم رئيس تحريرها شخصيا !

والأهم أنه جاء متسقا مع أهداف وبرنامج الحزب ورؤيته السياسية وتركيبه الاجتماعى ، أو مع مصالح قيادته[1] ، حتى وإن تم باتفاق أو من خلال صفقة وعلى يد وسيط[2] .

وربما لهذا السبب شارك أيضا حزب الأحرار فى حملات التأييد لأصحاب توظيف الأموال ، وحملات الهجوم ضد كل من تجرأ على نقدهم .. فحزب الأحرار يسعى منذ إنشائه – وبلا جدوى – ليصير حزب الرأسمالية المصرية . وكان اسمه فى البداية وقبل أن يتحول إلى حزب هو منبر اليمين !

ولكن ربما كان هناك أيضا سبب آخر ساهم فى صنع حرارة دفاع حزب الأحرار عن أصحاب توظيف الأموال ، وهو حرص رئيسه مصطفى كامل مراد للإبقاء على تحالفه مع الإخوان ، وهو التحالف الذى أتاح لحزبه العودة إلى البرلمان مرة أخرى بعد هجره سبع سنوات كاملة .

ولذلك كان حرص رئيس الأحرار على تبرئة ساحة أصحاب توظيف الأموال من مظنة أى استغلال للدين ، وإن كانوا – كما قال – يطبقون معاملات إسلامية صحيحة .



وهكذا ....

كانت المصالح وراء هذا التأييد الواسع الذى حظيت به ظاهرة توظيف الأموال فى بلادنا فى الضفتين .. ضفة الحكم .. وضفة المعارضة أيضا .

كانت القوى أو العناصر التى أيدت وساندت هذه الظاهرة من داخل

---

(١) ترددت أنباء عن إيداع عدد من آل سراج الدين أموالا لهم لدى شركة الريان كان من بينهم ابنة فؤاد سراج الدين .

(٢) لا ينفى ذلك وجود معارضة من بعض القيادات الوفدية لنهج الدفاع الحار عن شركات توظيف الأموال ، وبالذات من الوفديين القدامى .. تماما كما حدث بعد صفقة التحالف التى أبرمها سراج الدين مع الإخوان المسلمين فى انتخابات ١٩٨٤ .

الحزب الحاكم أو الدولة هي القوى التي أيدت وساندت من قبل وبحرارة سياسة الانفتاح الاقتصادى .. والاستثمارات الأجنبية .. والبنوك الأجنبية .. أو إطلاق العنان ـ وبلا قيود – للنمو على الطريقة الرأسمالية ، وفى صورتها التقليدية التى تخلى عنها أصحابها فى أوروبا وأمريكا الآن!

وكانت القوى والعناصر التى دافعت بحرارة عن ظاهرة توظيف الأموال أو تعاونت مع أصحابها فى ضفة المعارضة هى القوى التى تجاهر بإعلان تمثيلها للرأسمالية الكبيرة ، أو هى القوى التى انبهرت بالشعارات الإسلامية التى تختفى وراءها أصحاب توظيف الأموال .

ومع ذلك .. فقد كان هناك – كما اكتشفنا من قبل – تأييد لأصحاب توظيف الأموال مدفوع الأجر !

فقد سعى أصحاب توظيف الأموال – بهمة ونشاط – منذ أن تخلوا عن السرية أو العمل غير المعلن لشراء التأييد من كل فج عميق .. وكانوا مستعدين لدفع الثمن حتى ولو كان باهظا .. ولأن هذا التأييد كان يخدمهم بشدة فى إخفاء الخدعة التى خططوا لها ونفذوها للإيقاع بالمودعين ولجمع أموالهم .

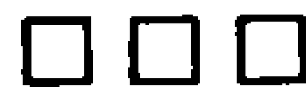
وكان ما يدفعونه – وهو من أموال المودعين – هو نوع من الاستثمار أيضا .. حتى يستمروا فى الإيقاع بالمودعين لأطول فترة ممكنة .. أو حتى لا ينكشف أمر الخدعة التى جمعوا بها مليارات الجنيهات من المواطنين .

ما هى هذه الخدعة ؟ .. وهل كانت مخططة .. أم كانت عشوائية واكتشفوها وهم فى منتصف الطريق ؟

وكيف نفذوها بإحكام ؟

وهل كان يمكن افتضاح أمر هذه الخدعة ؟

حتى نجد الإجابات عن كل هذه الأسئلة ، علينا الانتقال إلى الفصل التالى .. أو فصل الخدعة !



الفصل السابع

الخدعة!

« اعطنى ٥٠ ألف جنيه وأنا أستطيع أن أجعلها بدوران رأس المال خلال وقت قصير عشرة ملايين جنيه من أى تجارة .. سيارات .. كاوتش . قطع غيار ! » .

هكذا أراد واحد من أصحاب شركات توظيف الأموال أن يؤكد أن هذه الشركات تربح الكثير .. والكثير جدا .. ولذلك لا غرابة فى أن تدفع للمودع أرباحا شهرية تبلغ ٢٪ أو أرباحا سنوية ٢٤٪ ، وربما أكثر من ذلك أحيانا .

لم يكن صاحب شركة توظيف الأموال بمفرده الذى يردد هذا الكلام .. لكن كان يردده كل أصحاب الشركات الكبيرة ، خاصة حينما تجاوزت حدود الهمس الانتقادات التى وجهت لهم بأنهم يخدعون المودعين ، ولا يصرفون لهم الفوائد من أرباح حقيقية ، وإنما من أصل ودائعهم .

قال أحدهم :

« ولماذا تعتبرون ما نعطيه للمودعين من معدل فائدة مرتفع ، غير معقول ؟ .. البنوك تقرض بفائدة تصل إلى ٢٢٪ . إذن هى تقدر أن المقترض سيحقق عائدا يدفع منه الفائدة . ويحصل على ربح أيضا .. والأعمال التجارية السريعة تحقق ربحا ١٠٠٪ .. فما الغرابة ؟ .. المشكلة أن البنوك تأخذ من الناس ودائع وتدفعها لناس آخرين قروضا وتحصل على الفرق .. ولكن لو أن كل بنك من الـ ١٩٤ بنكا الموجودة فى مصر شغّلت ما لديها .. ولو كل بنك عمل مخبزا فقط .. لعرفت معنى الربح ! »[1] .

وقال آخر :

(١) الأخبار ١٩٨٧/٢/٢٧ – مرجع سابق .

« بالنسبة لشركة منتظمة تحقيق معدل ٢٥٪ ربحا هو شيء طبيعي جدا .. ومصلحة الضرائب تحاسب بعض الأنشطة على أساس معدل ربح ٣٠٪ ! »

وأكد نفس هذا الكلام صاحب شركة أخرى فقال :

« الربح الذى توزعه شركات توظيف الأموال معقول وممكن تحقيقه باستخدام الأساليب التكنولوجية المتقدمة » !

وهكذا عزف الجميع معزوفة الربح الغزير .. والمكسب الهائل .

ولم يقتصر ترويج هذه الأكذوبة على أصحاب توظيف الأموال فقط ، بل شارك فيه كتاب وسياسيون وعلماء دين أيضا .

فوصفهم أحدهم بأنهم يتمتعون بمواهب تجارية وقادرون على سرعة التحرك وانتهاز الفرص ![1] .

ورأى آخرون أن هذه الشركات تمتعت بالإدارة الناجحة فحققت الأرباح الهائلة التي تدفع منها للمودعين الفوائد المرتفعة[2] .

وبهذه الطريقة غرر أصحاب شركات توظيف الأموال ومشايعوهم بالمودعين وأوقعوا بهم فى شراكهم وسلبوهم أموالهم .

وبهذه الطريقة أيضا برروا ما دفعوه فى البداية من نسبة فوائد مرتفعة جاوزت ضعف أعلى نسبة فوائد فى البنوك ، وحينما انخفضت كانت تساوى معدلات فوائد البنوك مرة ونصف مرة .

فهم كانوا يدركون أن حكاية (البركة) وحدها التى روجوا لها فى البداية لم تكن كافية فى دنيا المال والأعمال لتفسير أو تبرير ما يشيعونه حول الأرباح الهائلة التى يحققونها .. فمثل تلك الحكاية كانت غير مقنعة لرجال الأعمال أنفسهم الذين عانوا الكثير من هذا النمو السرطانى لهذه الشركات .

ولذلك انتقل أصحاب توظيف الأموال للإشادة بأنفسهم وشطارتهم وقدرتهم على خلق الفلوس وتحقيق الأرباح الهائلة التى يتقاسمونها مع المودعين .. كما قاموا

---

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) الأهالى - حديث مع المستشار مأمون الهضيبى ٨٨/٦/٩ مرجع سابق .

بالطعن فى كفاءة الآخرين .. بنوكاً وشركات ورجال أعمال .. هؤلاء الذين لايعرفون معنى الربح ، كما قال أحد أصحاب توظيف الأموال !

لقد مزجوا الشطارة وحسن الإدارة والموهبة فى التجارة والاستثمار بمباركة الله فى أعمالهم وأموالهم ، ليردوا عن أنفسهم اتهامات وجهت لهم بأنهم إما يعملون فى أنشطة غير مشروعة مثل الإتجار فى العملة والمضاربات التى ظلوا لوقت قريب ينكرونها ، والإتجار فى المخدرات .. وإما أنهم يصرفون هذه الأرباح من أصل الودائع التى سلبوها من المودعين للتغرير بمودعين جدد .

وانخدع كثيرون من البسطاء والمثقفين على السواء بهذه الخدعة ، وخاصة أن الإلحاح أكثر مرارة من السحر كما يردد المصريون منذ القدم [1] .

ولذلك نجح أصحاب توظيف الأموال فى اصطياد آلاف جدد من المودعين .. وربما تركزت لهذا السبب معظم الودائع التى حصلت عليها شركات توظيف الأموال فى عام ١٩٨٧ ، والشهور الأولى من عام ٨٨ كما أشرنا من قبل .. فقد ارتفعت صيحات أصحاب توظيف الأموال والذين شايعوهم خلال العامين تزهو بقدرتهم الفائقة على تحقيق الأرباح .

ولكن ..

حينما انفجرت هذه الشركات من الداخل ، وتناثرت فضائحها على قارعة

---

(١) كتب عبد الستار الطويلة فى كتابه شركات توظيف الأموال والمستقبل الغامض يقول : (جاءت شركات توظيف الاموال وهذا فضل يذكر لها مهما كان الرأى فيها - فطرحت أمام الجميع فكرة واضحة عن مدى الأرباح التى تحقق فى المجتمع

واقع الأمر أنه قد انتهى العصر الذى كان الرأسمالى يحقق فيه ربحا خمسة أو عشرة فى المائة على الأكثر ويقنع بذلك ويسعد . إن الأرباح اليوم فى كثير من المجالات تزيد على ثلاثين وخمسين فى المائة .. بل أحيانا فى بعض السلع المستوردة والمطاعم وأماكن اللهو أو الترفيه الردىء ترتفع النسبة إلى ١٠٠٪..٢٠٠٪ و٣٠٠٪. ومن المؤكد أن تجارة الشقق تزيد فيها النسبة على ٧٥ ، ١٠٠٪ . وشركات توظيف الأموال تمارس أنشطة مختلفة قد لا يحقق بعضها ربما أكثر من ٢٠٪ مثل تجارة الخشب ومواد البناء .. ولكن هناك مجالات أخرى تحقق منها نسبا عالية مثل تجارة السيارات والمطاعم وبيع اللحوم ومحطات البنزين وغيرها .

وقد يكون الأستاذ عبد الستار الطويلة محقا فيما يتعلق بالنسب العالية للربح التى تتحقق فى المجتمع ولكن يبقى - وهذا مالم يذكره - أنها لا تتحقق من أنشطة إنتاجية حقيقية إنما من أنشطة طفيلية أو غير مشروعة .. وحتى الأنشطة التى ذكرها لم توجه الشركات إليها إلا نسبة ضئيلة من الأموال التى جمعتها (١٥ - ٢٠٪) .. وحتى إذا افترضنا أنها حققت أرباحا هائلة فيها ، فإن ذلك لن يتيح لها بالطبع أن توفر أرباحا بهذه النسبة العالية لكل المودعين . فشركة الريان وحدها جمعت ٢,٢ مليار جنيه وكانت ملزمة بدفع ٤٠٠ مليون جنيه أرباحا سنوية . وليس من المتصور أن مجموعة المطاعم التى أقامتها كانت ستوفر لها كل هذا الربح !

الطريق شعر المودعون بالطبع بالقلق على أموالهم فأخذوا يطالبون بها ويلحون فى الطلب .. ووصل الأمر إلى درجة محاصرة عدد من شركات توظيف الأموال الكبيرة لاسترداد هذه الأموال . وفى أسبوع واحد ، هو الأسبوع الأخير من شهر مايو سحب أصحاب الودائع حوالى ٣٥٠ مليون جنيه من هذه الشركات[1] .

وأمام هذا الطوفان قام أصحاب شركات توظيف الأموال بالتوقف عن رد كل الودائع ، والاكتفاء برد نسبة ٢٠٪ منها فقط .. ثم توقفوا حتى عن صرف هذه النسبة القليلة من الودائع ووقف سحب الودائع نهائيا .. حتى الشيكات التى أعطوها من قبل للمودعين كانت بدون رصيد ! .. ولم تمض سوى أيام قليلة حتى أوقفوا أيضا صرف الأرباح ، أو ما أسموه بالسلف الشهرية للمودعين .. فى البدء لمدة ثلاثة شهور .. ثم لأجل غير مسمى فيما بعد !

وأعلن أصحاب الشركات أنهم اضطروا لذلك لعدم وجود أموال سائلة معهم .. ونسوا بالطبع كلامهم السابق عن الأرباح الهائلة التى يحققونها .

وهنا بدأ يفتضح أمر هذه الأرباح العظيمة التى تحققها شركات توظيف الأموال .. أو الخدعة الكبرى التى كانت السبب وراء تورط المودعين .

واكتملت فضيحة هذه الخدعة حينما أعلن أصحاب هذه الشركات أن السبب الأساسى لمعارضتهم القانون الجديد لتوظيف الأموال هو أنه يمنعهم من الاستمرار فى تلقى مزيد من أموال المودعين قبل أن ينتهوا من الاستعداد لتوفيق أوضاعهم ، وإعداد الميزانيات لشركاتهم .. وهو ماسوف يستغرق عدة شهور .. لقد قالوا بوضوح إنهم لا يمكنهم الاستمرار فى دفع الأرباح أو السلف الشهرية بدون الحصول على ودائع جديدة[2] .

فلا أرباح هائلة – إذاً – يحققونها .. ويتقاسمونها مع المودعين .. ولكنهم محتاجون لودائع جديدة ليصرفوا منها هذه الأرباح .

وبذلك كشف أصحاب توظيف الأموال بأنفسهم الخدعة الكبرى التى انطلت على كثيرين ، مودعين .. وغير مودعين .. وكانت السبب وراء التضخم السرطانى لهذه الظاهرة خلال العامين الأخيرين !

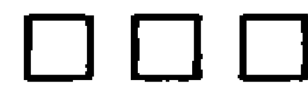
---

(١) روز اليوسف – الخدعة الكبرى فى شركات توظيف الأموال – نبيل عمر ٦ /٦ /٨٨ .

(٢) اتفق كل أصحاب الشركات الكبيرة والصغيرة على وقف صرف الأرباح الشهرية وكذلك وقف رد الودائع .

وابتلع أصحاب شركات توظيف الأموال ما كانوا يرددونه حول هذه الأرباح الهائلة التى حققوها .. بل لعلهم اعترفوا بالنصب علنا وعلى رءوس الأشهاد حينما قرروا جميعا خصم ما صرفه المودعون خلال السنوات الماضية من أصل الودائع[1] .. لأنهم لم يحققوا أرباحا .. وما صرفوه من هذه الأرباح كان مجرد سلف تحت الحساب .. وحان بالطبع وقت الحساب لخصمها من الودائع .

وسواء كان أحمد الريان قد اعترف أمام رئيس الوزراء وفى مكتبه بأنه نصاب أم لم يعترف[2] .. فإنه قد اعترف عمليا بالنصب هو وأصحاب توظيف الأموال الذين أصموا آذاننا بالدعايات التى تشيد بكفاءاتهم الاقتصادية . وذلك حينما قرروا جميعا خصم ما صرفوه من أرباح من أصل الودائع ! .. بل إن صاحب أكبر شركة قال فيما بعد ، وفى المحكمة ، إنه خسر قرابة نصف أموال المودعين فى المضاربات .



إذن ..

لا أرباح هائلة أو حتى ضئيلة .. ولكن خسائر .. وخسائر فادحة .

وبذلك انكشفت تماما الخدعة الكبرى التى عاش فيها آلاف المودعين فى كنف شركات توظيف الأموال .. وقامت على أساسها شركاتهم !

والخدعة تتمثل فى إغراء المودعين بنسبة كبيرة من الأرباح تدفع لهم فورا ، أو فى الشهر التالى لإيداعهم أموالهم فى الشركة . وبعد ذلك لابد أن تستمر عمليات إغراء مودعين جدد .. وتجميع ودائع جديدة لتصرف منها الأرباح لأصحاب الودائع القديمة .. وطالما أن صرف الأرباح مستمر .. وتدفق الودائع هو الآخر مستمر .. سوف تستمر الخدعة .. وسوف يقع ضحايا جدد فى شراك أصحاب توظيف الأموال ! .

وهذا هو بالتحديد ما أسماه الدكتور فرج فودة فى كتابه (بالملعوب) ونحن

---

(١) حتى شركة الشريف التى كان يتباهى أصحابها بأنها مختلفة عن بقية الشركات الأخرى فعلت ذلك أيضا

(٢) قال أحمد الريان فى المحكمة إنه لم يقل لرئيس الوزراء إنه نصاب أو حرامى ولم يطلب منه سحبه . بينما لم ينف رئيس الوزراء ما نشره رئيس تحرير مجلة أكتوبر حول هذه الواقعة

نسميه بالخدعة[1] .

وهذه الخدعة كان لا مفر من كشفها وافتضاح أمر أصحابها ، بأى مقياس اقتصادى موضوعي . ولكن أصحاب الودائع كانوا فى غيبوبة بسبب ما يحصلون عليه من أرباح بالفعل ، انتظم فى البدء أصحاب شركات توظيف الأموال فى صرفها ، بطريقة تبدد الشكوك وتبعد الريبة .

ولعل ذلك هو ما يعنيه الدكتور فرج فودة بأن ملعوب أصحاب توظيف الأموال كان مرغوبا .. ولذلك صار ملعوبًا .

فالخدعة يجب أن تنطوى على قدر كبير وجذاب من الإغراء ، تماما مثلما يجب وضع الطعم فى المصيدة لاصطياد أى كائن حى .. وكانت الأرباح الشهرية الكبيرة التى تصرف بانتظام هى الطعم الذى اصطادوا به المودعين الذين هم كائنات حية أيضا ! —

وحتى تكتمل الخدعة أعلن أصحاب توظيف الأموال أنهم يربحون كثيرا جدا .. وأن التراب يتحول بين أيديهم إلى فلوس .. والفلوس تتحول إلى ذهب .. ولذلك هم لا يبخلون على مودعيهم بالطبع بنصيب من هذه الأرباح الهائلة ، ونصيب كبير مغرٍ !

ولم يتنبه أحد من المودعين طوال الوقت حتى وقعت الواقعة ، إلى أنه ليس فى مقدور رجل أعمال أو شركة تحقيق كل هذا الكم الهائل من الأرباح باستثمار أموالها بالطرق المشروعة ، أو إذا كانت فى نشاطها ممتثلة للقانون .

فمعدل الأرباح المعروفة للتجارة المشروعة فى الأسواق كان يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٥٠٪ وأحيانا يصل إلى ١٠٠٪ فى بعض السلع قليلة التداول مثل قطع غيار السيارات[2] . وهذه المعدلات تختلف بالطبع عن المعدلات التى تحدث عنها أصحاب توظيف الأموال ، وبلغت ٢٠٠ ، ٣٠٠٪ .

كذلك فإن معدل دوران رأس المال فى النشاطات التى تعمل فيها شركات

---

(١) يقول الدكتور فرج فودة فى كتابه : (الملعوب تعبير اصطلاحى يحمل معنى الخدعة ويوحى فى ذات الوقت بأن الخدعة معدة سلفا وليست من وحى الخاطر . كما أنها محكمة الصنع وليست تلقائية التكوين ، وهو أيضا لفظ يوحى بالطرافة ويدفع إلى القبول . فالملعوب لكى يكون ملعوبا لابد أن يكون مرغوبا) .

(٢) روز اليوسف – الخدعة الكبرى – المرجع السابق .

توظيف الأموال يتراوح بين ٣ إلى ٦ مرات فى السنة فى أحسن الأحوال خاصة فى تجارة مثل تجارة المواد الغذائية[١] .

وهذه المعدلات لايمكن أن تحول مبلغ ٥٠ ألف جنيه – وكما ادعى أحد أصحاب شركات توظيف الأموال – إلى عشرة ملايين جنيه خلال فترة وجيزة !

ولذلك – وبعيدا عن تأثير العاطفة أو المصلحة – فإن من المنطقى أن نستنتج أن شركات توظيف الأموال لم يكن أمامها للاستمرار فى دفع هذه المعدلات العالية من الأرباح سوى واحد من أمرين لا ثالث لهما :[٢] .

إما أن تسعى لتجاوز هذه المعدلات المعروفة للأرباح بأى وسيلة حتى ولو كانت غير مشروعة ، أو تضمنت خرقا للقوانين الاقتصادية .

وإما أن تضطر لصرف الأرباح الكبيرة من أصل الودائع !

وكلا الأمرين .. أحلاهما مر بالطبع[٣] !

فالأول :يهدد أصحاب هذه الشركات بالوقوع تحت طائلة القانون .. وهذا ما حدث بالفعل حينما حكم على محمد عبد الفتاح (الريان) بالسجن لسنتين لاستيراد صفقة من الفول وتوزيعها بدون ترخيص .

أما الثانى: فهو يهدد أصحاب هذه الشركات بتبديد ما جمعوه من ودائع على الأرباح التى يصرفونها وبالتالى يهددهم بانكشاف أمرهم وبالفضيحة .. ويصير وقتها ملاذهم الوحيد هو الهرب ، كما فعل عشرة منهم من قبل ، كان آخرهم محمد كمال عبد الهادى صاحب شركة الهلال .. وكما فكر فى ذلك أصحاب شركة الريان أنفسهم ، أكبر شركات توظيف الأموال[٤] .

ومع ذلك .. فلقد اضطر أصحاب شركات توظيف الأموال إلى الأمرين

---

(١) روز اليوسف – الخدعة الكبرى – المرجع السابق

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) انتهت دراسة خبراء سوق المال وجهاز المحاسبات والبنك المركزى والرقابة الإدارية إلى أن (توزيع العائد على هذا النحو إما أن يكون ناتجا عن نشاطات أخرى غير معلن عنها أو أن تكون قطاعا من الإيداعات التى تفوق المسحوبات والتوزيعات .

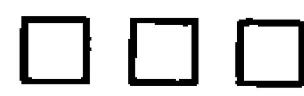
(٤) قال مرتضى منصور المحامى فى المحكمة إنه أبلغ المخابرات العامة بخطة هروب أحمد الريان التى كانت معدة بعد صدور القانون الجديد (روز اليوسف ١٩٨٩/١/٢) كما اختفى محمد الريان قبل إلقاء القبض عليه عدة أيام واستدعت أجهزة الأمن شقيقه ومحاميه وعددا من أصدقائه منهم أحد أعضاء مجلس نقابة الصحفيين قبل الإمساك به .

معا ! .. البحث عن الأرباح الكبيرة بأى وسيلة .. وصرف الأرباح من أصل الودائع .

فهم عن طريق الاحتكار والمضاربة - مثل العديد من رجال الأعمال - تمكنوا من تجاوز المعدلات المتعارف عليها للربح فى السوق المصرية فعلا .. ولعل ذلك هو مادفع الأستاذ عبد الستار الطويلة للقول فى كتابه بأنه قد انتهى العصر الذى كان الرأسمالى يقنع فيه بربح ٥ ، ١٠٪ .

ولكن يبقى أن هذه المعدلات الكبيرة للربح قد تحققت نتيجة لخرق القوانين وللإفراط فى المضاربات ، سواء على السلع الأساسية أو على العملات الأجنبية والذهب والمعادن ، كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد . كما تحققت أيضا نتيجة للاتجاه نحو الاحتكار فى السوق وطرد المنتجين الصغار منها .

والدليل أن إحدى المشاكل المؤرقة للجهاز المصرفى الآن هى تراكم الديون على القطاع الخاص ورجال الأعمال الذين تعثروا فى السداد[1] . ولم يحتملوا الالتهاب الذى حدث فى سعر الدولار ، فوقعوا فى براثن دائرة خبيثة من الخسائر وها هى ٦٠٠ شركة فى القطاع الخاص لم تجد حلا لخسائرها الفادحة حتى الآن والبعض منها اضطر أصحابها لإشهار إفلاسهم[2] .



وحتى مع اللجوء إلى كل الوسائل غير المشروعة - قانونا واقتصادا - لتحقيق الأرباح الهائلة ، اضطر أيضا أصحاب توظيف الأموال للأمر الثانى (المر) أيضا ... وهو صرف الأرباح (لقدامى) المودعين من ودائع وأموال المودعين (الجدد) .

وكان هناك أكثر من سبب لاضطرارهم لهذا الأمر الأكثر مرارة :

فهم استثمروا نسبة ضئيلة جدا مما جمعوه فى الداخل لا تتجاوز طبقا لتقديرات خبراء جهاز المحاسبات وهيئة سوق المال ١٥ - ٢٠٪ فقط ..

(١) بلغت قيمة ديون القطاع الخاص ٣,٥ مليار جنيه .

(٢) بعض الشركات أقيمت على مايدو لتخسر ويتم تصفيتها فيما بعد وهذه هى الشركات التى أفرط عثمان أحمد عثمان فى إنشائها .

والباقى غامروا به فى مضاربات غير مأمونة ، أو إنفاق ترفى حاد أو حتى فى رشاوى مقنعة .. وكان ذلك معناه أن الأرباح التى سوف يحققونها - مهما كانت معدلاتها كبيرة - فلن تفى بصرف كل أرباح أصحاب الودائع التى تصل إلى ربع قيمة ودائعهم سنويا .

أما السبب الأهم لاضطرارهم لصرف الأرباح من أصل الودائع فقد كانت الخسائر الفادحة التى لحقت بهم سواء فى عمليات المضاربات فى الداخل أو الخارج التى انغمسوا فيها ، حتى الذقون .. أو فى مشروعات غير مدروسة ، اضطروا لها كواجهة يغطون بها أنشطتهم ، وكضرورة لإغراء مودعين جدد وللإيقاع بهم ، وتحت ضغط انتقادات حادة وجهت إليهم بأنهم يبددون المدخرات المصرية بما لا يفيد أو ينفع .

ولقد قدرت عدة تقارير قيمة الخسائر التى لحقت بأربع من شركات توظيف الأموال بعد انهيار البورصة فى أكتوبر ١٩٨٧ ، بما يتراوح بين ٨٠٠ مليون - مليار دولار[١] ، وهو مبلغ يساوى قرابة كل الودائع التى جمعتها شركة الريان ، أكبر شركات توظيف الأموال ، خلال عدة سنوات مضت ، أو يساوى قرابة نصف كل الودائع التى جمعتها حتى عام ١٩٨٨ .

وقبلها خسرت شركة الريان وحدها قرابة ٢٠٠ مليون دولار فى المضاربة على المارك الألمانى[٢] .

أما بعدها فقد خسرت أيضا فى عملية مضاربة على الذهب حينما انخفض سعر أوقية الذهب ٧٧ دولارا دفعة واحدة أى بنسبة ١٥٪[٣] .

وكل ذلك بسبب المضاربات !

غير أن خسائر شركات توظيف الأموال لم يكن سببها المضاربات فقط .. بل كان سببها أيضا التكالب على مشروعات استثمارية غير مدروسة فى الداخل ، حينما انتابت أصحاب توظيف الأموال هوجة الشراء التى أشرنا إليها من قبل .

وكانت شركة السعد هى الأوفر نصيبا من هذا النوع من الخسائر من بين كل

---

(١) الوفد ٨٧/١٠/٢٥.- والأهالى ١٩٨٧/١١/٤ .

(٢) أعلنت أنباء هذه الخسارة أثناء اجتماع صندوق النقد الدولى بحضور اثنين من نواب رؤساء الوزارة فى مصر

(٣) الشعب ٨٨/٥/٣ .

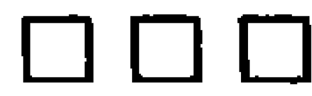
الشركات الأخرى ، وخاصة أن صاحبها انتهج سياسة استثمارية خاصة تنحو نحو شراء المشروعات المتعثرة بدعوى إحيائها ، مثل مشروع تصنيع أجزاء الفسبا ، ومشروع مارينجاك لإنتاج البلاستيك ، ومصنع للموبيليا !

وكانت مثل هذه الخسائر سواء فى المضاربات المالية فى الخارج أو المضاربات الاستثمارية فى الداخل كفيلة بابتلاع كل أو حتى معظم الأرباح التى تحققها الأنشطة التجارية الأخرى ، وما تبقى من أرباح ، وإن تبقى شىء كان لا يكفى بالطبع لمنح أصحاب الودائع أرباحا شهرية ٢٪ من ودائعهم .

ولذلك .. لم يكن أمام أصحاب هذه الشركات طريق آخر سوى اللجوء إلى صرف هذه الأرباح من أصل الودائع .

وهذا ما اعترف به أخيرا أحمد الريان صراحة فى المحكمة .

وكان ذلك بالتحديد هو جوهر الخدعة التى غرر بها أصحاب توظيف الأموال مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات .



واستمرار هذه الخدعة كان يقتضى أن تعمل هذه الشركات وأصحابها بآليات محددة :

أولاً : تملك أصحاب الشركات كل شىء .. الأصول .. والمشروعات والاستثمارات .. بأسمائهم هم .. حتى الأموال التى جمعوها أودعوها فى البنوك من خلال حسابات بأسمائهم .. بل إن رءوس أموال الشركات واستثماراتها كانت أيضا بأسمائهم ، وليست حتى بأسماء الشركات الجديدة التى أنشأوها .

ولقد اكتشف ذلك بوضوح خبراء البنك المركزى ووزارة الاقتصاد وهيئة سوق المال والرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة وجهاز المحاسبات حينما قاموا بدراسة مشتركة لأكبر ست شركات لتوظيف الأموال .

تقول الدراسة :

وتبين أنه لا توجد للمودعين أية حقوق ملكية علي جميع الأموال والموجودات ، كما تبين أن الجانب الأكبر من عقود ملكية الأصول عقود ابتدائية

وغير مسجلة . كذلك تبين أن بعض الشركات قامت بشراء مشروعات خاصة مملوكة لشركات الأشخاص التى أنشأوها أو مملوكة بصفة شخصية لأصحاب هذه الشركات وأولادهم القصر .

ثانيا : وكما تملك أصحاب هذه الشركات كل أصولها ومشروعاتها وأموالها بأسمائهم ، احتفظوا أيضا بالإدارة فى أيديهم . لذلك كانت إدارة شركات توظيف الأموال هى إدارة عائلية . وهذه الإدارة ليست مناسبة بالطبع للمشروعات الضخمة الكبيرة .. ولذلك خاصم النجاح هذه الإدارة ، سواء فى مضارباتها المالية أو فى العديد من مشروعاتها واستثماراتها الداخلية .. فلحقت بها الخسائر الفادحة !

فمثلا ...

سجلت دراسة خبراء الهيئات المختلفة أنه رغم أن أصحاب شركات توظيف الأموال قد أنشأوا العديد من الشركات المستقلة عن شركاتهم الأم ، إلا أن مجلس الإدارة فى جميع هذه الشركات تم تشكيله أيضا من أصحاب توظيف الأموال .. وحتى عندما أضيف إليهم عضو أو آخر لإضفاء بعض المصداقية عليهم ، فقد ظل دائما هناك شخص واحد هو المسئول عن الإدارة أو المهيمن على شئون هذه الشركات مجتمعة ، وهو دائما أحد أصحاب الشركة الأم .

كما أن الجمعيات العمومية لهذه الشركات تم تشكيلها أيضا وفقا لإرادة أصحابها تماما مثل مجالس الإدارة .. ولذلك انعدمت تقريبا الرقابة الداخلية على أعمال مجلس الإدارة .

أيضـــا ...

لقد شكا المحاسب المالى لأكبر هذه الشركات ، فى بلاغ رسمى قدمه لإحدى جهات الرقابة ، أنه فشل فى العثور على الأوراق والمستندات والبيانات اللازمة لإعداد المركز المالى للشركة .. وبغض النظر عن تأخر هذا المحاسب فى إعلان ذلك ، إلا أنه دليل على أن إدارة أكبر شركة من شركات توظيف الأموال كانت إدارة عائلية مغلقة .. فحتى المحاسب المالى الذى يجب أن يثقوا فيه لم يمنحوه البيانات المالية التى يحتاجها![1] .

(١) المحاسب هو مجدى حشيش .. والشركة هى شركة الريان .. والجهة هى الرقابة الإدارية .

كذلك ..

حكى عدد من الذين تعاملوا مع آل الريان أن فتحى ومن بعده شقيقه ، كان يمسك بنوتة صغيرة يدون فيها كل شيء يتعلق بأمور الشركة .. الأموال التى تم جمعها .. والتى يتم المضاربة بها فى البورصات المختلفة .. والأموال المودعة فى البنوك .. وأرقام الحسابات .. ورءوس الأموال للمشروعات المختلفة .. حتى الأجور والمرتبات أيضا كان يتم تدوينها فى النوتة[1] .

وهذه النوتة هى التى بدأ بها فتحى الريان تسجيل حسابات أعماله حينما كان يتاجر هو وأشقاؤه فى العملة .. ثم استمر يعمل بنفس الأسلوب حتى بعد أن أنشأ شركته وتضخمت أعمال هذه الشركة ونشأت فى رحابها عدة شركات أخرى !

وكانت هذه النوتة هى تقريبا ميزانية شركات آل الريان الذين كانوا يتعاملون فى أكثر من مليارين من الجنيهات ![2] .

وهذا السلوك لايشير إلى أن الإدارة كانت عائلية فقط .. ولكن بدائية أيضا .. أو شديدة البدائية .. أو مايمكن تسميته (بإدارة المصطبة) !

ومثل هذه الادارة يمكن أن تكون فريسة سهلة بالطبع لمن يريد التوجيه والاستيلاء على ماتحت أيديها من أموال .

ثالثاً : ولجأ أصحاب توظيف الأموال إلى التمسح بالإسلام فرفعت شعارات الهدى والصلاح والرشاد . وأعلنت أن البركة وراء النجاح .. وتصدرت إعلاناتها الآيات القرآنية .. وسمت حتى منتجاتها بأسماء إسلامية ابتداء من مسحوق الغسيل .. و انتهاء بالبتزا !

ولذلك وجدنا من يصف هذه الشركات بأنها شركات إسلامية ويتغافل عن فساد أصحابها لهذا السبب ... ويدافع عنها بحرارة (لأنها أنقذت آلاف المواطنين من الوقوع فى براثن البنوك الربوية)[3] .

---

(١) ثمة معلومات تفيد أن النوتة ضمت أيضا أسماء الذين حصلوا على قروض من الريان بدون فوائد ، أو حصلوا على فوائد مميزة مرتفعة وصلت أحيانا إلى ٨٠ ، ١٠٠٪ من الشركة . ولكن النوتة اختفت ولم يعثر عليها أحد . وكان فتحى قد سلمها لشقيقه بعد أن تخلى عن رئاسة الشركة .

(٢) كشفت التحقيقات فى قضية الريان عن وجود أسماء لمودعين بلا عناوين .. وأيضا وجود عناوين بلا أسماء .

(٣) سئل فتحى الريان لماذا تحصل على فائدة ربوية من البنوك إذا كنت ضد الربا فأجاب (إننا اذا لم نحصل على فائدة كنا أغبياء .. ولقد أفتى العلماء بجواز أخذ المسلم الربا بشرط إنفاقه على أصحاب الحوائج .. وهذا مانفعل (أكتوبر ٨/١١/٨٧) .

ولأنها — وهذا هو الأهم — تعد (أول تطبيق عملى لأحد أركان الاقتصاد الإسلامى وهو عقد المضاربة أو عقد القراض) .

وذهب هؤلاء ، ومعهم أصحاب توظيف الأموال إلى مدى أبعد حينما اتهموا كل من تجرأ أو تجاسر على توجيه مجرد نقد لهذه الشركات بأنه كافر وملحد وزنديق .. ومعادٍ للإسلام !

والمثير فى الأمر أن أصحاب توظيف الأموال اختفوا فى أردية الدين فى الوقت الذى كانوا يتصرفون فيه بشكل يتناقض تماما معه !

فهم رغم مطالبتهم الناس بعدم التعامل مع البنوك (الربوية) كانوا هم يتعاملون مع البنوك فى الداخل والخارج وعلى نطاق واسع .. بل كانوا يضاربون على الأموال والمعادن بواسطة هذه البنوك ![1] .

وهم .. رغم أنهم يشبهون عقود الوكالة التى منحوها للمودعين بعقود (المضاربة الإسلامية) فإنهم لم يلتزموا بشرط واحد من هذه العقود الاسلامية .

فلاهم أعلنوا ميزانياتهم .. ولا أعلنوا عن قيمة أموالهم الخاصة قبل دعوة المواطنين لإيداع أموالهم .. رغم أن من شروط عقد المضاربة عدم خلط مال شخص بآخر فى المضاربة بدون علمهما ، وضمان المال عند التعدى أو التقصير الجسيم[2] .

وأيضا .. هم كانوا يأتون آثاماً وخطايا فى تصرفاتهم اليومية ينهى عنها — بشدة — الإسلام .

ولذلك كان الإسلام هو مجرد واجهة فقط يخفون وراءها كل ماهو قبيح ، وبالذات الخدعة التى أعدوها للمودعين ![3]

---

(١) ردد بعض أصحاب توظيف الأموال حديثا منسوبا للرسول ومشكوكا فى صحته يقول : (لأن يزنى أحدكم بأمه فى حجر الكعبة أهون عند الله من الربا) !

(٢) روز اليوسف — توظيف الإسلام لنهب الاموال — الدمرداش العقالى ١٩٨٧/٨/٤ . وقد ذهب صاحب المقال وهو أحد الدعاة إلى أن صرف سلفة شهرية هو باطل شرعا وربا محرم لأنه يشترط فى عقد المضاربة بقاء المال فى يد من يتولى المضاربة حتى نهاية العملية ، وأن تتم المقاسمة فى الربح بعد تحققه بالفعل .

(٣) قال الدكتور كمال أبو المجد : إن هذه الشركات تسلك مسلكا فجا لايثير الاحترام وهو أنها تربط كل صغيرة وكبيرة بالإسلام . بينما الإسلام أجل من أن يستخدم استخداما تجاريا (الأهرام الاقتصادى ١٩٨٧/١٢/٢٨)

وقال الدكتور أحمد النجار الأمين العام لاتحاد البنوك الإسلامية : لا داعى لوصف تلك الشركات بأنها إسلامية لان الإسلام أكبر من ذلك (عبد الستار الطويلة — مرجع سابق) .

رابعاً : استخدام الرشاوى لضمان استمرار الأعمال غير المشروعة أو الصفقات المشبوهة ، والتى كانت ضرورة لتجاوز معدلات الربح فى السوق المصرية ، وتحقيق معدلات ربح تفوقها لتوفير مايدفعونه من أرباح للمودعين أو على الأقل لتغطية قدر من الخسائر التى توالت عليهم .

وقد تنوعت هذه الرشاوى ـ كما اتضح لنا من قبل ـ فضمت فى قوائمها الرشاوى العينية والنقدية أيضا .. وتعددت صورها أيضا .. فهى كانت إما قرض حسن وبلا فوائد .. وقد لايرد ! .. أو فوائد مميزة يحصل عليها عدد من المودعين .. وأيضا عمولات مباشرة لتسهيل عدد من الصفقات التجارية .

ويرتبط بذلك أيضا تشغيل أصحاب توظيف الأموال لعدد من المسئولين السابقين فى شركاتهم للاستفادة من علاقاتهم بجسم جهاز الدولة لتسهيل انشطتهم وتشهيل أعمالهم .

خامساً : الانغماس فى المضاربات فى الخارج على كل شيء .. العملات الأجنبية المختلفة .. والذهب والمعادن النفيسة .. والأسهم والسندات .. وحتى الحبوب .. وذلك لضمان تحقيق أرباح كبيرة تساهم فى تدبير قسط من الأرباح التى يحصل عليها المودعون شهريا[1] .

وفى البدء كان أصحاب شركات توظيف الأموال ينكرون انخراطهم فى المضاربات ويدعون أن (البركة) هى التى تضمن لهم هذه الأرباح (الكبيرة) **لمشروعاتهم** (القليلة) .. ولكنهم اضطروا للاعتراف بالمضاربات بعد أن شاع أمر الخسارة التى لحقت بأكبر شركة وهى شركة الريان .. ووقتها نشر أصحابها إعلانا شهيرا فى كل الصحف اليومية تحت عنوان (كتاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية) ، وتضمن الإعلان صور شهادات من البنوك الأجنبية حول المعاملات والمضاربات فى البورصات وأسواق المال العالمية والتى تمنح فيها مدير شركات الريان لقب (سوبر دولار) .. أى أنه مضارب ممتاز[2] .

وعلى أثر ذلك اندفع معظم أصحاب شركات توظيف الأموال للدفاع وبحرارة عن هذه المضاربات وعن ضرورتها ، حتى أن واحدا من أصحاب شركة

---

(١) اعترف فتحى الريان أنه مضطر للمضاربة لضمان تحقيق الأرباح الكبيرة (الأهالى ٨٧/١١/١١)
(٢) أهرام ـ أخبار ـ جمهورية ١٩٨٦/١١/١٠ .

الريان وهى أكبر شركة مضاربة فى الخارج قال: (المضاربة ليست عملية بغيضة.. إنها تجارة .. فيها مكسب وخسارة .. وهى ضرورية لتوفير الارباح الكبيرة للمودعين)[١] .

وحتى الذين أنكروا هذه المضاربات دافعوا عنها أيضا وبحرارة :

أشرف السعد يقول : (تجارة العملة والمضاربات ليست حراما)[٢] .

ونبيل زكى صاحب شركة سينفاد يقول : (إذا كانت بعض الشركات تستثمر أموالها خارج مصر فى المضاربات العالمية فإننى أعتقد أنهم بدخولهم هذا المجال ، فإن ذلك يعنى كفاءتهم التامة واستعدادهم الفنى لاقتحام الأسواق العالمية والتعامل معها .. وإذا كانوا كذلك فعلا .. فما الضرر من وراء ذلك . بل أعتقد أنهم بذلك يحققون فائدة وربحية عظيمة لمصر .. وأن نكون قادرين على استثمار أموالنا فى هذه الأسواق الخارجية والعودة بالأرباح إلى مصر مرة أخرى . فمعنى ذلك أننا نحقق شيئا عظيما) !![٣] .

ولكن ما حدث يقينا هو أن أصحاب هذه الشركات لم يحققوا بالفعل شيئا عظيما لا لمصر .. أو فقط للمودعين .. أو حتى لأنفسهم !

فقد تم استدراجهم بعمليات المضاربة العالمية فحجبوا هذه الأموال عن مصر فى وقت كانت فيه فى أشد الحاجة اليها لتمويل استثمارات ضرورية .

فطبقا للتقديرات الرسمية فإن ما احتفظ به أصحاب توظيف الأموال من ودائع المواطنين فى الخارج لاستخدامه فى المضاربات كان لايقل عن ٨٠٪ ، ويصل أحيانا إلى ٩٦٪ فى بعض الشركات[٤] .

وهم أيضا خسروا الكثير والكثير بسبب هذه المضاربات .. ففى يوم واحد بلغت خسارة أربع شركات منها ، بسبب انهيار البورصة ، كل دخل قناة السويس فى عام كامل .

---

(١) الأهالى ـ ٨٧/١١/١٩ - مرجع سابق .

(٢) أعلن ذلك أيضا الشيخ صلاح أبو إسماعيل الذى اكتشف تعامله مع تاجر العملة سامى على حسن فى قضية البنوك الكبرى ثم مع الهلال والريان فيما بعد .

(٣) الوفد ١٩٨٨/١/٧ .

(٤) الدراسة المشتركة لمجموعة هيئات .

واضطر بعضهم فيما بعد للاعتراف بأن المضاربة فى الخارج بغيضة ، حتى أن أشرف السعد الذى دافع عنها من قبل قال إنه اشترط على أحمد الريان لتحقيق الاندماج الابتعاد عن المضاربة[١] .

وهكذا بدلا من العودة بالأرباح إلى مصر - كما يقول صاحب سينفاد - عادوا بالخسائر .. ولكن الأهم من ذلك أن شركات توظيف الأموال لعبت من خلال هذه المضاربات دورا مؤثرا وخطيرا فى عملية تدويل الأموال المصرية وتدويرها ، وهى العملية التى اعتمدتها الرأسمالية العالمية أسلوبا لنقل عبء أزماتها إلى الدول النامية .. فالأموال والمدخرات المصرية تتسرب إلى الخارج .. ويخسرها أصحاب هذه الشركات فى البورصات .. والمضاربات .. ويعاد ضخها أو تدويرها إلى مصر مرة أخرى فى شكل قروض بفائدة مرتفعة أو بشروط قاسية .. فتتراكم عليها الديون .. وحينما تتعثر فى السداد تعانى الكثير من تعنت الدول المقرضة ![٢] .

سادسا: ولأن أصحاب هذه الشركات حولوا معظم أموالهم إلى الخارج فإنهم استثمروا القليل (١٥ - ٢٠٪) من الأموال التى جمعوها فى استثمارات بالداخل . واستخدموا هذه الأموال القليلة فى تمويل أنشطتهم التجارية والاستثمارية معا .. أى إن نصيب الاستثمارات من الأموال التى جمعوها فى أنشطتهم كان ضئيلا للغاية من بين ماجمعوه من أموال المودعين . وقد قدر خبراء هيئة سوق المال قيمة استثمارات ست شركات فى عام ١٩٨٧ بما لايتجاوز ٥٠٠ مليون جنيه فقط . نسبة كبيرة منها فى شركة الشريف .

وحتى هذه النسبة الضئيلة جمدوا معظمها فى شراء أصول ثابتة لاتدر عوائد مثل الأراضى والمبانى ، أو فى مشروعات مازالت تحت التأسيس ، أو حتى تحت الدراسة لأفكار كانت تراود أصحابها ، ورغم ذلك ، فإنهم أفرطوا فى الإعلان عنها سواء فى نشراتهم الخاصة أو فى أجهزة الإعلام .

---

(١) الأخبار ١٩٨٨/١١/١٣

(٢) لم يقتصر الأمر على المضاربات فى الخارج بل إن بعض شركات توظيف الأموال ساهمت فى استثمارات خارج مصر أيضاً .. فقد أنشأت شركة الريان شركة لتعبئة الحبوب فى أمريكا ومطاعم فى أوروبا والسعودية وساهمت فى بنك فيصل الاسلامى بقبرص ، بينما أقامت شركة الشريف مصفاة للبترول فى سويسرا وأقامت شركة بدر شركة لتأجير السيارات بلندن وسعت شركة الهلال لشراء خمسة مصانع لإنتاج الورق والكرتون وزيت الطعام والمسامير والجلود الصناعية فى قبرص . ولكن الصفقة فشلت .

وطبقا للدراسة التى أجراها خبراء هيئة سوق المال .. فقد بلغ عدد الشركات التى أنشأتها أكبر ست شركات لتوظيف الأموال ٩٢ شركة نصفها تقريبا (٤٥ شركة) مازال تحت التأسيس .[١] .

أما المشروعات التى أنشأتها شركات توظيف الأموال ، وانتهت عمليات تأسيسها وبدأت التشغيل ، فإنها لم تشذ عن النمط الاستثمارى الذى ساد البلاد منذ بدء الانفتاح .. فهى كانت فى الغالب مشروعات استهلاكية وخدمية مثل الاستثمار العقارى أو بناء الأبراج السكنية ومطاعم ومخابز وفنادق وإتجار فى السلع المعمرة وتربية الدواجن وإنتاج الملابس الجاهزة والمقاولات . ورغم أنها كانت تملك أموالا ضخمة أوذات قوة مالية قابضة كان يجب أن تسلك سلوكا استثماريا مختلفا يساهم فى تطوير الاقتصاد ويدعم الإنتاج الصناعى[٢] .

وحتى معظم هذه المشروعات الاستهلاكية والخدمية لم يبذل أصحاب شركات توظيف الأموال جهدا فى تأسيسها أو إقامتها .. بل على العكس قاموا بشرائها جاهزة من أصحابها .. أى أنهم لم يستخدموا ما جمعوه من أموال فى زيادة الثروة القومية ولكنهم استخدموها فقط فى نقل ملكية هذه الثروة لهم[٣] .

وكان ذلك يتفق أيضا مع السياسة الاستثمارية التى طغت على نشاط القطاع الخاص ، حينما سعى لشراء مشروعات قائمة بالفعل ومملوكة للقطاع العام بحجة تطويرها !

وكذلك .. لم يكن غريبا أن تتم مشروعات توظيف الأموال باشتراك مع شركاء أجانب[٤] .

واتساقا مع هذه السياسة الاستثمارية سعى أصحاب توظيف الأموال إلى شراء عدد من البنوك أو نسبة كبيرة من أسهمها .. وقد نجحت أحيانا ، حينما اشترت

(١) الدراسة المشتركة لمجموعة الهيئات .

(٢) مشروعات شركة الريان شملت : معلومات مالية - استثمارات عقارية - منظفات صناعية - مواد بناء - مزارع للثروة الحيوانية - تجارة حبوب وعلال ومفروشات ودور لرعاية الطفل - مطاعم - محلات للمصوغات - والمجوهرات ومحطات خدمة وتموين ودور للتراث وشركات للنقل .

(٣) كانت شركة السعد هى أكثر شركات توظيف الأموال التى قامت بشراء المشروعات الجاهزة .. وكانت أشهر المشروعات التى اشترتها (شركة مارينجاك ومصنع زانوسى للثلاجات - ميلكو فارم السعد) واستخدمت البلطجة فى إجبار أصحاب المشروعات على البيع .

(٤) من بين هذه المشروعات مزارع الريان مع شركة دنماركية .. وشركة ميلكو فارم السعد .. وشركة اليكتروستار لتصنيع الثلاجات .. وشركة مصر فرنسا لملابس الأطفال مع شركة الهدى .

شركة الشريف ٣٠٪ من أسهم المصرف الإسلامى الدولى ، وحينما اشترت شركة الهدى ٥١٪ من أسهم بنك آخر مشترك ... وأخفقت أحيانا أخرى حينما تعثرت جهود شركة الريان لشراء نصف أسهم بنك مصر أمريكا الدولى[١] .

وهكذا لم يقتصر الأمر على ضآلة الأموال التى وجهها أصحاب توظيف الأموال للاستثمار فى الداخل ، ولكنهم حتى هذه الأموال الضئيلة استخدموها فى تمويل مشروعات استهلاكية وخدمية فى الأساس .

ومثل هذه المشروعات لاتفيد كثيرا الاقتصاد القومى الذى هو فى حاجة أكثر للمشروعات الإنتاجية الكبيرة ، مثل المشروعات الصناعية أو مشروعات استصلاح الأراضى[٢] ولكنها تخدم أساسا فئات وطبقات معينة وهى الطبقات أو الفئات القادرة على دفع ثمن شراءهذه الخدمات أو السلع الاستهلاكية .. أو الفئات والطبقات القادرة والغنية .

والأكثر خطورة أن انغماس أصحاب هذه الشركات فى المضاربات وشراء المبانى والمقاهى والمكاتب وحتى المصانع الجاهزة انما ساهم بدور فى خلق مناخ استثمارى وهمى يفضى إلى تثبيط همم المستثمرين الجادين ويعطل المبادرات الفردية ويلحق أفدح الضرر بنشاط سوق الأوراق المالية .

سابعاً: ورغم ضآلة استثمارات شركات توظيف الأموال فى الداخل ، فإنها سعت إلى احتكار مجموعة من المجالات داخل الاقتصاد المصرى مثل تجارة الأعلاف واللحوم وصناعة الدواجن والبيض وتجارة السيارات وصناعة البلاستيك .

فشركة الشريف طاردت منافسيها الصغار من أبناء القطاع الخاص فى السوق .

وشركة الريان فرضت سيطرتها على تجارة الأعلاف والذرة الصفراء ثم تجارة اللحوم والدواجن .

وسعت الشركتان معا (الشريف والريان) لفرض احتكارهما على تجارة

---

(١) حاولت شركة بدر إنشاء شركة تكافل إسلامى وتأمين ، ولكن السلطات المختصة رفضت الترخيص بإنشاء هذه الشركة .

(٢) حتى شركة الشريف التى حظيت بتقدير خاص من البعض لأنها ركزت جهودها على الاستثمار الصناعى فإنها فى نفس الوقت وجهت حوالى ٤٠٪ من جهودها للنشاط التجارى والمقاولات ، وحتى صناعة البلاستيك التى احتكرتها فقد اعتمدت أساسا على الخارج فى استيراد المادة الخام والآلات والمعدات .

المنظفات الصناعية وقامتا بجمع إنتاج القطاع العام الرخيص من السوق لإدخاله فى صناعة الأنواع مرتفعة الثمن !

وفرضت شركة السعد احتكارها على سوق السيارات المنتجة محليا (النصر ـ فيورا) حينما اشترت حصة من شركة القطاع العام الوحيدة لصناعة السيارات فى مصر ، واشترت كميات من السيارات من الأسواق .

ثامناً : ومع الاحتكار استخدم أصحاب توظيف الأموال أساليب غير مشروعة أيضا، كالسرقة والتدليس، لبسط نفوذهم داخل الحياة الاقتصادية . وقد تنوعت حوادث السطو التى مارستها شركات توظيف الأموال لتشمل الاستيلاء على أراضى الآثار ، لتقيم عليها بعض المشروعات ، ولتشمل أيضاً الاستيلاء على كتب التراث ، والتى كان أشهرها هو ذلك الحادث الذى تعرضت له الهيئة العامة للكتاب حينما سطت شركة الريان على كتب التراث التى نشرتها الهيئة وأعادت طبعها لحسابها الخاص ، حتى بما فيها من أخطاء مطبعية ، ثم بيعها بالتقسيط[2] .

تاسعاً : **وأخيرا فقد لجأ أصحاب توظيف الأموال إلى استخدام القوة والعنف لتصفية الخلافات التى نشبت بينهم وبين شركائهم أو حتى موظفيهم .**

وهناك ثلاث حوادث تكشف النقاب عن ذلك :

الحادثة الأولى: هى حالة الدكتور صلاح السيد الذى اتهم آل الريان باختطافه من منزله وتعذيبه فى إحدى محطات البنزين التى يملكونها لإجباره على توقيع عدة شيكات بمبلغ ٦ ملايين جنيه لأن الشركة الأجنبية التى كان يمثلها لم تف بالتزاماتها لهم . ثم إعادة اختطافه مرة أخرى ، ولكن من داخل غرفة الإنعاش بأحد المستشفيات لإجباره على إلغاء إخطاره للبنك بعدم صرف الشيكات التى وقعها[3] .

والحادثة الثانية هى حادثة فصل السائق الخاص لمحمد الريان بعد اتهامه بالسرقة إلا أن القضاء برأ السائق . وأثناء التحقيقات والمحاكمة اتهم السائق نفسه ، الريان

---

(١) حرر تفتيش آثار امبابة محضرا لشركة الريان فى منتصف ٨٧ بسبب تعديها على ٥ أفدنة من أراضى الآثار .

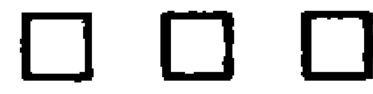
(٢) كان من شروط طباعة الكتب المسروقة عدم كتابة اسم الريان على الغلاف الخارجى وعدم ذكر رقم الإيداع بدار الكتب .

(٣) روز اليوسف ١٦ / ٥ /٨٨ – والأحرار ٣١/١٠/٨٨ .

بأنهم حاولوا توريطه فى تهريب عدة سبائك من الذهب إلى الخارج ، وكذلك قتل احدى زوجات الشقيق الثانى محمد[1] .

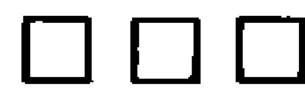
أما الحادثة الثالثة .. فقد كشف النقاب عنها بلاغ قدمه محمد على يوسف الصفدى ، وهو أحد رجال الأعمال وصاحب إحدى الشركات التى تخصصت فى استيراد السكر من الخارج .

كان أشرف السعد وزوجته قد اتفقا معه على شراء نسبة كبيرة من أسهم الشركة . لكنهما لم يقوما بالوفاء بالالتزامات التى كانت على الشركة .. وقرر الصفدى إلغاء الاتفاق .. ولكن السعد رفض ذلك ، وحاول الإبقاء على الاتفاق بالقوة واستفاد بصلة قرابة تربطه بأحد قيادات الشرطة فى القاهرة[2] .



وهكذا تنوعت وتعددت آليات العمل التى حكمت مسار ونشاط أصحاب توظيف الأموال .. وقد بدأت هذه الآليات بنقل ملكية الأموال التى يجمعونها من المودعين بأسمائهم الشخصية وأولادهم القصر ، سواء تحولت هذه الأموال إلى أصول أو رءوس أموال شركات .. أو تحولت إلى حسابات فى البنوك داخل وخارج البلاد .. ثم انتهت باستخدام القوة لامتلاك مزيد من الشركات القائمة أو لتصفية الخلافات التى نشبت بينهم وبين الشركاء أو المتعاملين معهم .

وكان ذلك استطرادا منطقيا بالطبع بين البداية والنهاية .. لأن المسافة بينهما شملت استخدام الرشاوى والمضاربات وفرض الاحتكار وأيضا التمسح بالإسلام .



وبهذه الآليات نجحت شركات توظيف الأموال فى الاستمرار فى تنفيذ الخدعة التى **أعدتها** للمودعين .

غير أن هذه الخدعة كان لايمكن أن تستمر طويلا ..

كان لابد أن تفتضح بعد مرور سنوات قليلة .. وكان سبب الفضيحة

---

(١) قالت شكرية مطلقة فتحى إنه هددها بمسدس للتوقيع على عقد زواج جديد بعد أن طلقها من قبل ثلاث مرات

(٢) البلاغ يتضمن شكوى للنائب العام لمداهمة الشرطة مكتب الصفدى واحتجاز موظفيه وتهديدهم لإجبارهم على الإدلاء بمعلومات حول مكان إقامته ، وهو ما اعتبره صاحب البلاغ اعتداء صارخا على حريته وحرمة مكتبه بينما الأمر كان مجرد محضر حرر بمعرفة مأمور قسم عابدين بناء على طلب شخصى من مدير أمن القاهرة بخصوص شيك قال إنه منسوب صدوره له لصالح السعد

يكمن فى داخلها أساسا ..

لكى يضمن أصحاب توظيف الأموال استمرارها كان لابد لهم من الحصول على ودائع جديدة وكبيرة .. وبالذات أكبر مما يدفعونه للمودعين من أرباح ، وما يردونه من ودائع ، وأيضا مايحققونه من خسائر .

ولكن هذه الودائع الكبيرة كانت تلزمهم فى نفس الوقت بدفع أرباح أكبر .. كما كانت تلقى على عاتقهم بأعباء جديدة هى أعباء إدارة أموال كبيرة تتزايد باستمرار وهى الإدارة التى كانت تحتاج بالطبع أن تتصف بالعلمية والتنظيم ، وتتخلى عن (العائلية) وإلا تكون متخلفة .

لقد كان جمع مزيد من الودائع يعنى مزيدا من الأرباح المدفوعة .. ومزيدا من الجهد الإدارى العلمى لإدارة واستثمار الأموال ... وكان ذلك لابد أن يزيد ارتباك أصحاب هذه الشركات .. لأنهم كانوا - كما أوضحنا من قبل - مجموعة من صغار المغامرين ، وكانوا يديرون أعمالهم وأموالهم بطريقة بدائية ومتخلفة وهنا زادت الخسائر أكثر وأكثر .

ومع زيادة الخسائر .. وزيادة مايدفعونه من أرباح اختلت المعادلة التى حكمت نشاط أصحاب توظيف الأموال .. وخاصة أن الودائع الجديدة أخذت هى الأخرى فى التقلص ، بسبب تقلص تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، والتى كانت الرافد الأساسى الذى تدفقت منه الودائع الجديدة ، وأيضا بسبب حملات الانتقادات التى تعرضت لها هذه الشركات .

ولم تعد هذه الودائع الجديدة تكفى لتغطية مايدفعونه من أرباح ، ومايحققونه من خسائر ، ومايردونه من ودائع قديمة .

ولقد بذل أصحاب توظيف الأموال محاولات لإطالة عمر الخدعة بوسائل شتى .. بينها تخفيض معدلات الأرباح وإخفاء الخسائر لتشجيع المودعين الجدد ، وعدم تحريض المودعين القدامى على استرداد ودائعهم .

ولكن هذه المحاولات كلها أخفقت .. وكانت الكارثة المالية تنتظرهم .. كانت الخدعة التى تعلقوا بها محكوما عليها بالافتضاح .. سواء تدخلت الحكومة أم لم تتدخل ضدهم ..

وحينما افتضح أمر هذه الخدعة التى ضحكوا بها على مئات الآلاف من المودعين وغير المودعين اكتشف الكثيرون .. كم من الأذى ألحقه بنا أصحاب توظيف الأموال ؟

ترى ماهو هذا الأذى .. وكم حجمه ؟

هذا هو ما سنعرفه فى الفصل التالى .

□ □ □

الفصل الثامن

الأذى !

« وإذا كانت معظم دولاراتى بره فليست كلها تعمل فى المضاربة ، لدينا مطاعم فى أوروبا وشركة لتعبئة اللحوم فى أمريكا ومطاعم فى السعودية ونفكر فى عمل مزرعة ضخمة هناك ، حيث لاضرائب ولا تأمينات ، بل ويقدمون لك دعما فى الحبوب ويطلقون لك حرية التسعير ! »

هكذا اعترف واحد من أصحاب توظيف الأموال ببعض الأذى والضرر الذى ألحقه هو وأقرانه من أهل التوظيف بنا خلال السنوات التى خلت .

إنه ببساطة يقول إنه يجمع الأموال والمدخرات من الداخل ليضارب بها فى الخارج .. أو يستخدمها فى تمويل استثمارات فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية الغنية أيضا .

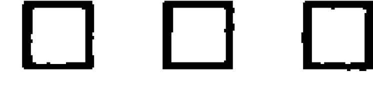
أى أنه لا يكتفى بحرمان اقتصادنا من أموال ومدخرات ، هو فى أمس الحاجة إليها ، ولكنه يستخدم هذه الأموال فى دعم غيرنا بها .. لنضطر فى النهاية لأن نقبل شروط هؤلاء الغير للحصول على قروض سنضطر لسدادها هى وفوائدها أيضا .

ومع ذلك .. فليس هذا فقط هو كل الأذى الوحيد الذى ألحقته بنا شركات توظيف الأموال طوال السنوات الماضية ، وهو الأذى الذى زاد كثيرا خلال السنتين الماضيتين .. فقد كان هذا الأذى متعدد الأنواع ومتعدد الاتجاهات .. ولكنه كان دائما فادحا وعميقا !

واقترن هذا الأذى العميق المتنوع بظاهرة توظيف الأموال منذ بداية التكوين الجنينى لها فى المجتمع ، لأنها نشأت من صلب تجارة العملة ، وفى رحم الطفيلية ، وتمت ولادتها من وراء ظهر القانون ونمت بفضل خرق عدة قوانين مجتمعة !

كانت الطريقة التى نشأت بها هذه الظاهرة لابد أن تؤدى بها لأن تكون ظاهرة ضارة بنا فى شتى الاتجاهات .. الاقتصادية .. والاجتماعية .. ثم السياسية أخيرا .

أما الخدعة التى دبرها أصحاب توظيف الأموال للإيقاع بالمودعين فقد كانت هي السبب فى تضخم ماألحقوه بنا من أذى فادح وأضرار هائلة ، بينما كانت الآليات التى حكمت مسار وعمل شركات توظيف الأموال هى السبب فى تنوع كل هذا الأذى وكل هذه الأضرار .



وحينما تأتى نشأة ظاهرة توظيف الأموال من صلب تجارة العملة لابد أن يكون اقتصادنا القومى ، والجنيه المصرى بالذات هو أول من يتلقى الأذى من أصحاب التوظيف لأن مضارباتهم على سعره التى انخرطوا فيها من قبل استمرت بعد الولوج فى مجال توظيف الأموال .. بل لعلها اتسعت أكثر .

فهم قبل إنشاء شركاتهم لتوظيف الأموال كان يعوزهم دائما التمويل اللازم لتجارة العملة ، وهو ماحاولوا أن يجدوه فى البنوك فى شكل قروض بالجنيه المصرى .. ولكن بعد قيام هذه الشركات صار التمويل متوافرا من خلال الأموال التى جمعوها من المواطنين .. ولذلك صارت قدرتهم أكبر على خوض عمليات الإتجار فى العملة .

وأسفر ذلك بالطبع عن انخفاض متتالٍ فى سعر الجنيه المصرى ، وزيادة مستمرة فى سعر الدولار الأمريكى وبقية العملات الأجنبية .. ولقد بلغ الانخفاض فى سعر الجنيه المصرى خلال السنوات الست الأخيرة من عمر ظاهرة توظيف الأموال نسبة ٧٠٪ .. أى بمتوسط سنوى قدره ١١٪ .. بينما ارتفع سعر الدولار من ٨٤ قرشا إلى ٢٥٠ قرشا .

وإذا كنا لانقدر على أن نحمل أصحاب توظيف الأموال كل مسئولية هذا التدهور الحاد فى سعر الجنيه المصرى ، فإننا لانقدر أيضا على إعفائهم من المسئولية أيضا .

هم لم يكونوا وحدهم فرسان تجارة العملة فى مصر .. كان معهم تجار آخرون .. وتجار كبار أيضا .. وربما بدأوا قبلهم أيضا[١]

(١) برز فى نفس الوقت الذى قامت فيه شركات توظيف الأموال دور سامى على حسن الذى بلغ حجم تجارته ١,٥ مليار دولار فى هذا الوقت .

ومع ذلك لم يكن دور أصحاب توظيف الأموال فى هذه التجارة ضئيلا أيضا .. بل لعله زاد بمرور الوقت ، وتراكم الأموال بين أيديهم .. ولذلك فحينما تم اعتقال عدد كبير من تجار العملة لتأمين السوق الحرة فى بدايتها لم ينعم الجنيه بالاستقرار ولازم سعره الانخفاض المستمر .

ففى خلال هذا الوقت كان أصحاب توظيف الأموال هم تقريبا الذين انفردوا بالساحة وحدهم ، وخاصة أن الذين لم تطولهم يد الحاكم العسكرى من تجار العملة الكبار آثروا الالتزام بنوع من (البيات الصيفى) وقتها انتظارا لما ستسفر عنه الأحداث وللإفلات من الاعتقال .

بل إنهم قاموا بتوسيع نشاطهم فى هذا الصدد ، رغم الوعد الذى قدمه أصحاب الشركات الكبيرة للحكومة بالتوقف عن تلقى الودائع بالنقد الأجنبى .. فقاموا بإرسال مندوبين لهم إلى الدول العربية لجمع ودائع العملات الأجنبية من المصريين العاملين فى هذه الدول ، وإيداعها فى بنوك أجنبية مباشرة ، اختصارا للوقت وتهربا من الوعد !

ولذلك لا نقدر على إعفاء أصحاب توظيف الأموال من مسئولية التدهور الذى أصاب الجنيه المصرى ، رغم أنهم لم يكونوا وحدهم فى الساحة .. وكان معهم تجار كبار آخرون للعملة .

وربما زادت هذه المسئولية أكثر إذا ما تنبهنا إلى علاقات التعاون التى نشأت بين أصحاب هذه الشركات ، ممن كانوا يعملون فى تجارة العملة من قبل ، وبين تجار العملة الآخرين الذين لم ينشئوا لأنفسهم شركات .

وقد كشف أمر هذه العلاقة علنا أصحاب الشركات أنفسهم إبان حملة التشهير التى شنوها ضد البنوك بعد صدور القانون الجديد ، ولتحميلها مسئولية عدم رد الودائع لأصحابها .. فقد بدأ أصحاب الريان الحملة على أثر رفض أحد البنوك صرف شيك بمليون دولار لأحد عملاء الشركة ، رغم أنها كانت تحتفظ برصيد فى هذا البنك .

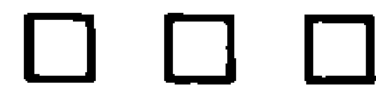
كان صاحب الشيك هو أحد تجار العملة المشهورين فى مصر والذى تم اعتقاله ، فيما بعد ، متلبسا فى قضية تجارة عملة فى السوق السوداء . وكان رفض البنك صرف الشيك سببه هو إصرار التاجر على الحصول على شهادة من البنك

تفيد أن المبلغ معلوم المصدر ، وهو مايتيح له تحويله إلى الخارج فى أى وقت يشاء .. وكانت العملية كلها هى إحدى العمليات التى قام بها أصحاب أكبر شركة لتوظيف الأموال - بمعاونة تجار العملة الآخرين - من أجل تهريب أكبر قدر من الودائع الموجودة فى الداخل والتى لم يتمكنوا من تهريبها بعد ![1]

وبسبب هذه العلاقة بين أصحاب شركات توظيف الأموال وتجارة العملة واجهت تجربة السوق الحرة المصاعب .. وهذا ما اكتشفته مجموعة من خبراء البنوك وأعضاء اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى قرب نهاية العام الماضى فى الدراسة المشتركة التى أعدوها . فقد أكدت هذه الدراسة أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج لم تزد على ٨٪ فقط من حصيلة السوق بالنقد الأجنبى التى لم تتجاوز أربعة مليارات دولار خلال الأربعة عشر شهرا الأولى من قيامها[2]

فقد ذهبت بقية هذه التحويلات بالطبع إلى تجار العملة وأصحاب شركات توظيف الأموال .. ودفع الجنيه المصرى الثمن فى النهاية من سعره الذى تدهور كثيراً .

وحينما تدهور سعر الجنيه المصرى انخفضت بحدة قوته الشرائية وانخفضت معها الدخول الحقيقية لنا ، فزادت وطأة الغلاء الذى نعانيه .



ومع ذلك .. فقد كان هذا هو مجرد لون واحد فقط من الأذى الاقتصادى الذى أصابنا به أصحاب توظيف الأموال .

كانت هناك ألوان وصنوف أخرى من هذا الأذى الاقتصادى .

وحينما تكونت ظاهرة توظيف الأموال جنينا فى رحم الرأسمالية الطفيلية فإن أصحابها منحوا كل اهتمامهم للمضاربات المالية أو الأنشطة الاستثمارية الاستهلاكية على أحسن تقدير !

وهذا التكوين الطفيلى لهذه الظاهرة كان لابد أن يقترن بعدة أضرار فادحة

(١) روز اليوسف - نبيل عمر - أكاذيب توظيف الأموال ٨٨/٦/١٤

(٢) قالت الدراسة إن شركات توظيف الأموال وتجار العملة معا لايزالون هم العامل الحاسم وراء تحجيم موارد السوق المصرفية ، لأنهم يشترون العملات الأجنبية من مواقع المصريين العاملين بالخارج ، بالاتفاق مع صيارفة عرب أو بالاستعانة بعدد من عملائهم المتواجدين بالخارج - الأهالى ١٩٨٨/٩/١٤ .

أصابتنا بها بعد ولادتها ونمو وتضخم أنشطة أصحاب توظيف الأموال .

أولاً : فهم وظفوا معظم الأموال التى جمعوها فى الخارج ، أو كما قال أحدهم ، فى المكان الذى يحافظ على قيمة دولاراته .

وبذلك حرموا الاقتصاد المصرى من مدخرات كبيرة كان فى أمس الحاجة إليها .

وطبقا لتقديرات مجموعة من خبراء عدة هيئات مجتمعة بلغت نسبة مااستخدمته الشركات الست الكبيرة لتوظيف الأموال فى الخارج حتى بداية عام ٨٧ حوالى ٨٥٪ من كل ما جمعته من ودائع ، وهى نسبة كبيرة للغاية بأى مقياس[١] .

وهذا معناه ببساطة أن أصحاب توظيف الأموال قد حولوا أربعة جنيهات من كل خمسة جنيهات جمعوها فى الداخل .

وقد تكون هذه النسبة قد انخفضت خلال عام ١٩٨٧ بسبب حمى شراء الأصول التى أصابت أصحاب الشركات الكبيرة فى محاولة لتثبيت أقدامها أكثر فى الداخل وزيادة نفوذها ولتحسين موقفها التفاوضى أمام الحكومة ، بعد أن اتضحت نواياها فى إصدار قانون جديد .

ولكن ليس بوسعنا أن نتصور انها انخفضت كثيرا .. والأرجح أنها ظلت قريبة من تقدير هؤلاء الخبراء .

ومعنى ذلك أن ما تم تحويله أو تهريبه إلى الخارج من أموال المودعين لا تقل عن ٤ مليارات من الجنيهات أو قرابة مليارين من الدولارات . وهو رقم يساوى كل حصيلة قناة السويس فى عامين .. وحصيلة صادرات البترول الآن فى ثلاثة أعوام مجتمعة ![٢] .

ولقد استخدم أصحاب توظيف الأموال الوسائل القانونية وأيضا غير القانونية

---

(١) هناك تقدير للدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق يقترب من تقديرنا فهو يرى أن شركات توظيف الأموال ساهمت فى إخراج ٢,٥ مليار دولار للخارج .. شارك فى إخراج معظمها أكبر ثلاث شركات لتوظيف الأموال .. الشريف (٨٠٠ مليون جنيه) والريان (٨٠٠ مليون جنيه) والسعد (٤٠٠ مليون جنيه) ـ الأهالى ٨٨/١٢/٧

(٢) تتفاوض مصر طوال ثلاثة أعوام مضت (٨٥ –٨٨) للحصول على قروض تبلغ ٨٠٠ مليون دولار من البنك الدولى . ولكن البنك الدولى كان مصرا على زيادة أسعار الكهرباء فى مصر أولاً .

فى تحويل أو تهريب هذه الأموال للخارج ، خاصة حينما تنبه البنك المركزى لذلك .

فقد لجأوا فى البداية إلى فتح حسابات لهم فى البنوك كان يتم تحويلها إلى الخارج بسهولة بحكم القانون .. وفتحوا حسابات لهم فى بنوك عدة عواصم أوروبية وأمريكية لإيداع مايجمعونه من الخارج مباشرة[١] .

وإزاء ذلك أصدر البنك المركزى تعليمات لكافة البنوك العاملة فى مصر بالحذر فى التعامل الخارجى مع أصحاب توظيف الأموال الذين خرقوا قانون النقد والائتمان . ولكن بعض فروع البنوك الأجنبية وبنوك التنمية أيضا ، سواء فى القاهرة أو الأقاليم ، لم تلتزم بهذه التعليمات ، وقامت بفتح حسابات جديدة يحولون مايريدون من أموال من خلالها ، ولم تخطر البنك المركزى بها[٢] .

وحينما تم تضييق الخناق أكثر على أصحاب توظيف الأموال لجأوا إلى المشاركة فى شركات استثمارية مع شركاء آخرين لتهريب الأموال بطرق قانونية ، وإلى فتح اعتمادات لاستيراد صفقات سلع من الخارج لاتتم .

وحتى بعد افتضاح أمر أصحاب توظيف الأموال وفرض رقابة عليهم بواسطة أجهزة الأمن لجأوا إلى تجار العملة ثم إلى موظفيهم ليقوموا بعمليات التحويل للخارج من خلال حساباتهم الخاصة فى البنوك مقابل عمولة يحصلون عليها[٣] .. وهو الأمر الذى ألقى بظلال كثيفة من الشك حول نوايا أصحاب توظيف الأموال فى الهرب الى الخارج والاستمتاع بما جمعوه من أموال كبيرة وتمكنوا من تهريبها للخارج[٤] .

ثانياً : وحتى القليل الذى استثمره أصحاب توظيف الأموال فى داخل مصر ، فقد أصابنا هو الآخر بالضرر والأذى .. فانغماسهم حتى الأذنين فى

---

(١) الأهالى ـ مصباح قطب ـ أحمد جودة (المليارات الهاربة) ٨٨/١٢/٧ .

(٢) من بين البنوك التى تعامل معها أصحاب توظيف الأموال لتحويل الأرباح للخارج .. المصرف الاسلامى ـ بنك قناة السويس ـ مصر الدولى ـ أمريكان اكسبريس ـ والبحرين ـ وأبو ظبى .

(٣) روز اليوسف ـ باق من الزمن ٢٤ ساعة ـ إبراهيم خليل ـ ١١/٣ سنة ١٩٨٨م

(٤) لم يعترف أحد من أصحاب توظيف الأموال بوجود أموال له فى الخارج سوى اثنين فقط .. الأول طارق أبو حسين واعترف بوجود ٥ ملايين جنيه استرلينى والثانى أحمد الريان واعترف بوجود حوالى ٤٤٠ مليون دولار ثم عاد وأنكرها ليصر على أن كل مالديه بالخارج هو ٣٠٠ ألف دولار فقط .

المضاربات فى الداخل ، والانهماك فى عمليات شراء المبانى والأراضى والمقاهى والبنوك وحتى المصانع الجاهزة ، إنما ساهم فى خلق مناخ استثمارى وهمى كان يفضى إلى تثبيط همم المستثمرين الجادين ويعطل المبادرات الفردية .

كما كان انخراط أصحاب توظيف الأموال فى أنشطة خدمية وغير إنتاجية فى الداخل سببا لتقوية شوكة القطاع الطفيلى فى الاقتصاد المصرى . وتم ذلك بالطبع على حساب صغار المنتجين أو أصحاب المشروعات الذين كانت تواجههم صعوبات مالية .. فهؤلاء لم يجدوا أمامهم سوى الانسحاب من السوق أمام هجوم أصحاب توظيف الأموال ، أو التسليم وبيع مشروعاتهم .. أما الذين قاوموا فقد كان من نصيبهم مزيد من الخسائر والخسائر الفادحة(١) .

بل إن هناك من اقتنعوا أصلا ، وحتى بدون حرب أو مزاحمة من أصحاب توظيف الأموال ، بعدم جدوى الاستمرار فى مشروعاتهم التى تعانى التعثر والأزمات المالية فى الوقت الذى يحصل فيه المودع فى هذه الشركات على أرباح شهرية تبلغ ٢٤٪ .. لذلك باعوا مشروعاتهم وأودعوا ثمن البيع لدى أصحاب توظيف الأموال مطمئنين للأرباح الشهرية التى سوف يحصلون عليها .

وبذلك ساهم أصحاب التوظيف فى قتل الحافز على الاستثمار فى بلد لن يخلصه من مشاكله إلا مزيد من الاستثمار والتنمية .

ثالثا : ورغم ضآلة الاستثمارات التى قام أصحاب توظيف الأموال بتنفيذها فى الداخل فإنهم ظفروا بالهيمنة على قطاعات واسعة وحاكمة فى الاقتصاد المصرى وبشكل احتكارى مثل : تجارة الأعلاف .. واللحوم .. والأخشاب .. والسيارات .. والذهب .. والمنظفات الصناعية .. وصناعة وتربية الدواجن والبيض .. وأيضا صناعة البلاستيك .

ولفرض الاحتكار على هذه القطاعات قامت شركات توظيف الأموال فى طريقها بتصفية الشركات المنافسة أو المنتجين الصغار بالطبع .

---

(١) هجوم أصحاب التوظيف على الشركات الصغيرة كان مخططا ومدبرا .. ويكشف ذلك ماقامت به شركة السعد مبكرا لشراء مصنع للثلاجات .. فقد اشترت أولا إنتاجه لمدة عام ثم حبسته عن البيع وفى العام التالى هددت أصحاب المصنع بطرح إنتاجهم الذى حبسته وبأسعار مخفضة إذا لم يوافقوا على بيع المصنع لهم (ارجع للأهرام الاقتصادى ١٩٨٧/٩/٢١) .

بدأ ذلك فى صناعة البلاستيك ، عندما أعلنت أقدم شركة (الشريف) الحرب على معظم النشاط المنافس لها .. وطاردته حتى قامت بتصفيته .

ثم اتسع فيما بعد ليشمل تجارة السيارات حينما جمعت ثالث أكبر شركة (السعد) معظم السيارات التى تنتجها الشركة العامة والوحيدة لإنتاج السيارات فى مصر (نصف نقل ـ نصر ١٢٨ ـ فيورا) ، سواء من الوكلاء أو الأفراد الحاجزين أو حتى الشركة ، وذلك حينما عرضت سعراً أعلى قليلا من سعر السوق ، وبعد ذلك ، تحكمت فى بيع هذه السيارات ، وبالسعر الذى كانت تحدده وبالشروط التى تراها !

وبمرور الوقت اتسع نطاق النشاط الاحتكارى أكثر وأكثر حينما دخلت هذا المجال شركة الريان .. فامتد الاحتكار إلى مجالات عديدة ، ابتداء من تجارة الذهب وانتهاء بتجارة اللحوم والأعلاف .

وقد اعتمدت شركة الريان تقريبا على أسلوب واحد لبسط نفوذها الاحتكارى فى هذه المجالات .. شراء كميات هائلة من السلع التى تسعى لاحتكار تجارتها .. ثم حبسها عن التداول عدة شهور لتصاب الأسواق بالندرة فيها .. ثم طرحها للبيع بالأسعار التى تحددها . واضطرار التجار للتعامل معها أخيرا .

حدث ذلك فى تجارة اللحوم حينما جمعت شركة الريان الماشية من كل الأسواق واحتجزتها فى مزارعها الخاصة لمدة ثلاثة شهور .

وحدث أيضا حينما جمعت كميات هائلة من الأخشاب بجانب ماتستورده للاحتفاظ بها فى المخازن وحبسها عن التداول عدة شهور .

كماحدث كذلك فى تجارة الأعلاف حينما تحكمت فى استيراد الذرة الصفراء .. حتى صارت هى المستورد الوحيد ، ولجأت إليها وزارة الزراعة لتمويل استيراد إحدى الصفقات .[1] .

وهكذا .. لم يترك أصحاب توظيف الأموال أى وسيلة لفرض احتكارهم

---

(١) الأسعار بعد انهيار الريان ـ روز اليوسف ٨٨/١٢/١٢

وبسط نفوذهم على قطاعات هامة وحاكمة فى الاقتصاد المصرى ، حتى ولو كان ذلك بقليل مما جمعوه من أموال المودعين .

رابعاً : وبسبب هذه الهيمنة الاحتكارية التهبت أسعار الكثير من السلع وأصيب جمهور المستهلكين خاصة أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة منهم بأفدح الضرر[1] .

مثلا ..

علبة الصلصة قفز سعرها من ١٥ إلى ٢٥ قرشا مرة واحدة بعد أن اختفت فى مخازن شركة الهدى .

وسعر المكرونة التى تبيعها الهدى ارتفع أيضا من ٨٠ إلى ١٣٥ قرشا خلال شهور قليلة .

وأيضاً ..

كيلو زيت الذرة الذى كان يباع بسعر ٢٥٧ قرشا قفز الى ٣٢٥ قرشا ..

وارتفعت أسعار طن الذرة فجأة إلى ٤٠٠ جنيه ليرتفع سعر كيلو الدجاج بسبة الثلث ليصل إلى ٣٣٠ قرشا فى منتصف عام ٨٨ ويقفز سعر البيضة إلى ١٥ قرشا ، بينما كانت لا تتجاوز ٩ قروش قبل أسابيع قليلة فقط من هذا الارتفاع .

كذلك ارتفع سعر الأخشاب التى تحكمت فى تجارتها شركة الريان بما لا يقل عن ٨٠ جنيها للمتر الواحد .

أما الذهب فقد أصيب بارتفاع حاد حتى صار سعره لأول مرة أعلى من سعره العالمى . وسجل الجرام الواحد زيادة قدرها ٦٠ قرشا خلال أيام قليلة بسبب المضاربات العنيفة لأكبر شركة توظيف أموال فيه[2] .

والتهبت أيضا أسعار السيارات ، بعد أن احتكرت تجارتها شركة السعد مستفيدة من قرار حظر استيراد السيارات من الخارج ، وبلغت نسبة الزيادة فى أسعارها ٥٠٪ وهو الأمر الذى أثر بدوره فى التهاب أسعار السيارات المستعملة .

---

(١) قامت شركة الشريف والريان بسحب انتاج الأنواع الرخيصة من المنظفات الصناعية من الأسواق لاستخدامها فى صناعة أنواعها الجديدة .

(٢) برر فتحى الريان ارتفاع ثمن اللحم الذى يبيعه بأنه يستخدم حملة البكالوريوس كجزارين!

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط .. بل إن شركات توظيف الأموال غالت كثيرا فى أسعار السلع التى باعتها .

فشركة الريان باعت كيلو اللحم بسعر ١٨ جنيها والجمبرى بحوالى ٤٥ جنيها ورغيفا سمى (رغيف الريان) بجنيه . ونسبة الزيادة فى هذه الأسعار لاتقل عن ٥٠٪ .

وشركة السعد قدمت وجبة الغداء فى أحد المطاعم الذى اشترته جاهزا بما لايقل عن مائة جنيه أى مايساوى مرتب خريج جامعة حديث مرة ونصفا ..

كما باعت الثلاجة بالتقسيط لأصحاب الودائع لديها بفائدة قدرها ٤٤٪ أى بضعف ماكانت تعطيه لهم من أرباح .. وبذلك كانت تأخذ منهم بيد ماكانت تعطيه لهم باليد الأخرى[١] .

وهكذا ساهمت شركات توظيف الأموال فى التهاب أسعار العديد من السلع .. سواء التى بسطت احتكارها عليها .. أو التى تاجرت فيها فقط .. حتى الأراضى والمبانى التهبت أسعارها هى الأخرى بسبب هذه الشركات .. فإن الهوجة التى انتابت أصحابها لشراء الأصول ساهمت فى التهاب أسعارها كثيرا .. حتى وصل سعر أحد المقاهى إلى مليون جنيه !

خامساً : ولكن لم تساهم هذه الشركات فى زيادة اشتعال حريق الأسعار بالاحتكار فقط .. وإنما ساهمت أيضاً فى ذلك بما قامت بتوزيعه شهريا من أرباح على المودعين .. وكان لايقل عن مائة مليون جنيه .

فهذه الأموال كانت تذهب كلها إلى الأسواق . وتنفق على الاستهلاك وخاصة أن المودعين كانوا مطمئنين إلى أن أصول ودائعهم باقية فى الأمان ، ولم تتبدد .. كانت هذه الأموال تترجم إلى زيادة واضحة فى الطلب على سلع تتسم بقلة المعروض منها .. فترتفع أسعارها أكثر بسبب هذا الضغط .. ولذلك لم يكن غريبا أن يتجه معدل التضخم وارتفاع الأسعار ليقفز خلال ثلاث سنوات فقط ــ طبقا لتقديرات البنك المركزى نفسه من ١٩ إلى ٣٠٪ تقريبا[٢] .. وربما إلى ٤٠٪ طبقا لتقديرات بعض الخبراء .

---

(١) الأهرام الاقتصادى ١٩٨٧/٥/١١

(٢) تقرير البنك المركزى المصرى (يونيو ١٩٨٨)

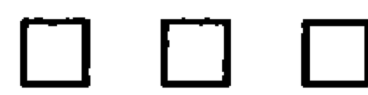
ولسنا بالطبع نقول إن شركات توظيف الأموال هى المسئولة فقط عن كل هذا الارتفاع الهائل فى الأسعار .. لأن هناك أسبابا أخرى لعبت دورا لابأس به فى هذا الصدد وربما قبل شركات توظيف الأموال نفسها مثل : (إضعاف دور الدولة فى الرقابة على أسعار منتجات القطاع الخاص ، واستغلال الوسطاء للندرة النسبية للمعروض السلعى بالمضاربة عليه ، وتزايد الإنفاق العام على الخدمات الإنتاجية وغير الإنتاجية مع استمرار اللجوء إلى التمويل التضخمى له ، والسماح برفع أسعار العديد من منتجات القطاع العام كلما سمحت الظروف الاجتماعية بهذا الرفع ، وتحميل المستهلك ارتفاع تكاليف الإنتاج ، بما فى ذلك الأجور والفوائد المصرفية والإيجارات وغيرها ، والضغط المتزايد على الإنتاج المحلى من قبل العائدين من الخارج والمستثمرين الأجانب وزيادة الاستيراد ، وتزايد أرباح المستوردين ، وتزايد التضخم المستورد من البلدان الرأسمالية الصناعية[١] .

وكل هذه العوامل لم نتذوق طعمها المر إلا بعد إقرار سياسة الانفتاح الاقتصادى والأخذ بنصائح صندوق النقد الدولى ، ودخولنا بقوة فى الحقبة النفطية والإفراط فى الاعتماد على الغير.

ولكننا نقول إن كل ذلك لايجب أن يجعلنا نغفل دور أصحاب توظيف الأموال فى زيادة رقعة حريق الأسعار الذى اشتعل على إثر تطبيق الانفتاح فى بلادنا وبسببه.

وعلى كل حال .. لقد كان أصحاب توظيف الأموال هم أحدث صيحة من قطط الانفتاح السمان .. أو أحدث موضة فى عالم المغامرين الذين جاء بهم الانفتاح إلى بلادنا .

ولذلك كان ما أصابنا من ضرر اقتصادى على أيديهم فادحا . فهم استفادوا من خبرات الذين سبقوهم من أبطال الانفتاح ومغامريه !



وأيضا ..

كانت الأضرار الاجتماعية والسياسية لشركات توظيف الأموال فادحة ..

ولعل أخطر هذه الأضرار هى :

(١) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ٨٧ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ ١٩٨٨ ـ ص ٤٥٤

أولاً : اتساع نطاق هجرة العمل المنتج ، وهو الأمر الذى أدخله الانفتاح فى حياتنا منذ سنوات .. وذلك بسبب إغراء الربح الشهرى الكبير الذى حصل عليه المودعون على ودائعهم التى سلموها لهذه الشركات .

بعد الانفتاح ، وقبل ظهور شركات توظيف الأموال فى حياتنا ، صار العمل المنتج هو الطريق الشاق والصعب لتحقيق الكسب والربح ومضاعفة الدخل .. وأضحى النشاط الطفيلى مثل عمليات السمسرة والوساطات ومقاولات الباطن وتجارة المساكن والأراضى وتجريف الأرض أقصر الطرق وأسهلها لتحقيق الكسب الكبير .

ولكن بعد ظهور شركات توظيف الأموال في حياتنا لم يعد حتى العمل فى الأنشطة الطفيلية هو الطريق الأسهل لتحقيق الربح ، بل صار هو إيداع المدخرات فى واحدة من هذه الشركات ، طالما سوف يضمن ربحا شهريا كبيرا للودائع .

وبذلك لعبت هذه الشركات دورا خطيرا فى صرف الناس عن العمل ..

العائد من الخارج لم يشغل باله - كما كان من قبل - فى استثمار أمواله فى مشروع منتج يحصل منه على عائد مناسب ، وإنما اكتفى بإيداع مدخراته فى إحدى الشركات ، وحتى لم يكلف نفسه عناء البحث عن عمل ليضمن دخلا شهريا منتظما يعيش منه هو وأسرته ، لأن ودائعه الكبيرة فى الشركة ضمنت له هذا الدخل .

والحرفى أوصاحب محل البقالة الصغير الذى كبر فى السن ، أو تعثر ماليا ، باع منشأته وأودع ثمنها فى واحدة من هذه الشركات ليرتاح بعد عناء من العمل ، وضمن دخلا شهريا ، منتظما ولكن بدون عمل !

والأرملة التى قبضت تعويضا مناسبا لم تشتر ماكينة خياطة أو حتى تريكو تعمل عليها ، كما كان يحدث من قبل ، إنما سارعت على الفور بإيداع التعويض كله ، فى إحدى الشركات الكبيرة لتوظيف الأموال لتضمن الدخل الشهرى الكبير والمنتظم .

بل حتى الشركات الصغيرة لتوظيف الأموال فعلت نفس الشىء .. جمعت الأموال من الناس وأودعتها فى شركة كبيرة ، واستفاد أصحابها من فارق الربح

الشهرى !! ..وكان ذلك نوعا من (التوظيف من الباطن) !

وبذلك حرضت شركات توظيف الأموال على نبذ العمل ، سواء المنتج أو حتى غير المنتج ، وإشاعة الكسل وتكريس التواكل فى مجتمع وسيلته الوحيدة للخلاص من مشاكله هى العمل .. والعمل المنتج بالذات .

ومن هنا لم يكن أمرا مستغربا أن يزيد اعتمادنا على الخارج أكثر وأكثر خلال هذه السنوات التى خلت ، بينما كنا طوال هذه السنوات نرفع شعار الاعتماد على الذات ![1] .

ثانيا : وكما حرضت شركات توظيف الأموال على نبذ العمل وإعلاء راية الكسل ، والتكاسل ، فإنها حرضت أيضا على الفساد .

فقد كانت إحدى الآليات التى حكمت نشاطها – كما اتضح لنا فيما قبل – هى الرشوة وإفساد الذمم لتضمن نوعا من الحماية لها وكذلك دعما وتسهيلا لأنشطتها .

ولقد اقترنت عملية الإفساد بظاهرة توظيف الأموال بحكم الظروف التى نشأت فيها وسمات شخوص أبطالها .

فهى ظهرت – كما قلنا – فى وقت كان فيه بناء القيم الاجتماعية القديم فى مصر أنقاضا .. وأقامت على هذه الأنقاض بناء جديدا ولكن من القيم الفاسدة ، تقلل من شأن العمل .. وعلاقات الترابط والتعاون والتكافل بين الناس ، تعلى من شأن قيم الأنانية وتحقيق الكسب بأى طريق سهل ، حتى ولو كان غير مشروع .

ولذلك كانت التربة مهيأة لبذر أى بذور جديدة للفساد .. وخاصة أن بذورا أخرى بذرت من قبل نمت بل وأينعت أيضا ![2] .

بينما كان أبطال ظاهرة توظيف الأموال هم مجموعة من المغامرين الذين أفرزتهم ،

---

(١) خلال عامى (٨٢ – ٨٦) زادت نسبة استيراد القمح والدقيق من ٦٧٪ إلى ٧٦٪ والذرة من ٢٦٪ الى ٣٧٪ وفى عام ١٩٨٧ بلغت الفجوة الغذائية لزيت الطعام ٧٥٪ والسكر ٤٠٪ . واستمر الاعتماد على المعونة الغذائية الأمريكية التى مثلت حوالى نصف (٤٧٪) واردات مصر من القمح ودقيقه عام ٨٦/٨٧ . وارتفعت نسبة التمويل الأجنبى لإجمالى الاستثمار من ٣١٪ إلى ٤٨٪ وارتفعت نسبة الديون الخارجية من نصف (٥٢٪) الناتج القومى إلى مايزيد على قيمة هذا الناتج (١٠٦٪) ـ التقرير الاستراتيجى ـ المرجع السابق

(٢) جوهر قضايا رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى وعصمت السادات وسامى على حسن والجمال هو الإفساد .

الطبقة المتوسطة الصغيرة ، يتطلعون إلى ثراء سهل وسريع ، وهو أمر كان تحقيقه مرهونا بالفساد والإفساد .

وحتى لا يفهم أحد خطأ .. فإن ظاهرة توظيف الأموال لم تكن هى السبب وراء كل فساد صارخ عانينا منه .. ولكنها اقترنت بالفساد وساهمت فى ترويجه .. أو ساهمت فى إفساد كثيرين .. فالفساد كان جوهر هذه الظاهرة .. والإفساد كان أداة أصحابها فى اختراق المجتمع .

ثالثا : كذلك فقد لعب أصحاب توظيف الأموال دورا فى عملية إعادة توزيع الثروة بطريقة خاطئة وخطرة .. وهى العملية التى بدأت مع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى أيضا .. لتتركز مرة أخرى الثروة فى أيدى نفر قليل من الأثرياء .

فهوجة الشراء التى انتابت أصحاب توظيف الأموال لم تساهم فقط فى اشتعال أسعار هذه الأصول ، ولكنها ساهمت أيضا فى إعادة توزيع المنشآت والممتلكات لتتركز مرة أخرى فى أيدى عدد محدود من الأفراد والعائلات ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تعميق الاختلال فى البناء الطبقى والاجتماعى للبلاد .

ففى وقت قصير وضع أصحاب شركات توظيف الأموال أيديهم على العديد من المنشآت والمبانى والشركات والأراضى .. حتى جاء الوقت الذى كنا نقول فيه تهكما : بين كل مبنى للريان .. ومبنى للسعد .. يوجد مبنى آخر للهدى !

لقد قدرت أصول أكبر شركة من هذه الشركات بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه كاملة .. والخطير أنها كلها كانت ملك ثلاثة أشقاء فقط !

وهؤلاء الثلاثة تمكنوا أيضا فى وقت قصير من أن يتحكموا فى ٢,٢ مليار جنيه .. جمعوها من آلاف المودعين .. ولكنهم أودعوها فى البنوك بأسمائهم أو اشتروا بها ممتلكات بأسمائهم فقط ! .

وما فعله الأشقاء الثلاثة ، فعله كل أصحاب شركات توظيف الأموال الأخرى .. الصغيرة قبل الكبيرة !

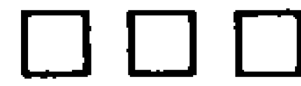
رابعا : والأخطر من ذلك كله أن بعضا من أصحاب توظيف الأموال لم يلعبوا لعبتهم اقتصاديا فقط .. ولكن لعبوها أيضا سياسيا ولصالح تيارات وقوى

سياسية وذات طابع سلفى أساسا .. وهذا هو بالتحديد ما يفسر طلاء واجهات هذه الشركات باللون الإسلامى ، واستعانة أصحابها ببعض رجال الدين .

فهم كانوا لا يتمسحون بالدين فقط لمجرد تغطية أنشطة المضاربات التى انغمسوا فيها ، أو حتى لمجرد غواية البسطاء ولإيداع أموالهم لديهم ، ولكنهم رفعوا شعار الدين أساسا لخدمة قوى سياسية أرادت أن تشدنا قسرا إلى الوراء[1] .

لقد صار أصحاب توظيف الأموال يمثلون قوة اقتصادية مؤثرة داخل المجتمع المصرى[2] .. وكل قوة اقتصادية كان لابد أن تعبر عن نفسها سياسيا .. وبحكم ظروف النشأة وتطور المجتمع كان لابد أن يكون التغيير منسجما مع أهداف جماعات الإسلام السياسى السلفية .

ولذلك لم يكن غريبا أن يوجه أحد أصحاب شركات توظيف الأموال نداء إلى (الشعب المصرى) - (هكذا !) - يكفر فيه الدولة وكل من تجرأ على نقد أهل توظيف الأموال[3] .. ومثل هذا السلوك لابد أن يساهم فى نمو الإرهاب واتساع رقعته ، حتى وإن تبرع أحد أصحاب توظيف الأموال ، أو كلهم ، ببضعة آلاف من الجنيهات لأسر أحد ضحايا الإرهاب[4] .



(١) رغم التمسح بالدين استغلت شركات توظيف الأموال عمالها إلى أبعد مدى .. فقد كان لها قوانينها الخاصة فى الاستخدام خارج القوانين المعمول بها والتى تنظم عمل الأفراد فى القطاع الخاص .. فلا مواعيد عمل .. ولا أجازة أسبوعية .. ولا ضمان حتى للاستمرار فى العمل .. فالإدارة تستطيع طرد أى عامل أو موظف فى أى وقت .. وهو ما حدث كثيرا بعد الانهيار الذى اصاب هذه الشركات وبلغ عدد الدعاوى القضائية ضدها مع بداية عام ١٩٨٨ نحو ٥٠٠ دعوى قضائية .

(٢) يقول أشرف السعد فى بيانه : (إلى جميع أبناء الشعب المصرى .. قد تسمعون فى يوم من الأيام عن تشكيك فى كيان شركاتنا من بعض الأيدى التى لا تعرف إلا السموم والشر . أيد لاتريد أن يقوم الخير .. هذه الأيدى قد تجرأت على ذات الله فمنهم من أنكروا وجوده . ومنهم من تكلم عليه .. فأين نحن من الله ؟ !) .

(آبائى وإخوانى أبناء الشعب المصرى .. لا مجال عندنا ولا وقت للرد على هؤلاء .. وللعلم فإن اللقاء جمعنى بكبار المسئولين وشجعونا وطلبوا منا مزيدا من التصحيح .. أما الحروب فهى من الذين يفهمون معنى الديمقراطية بأنها السب والقذف فى كل الناس) .

(٣) ربما لهذا السبب كان موقف رجال الأعمال عدائيا منهم .. فهى التى تمثل صفوة رجال الأعمال .

(٤) روز اليوسف- عبد القادر شهيب - شركات توظيف الأموال تهدد الأمن القومى ١٩٨٧/١١/٥ .

وارجع أيضا إلى روز اليوسف - شركات توظيف الأموال تضارب فى الانتخابات ٧ مارس ١٩٨٦ .

وهكذا ..

تنوعت صنوف وألوان الأذى الذى لحق بنا على أيدى أصحاب شركات توظيف الأموال .. وتعددت الأضرار الفادحة التى أصابتنا بسببهم .

ولكن المثير أنه رغم كل هذه الأضرار .. فإن المواجهة ، الرسمية وغير الرسمية ، تأخرت كثيرا مع هذه الشركات !

فترى لماذا ؟ !

لماذا لم يتحرك أحد مبكرا لحصار أضرار هذه الشركات ؟ ! ولماذا تحركنا فقط ، حكومة ومودعين ومراقبين ، فى العام الماضى (١٩٨٨) بالذات ؟

أو لماذا تحركنا بعد انفجار فضيحة أهل توظيف الأموال ؟

أسئلة كلها لابد من الإجابة عنها حتى نحمى أنفسنا من خطر عمليات نصب مماثلة قد نتعرض لها مستقبلا .. بل ونحن مازلنا معرضين لها أيضا !

ولكن ..

أليس من المناسب أن نعرف سر الانفجار الذى أصاب هذه الشركات أولا أو سر انفجار فضائح أبطالها ؟

فلنحاول اكتشاف هذا السر معا فى الفصل التالى .

□ □ □

الفصل التاسع

الفضيحة!

« فتحى الريان رجل غير موثوق به .. كنت خائفا على فلوس الناس منه .. وإعلانات الريان فى الصحف ووسائل الإعلام المختلفة أطارت عقول المودعين والمسئولين .. الجميع أقبلوا على إيداع أموالهم فى الريان دون التفكير فى مراكز هذه الشركات المالية ، أو البحث عن حقيقة الشركات التى يعلنون عنها .. وسحب المودعون أموالهم من البنوك ومن شركات التوظيف الأخرى وأودعوها فى الريان ، رغم أنهم كانوا لايملكون أى كيان مالى أو صناعى فى مصر » !

لم تكن هذه كلمات ممثل الادعاء فى قضية الريان .. أو واحد من أصحاب الأقلام القليلة التى انتقد أصحابها شركات توظيف الأموال ، وكشف خطاياهم وآثامهم !

لكن المثير أن صاحب هذه الكلمات هو واحد من أصحاب شركات توظيف الأموال أنفسهم .. والأكثر إثارة أنه أحد الشركاء القدامى لآل الريان ، قبل أن ينفصل عنهم وينشىء لنفسه شركة مستقلة صارت فيما بعد ثالث أكبر شركة لتوظيف الأموال !

هو أشرف السعد الذى كان يتباهى من قبل أن الله ألف بين قلبه وقلوب آل الريان فاندمجوا معا فى شركة واحدة عملاقة ! وكلماته ترسم بدقة حجم الفضيحة التى انفجرت فى عالم توظيف الأموال ، وأصابت أهله ... والأهم أنها تشير إلى أن أصحاب توظيف الأموال هم الذين تولوا فضح أنفسهم بأيديهم ! وليس بيد عمرو !

ولذلك .. لم يكن غريبا أن يتبادل أبطال توظيف الأموال الاتهامات والشتائم علنا وعلى قارعة الطريق .. وأن يمزقوا ملابس بعضهم أمام المارة ..

المودعين منهم وغير المودعين !

الحاج توفيق كبير آل الريان ووالد الأشقاء الثلاثة يتهم أشرف السعد بأنه ضحك عليهم وسرقهم ، أخذ منهم سيارات ولم يدفع إلا نصف الثمن !

والابن الأكبر له فتحى يتهم – من قبل – كل أصحاب توظيف الأموال بأنهم متلاعبون باستثناء واحد منهم فقط غيره .. لم يذكر اسمه !

ويرد أشرف السعد – شريك الأمس – بأن فتحى رجل غير موثوق به!!

وبذلك كان انفجار الفضيحة فى عالم توظيف الأموال مدويا ، رغم أنه كان انفجارا داخليا فى الأساس .. ولم يكن تفجيرا فى الخارج كما حاول البعض إيهام المودعين بذلك !

ولكن .. ربما كان الانفجار مدويا لأنه كان مفاجئا ! فقد انفجرت فضائح أبطال توظيف الأموال بشكل مفاجىء .. وفى وقت بدا فيه أنهم صاروا أكثر قوة وأشد بأسا وأعظم نفوذا من ذى قبل .. حتى أن بعض من راودوهم عن أنفسهم كانوا قد تخلوا عن ترددهم وحزموا أمرهم ، وانضموا – بلا خجل – إلى جوقة المشايعين والمدافعين ، الذين زينوا لنا خطاياهم القبيحة .. وقلبوا آثامهم إلى حسنات !

حدث الانفجار بعد أسبوعين فقط من إعلان أصحاب اثنتين من أكبر شركات توظيف الأموال الاندماج بين شركاتهما تحت رئاسة واحدة .

ورغم أن هذا الاندماج كان مفاجئا أيضا للجميع .. رجال الأعمال وأهل البنوك والاقتصاديين .. والدولة[1] .. إلا أنه كان يشى برغبة أهل توظيف الأموال للتجمع والاتحاد ، فى مواجهة تصاعد حملات النقد ضدهم وتحرك الدولة الذى

---

(١) كان من أسباب المفاجأة لإعلان الاندماج نجاح الشريكين فى إخفاء أخبار التمهيد له ، وكذلك توقيته فقد جاء فى وقت كان مستبعدا فيه لأن كلا من أصحاب الشركتين كان يسعى للتوسع فى مجالات عديدة وبشكل منفرد ، وبدون حتى أى قدر من التنسيق. فقبل إعلان الاندماج بأسابيع قليلة ظفر أصحاب إحدى الشركتين بشراء شركة هامة. وقبلة بيوم واحد أعلنوا نجاحهم فى إبرام اتفاق مع مجموعة فور إم للعطور التى يرأس إدارتها منصور حسن وزير الإعلام الأسبق وشركة سويسرية لإنشاء شركة عملاقة فى مجال المنظفات الصناعية . بينما كان أصحاب الشركة الأخرى يسعون منفردين لشراء إحدى شركات القطاع العام .. وضاعف من المفاجأة أكثر توتر العلاقات بين أصحاب الشركتين قبل الاندماج بسبب احتدام التنافس بينهما خاصة فى تجارة الأعلاف والسيارات ، والتكالب على شراء بعض الشركات الصغيرة . (ارجع الى روز اليوسف – عودة عصر الاحتكار ـ عبد القادر شهيب ١٩٨٨/٤/٢٥) .

كان مازال تفكيرا وبطيئا وقتها لفرض الانضباط عليهم .[١] .

ورغم أن هذا الاندماج أيضا تم تحت ضغط الضرورة ، أو لمنع تدهور مالى كان يعانى منه شركاء الاندماج ، والشريك الأكبر أكثر[٢] إلا أنه كان ينبىء بتقوية شوكة أهل توظيف الأموال وزيادة رقعة الاحتكار الذى فرضوه على قطاعات عديدة من الاقتصاد القومى .. وزاد من قوة هذه النبوءة المفاوضات التى دارت فى اعقابه بين شركتين أخريين كبيرتين لتوظيف الأموال بغرض إبرام اتفاق اندماج مماثل بينهما[٣] ومفاوضات أخرى بين الريان وأصحاب هاتين الشركتين كل على حدة لنفس الغرض .

ولذلك بدا ــ والبصر خادع أحيانا ــ أن أصحاب توظيف الأموال وقتها فى أوج قوتهم ، خاصة بعد أن كشف النقاب عن أن عملية الاندماج تمت تحت إشراف ورعاية أكبر مليونير فى مصر هو المهندس عثمان أحمد عثمان، وبإيحاء منه[٤]

ومن هنا .. حينما انفجرت فضائح أهل توظيف الأموال بعد أسبوع واحد فقط من (إعلان اندماج العمالقة) ، كان الانفجار مفاجئا للجميع أيضا .. المودعين .. والمسئولين .. وأيضا أصحاب الشركات الذين لم يشتركوا فى هذا الاندماج !

وبدأ الانفجار بإعلان مفاجىء للشقيق الأكبر للإخوة الريان يسحب فيه موافقته على الاندماج، الذى شارك فى توقيع اتفاقه ، وتولى رئاسته ![٥] .

---

(١) من مظاهر هذا الاتجاه اشتراك ١٥٤ شركة فى تقديم مذكرة مشتركة للحكومة حول القانون الجديد لتوظيف الأموال الذى كانت تبشر الحكومة بإصداره منذ عام مضى قبل إتمام هذا الاندماج ، والاتفاق بين أصحاب كل هذه الشركات على إقامة دعوى قضائية ضد القانون الجديد فور صدوره ، وتوقيع عدد من الشركات الصغيرة لتوظيف الأموال عقودا للعمل بالمرابحة مع إحدى الشركتين . (المرجع السابق)

(٢) سبق الاندماج مصاعب مالية واجهتها شركة السعد بسبب صراعها من أجل شراء مزيد من الأملاك والاستيلاء على عدد من الشركات الكبيرة التى قاوم أصحابها قليلا فكلفتها هذه المقاومة قدرا من السيولة المالية بسبب إقدامها على مشروعات خاسرة دون دراسة كافية مثل استيراد اجزاء من الفسبا وتصنيعها محليا وشراء حصة أسهم مليونير سعودى فى الخطوط الجوية السماوية وكذلك سبق الاندماج مصاعب مالية أيضا واجهتها شركة الريان بسبب خسائر البورصة ، وبالذات المضاربة على الذهب ، والخسائر التى لحقت بها بسبب انهيار بورصة نيويورك . (روز اليوسف ـ المرجع السابق ــ والأهالى ١٩٨٨/٤/٢٧ ـ الشعب ٨٨/٥/٣)

(٣) الشركتان هما الهدى وبدر .

(٤) كان المهندس عثمان أحمد عثمان هو الذى نصح آل الريان بشراء شركة الهلال . وكان الهدف هو سد أى باب يأتى منه ريح النقد ضد أصحاب توظيف الأموال .

(٥) قام فتحى عن طريق محاميه والمستشار القانونى للشركة فريد الديب بإخطار رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد ورئيس هيئة سوق المال بهذا القرار . كما أخطر دور الصحف أيضا بوقف نشر أى إعلان لايكون معتمدا منه شخصيا وكتابة !

على أثر ذلك أعلن الشقيق الأصغر أحمد ومعه أشرف السعد إقصاء فتحى من رئاسة الاندماج بعد قبول استقالته[١] وإقصاء المستشار القانونى فريد الديب من عمله أيضا كمستشار قانونى لمجموعة شركات الريان . إلا أن فتحى يكذبهما فى نفس اليوم ، وعلى صفحات صحيفة يومية أخرى فى إعلان اتخذ شكل البيان نفى فيه أنه قدم استقالته واتهمهما بتعويق (الإصلاح وإقرار الاستقرار الذى اهتز أخيرا)[٢] ..

وفى اليوم التالى فاجأ أشرف السعد الناس بإعلان انسحابه هو الآخر من الاندماج الذى وصفه بنفسه من قبل بأنه (اندماج القلاع) أو (اندماج العمالقة)[٣] . وحاول أشرف السعد تغطية انسحابه بالادعاء أن اللقاء مع الريان هو مجرد توقيع عقد تأسيس شركة جديدة لم تولد رسميا بعد .. وهو عقد ابتدائى ينتظر تصديق وموافقة الجهات المختصة .. وأن الاندماج الذى أعلن عنه ليس مقصودا بالمعنى الفنى أو الحرفى لمصطلح الاندماج ولم يرد به نص فى العقد الابتدائى للشركة من قريب أو بعيد ، وكل ماحدث هو خطأ فى التعبير (!!) .. ولذلك ستظل الشركات التابعة له مستقلة ![٤] .

وبذلك انتهى اندماج العمالقة الوليد قبل أن يكمل الشهر الأول ! وهو الاندماج الذى تغنت به الأناشيد والأهازيج عدة أيام متواصلة !

ولكن لم تنته بذلك متاعب اهل توظيف الأموال وآل الريان بعد فض

---

(١) أعلن أحمد وأشرف إقصاء فتحى عن رئاسة الاندماج فى جريدة الأهرام .

(٢) وأعلن فتحى فى نفس اليوم الاستمرار كرئيس للشركة فى جريدة الأخبار التى كان يعمل مستشاره القانونى فريد الديب مستشارا قانونيا لها أيضاً .

(٣) قال اشرف السعد فى حديث صحفي معه بعد ٦ شهور من هذا الحادث إنه قد تورط فى هذا الاندماج حينما اتصل احد الريان به وطلب مقابلته فى بيته ، وعرف أثناء اللقاء منه أن فتحى أدمن ، وأنه أصبح وحيدا فى الشركة فقال له : أنا تحت أمرك تعال نتحد فى السياسة التى نتبعها فى سوق التوظيف .. نفرمل الإعلانات .. نقلل السلف والأرباح الشهرية .. ونوقف التنافس بيننا . فقال : أحمد لا ، أنا عندى حل افضل ننشىء شركة مع بعض وبهذا يكون التعاون بيننا أكبر . فقلت له موافق .. بس بعيد عن المضاربة فقال أوعدك أن أنهى عملى فى البورصة خلال شهر وأضاف عندى ودائع بنحو ٧٠٠ مليون دولار فى الخارج ولو صفيتها سوف أخسر ٨٠ مليون دولار وطلب منى ١٠ ملايين جنيه . واتفقت معه أن يتولى فتحى رئاسة مجلس الإدارة حتى لايقول الناس إن الريان وقع وإن السعد ينقذه ، ويومها طلعت إشاعات إن الريان اشترى السعد ، لذلك حرصت على كتابة (لقاء العمالقة) فى الإعلانات حتى يتأكد أننى المنقذ وليس الغريق . وفى اليوم التالى جاءنى أحمد يطلب ١٠ ملايين دولار أخرى . وهنا لعب الفار فى عبى ورفضت إقراضه ودعوت الله أن ينقذنى من هذا الشرك . (أخبار اليوم ٨٨/١١/١٣)

(٤) الأخبار والأهرام (١٩٨٨/٥/٧)

الاندماج[1] .

فقد تتابعت ـ وبشكل درامي ـ بعد ذلك أحداثهم وفضائحهم .. قام اثنان من أشقاء الريان بنقل شقيقهما الأكبر فتحى من أحدى المستشفيات إلى مبنى مؤسسة الأهرام فى الساعة الثالثة صباحا ، بعد أن تم استدعاء مندوبى الإعلانات فى الصحف اليومية الأخرى[2] . وذلك لتصويره مع شقيقيه والظفر بتوقيعه على بيان معد من قبل يعلن فيه تنازله عن رئاسة الشركة لشقيقه الأصغر .. ونشر البيان فى اليوم التالى فى الصفحات الأخيرة من كل الصحف اليومية .. ونشرت صورة الإخوة الثلاثة متشابكى الأيدى مع صورة التنازل .[3] .

ولكن زوجة الشقيق الأكبر فتحى أبلغت الشرطة فى منتصف نفس الليلة ـ وبناء على نصيحة المستشار القانونى للشركة الذى تم إعفاؤه – باختطاف زوجها من المستشفى الذى يعالج فيه بواسطة شقيقيه وقالت إنها تخشى أن تؤخذ منه توقيعات أو إقرارات فى غير صالحه ، وخاصة أنه يتعاطى أدوية مهدئة تجعله غير مدرك لما يقوم به من عمل[4] .

وحينئذ صارت فضائح آل الريان ، ومن بعدهم أصحاب شركات توظيف الأموال ، بجلاجل ! .. فقد انتقلت الخلافات العائلية من الحجرات المغلقة الى صفحات الصحف .. وتحولت من مجرد شائعات أو تكهنات يهمس بها نفر قليل

---

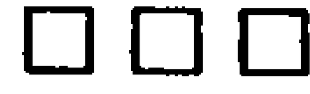
(١) كان وراء فض الاندماج بهذه السرعة اكتشاف شركاء الاندماج فداحة حجم الصعوبات المالية التى يعانيها كلّ منهما، وبالذات ماكان يعانيه الريان الذى خسر قبلها فى إحدى المضاربات ٤٠٠ مليون جنية دفعة واحدة . وتصاعد الخلافات بين الأشقاء الثلاثة والاعتراضات والشكوك التى أثارها الاندماج فى أوساط رجال الأعمال والبنوك والأوساط الرسمية ، والمتاعب التى بدأت تلوح فى الأفق بعد إذ أرسلت هيئة سوق المال عددا من مفتشيها للتحقيق مع آل الريان وأشرف السعد فى أسباب مخالفتهم للقانون فى إبرام عقد الاندماج .. وتنامى حركة سحب الودائع من الريان والسعد التى زادت فى أعقاب تصديق رئيس الوزراء على حكم ضد محمد الريان بالسجن سنتين مع الشغل فى قضية تموينية .. وأيضا رفض إحدى الشركات الكبيرة (الشريف) دعم هذا الاندماج لأنه كان فى تقدير صاحبها دعما لصفقة خاسرة !
(ارجع لروز اليوسف ١٩٨٨/٦/٩)

(٢) تم اجتماع الأشقاء الثلاثة فى غرفة الأستاذ إبراهيم حجازى الصحفى بالأهرام وقد أثار ذلك غضب عدد من المسئولين فى مقدمتهم الرئيس حسنى مبارك شخصيا الذى أعلن عن غضبه خلال اجتماعه بالكتاب ورؤساء تحرير الصحف فى مايو عام ١٩٨٨ .

(٣) جاءت صورة التنازل ممهورة بتوقيعين مختلفين لفتحى ، الأمر الذى أثار شكوك البعض فى هذا التنازل

(٤) قام فتحى بتطليق زوجته شكرية للمرة الرابعة فى هذه الليلة .. ولم تعد إليه بعدها وإنما تزوجت ضابط شرطة صغيرا ، وأقامت حفلا صاخبا لزفافها الجديد .

من الأقارب والأصدقاء إلى أخبار مؤكدة تلوكها ألسنة عديدة[1] .. وعرف الناس أن صاحب أكبر شركة لتوظيف الأموال قد وقع أسير الإدمان ، ولم يعد قادرا على إدارة أموالهم ، أو حتى أمواله الخاصة .



ولذلك ثار القلق والخوف فى نفوس المودعين الذين غامروا بإيداع مدخرات العمر لديهم ... فإذا كان الأشقاء الثلاثة ، الذين لم تفرقهم حتى سنوات العمل سرا فى تجارة العملة ، قد اختلفوا بهذه الحدة ، فماذا هم فاعلون مع أصحاب الودائع الذين لاتربطهم بهم صلة دم أوصلة رحم ؟

غير أن القلق تضخم أكثر ، وبالذات فى نفوس أصحاب الودائع ، حينما كشف انفجار الخلافات الشخصية ستر عورات كثيرة .. وساعد على كشفها النزاع الذى نشب بين من تنافسوا على احتكار المشورة القانونية لآل الريان .

وانفجرت فى أثر ذلك فضائح أصحاب أكبر شركة لتوظيف الأموال فى البلاد .

* فقد اتهم أحد المستشارين الاقتصاديين السابقين فى أحد مشروعات الريان اثنين من أصحاب الشركة باختطافه واحتجازه فى إحدى محطات البنزين التى يملكونها وتعذيبه بالضرب والحرق بالكهرباء وتهديده بالقتل والحقن بفيروس الإيدز لإجباره على توقيع عدة شيكات بمبلغ ١٥ مليون جنيه . وتضمن الاتهام أن عمليات الخطف مورست ضد أكثر من مائة شخص قبله[2] .. وهذه العمليات لاتمارسها إلا أجهزة المخابرات أو المافيا .

* كما اتهم أصحاب شركة الريان مستشارهم القانونى السابق بأنه حصل على عمولات منهم تبلغ ١٥ مليون جنيه خلال عامين فقط ، ولم يبلغ عنها الضرائب .. وبذلك كشفوا بأنفسهم هم أمر العمولات الهائلة التى يدفعونها

---

(١) اختتم أشرف السعد بيانه الذى أعلنه للدفاع عن الاندماج قائلا : (إن أصحاب توظيف الأموال هم أناس أضاعوا حياتهم من أجل إسعاد أسر كثيرة وليعلم الجميع أن حياة هؤلاء الناس من الناحية العائلية قد وصلت إلى ذروة المتاعب لما تحملوه ويحملونه لأهليهم من عناء ومسئولية جسيمة (الأخبار ١٩٨٨/٥/٢)

(٢) روز اليوسف ١٩٨٨/٦/٩ (المرجع السابق) .

والمستشار الاقتصادى هو الدكتور صلاح السيد أستاذ إدارة الأعمال بجامعة هارفارد والرئيس السابق للجامعة الأمريكية بالقاهرة .. وكان شريكا للدكتور عاطف عبيد فى مكتب للاستشارات القانونية والفنية .

للوسطاء الذين يساهمون فى إبرام الصفقات لهم .

* وكذلك اتهم والد فتحى وأشقاؤه مطلقته شكرية بأنها استولت من زوجها السابق على أربع شقق بالزمالك يصل ثمنها إلى نصف مليون جنيه وفيلا فى مصر الجديدة ، وكميات كبيرة من الذهب تصل إلى ثلاثة ملايين دولار وسيارة مرسيدس ، وكمية من المال السائل[1] .

واكتشف الناس بذلك مدى السفه الذى كان يتعامل به أصحاب أكبر شركة توظيف أموال مع ودائع المواطنين .. فهى تنفق على إرضاء المطلقات .. أو رشاوى وعمولات !

وزادت دهشتهم أكثر حينما تسربت الأخبار حول البذخ الذى عاش فيه آل الريان .

فالإخوة (الثلاثة) وضعوا تحت تصرف زوجاتهم (السبع) أسطولا من السيارات المرسيدس المزودة بالتليفونات وأجهزة الفيديو . وكذلك عددا من القصور[2] .. كما بلغ الإنفاق اليومى للأشقاء الثلاثة مائة ألف جنيه .. بل إن أحمد الريان وحده سحب ٧٠ مليون جنيه من الشركة خلال شهور قليلة ولم يردها !

ولكن هذا السفه لم يقتصر على آل الريان فقط .. بل يكاد يكون سمة عامة لم يفلت منها سلوك معظم أصحاب توظيف الأموال فى البلاد ...

□ كمال عبد الهادى صاحب شركة الهلال قدم هدية لزوجته أثناء الخطوبة زمردة ثمنها نصف مليون دولار ، وبعد شهور قليلة هرب للخارج بسبب الإفلاس وعدم قدرته على دفع عدة شيكات بدون رصيد !

□ طارق أبو حسين اشترى طائرة خاصة لتنقلاته .. وشقيقه أقام لخطوبته حفلا تكلف ربع مليون جنيه ، وقدم للعروس مجوهرات بربع مليون جنيه أخرى .. وشقيقه الثالث كان لا يفارق كل ليلة أحد الفنادق الكبيرة .. وأهدى

---

(١) ترددت شكوك فى الطلاق الأخير لفتحى وشكرية وخاصة أنها رغم طلاقها ترددت عليه فى مستشفى بهمان الذى كان يعالج فيه عدة مرات ، واصطحبت معها فى إحدى هذه الزيارات الجواهرجى الخاص ، وفى زيارة أخرى مندوب شركة هاتون بأمريكا التى كانت تتم عن طريقها عمليات المضاربة بأموال الريان فى الخارج .

(٢) تزوج أحمد الريان بمفرده أربع زيجات كانت آخرها من مذيعة تحت التمرين كانت تعمل فى إذاعة الشرق الأوسط .. والمثير أنه تزوجها بعد انفجار الخلافات الحادة بينه وبين شقيقه فتحى وحبس شقيقه محمد ، وفشل الاندماج الذى سعى لعقده مع صديقه أشرف .. وأيضا بعد تفاقم المشاكل المالية للشركة .

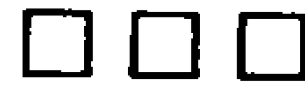
الثلاثة مجموعة من المشغولات الذهبية لبعض الشخصيات تحت بند الدعاية والإعلان !.. ومنحوا بعض الشخصيات العامة حق استخدام سيارات مرسيدس تملكها الشركة وتتحمل كافة تكاليف تشغيلها .

□ وأشرف السعد قرر أن يشترى أحد القصور فقط لكى يتزوج صاحبته !

وهكذا .. كان انفجار فضائح أهل توظيف الأموال مدويا ومثيرا ، فقد شمل خلافات حادة بين الأشقاء .. واتهامات متبادلة بينهم .. ومؤامرات وعمليات خطف .. وتعذيب وتهديد بالقتل .. وبذخ وسفه شديد بأموال المودعين .. وعمولات ورشاوى كثيرة دفعت من أموال المودعين أيضا .. وتعدد زوجات .. بل وصل الأمر إلى حد العلاقات الآثمة التى أثمرت حملا سفاحا .. وإجهاضا محرما .. وأموالا دفعت لشراء السكوت[1] .

وكل ذلك تم فى الوقت الذى قام فيه أصحاب توظيف الأموال بطلاء واجهات شركاتهم باللون الإسلامى .. وتدثروا بأردية الدين .. ورفعوا شعارات البركة .. وتغنوا بأناشيد التقوى .. ورتلوا أشعار الصلاح !

ولذلك حينما انكشف سترهم ، كانت فضيحتهم بجلاجل أمام المودعين ، وغير المودعين أيضا .



ورغم ذلك .. فلقد كانت أخطر فضيحة تعرض لها أصحاب توظيف الأموال هى فضيحة انكشاف خدعتهم التى رتبوا وخططوا لها ليضحكوا بها على آلاف المودعين .. خدعة الأرباح الهائلة التى حققوها بالبركة !

وهى الأرباح ، التى ملأوا أرجاء المحروسة ضجيجا حولها ، وادعوا أنهم تقاسموها مع أصحاب الودائع !

---

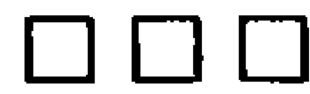
(١) من بين الفضائح علاقات آثمة رصدها جهاز أمنى لأحد أصحاب توظيف الأموال ، وتورط فى عمليات إجهاض ، وشراء سكوت السيدات أو الفتيات اللاتى أوقع بهن بالمال والذهب .. ومحاولات ابتزاز من بعض معارفه لزوجاته وعشيقاته .. وقد نشرت روز اليوسف بعض ما جاء فى تقرير هذا الجهاز الأمنى تحت عنوان (ملف الآداب لصاحب شركة توظيف أموال) – سوسن الجبار ٨٨/١١/٨ .

والطريف أنه على أثر النشر اتصلت زوجة صاحب شركة لتوظيف الأموال بزوجة صاحب شركة أخرى لكى تستفسر منها عن المقصود بما نشر وانتهى الاتصال التليفونى بمشادة بينهما .

فالاندماج المفاجيء الذى شرعوا فيه فضح أمر الخسائر التى لحقت بهم ، وسعوا إلى إخفائها عن عيون المودعين أو آذانهم .. واكتشف المودعون أن الأرباح الهائلة التى يحققها أصحاب توظيف الأموال هى مجرد أوهام فقط .. وأن ما تحقق فقط هى الخسائر الفادحة التى وقعت .. وأن صاحب أكبر شركة لتوظيف الأموال نفسه اضطر لأن يمد يده للحصول على قرض بمبلغ ١٠ ملايين جنيه من صديقه ورفيقه فى سوق توظيف الأموال ، رغم أنه جمع هو وأشقاؤه من المودعين ٢,٢ مليار جنيه كاملة !

أما الفض المفاجيء لهذا الاندماج ، بعد مضى أيام قليلة من إعلانه ، فقد كشف للمودعين أن الإدارة الرشيدة فى شركات توظيف الأموال كانت أكذوبة كبيرة ، روج لها بعض المشايعين، إمعانا فى تضليل المواطنين وجذبا لمزيد من المودعين .. كما كشف أيضا أن مجموعة المستشارين الكبار الذين استخدمهم أصحاب هذه الشركات كانوا هم أيضا أداة من أدواتهم فى تضليل المودعين .. والإيقاع والتغرير بهم .. فهؤلاء هم الذين صفقوا للاندماج ، رغم أنه تم بطريقة غير قانونية .. ثم صفقوا أيضا لفضه ، رغم أنه تم بطريقة درامية !

ثم جاءت الخلافات الشخصية التى اندلعت بينهم لتجبرهم على الاعتراف بتبديد أموال المودعين فى بذخ مجنون أو سفه شاذ .



ولذلك ..

حينما انفجرت فضائح شركات توظيف الأموال .. انفجر معها أيضا قلق المودعين على أموالهم ، فتدفقوا أفواجا يحاصرون مقار الشركات الكبيرة والصغيرة أيضا ، بغية استرداد أموالهم التى سلموها لأصحاب هذه الشركات وائتمنوهم عليها .. ولكنهم لم يحفظوا الأمانة[1] .

ولم تفلح الحيلة القديمة لأصحاب هذه الشركات فى طمأنة المودعين .. وهى حيلة إغراقهم فى طوفان من الحملات الإعلامية [2] لأن القليل الذى انكشف

---

(١) روز اليوسف - انهيار دولة توظيف الأموال - عبد القادر شهيب - ٨٨/٥/١٦ .

(٢) دفعت شركات توظيف الأموال الكبيرة ٤ ملايين جنيه قيمة إعلانات فى الإذاعة والتليفزيون خلال شهر رمضان سنة ١٤٠٨ هجرية (١٩٨٨ ميلادية) .

النقاب عنه من أسرار هذه الشركات وفضائح أصحابها كان مروعا .. بل إن الاضطراب الذى ساد صفوف أهل التوظيف ساعد أكثر على فشل هذه الإعلانات ، مثل إعلانات الهدى مصر التى اشترت شركة طيران بلا طائرات أو طيارين .. أو مثل إعلانات صاحب السعد الذى بشر برخاء واسع لأصحاب الودائع ، يوفر لهم كل مايعن لهم وبدون دفع أى شيء حاليا .. أو مثل أيضا إعلان بيان تنازل الشقيق الأكبر لآل الريان الذى جاء تنازله لأخيه ممهورا بتوقيع تاريخه يشوبه الشك لتصحيحه مرتين[1] .

ولذلك نشطت حركة واسعة لأصحاب الودائع وقتها استمرت عدة أسابيع ، لسحب ودائعهم .. وشملت هذه الحركة عددا كبيرا من شركات توظيف الأموال .. بينما استأثرت شركة الريان بالنصيب الأكبر ، حينما تظاهر عدة مئات من أصحاب الودائع أمام مقرها بالهرم .

ولم ينخرط فى هذه الحركة أصحاب الودائع الصغيرة ، أو حتى المتوسطة فقط ، ولكن انضم لها أصحاب الودائع الكبيرة أيضا .. فكان هناك من يطالب باسترداد مليونين من الجنيهات ، وأيضا من يطالب بستة ملايين .

وأوجعت هذه الحركة شركات توظيف الأموال إلى أقصى حد ، لأنها جاءت فى وقت تعرض فيه بعضها لخسائر مالية فادحة ، وبينما كانت تتأهب لجمع المزيد من الأموال فى موسم عودة المصريين من الخارج .

وساهم ذلك فى اهتزاز هذه الشركات بصورة أكبر .. فمنها من اضطر أصحابه - حتى لا ينكشف أمره - للاكتفاء بدفع جزء فقط من الودائع لمن يطلبونها من أصحابها .. ومنها من أجل الدفع لعدة أسابيع أو شهور .. بينما كان هناك من امتنع عن الدفع تماما وهدد أيضا بخصم نسبة ٢٠٪ من هذه الودائع بحجة تحقيق خسائر ، بعد أن قامت من قبل بتخفيض نسبة الأرباح إلى ١١٪ فقط ، أى أقل من أرباح شهادات الاستثمار !

ورغم ذلك فإن أفواج أصحاب الودائع رابطت أياما طويلة أمام هذه الشركات تطالب برد الودائع ، وخاصة بعد أن تناثرت تكهنات عديدة تجاوزت دوائر رجال المال والأعمال حول احتمال هروب بعض أصحاب شركات توظيف

(١) المرجع السابق .

الأموال ، كان أرجحها – كما رشحت التكهنات – **هروب صاحب أكبر شركة توظيف أموال ، لينضم بدوره لصاحب شركة الهلال !**[1] .

وفى غضون أيام قليلة استرد المودعون حوالى ٤٠٠ مليون جنيه من أصحاب الشركات .. ولذلك لجأوا إلى حيلة جديدة ليوقفوا بها عمليات السحب للودائع .. فقد دعوا فى وقت واحد لعقد جمعيات عمومية لشركاتهم .. واتخذت هذه الجمعيات قرارات متشابهة بوقف رد الودائع لمدة ثلاثة شهور ، يتم بعدها رد ٢٠٪ من الودائع فقط لمن يبغى استرداد أمواله ، مع الاستمرار فى صرف الأرباح[2] .

غير أن ذلك لم يبدد قلق المودعين ، بل لعله زاده أكثر وأشعل غضبهم أيضا فحاصرت جموعهم مقار الشركات لاسترداد أموالهم ، رغم إغلاق هذه المقار ، واختفاء عدد من أصحابها .

وبذلك صار الجو مهيئا لصدامات بين المودعين وأصحاب هذه الشركات .. وكادت هذه الصدامات أن تسفر عن قتل أحد المودعين برصاص صاحب شركة الريان .. أو قتل صاحب شركة الهدى الذى أنقذته قوات الشرطة من أيدى آلاف المودعين ، قبل أن يفتكوا به .

وهكذا .. أصاب الانفجار الذى بدأ من داخل شركة الريان كل شركات توظيف الأموال .. الكبيرة .. والصغيرة .. وإن كانت وطأته على الشركات الصغيرة أكبر .. وشملت الفضائح التى انفجرت معظم أصحاب هذه الشركات ، وليس أصحاب شركة الريان فقط .

انتقلت العدوى من الريان إلى السعد والهدى وبدر ، وبقية شركات توظيف الأموال .. حتى شركة الشريف أقدم هذه الشركات أصيبت هى الأخرى بالاضطراب .. حينما طالبها المودعون لديها بأموالهم أيضا .. ولجأت هى الأخرى – مثل غيرها من شركات توظيف الأموال – لصدهم ، ورفض الاستجابة لهم ورد أموالهم ، وهى التى كانت تتباهى بأنها تختلف عن الشركات الأخرى .

---

(١) أكد مرتضى منصور المحامى هذه التكهنات فيما بعد .

(٢) الشركات التى عقدت جمعيات عمومية منها الريان والهدى وبدر والسعد .

لقد كان الانفجار كبيرا ودراميا .. ولذلك لم ينجُ منه أحد من أهل توظيف الأموال .

وهذا الانفجار الدرامى حدث – طبقا للسيناريو الخاص به والذى استعرضناه معا – من داخل صفوف توظيف الأموال .. لذلك لم يكن تفجيرا من خارج هذه الصفوف .

فلقد حدث بعد أن تمخضت مسيرة (البذل والعطاء) ، التى فاخر بها أصحاب توظيف الأموال ، عن فشل مروع ، وخسائر فادحة لحقت بهم .

ولأن الفشل دائما يقود إلى الشقاق والتناحر .. فقد انفجرت الخلافات العائلية بين الأشقاء الثلاثة أصحاب أكبر شركة لتوظيف الأموال .. والخلافات كانت هى سبب انفجار الفضائح الذى بدأ بآل الريان ، ثم امتد ليشمل العديد من أصحاب شركات توظيف الأموال .

والفضائح هى التى دفعت الجميع إلى الانهيار !

إذن ...

لم يكن تدخل الحكومة هو سبب هذا الانهيار الذى أصاب توظيف الأموال .

فقد جاء هذا التدخل بعد الانفجار والانهيار ، وربما بسببه .

بل لعل هذا التدخل هو الذى أوقف تداعى الانهيارات فى صفوف توظيف الأموال مؤقتا ، أو أجل إشهاره لمدة عدة أسابيع وشهور .

أما سبب الانهيار والانفجار فقد كان هو انتهاء العمر الافتراضى للخدعة التى أعد وخطط لها أصحاب توظيف الأموال ، وهى الخدعة التى غرروا بها آلاف المودعين وسلبوهم مدخراتهم .

فهذه الخدعة كان لا يمكن أن تستمر طويلا ، ودون افتضاح أمرها .

كان محتوما أن تنتهى بعد عدة سنوات ، وتنكشف .

ولقد عجل بافتضاحها تراكم الودائع على أهل توظيف الأموال وزيادة مايدفعونه من أرباح شهرية .. ثم تراكم الخسائر عليهم أيضا .. وهذه الخسائر

أضعفت من قدرتهم على الاستمرار فى دفع الأرباح الشهرية التى تضخمت .

ولذلك .. كان لا بد أن يحدث الانفجار أو الانهيار سريعا .. وكان لا بد أن يأتى من الداخل أيضا .. فظاهرة توظيف الأموال كانت تحمل فى داخلها – بحكم النشأة والتكوين وشخوص أبطالها – بذور افتضاح أمرها .

وهنا فقط بدأت الدولة تفكر فى التدخل .. بعد أن اكتفت سنوات طويلة بالفرجة والمتابعة فقط .. وظلت شهورا طويلة تلوح فقط بالتدخل ، ولا تقدم عليه !

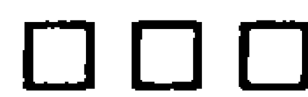
وهى تدخلت للعلاج أخيرا .. وليس للوقاية .. رغم أن الخطر كان ماثلا أمام الكثيرين .

وحتى تدخلها للعلاج .: جاء بعد أن صار المرض خبيثا .. وقضى على عدة خلايا من جسم المجتمع .. اتخذ بعضها شكل أموال تم تهريبها إلى الخارج .. واتخذ البعض الآخر شكل قيم طيبة اغتيلت غدرا .

وبذلك .. بدأت المواجهة بين الدولة وأهل توظيف الأموال .

لماذا كانت المواجهة ؟ .. ولما تمت بعد الانهيار ولم تأت قبله ؟ .. وهل كانت ضرورية ؟ .. وأيضا هل كانت ناجحة أم كان نصيبها من الفشل أكبر ؟

فلننتقل إلى الفصل الأخير لنفتش عن إجابات لكل هذه الأسئلة .



الفصـــــــل العاشـــــر

المواجهـــــــــــــة

« إن ماحدث لم يكن اندماجا ، ولكنه كان شركة لتوظيف الأموال يشترك فيها الريان والسعد بهدف تمويل عمليات بيع السلع المختلفة لمحدودى الدخل بالتقسيط ، ولكن طريقة الإعلان عن هذه الشركة كانت خطأ ، كما أن تعبير (اندماج العملاقين) استفز الحكومة .. وكانت هى القشة التى قصمت ظهر البعير ! » .

بهذه الكلمات تحدث صاحب إحدى شركات توظيف الأموال باسم أصحاب كل الشركات فى المؤتمر الصحفى الذى دعوا له ، أمام المراسلين الأجانب ومندوبى الصحف العربية بالقاهرة ، والتليفزيون الأمريكى والبريطانى ، ووكالات الأنباء الغربية !

كان يقدم تفسيرا للصدام الذى نشب بين الدولة وشركات توظيف الأموال ، واكتسب طابعا دراميا وقتها ، حينما أوقف أصحاب الشركات صرف الأرباح الشهرية للمودعين ، وامتنعوا عن رد الودائع ، وهددوا أيضا بتصفية أنشطتهم داخل مصر ، ونقل شركاتهم الى خارجها .. فى قبرص ولندن وسويسرا .. أو الأردن والكويت والسعودية .

وأراد المتحدث باسم أصحاب توظيف الأموال بكلماته أن يوحى للناس بأن الصدام بدأ بشكل مفاجىء .. وبأن الحكومة هى التى بادرت بالعدوان على الشركات .. حينما استُفزت من مجرد (وصف خاطىء) لإجراء عادى ، هو إنشاء شركة مشتركة بين أصحاب بيتين من بيوت توظيف الأموال ، كان هدفها هو التخفيف عن أصحاب الدخول المحدودة .

ولذلك تجاهل صاحب هذه الكلمات فضائح آل توظيف الأموال التى انفجرت بطريقة مدوية قبل أن تبدأ المواجهة بينهم وبين الحكومة وتتخذ شكل

الصدام ، وهى الفضائح التى حفزت الحكومة على التدخل سريعا لإنقاذ مايمكن إنقاذه من أموال المودعين . ولأن هذه الفضائح كشفت بسفور تبديد أصحاب توظيف الأموال لكثير من الودائع .

كما تجاهل المتحدث باسم أصحاب توظيف الأموال المواجهة التى كانت دائرة بينهم وبين الحكومة ، قبل أن تتحول هذه المواجهة إلى صدام فى ربيع عام ١٩٨٨ .. وهى المواجهة التى دارت فيها مفاوضات عديدة .. واتخذت فيها إجراءات متبادلة من الطرفين معا .. الحكومة وأصحاب الشركات .

فالمواجهة بين الدولة وأصحاب شركات توظيف الأموال لم تبدأ فى أعقاب إعلان (اندماج العمالقة) .. ولكنها بدأت قبل ذلك بكثير .. وبالتحديد قبل ذلك بثلاث سنوات .. أو فى عام ١٩٨٥ .

قبل ذلك لاذت الدولة وهيئاتها بالصمت تجاه ظاهرة توظيف الأموال التى اقتحمت علينا حياتنا .. واكتفت بالفرجة فقط على خرق أصحاب توظيف الأموال للقانون !

ولكن منذ عام ١٩٨٥ بدأت المواجهة بين الدولة وبين أصحاب توظيف الأموال الذين اتسع نشاطهم ، وزادت بين أيديهم الأموال التى جمعوها من المواطنين .. وكانت البداية ضعيفة وخجولة ومترددة .. إلا أنها بمرور الشهور والسنوات التى زاد خلالها نشاط أصحاب توظيف الأموال ، تحولت فى النهاية الى صدام سافر بين الطرفين .

فى البداية اقتصرت هذه المواجهة على مجرد تنبيه وتحذير أصحاب الودائع ، تطبيقا لسياسة (التدخين مسئولية كل مدخن .. ونحذرك من أضرار التدخين) .

جاء التنبيه بعد أن تكررت حوادث هروب أصحاب شركات توظيف الأموال للخارج[1] .. أما التحذير فقد جاء بعد أن خسرت أكبر شركة لتوظيف الأموال ٢٠٠ مليون دولار فى عملية مضاربة على الذهب والمارك الألمانى فى نوفمبر ١٩٨٦ .[2] .

---

(١) بدأت حوادث الهروب للخارج بهروب صاحب شركة جمع بضعة آلاف من الجنيهات . ثم زاد المبلغ إلى ٥ ملايين دولار . وزاد أكثر مع نهاية ١٩٨٧ ليصل إلى أكثر من ٣٠ مليون دولار كانت تمثل نصف ماجمعه صاحب شركة الهلال قبل هربه للخارج .

(٢) تضمنت الخسائر ١٢٥ مليون دولار خسارة فى المضاربة على الذهب و ٧٥ مليون دولار خسارة فى المضاربة على المارك الألمانى .

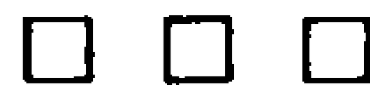
والذى أخذ على عاتقه تنبيه وتحذير المودعين ، ومن يعنيهم الأمر كان هو البنك المركزى المصرى ، ومن بعده هيئة سوق المال . وكلاهما نشر بأمواله إعلانات فى الصحف تدعو المواطنين إلى عدم التعامل مع شركات توظيف الأموال حرصا على أموالهم .

واقترن التنبيه والتحذير بعدة بلاغات قدمها محافظ البنك المركزى ضد أصحاب شركات توظيف الأموال الذين خالفوا القانون ، وأنشأوا من وراء ظهره شركات اختلست وظيفة البنوك وقامت بجمع الأموال والودائع من المواطنين .

ورغم أن البنك المركزى وهيئة سوق المال استمرا فى تحذير المواطنين من الوقوع فى شراك توظيف الأموال ، إلا أن هذه التحذيرات كانت بلا جدوى . بل على العكس فقد نجح أصحاب توظيف الأموال فى غواية آلاف المودعين الجدد .. بينما تعثرت البلاغات التى قدمها على نجم محافظ البنك المركزى وقتها .. ولذلك لم يتم التحقيق فيها إلا متأخرا[١] .

وبدا الأمر فى النهاية وقتها أن التحذير لم يسفر سوى عن مزيد من القوة والبأس لأصحاب توظيف الأموال .. وخاصة أن على نجم كان قد ترك موقعه ، وأشاعوا أنهم هم الذين أطاحوا به عقابا على معاداته لهم ![٢] .

ولذلك انتقلت المواجهة إلى مرحلة ثانية بعد فشل مرحلة التنبيه والتحذير .



وكانت المرحلة الجديدة فى المواجهة هى مرحلة الدراسة وتقصى الحقائق وجمع المعلومات حول هذه الشركات وأصحابها ، خاصة بعد أن اكتشفت السلطات المسئولة أنها لاتعرف سوى القليل فقط عن هذه الشركات وحجم الأموال التى جمعتها .. وكذلك بعد أن تبين أن القانون الجديد الذى تم إصداره على عجل فى منتصف عام ٨٦ لم يتمكن من منع أصحاب شركات توظيف

---

(١) أول بلاغ ينتهى إلى حكم قضائى كان هو بلاغ البنك المركزى ضد محمود طاحون صاحب شركة بدر . البلاغ قدم فى عام ١٩٨٥ . وبدأ التحقيق فيه عام ١٩٨٦ واستمر طوال ٨٧ وفى عام ١٩٨٨ أحالت النيابة صاحب الشركة للمحاكمة وفى بداية عام ١٩٨٩ صدر الحكم بحبسه ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ ومجموعة غرامات مالية .

(٢)قال على نجم بعد ذلك بأكثر من ثلاث سنوات .. إن بعض أصحاب شركات توظيف الأموال شنوا عليه هجوما وقذفوه بالشتائم عبر أجهزة الميكرفونات فى شارع الهرم والأكثر من ذلك فإنهم عندما علموا أنه مرشح لرئاسة (اليوباف) فى باريس دعبوا اليهم وعرضوا ايداع مليارات الدولارات مقابل عدم انتخابه رئيسا (أخبار اليوم ١٩٨٩/١/٧)

الأموال من تلقى الودائع الجديدة .. ولم يحفزهم على تقديم الضمانات المناسبة للمودعين ، لأنه كان يخاطب الشركات الجديدة فقط ، وليست الشركات القائمة بالفعل .

وبدأت هذه المرحلة الجديدة فى عام ١٩٨٦ .. وقام بعملية تقصى الحقائق خبراء عدة هيئات مجتمعة هم خبراء سوق المال وجهاز المحاسبات والبنك المركزى ووزارة الاقتصاد والرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة .. كلهم شاركوا فى اعداد دراسة واحدة عن أكبر ست شركات لتوظيف الأموال وقتها هى شركات (الشريف والريان والسعد والهدى وبدر والهلال) وأسفرت الدراسة عن اكتشاف مثالب عديدة لهذه الشركات مثل :(١) .

* انتهاك شروط الموافقات بتأسيس هذه الشركات . حيث كانت هذه الموافقات مشروطة بعدم قبول إيداعات من الجمهور والالتزام بأحكام قانون البنوك ، والائتمان ، وهو مالم يتحقق !

* تملك أصحاب الشركات لكل الأصول والموجودات ، وتداخل أصول الشركات المنبثقة عن الشركة الأم . فضلا عن أن الجانب الأكبر من عقود الملكية ابتدائى .

* بقاء الجانب الاعظم من المشروعات المعلن عنها لهذه الشركات فى مرحلة التأسيس أو تحت الدراسة ، وذلك على عكس ماتوحى به الإعلانات .

* وجود شخص واحد هو المسئول عن الإدارة والمهيمن على شئون جميع الشركات المنبثقة عن الشركة الأم .

وعدم وجود رقابة على مجالس الإدارات .

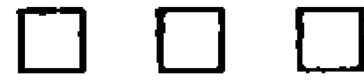
* وعدم وجود أية حقوق للمودعين فى ملكية الأصول فضلا عن أية حقوق أخرى لأن جميع شروط عقد الوكالة مجحفة بحقوقهم .. فهى تقضى بحق مالك الوكالة فى إسقاطها فى أى وقت يشاء ، وعدم تدخل المودعين فى أعمال الإدارة أو الاعتراض عليها واقتسام الأرباح مناصفة ، مع قبول الخسارة . حتى ولو استغرقت المال المودع كله . فضلا عن عدم اللجوء إلى القضاء فى حالة وجود منازعات والاكتفاء بالتحكيم بواسطة لجان تعينها إدارة الشركة .

---

(١) الدراسة المشتركة ـ مرجع سابق

وهناك شركات تفوق مصروفاتها إيراداتها مما يشير إلى تحقيق خسائر ، وتآكل أموال المودعين .. وهو مايعنى أن توزيع الفوائد أو الأرباح الشهرية إما يكون ناتجا عن نشاطات أخرى غير معلومة هذه الشركات ، أو أن يكون مخصوما من الودائع الجديدة ، التى تفوق كثيرا قيمة المسحوبات ، وأيضا الأرباح الشهرية .

باختصار لقد اكتشف هؤلاء الخبراء ـ ومن البيانات التى قدمها لهم بانفسهم أصحاب هذه الشركات ، أن حقوق المودعين ضائعة فيها وأموالهم مهددة بالضياع أيضا . كما اكتشفوا أن مشروعاتهم واستثماراتهم التى هللوا لها كثيرا مازالت تحت التأسيس .. وأن الضرائب لاتعرف عن معظمها شيئا .. ولاتعرف أيضا شيئا عن المودعين لديها الذين كان من بينهم من حصل على أموال بطرق غير مشروعة وقام بإيداعها لدى هذه الشركات بعيدا عن المساءلة !



وبعد انتهاء الدراسات ومحاولات تقصى الحقائق حول شركات توظيف الأموال بدأت عملية المفاوضات بين أصحابها وبين السلطات المسئولة . وكانت هذه المرحلة هى المرحلة الثالثة من مراحل المواجهة بين الدولة وأهل توظيف الأموال .[1] .

ويحكى الدكتور عاطف صدق رئيس الوزراء تفاصيل هذه المفاوضات فى حوار له مع مجلة المصور فيقول :[2] .

« فى شهر فبراير ١٩٨٧ شكلت لجنة على أعلى مستوى من خبراء الاقتصاد والمحاسبين والقانونيين ، واتصلت بأصحاب هذه الشركات بحب وبدون ضغط وشرحنا لهم وجهة نظر الحكومة . وذلك بعد الأزمة التى حدثت لهذه الشركات فى أكتوبر ونوفمبر ٨٦ . وكان هذا الموضوع من الموضوعات التى تعرضت لها

(١) سبق هذه المفاوضات اتخاذ وزير الداخلية قرارا بمنع سفر أصحاب الشركات الكبيرة للخارج فى نوفمبر ١٩٨٦ . كما سبقها أيضا انتهاء وزارة الاقتصاد من إعداد مشروع قانون جديد لتوظيف الأموال بدلا من قانون عام ٨٦ ، يستهدف تحويل هذه الشركات الى شركات مساهمة ، وتحويل المودعين إلى مساهمين ، وتولى الجمعيات العمومية التى تتكون من هؤلاء المساهمين رقابة أعمال الشركات ، ومنح أصحابها مهلة عام لتسوية أوضاعها .

(٢) المصور ١٩٨٨/٤/٢٨

فور ولايتى لرئاسة الحكومة .. ودرسناها ولكن لم نستطع أن نصل إلى نتيجة .. فقررنا أن نتصل بهم وشكلنا اللجنة التى ذكرتها وجلس أعضاء اللجنة معهم وتم التفاهم فى ضوء الرغبة الحقيقية للحكومة لحماية ثلاثة أطراف .

الطرف الأول : وهم المتعاملون مع هذه الشركات .
والطرف الثانى : هى الشركات نفسها .
والطرف الثالث والأهم من الجميع : هو مصر والاقتصاد القومى .

لأنه لو حدثت أزمة لهذه الشركات مثل أزمة سوق المناخ فى الكويت أو أزمة البورصات العالمية فى نيويورك التى حدثت فى أكتوبر الماضى فإن أضرارها ستكون خطيرة جدا على مصر واقتصادها .

هذه اللجنة تباحثت مع أصحاب شركات توظيف الأموال لمدة خمسة شهور ، بعضهم قدم بعض البيانات والبعض الآخر امتنع والبعض الله أعلم به!!

وفى ضوء هذا تبينت لنا عدة ظواهر وهى أن معظم أموال هذه الشركات موجودة باسم أصحابها وليس باسم الشركات .. ومعظم أموال هذه الشركات موجودة فى الخارج وليس فى مصر ، وليست لهذه الشركات فى مصر أصول كافية ، والأصول الموجودة فى مصر لاتمثل سوى نسبة بسيطة جدا من أموال هذه الشركات » .

وكانت هذه المفاوضات قد اتسمت فى آخر مراحلها بالعنف والتوتر الشديد بين الجانبين حينما تم استدعاء أصحاب ١١ شركة من شركات توظيف الأموال الكبيرة لاجتماع مع أربعة وزراء ، فى إطار الجهود التى كانت تبذل وقتها لضمان نجاح التجربة الجديدة للسوق الحرة للنقد الأجنبى .

فقد شهدت هذه الاجتماعات مناقشات حادة وعنيفة بين أصحاب شركات توظيف الأموال وبين الوزراء الأربعة وتبادل الجانبان الاتهامات .. فلقد احتج أصحاب الشركات على الطريقة التى تم استدعاؤهم بها لحضور الاجتماعات ، لأن الاستدعاء تم بواسطة أجهزة الأمن ، هدد بعضهم بأنه لن يحضر اجتماعا حكوميا فى المستقبل إذا تم استدعاؤهم بهذه الطريقة . كما اتهموا الحكومة والبنك المركزى بالسعى لتصفية نشاط شركاتهم أو الإضرار بمصالحهم ، أما المسئولون المصريون فلقد اتهموا أصحاب شركات توظيف الأموال بأنهم يضاربون على سعر الجنيه

المصرى ويسعون إلى تخريب النظام الجديد للصرف وخاصة أنهم أشاعوا أنهم سوف يرفعون سعر مايدفعونه من أرباح وفوائد على الودائع لديهم لجذب المدخرات بعيدا عن البنوك ، ولإضعاف قدرة الجهاز المصرفى على جمع النقد الأجنبى .

ولذلك فلقد اتسمت المناقشات التى تمت بين أصحاب شركات توظيف الأموال والوزراء الأربعة بالحدة وخيم التوتر على جو الاجتماعات .

وخلال المفاوضات كانت مطالب الحكومة من أصحاب الشركات واضحة :

أولا : توقف هذه الشركات عن شراء النقد الأجنبى من السوق الحرة والسعى لتدبير احتياجاتها من النقد الأجنبى من خلال شراء تحويلات المصريين العاملين بالخارج وبالأسعار المعلنة والتى تتعامل بها البنوك داخل السوق الحرة للنقد .

ثانياً : توقف الشركات أيضا عن عمليات المضاربة التى تقوم بها على سعر الدولار حرصا على سعر الجنيه ، وعدم القيام بأى نشاط دولارى خارج الجهاز المصرفى .

ثالثاً : **وتوقفها عن قبول أى ودائع بالنقد الأجنبى** لحين الانتهاء من إصدار القانون الجديد الذى ينظم عمل ونشاط هذه الشركات .

رابعاً : **إيداع هذه الشركات مالديها من ودائع بالنقد الأجنبى لدى الجهاز المصرفى فى الداخل** أو توظيفها فى مشروعات فى إطار خطة التنمية ، بدلا من تحويلها إلى الخارج أو الإتجار بها خارج البنوك .

وقد اقترنت هذه المطالب الأربعة بتهديدات رسمية باتخاذ إجراءات حازمة وحاسمة ضد كل من يتورط فى عمليات مضاربة على سعر الجنيه المصرى .. فألمح وزير الداخلية ، وهو أحد الوزراء الذين حضروا الاجتماع ـ أنه قد يضطر إلى استخدام قانون الطوارىء لوقف أية عمليات للمضاربة وذلك حينما قال لهم : (إنه مخول بموجب قوانين خاصة بالحفاظ على الأمن الاقتصادى وأمن الدولة ضد أى خطر .. فالأمن الاقتصادى جزء من أمن الدولة) .[1] .

---

(١) شركات توظيف الأموال تهدد بالعصيان ـ التضامن-لندن ـ عبد القادر شهيب ١٩٨٧/٦/٦ .

وإزاء ذلك امتثل عدد من أصحاب الشركات لمطالب الحكومة ، بينما رفض عدد آخر الامتثال لهذه الطلبات بحجة أن شركات توظيف الأموال لاتقبل ودائع من المواطنين ، مثل البنوك ، ولكنها تقبل فقط مساهمات مالية لاستثمارها فى مشروعاتهم .

وحتى الشركات التى امتثلت لطلبات الحكومة ، كان ثمة شك أنها امتثلت بشكل صورى أو مؤقت على الأقل .. وعزز هذا الشك اكتشاف أجهزة الأمن عددا من المندوبين بعث بهم أصحاب هذه الشركات لتجميع النقد الأجنبى من المصريين العاملين بالخارج فى تجمعاتهم ، وقبل العودة إلى مصر .

بل لم يمض سوى وقت قصير حتى جاهر أصحاب هذه الشركات برفض تنفيذ هذه الطلبات بدعوى أن الحكومة لم تنفذ التزامها فى الاتفاق ، وهو إلغاء قرارات حظر السفر للخارج ، المفروضة عليهم[١] .

ولذلك بدأت الحكومة تلوح فى وجوههم بالقانون الجديد لتوظيف الأموال الذى كانت تتأهب لإصداره ورد أصحاب هذه الشركات عليها بالتهديد بتصفية أنشطتهم داخل مصر ونقل شركاتهم إلى خارجها[٢] .

الا أن الأمر لم يتعد نطاق التهديد .. بل على العكس .. فلقد انتابت هذه الشركات هوجة واسعة لشراء المزيد من الأصول (مبان ـ ومنشآت ـ وأراض) داخل البلاد .

بل إن أصحاب شركات توظيف الأموال لجأوا إلى مناورة جديدة لقطع الطريق على القانون الجديد المزمع إصداره ، حينما عقدوا جمعيات عمومية صورية لشركاتهم ، تم فيها تحويل شركاتهم ـ صوريا ـ إلى شركات مساهمة ، وتحويل المودعين إلى مساهمين مع الإبقاء على عقود الوكالة ![٣] .

ولكن ذلك لم يمنع عددا من المسئولين من شن هجوم واسع على أصحاب

---

(١) الأخبار ـ حوار مع محمود طاحون ـ مرجع سابق .

(٢) شارك سامى على حسن تاجر العملة الشهير فى إطلاق هذه التهديدات فقد قال فى حديث صحفى له بجريدة الأنباء الكويتية : (إن محاربة الحكومة لشركات توظيف الأموال لن يؤدى إلا إلى تهريب الأموال للخارج .. إن تلك الشركات من الممكن أن تنقل مراكزها إلى خارج مصر وتستمر فى جمع الأموال من مصر أيضا . وهناك دول عديدة ترحب بذلك مثل الأردن وقبرص واليونان وتركيا وبريطانيا (١٩٨٧/٥/٢١) مرجع سابق

(٣) روز اليوسف ـ المناورة الجديدة لتوظيف الأموال ٨٧/١١/٣٠

توظيف الأموال .. وكانت أكثر الاتهامات حدة مما وجه إليهم خلال هذا الهجوم ، هى تلك الاتهامات التى وجهها لهم وزير الداخلية والنائب العام وقائد الشرطة العسكرية . فقد كانت هذه الاتهامات تتحدث عن (تورطهم فى قضايا تمس الأمن القومى والارتباط بأهداف معادية خارجية تحاول السيطرة الاقتصادية على مصر ، وعلاقات مع جماعات العنف الدينية) .

ومع ذلك ظل الأمر لايتعدى نطاق الهجوم الكلامى فقط من جانب الحكومة على أصحاب توظيف الأموال .. وحتى بعد أن توقفت المفاوضات بين الجانبين ، عادت الحكومة للاتصال بهم من خلال محاميهم للتشاور معهم فى القانون الجديد لتوظيف الأموال[1] .

ولذلك لم تسرع الحكومة فى إصدار القانون المنتظر .. بل لعلها تلكأت لتهدئة خواطر أصحاب توظيف الأموال .. وظلت تتدارس القانون الجديد ، حتى داهمنا الانفجار الذى أصاب آل توظيف الأموال فى ربيع عام ١٩٨٨[2] .

وبعدها فقط .. بدأت المرحلة الجديدة من المواجهة بين الطرفين : الحكومة وتوظيف الأموال .. وهى المواجهة التى صارت صداما واضحا بينهما فيما بعد .

فبعد أسبوعين من إعلان (اندماج العمالقة) (الذين ألف الله بين قلوبهم) ، أعلن الدكتور فج النور رئيس هيئة سوق المال أن (هذا الاندماج مخالف للقانون لأن الشركتين المندمجتين لم تتخذا الإجراءات القانونية فى هذا الصدد . ولذلك ارسلت الهيئة عددا من مفتشيها للتحقيق فى هذه المخالفة)[3] .

وبعده بثلاثة أيام أعلن أن الدكتور عاطف صدقى قد صدق على حكم محكمة أمن الدولة ضد أحد الإخوة الريان ، وهو محمد توفيق ، ومعه موظف آخر بالشركة ، وهو الحكم الذى يقضى بحبسه سنتين مع الشغل لاستيراد رسالة فول

---

(١) المصور ٨٨/٤/٢٨ ــ مرجع سابق .

(٢) قال الرئيس مبارك فى حوار له مع أصحاب شركات توظيف الأموال خلال افتتاحه معرض المنتجات المصرية من أجل التصدير (إننا لسنا ضد هذه الشركات ولكننا مع الانضباط والالتزام بالقوانين ومايعنى أن تكون أموالنا داخل بلدنا ويجب أن نعرف أين تذهب الأموال التى تجمع من الشعب) .

(٣) اعلان الاندماج تم يوم ١٣ أبريل ١٩٨٨ وإبرام اتفاقه تم يوم ٢٩ أبريل وأعلنت عنه الصحف فى اليوم التالى ــ (٣٠ أبريل) .

تدميس بالمخالفة لقرارات وزير التموين[1] .

ثم تتابعت بعد ذلك الاجراءات المضادة للحكومة ، خاصة بعد انفجار الفضائح الذى أصاب آل توظيف الأموال ، وآل الريان بالذات ، حينما تم فض الاندماج ، وافتضح أمر إدمان الشقيق الأكبر ، وانتقلت الخلافات العائلية بينهم إلى صفحات الصحف وأقسام البوليس .

* فقد أعلنت وزيرة التأمينات الاجتماعية سحب ترخيص الحضانة والمدرسة الممنوح لشركة الريان ، بعد أن تردد حولها الكثير من اللغط[2] . واستند سحب الترخيص إلى أن قانون التعليم يمنع إقامة الشركات للمدارس .

* وقامت هيئة سوق المال بإبلاغ النيابة ضد مسئولى الإعلانات بالمؤسسات الصحفية القومية والصحف الحزبية لتورطهم فى نشر إعلانات لشركات توظيف الأموال دون أخذ موافقة من الهيئة كما يقضى بذلك القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٦[3] .

وإزاء ذلك توقفت الصحف عن نشر إعلانات هذه الشركات باستثناء صحيفتى الوفد والشعب المعارضتين .

* وفى نفس الوقت قامت هيئة سوق المال بتقديم عدة بلاغات جديدة ضد عدد من أصحاب شركات توظيف الأموال الكبيرة لمخالفتهم القانون ، واستمرارهم فى جمع الودائع من المواطنين بدون أخذ موافقة الهيئة ، كما يقضى بذلك القانون .

* كما بدأت النيابة تحرك التحقيقات والقضايا القديمة ضد عدد من أصحاب الشركات . وأعلن المحامى العام لنيابات الشئون المالية تقديم عدد من أصحاب ثلاث شركات للمحاكمة ، هى شركات بدر والهدى والسعد .

* وفى نفس الوقت تم إلقاء القبض على محمد توفيق عبد الفتاح لتنفيذ حكم السجن الصادر ضده لمدة سنتين .

---

(١) الحكم صدر فى ٥ مارس ١٩٨٨ والتصديق عليه تم بعد حوالى شهرين فى ٢ مايو ١٩٨٨ .

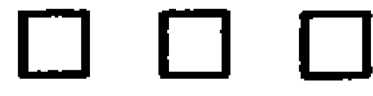
(٢) كانت إحدى الطبيبات فى الحضانة أبلغت البوليس ضد أحمد الريان متهمة إياه بأنه حاول إقامة علاقة غير مشروعة معها بالقوة ثم تنازلت عن المحضر فيما بعد .

(٣) هذا القانون صدر فى صيف ١٩٨٦ ، وظلت إعلانات شركات توظيف الأموال تغرق كل الصحف ، ولم يتحرك أحد لإبلاغ النيابة ضدهم إلا بعد انفجار مسلسل فضائح آل الريان .

* ثم أصدر النائب العام قرارات بمنع أصحاب ١٤ شركة كبيرة لتوظيف الأموال من السفر للخارج ، فى مقدمتهم الإخوة الريان ، وأصحاب الخمس شركات الكبيرة باستثناء شركة الشريف[١] .

* وتحركت الحكومة بسرعة لإصدار القانون الجديد لتوظيف الأموال الذى كان خبراء وزارة الاقتصاد قد انتهوا من إعداده قبل ذلك بخمسة عشر شهرا .

وعقد الرئيس مبارك لهذا الغرض خمسة اجتماعات متتالية مع عدد من الوزراء ورئيس هيئة سوق المال ورئيس هيئة الاستثمار .



ومع ذلك .. فإن المواجهة بين الدولة وشركات توظيف الأموال لم تتحول إلى صدام سافر إلا بعد الإعلان عن ملامح المشروع الجديد للقانون الذى اعتزمت أن تصدره لفرض الانضباط على أصحاب توظيف الأموال .

قبلها كان أصحاب شركات توظيف الأموال منشغلين للتخلص من المودعين الذين جاءوا يطالبون باسترداد ودائعهم . وانتهزوا فرصة أجازات عيد الفطر لوقف التعاملات المالية ، بما فيها صرف الأرباح .

ولكن بعدها بدأ أصحاب توظيف الأموال هجومهم المضاد ..

فقد دعا طارق أبو حسين صاحب شركة الهدى المراسلين الأجانب إلى مؤتمر صحفى عاجل أعلن فيه أن الشركات سوف تقوم بتصفية جميع أعمالها داخل مصر ، إذا أصرت الحكومة على إصدار القانون الجديد لتوظيف الأموال[٢] .

وكان هذا المؤتمر هو الطلقة الأولى فى حرب أصحاب توظيف الأموال ضد هذا القانون ، أو ضد تحرك الحكومة لفرض الانضباط عليهم .

وبعدها تتابعت الطلقات . بل والقذائف ..

* فقد أعلنت شركة الريان ، وتبعها معظم الشركات الكبيرة الأخرى عن عقد جمعية عمومية عاجلة لتأخذ موافقة صورية من المودعين على وقف التعاملات المالية

---

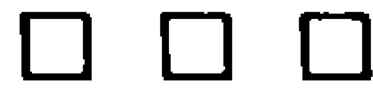
(١) شملت القرارات أصحاب شركة الريان والسعد وبدر والبركة وسلطان والهادى واى. سى ستر ، والفضل والحجاز ومصر للكيماويات والدهانات ، ومكتب الأمل لتصوير المستندات ، وشركة النهضة ، والنادى .

(٢) صوت العرب ١٩٨٨/٥/٢٩

لمدة ثلاثة شهور ، بما فى ذلك رد الودائع وصرف الأرباح ، خاصة بعد أن ردت هذه الشركات قرابة ..٤ مليون جنيه خلال أسبوع واحد بسبب حالة الذعر التى انتابت المودعين ، خوفا على ودائعهم .

***ثم شنت هذه الشركات حملة هجوم ضد البنوك لصرف انتباه المودعين،** وتحريضهم عليها لأنها رفضت صرف عدة شيكات لعملاء هذه الشركات . ولعبت صحيفة الوفد دورا هاما فى هذه الحملة ومعها جريدة الشعب .. وانتهت الحملة بإبلاغ اتحاد البنوك النيابة ضد أصحاب هذه الشركات ، حينما تبين أن هذه الشركات لم يكن لها رصيد فى هذه البنوك لصرف الشيكات[1] .

* وبعدها شنت حملة هجوم أخرى ضدالذين انتقدوا أصحابها فى الصحافة ونالت مجلة روز اليوسف نصيب الأسد من هذا الهجوم لأنها شنت حملة متواصلة لاهوادة فيها ضد فساد أصحاب توظيف الأموال منذ صيف ١٩٨٧ ، واستمرت حتى بعد صدور القانون الجديد لتلقى الأموال[2] .



ثم وصل الصدام الى الذروه حينما أصدرت الحكومة القانون الجديد المنتظر وأسمته قانون تلقى الأموال .

كان القانون ينظم أمور وأحوال هذه الشركات ، لأنها بصورتها الحالية ــ كما تقول المذكرة الإيضاحية له ــ تمثل خطرا على الاقتصاد القومى . وكان القانون ايضا يفرض عددا من الضوابط عليها لحماية أموال المودعين ، ولمنع تحويل هذه الأموال للخارج ، وحرمان الاقتصاد القومى منها ، ولمنع قيام شركات ضخمة لتوظيف الأموال ، لتأمين الاقتصاد المصرى من شرور أى احتكار تسعى هذه الشركات لفرضه .

---

(١) هددت بعض البنوك بنشر حقيقة قيمة ودائع شركات توظيف الأموال لديها لإسكات هجومهم ، وهى الودائع التى كانت لاتساوى نسبة ٠,٥٪ من إجمالى ودائع البنوك . ولكن محافظ البنك المركزى تدخل لمنع البنوك من تنفيذ تهديداتها حتى لايزيد ذلك ذعر المودعين .

(٢) وصف مسئول بشركة الهدى مجلة روز اليوسف فى حديث صحفى له بجريدة الشعب بأنها (مجلة الحلاقين لأنها لاتوجد إلا عندهم ولا تذكر إلا كل شىء مضحك ومسلى ولايمت للحقيقة بصلة لأن القائمين عليها من إخواننا الحمر الذين تبرأ منهم الزعيم الروسى ميخائيل جورباتشوف ، هذا الزعيم الذى سوف يخلد اسمه فى التاريخ) ! وطالب جورباتشوف (بالكشف عن أسماء عملاء هذا النظام سابقا بدول الشرق الأوسط) ! (الشعب ١٩٨٨/٨/٩) .

لذلك كان القانون يقضى بحظر جمع الودائع إلا على الشركات المساهمة فقط ، والمعتمدة من هيئة سوق المال ، وهو مايقتضى أن تتحول شركات توظيف الأموال القائمة من شركات أفراد بسيطة إلى شركات مساهمة ، واشترط القانون أن يتم هذا التحول بشكل جاد .. ومن شروط الجدية ألا يقل رأس مال اية شركة عن ٥ ملايين جنيه ، وأن يكون مملوكا للمؤسسين ، وألا يزيد على ٥٠ مليون جنيه .

ولم يكتف القانون بمجرد التحقق من جدية تحول الشركات القائمة إلى شركات مساهمة ، ولكنه فرض عليها مجموعة أخرى من الضوابط مثل إصدار صكوك استثمار للمودعين مقابل الأموال التى تتلقاها ، وتخول هذه الصكوك لمالكيها المشاركة فقط فى الأرباح والخسائر ، دون المشاركة فى الإدارة ، وأن يتم توزيع الأرباح فى نهاية العام ، ومثل التزام الشركة بإيداع الأموال التى تتلقاها فى حساب خاص بأحد البنوك المعتمدة ، وتعيين مراقبين لحسابات الشركة بمعرفة جهاز المحاسبات وإعداد ميزانية للشركة يتم عرضها على الجمعية العمومية ، والالتزام بتقديم بيانات دورية لهيئة سوق المال عن نشاط واستثمارات الشركة وألزم القانون أيضا الشركات القائمة حاليا إذا رغبت فى الاستمرار طبقا لاحكامه أن تحدد حجم الودائع لديها للهيئة وأن تقوم بتوفيق أوضاعها خلال عام من تاريخ صدور القانون ومن لم يرغب أو لم ينته من توفيق أوضاعه فعليه أن يقوم برد جميع الودائع لديه لأصحابها خلال سنتين من تاريخ صدور القانون ، وكذلك نقل أرصدتهم الموجودة فى الخارج وإخطار البنك المركزى المصرى بذلك .

ويمنح القانون لهيئة سوق المال سلطات واسعة لفرض إشرافها ورقابتها على شركات توظيف الأموال . فهى التى لها الحق فى منح الإذن لأصحاب الشركات بتلقى الأموال من المواطنين والتحقق من حجم الأموال ، والتحقق أيضا من التزام الشركات بتنفيذ بنود هذا القانون .

كما يمنح القانون للهيئة أيضا حق عقاب الشركة إذا خالف أصحابها أحكامه ، ابتداء من التنبيه الكتابى ، وانتهاء بحل مجلس الإدارة وتعيين مفوض على إدارة الشركة ، وكذلك شطب الشركة من سجلاتها .

وأعطى القانون لموظفى الهيئة الذين يقومون بالتفتيش صفة الضبطية القضائية . كما حظر على دور النشر ووسائل الإعلام المختلفة نشر أية دعوة موجهة من الشركات للجمهور لجمع الأموال دون موافقة هيئة سوق المال .

ولقد تضاربت ردود الفعل بالنسبة لهذا القانون .. فقد اعتبره البعض عنيفا لأنه يتدخل فى كل كبيرة وصغيرة فى شئون الشركات بينما اعتبره البعض ضعيفا لأنه لايعاقب أى صاحب شركة حتى إذا بدد كل اموال المودعين بأكثر من ثلاث سنوات سجن فقط .. بينما اعتبره آخرون غير ضرورى لأن القوانين القائمة كانت تغنى عنه .

إلا أنه رغم وجود قوانين أخرى يمكن محاسبة أصحاب توظيف الأموال بها ، فإن القانون الجديد فى الظروف التى صدر بها كان ضروريا ، لأنه كان يعيد الهيبة التى ضاعت ــ مرة أخرى للدولة . ولكن الخطأ القاتل فيه هو أنه ــ مثل قوانين أخرى عديدة ــ أتاح حق خرقه للإدارة وبذلك ترك باب الإفساد مواربا ومنح مفتاحه للبيروقراطية ! .. فضلا عن أنه كان أكثر تساهلا مع أصحاب الشركات الذين رفضوا توفيق أوضاعهم من هؤلاء الذين قبلوا بالعمل فى ظله .. فهو يمنح صاحب الشركة التى سيصفيها عامين كاملين لرد أموال المودعين .. ولكنه يسمح بذلك بالنسبة لصاحب الشركة الذى سيوفق أوضاعها بعد الانتهاء من عملية التوفيق فورا !

أما أصحاب شركات توظيف الأموال الكبيرة باستثناء شركة واحدة فقط ، فقد أعلنوا رفضهم لهذا القانون وشنوا عليه حملة شعواء .

وبدأت الحملة من داخل مجلس الشعب نفسه أثناء مناقشة القانون ، حينما وصف نواب الإخوان فى المجلس القانون بأنه ضد الإسلام ، وقالوا إن إسرائيل وأمريكا والصهيونية العالمية والماسونية والشيوعية يقفون وراءه .

ثم انتقلت الحملة إلى خارج مجلس الشعب ، حينما دعا ثلاثة من أصحاب الشركات الكبيرة (الريان ــ الهدى ــ السعد) المراسلين الأجانب إلى مؤتمر صحفى أعلنوا فيه رفضهم للقانون[1] .. وناشدوا رئيس الجمهورية بسحبه .. وهددوا بتصفية أنشطتهم وشركاتهم إذا ما أصرت الدولة على تنفيذ هذا القانون .. ولتحريض المودعين ضد الحكومة دعوا إلى عقد اجتماع مشترك للمودعين فى الشركات الثلاث فى طريق اسكندرية الصحراوى ، أرادوا به أن يكون مظاهرة جماعية للمودعين ضد القانون .

---

(١) بعد صدور القانون الجديد أعلنت شركة واحدة فقط قبولها به ، هى شركة الشريف .. ورغم ذلك كانت هى آخر شركة تعلن استعدادها لتوفيق أوضاعها طبقا لأحكامه بعد صدور اللائحة التنفيذية له .

إلا أن وزير الداخلية هددهم بتنفيذ قانون الطوارىء عليهم واعتقالهم ، فلم يتم الاجتماع المشترك .

وبعدها حاول أحمد الريان إقناع أشرف السعد وطارق أبو حسين بالتنازل الجماعى عن كل ممتلكاتهم العينية واستثماراتهم للحكومة لكى تتولى بنفسها الوفاء بالتزاماتهم تجاه المودعين .. ولكن عدم استجابة أشرف السعد عطل تنفيذ هذه الخطة .

كما حاول أصحاب الريان والهدى ابتزاز شركة الشريف لتسحب موافقتها على القانون بإعلان حقيقة أموالها ومضارباتها فى الخارج .

ثم انتقلت الحرب التى شنها أصحاب توظيف الأموال ضد القانون إلى صفحات الصحف .. وبالذات صحيفتى الوفد والشعب .

وفى خلال هذه الحملة وصف القانون بأنه غادر وظالم لأنه يفرض وصاية على أصحاب هذه الشركات ويتدخل فى إدارتها ، ويهددها بالتصفية حينما يمنعها من تلقى الأموال لفترة طويلة ، ويكبلها بقيود شديدة ، حينما يفرض عليها تحويل أموالها الموجودة فى الخارج فورا ، أو حينما يلزمها بالحصول على موافقة هيئة سوق المال على الإعلان عن أنشطتها ، ويخنقها بالرقابة الشديدة التى تفرضها عليها هيئة سوق المال .. ويهدد أصحابها بالسجن فى أى وقت لمجرد تقرير أمنى ، حتى ولو كان من مباحث الآداب !

وخلال هذه الحرب حدد أصحاب شركات توظيف الأموال الثلاث الكبيرة مطالبهم فى إسقاط الاتهامات الموجهة لهم فى إطار القانون القديم لتوظيف الأموال ، وتعديل القانون الجديد[1] .. ليصير أكثر رحمة بهم ، أو أقل تشددا معهم .

واكتسب الحرب قدراً أكبر من الدرامية والمأساوية ، حينما أعلن أحمد الريان

---

(١) تضمنت التعديلات التى طالب بها أصحاب الشركات للقانون : زيادة قيمة رأس المال المسموح به على ٥٠ مليون جنيه ، وإلغاء تعيين محاسبين لشركاتهم بمعرفة جهاز المحاسبات وتخفيض رقابة هيئة سوق المال ، وإلغاء تعيين مفوض فى الإدارة والسماح بالحصول على ودائع جديدة لهم ، والسماح لهم أيضا بالإبقاء على ودائعهم فترة أطول فى الخارج ، وتخفيض القيود المفروضة على تحويل مايجمعونه إلى الخارج مستقبلا .. وأيضا زيادة الفترة اللازمة لتصفية نشاط الشركات التى لم توفق أوضاعها .

صاحب أكبر شركة أنه قرر تصفية نشاط كل شركاته لأنه لايستطيع الاستمرار فى ظل هذا القانون ، وانضم له فيما بعد طارق أبو حسين .

وبذلك بلغت حرب أصحاب توظيف الأموال ذروتها ، خاصة بعد أن افترس القلق المودعين فى شركات توظيف الأموال على مصير ودائعهم .

ولم تهدأ هذه الحرب إلا بعد أن أعلنت اللائحة التنفيذية للقانون .

ففى اليوم التالى للإعلان فاجأ أحمد الريان الكثيرين بإعلان تراجعه عن قرار تصفية شركاته ، واستعداده للامتثال للقانون الجديد وتوفيق أوضاعه فى ظله ، بعد أن اكتشف أن هذا القانون كان (ضروريا لتصحيح اخطاء وأوضاع وسلبيات شركات توظيف الأموال) ! .

ومن بعد الريان تتابع إعلان أصحاب شركات توظيف الأموال الكبيرة استعدادهم للاستمرار وتوفيق أوضاعهم طبقا لأحكام القانون .

إلا أن هذا التراجع لم يضع نهاية لهذا الصدام الذى اشتعل بين أصحاب توظيف الأموال والدولة .. بل لعله كان بداية لفصل جديد من هذا الصدام .. فصل يتسم بالخداع والمراوغة من جانب أصحاب توظيف الأموال ، وبالذات اصحاب شركة الريان .(١) .

فلقد تلكأ عدد كبير من أصحاب الشركات فى إعداد ميزانياتهم ، وراوغوا المحاسبين الذين عينهم جهاز المحاسبات لمراجعة الميزانيات ، ولم يمكنوهم من أداء عملهم .. واستمروا فى الامتناع عن صرف الأرباح الشهرية للمودعين .. بل إن بعضهم بادر بالإعلان عن تصفية شركاته بالفعل .

وكانت مناورات وألاعيب آل الريان أكبر ..

فرغم أنهم أعلنوا امتثالهم للقانون الجديد ، فإنهم قاموا ببيع عدد من أصول وممتلكات الشركة ، وأغلقوا محلات الذهب ، وباعوا بعضه وهربوا الباقى .. ثم فاجأوا المودعين باستعدادهم لرد ودائعهم عينا أى فى شكل مواشى أو أراضى ،

---

(١) حذرت روز اليوسف وقتها من أن يكون تراجع بعض أصحاب شركات توظيف الأموال هو مجرد محاولة لكسب الوقت والتقاط الأنفاس يتدبرون خلالها أمورهم ويتخلصون فيها من الحظر المفروض على أغلبهم للسفر للخارج ويتمكنون من الهرب (المفاجأة القادمة لشركات توظيف الأموال ـ عبد القادر شهيب ١٩٨٨/٨/٧) .

ثبت فيما بعد أنها ليست مملوكة لهم ، بل خصصتها شركة قطاع عام لشركة الهلال وسحبت التخصيص بعد هروب صاحبها للخارج .. وفى ظل ذلك اختفى اصحاب الشركة وراحت شائعات كثيرة تتحدث عن محاولات هروب كانوا يعدون ويخططون لها . وأكد صحة هذه الشائعات فيما بعد مرتضى منصور المستشار القانونى لشركة الريان ـ أمام المحكمة .. ثم جاء الاعتراف المتأخر لمحاسب الشركة (مجدى حشيش) بوجود تزوير فى أوراقها ليكمل الشك الذى ثار فى نوايا أصحابها !

وهنا اشتعل الصدام مرة أخرى بين الجانبين ، حينما بادر الدكتور عاطف صدقى بوصفه نائب الحاكم العسكرى العام باستخدام قانون الطوارىء وإصدار قرارات تحظر على أصحاب شركات الريان التصرف فى أصولها وممتلكاتها التى لها فى البنوك .

ورغم ذلك فقد تمادى آل الريان فى ألاعيبهم ، خاصة بعد أن توفى الشقيق الأكبر فتحى . فقد حاول الشقيق الأصغر بعدها التنصل من المسئولية بدعوى أن الشقيق المتوفى كان هو المسئول .. وأن سره دفن معه ! .. ولذلك أنكر وجود أى أموال للشركة فى الخارج باستثناء ٣٠٠ ألف دولار فقط ، بينما كان قد أبلغ هو نفسه وزير الاقتصاد بوجود ٤٤٠ مليون دولار للشركة فى الخارج وطلب تأجيل استعادتها لمدة عام على الأقل[1] .

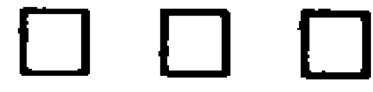
وإزاء ذلك تصاعدت الإجراءات الحكومية أكثر فأصدر الدكتور عاطف صدقى قرارات جديدة بالتحفظ على كل ممتلكات وأصول الشركة وأموالها فى البنوك .. ثم تتابعت الإجراءات حينما تم التحفظ على نحو ٥٠٠ شخص من آل الريان وكبار الموظفين لديهم أو من المتعاملين معهم .. وحينما بدأت النيابة تحقق فى العديد من بلاغات هيئة سوق المال ضد عدد من أصحاب هذه الشركات وتحيل بعضهم إلى المحاكمة [1] .

---

(١) استمرت ألاعيب أحمد الريان حتى وهو فى السجن . فقد فاجأ إدارة السجن والنيابة بطلب غريب يقضى بمنحه مهلة شهرين يعيد خلالها كل الأموال المودعة فى الخارج باسمه هو وإخوته وأن يسمح له خلال هذه المهلة بحرية استخدام أجهزة التليفون الدولى والتلكس وإجراء المراسلات الخارجية للتفاوض مع البنوك فى أمريكا وبريطانيا وسويسرا التى أودع فيها الأموال .. ولكنه عاد فيما بعد ليقول إنه كان يقصد استعادة ٣٠٠ ألف دولار فقط المودعة باسمه فى الخارج .

(٢) كان محمود طاحون صاحب شركة بدر هو أول صاحب شركة توظيف أموال ينال احكاما بالسجن لمخالفته القانون القديم لتوظيف الأموال .

وبذلك ضاعت وتبددت آخر فرصة منحتها الحكومة لأصحاب توظيف الأموال لإقرار حل سلمي للنزاع بينهما ، رغم اشتعال حدة الصدام الذى جاء فى ختام فترة طويلة من المواجهة بين الطرفين ... والذى بدد هذه الفرصة هم أصحاب توظيف الأموال أنفسهم .



على كل حال ... فإن سيناريو المواجهة يكشف مجموعة من الأمور ذات الدلالة .

أولاً : أن الدولة ظلت حتى عام ١٩٨٥ تلتزم بالفرجة فقط على هذه الظاهرة الجديدة التى غزت مجتمعنا وعرفت باسم ظاهرة توظيف الأموال .. وهذا معناه أن موقف الفرجة طال لأكثر من ثلاث سنوات على الأقل منذ أن تكونت هذه الشركات[١] .

والغريب أنه خلال هذا الوقت كانت هذه الشركات تفعل مايحلو لها ، وتخالف أربعة قوانين وليس قانونا واحداً ... ومع ذلك اكتفت الدولة وجهازها البيروقراطى العتيد بالفرجة عليها ، رغم أنها كانت تدرك جيدا ومنذ وقت مبكر بعض الخطر لهذه الظاهرة [٢]

ثانياً : وحينما بدأت المواجهة بين الدولة وأصحاب هذه الشركات فإنها بدأت ضعيفة وخجولة .. واستمرت كذلك فترة طويلة من الوقت .

فقد كانت بداية المواجهة هى تحذيرات البنك المركزى مدفوعة الأجر فى عام ١٩٨٥ .. ولكن ظلت هذه التحذيرات لاتلقى أى صدى رسمى حتى نهاية ١٩٨٦ ، حينما اتخذ وزير الداخلية قرارات بمنع عدد من أصحاب الشركات الكبيرة من السفر .. وربما استغرقت مرحلة التحذير شهورا طويلة لأن السلطات الاقتصادية كانت لاتعرف إلا القليل عن هذه الشركات وأنشطتها وبالذات حجم

---

(١) قال الرئيس مبارك فى حديث له بجريدة السياسة الكويتية : (لقد حصلوا ـ يقصد أصحاب توظيف الأموال ـ على ترخيصاتهم فى أواخر السبعينيات ، قبل أن أبدأ فترة رئاستى الأولى وأنا لا أعطى شركة توظيف أموال أى ترخيص (نقلا عن الأخبار ١٩٨٨/٥/١٥)

(٢) وقال الرئيس مبارك خلال اجتماعه بالإعلاميين فى شهر يونيو ١٩٨٨ إنه فى عام ١٩٨٠ ، وكان وقتها نائبا لرئيس الجمهورية إن إحدى هذه الشركات قد تقدمت بطلب احتكار الميكروباص فى القاهرة ، ويومها جرى الاعتراض على الطلب لأن هذه الشركة ـ وهى تحتكر كل الخطوط ـ يمكن أن تضرب عن العمل أو تشل الحركة (نقلا عن الأهالى ١٩٨٨/٦/٨)

الودائع التى جمعتها من المواطنين .

ولذلك لم يتخذ وزير الداخلية قراراته إلا بعد أن فرغ خبراء ست هيئات من أول عملية لتقصى الحقائق حول ظاهرة توظيف الأموال .

وهنا قد يكون الأمر مفهوما أو مقبولا ، على الرغم من أن التنبيه والتحذير جاء متأخرا ، وعلى الرغم من أن عملية تقصى الحقائق وجمع المعلومات كانت متأخرة أيضا .

ثالثاً : ولكن الذى استغلق على الفهم بالنسبة للكثيرين ، فهو تأخر تدخل الحكومة لفرض الانضباط على هذه الشركات وتصحيح أوضاعها ، وحماية أموال المودعين .. فرغم انتهاء عملية تقصى الحقائق وجمع المعلومات بل وإعداد مشروع قانون جديد ، فلم تتدخل الحكومة إلا بعد عام ونصف تقريبا ، لتقوم بالتصحيح .

انتهت عملية تقصى الحقائق فى يناير ١٩٨٧ ، ولكن لم يصدر القانون الجديد إلا فى يونيو ١٩٨٨

وخلال هذه الفترة الطويلة نجح أصحاب توظيف الأموال فى التغرير بعدة آلاف من المودعين ، كما اتضح لنا فيما قبل ، ونجحت هذه الشركات فى جمع عدة مليارات من الجنيهات .. وبددت معظمها أيضا فى خسائر المضاربات .

خلال هذه الفترة أيضا نجح أصحاب توظيف الأموال فى غواية عدد من المسئولين السابقين والحاليين ورجال الدين .. وتمكنوا أيضا من الاستيلاء على العديد من الأصول والمنشآت والأراضى ... وبسطوا نفوذهم واحتكارهم على العديد من المجالات والمواقع الاقتصادية .

ومع ذلك لم تبادر الدولة بالتدخل .. بل أطالت فى حبال الصبر ، ورغم أنها كانت على علم بأخطار هذه الشركات التى خدعت المودعين واكتفت فى خلال هذه الفترة بخوض جولات من المفاوضات مع أصحاب الشركات الكبيرة .. حتى حينما رفضوا الامتثال للقانون اكتفت الحكومة بالهجوم الكلامى فقط عليهم .. ولم تترجم هذا الهجوم إلى إجراءات عملية إلا بعد أن انفجرت فضائح هذه الشركات.

إذن ..

لماذا تأخرت الدولة فى التدخل ؟

لماذا سكتت طوال هذا الوقت على فساد أصحاب توظيف الأموال ؟ .. ولماذا تحركت فجأة فى محاولة لفرض الانضباط عليهم وتصحيح أوضاعهم ؟

ثمة تفسيرات عديدة فى هذا الصدد :

أولا : هناك التفسير الذى يقول إن الاندماج والطريقة التى أعلن بها هو الذى استفز الدولة وحرك الحكومة للتحرش بهذه الشركات وملاحقة أصحابها(1) .

ولكن كما اتضح لنا ، فإن المواجهة مع هذه الشركات لم تبدأ بعد الاندماج ولكنها بدأت قبل ذلك بكثير ، وإن كانت قد اقتصرت فقط على التهديد والضغوط ، وحتى عندما أعلن اندماج (العمالقة) تدخلت الدولة بعده بأسبوعين تقريبا ، حينما تجمعت لديها أخبار خلافات الإخوة الريان ، وإدمان الشقيق الأكبر .. أى أنها تدخلت بعد انفجار الفضائح أساسا .

ثانيا : وهناك تفسير آخر يرى أصحابه أن الدولة بدأت تتدخل حينما تجاوز أصحاب توظيف الأموال الخط الأحمر المسموح لهم به ، ودخلوا المنطقة المحظورة ، بعد أن حاولت إحدى الشركات إقامة نظام للتأمين على أفراد وضباط القوات المسلحة المتقاعدين ، وقاموا بتمويل عدد من جماعات العنف .

ولكن هذا التفسير لا يكفى أيضا لأن أصحاب توظيف الأموال تجاوزوا الخط الأحمر - إن كان ثمة خط أحمر - قبل ذلك بشهور طويلة .. بل إنهم دخلوا فى مناطحة الدولة سياسيا منذ عام ١٩٨٧ ، حينما ملأوا الدنيا ضجيجا أنهم أقالوا على نجم محافظ البنك المركزى .. وحتى هذا المشروع الخاص بالقوات المسلحة عرضوه قبل إعلان الاندماج بعدة شهور أيضا .. كما أن الاتهامات بتمويل جماعات العنف موجهة إليهم منذ صيف ١٩٨٧ .. أى قبل التدخل بعشرة شهور تقريبا .

ثالثا : كذلك هناك تفسير يتبناه أنصار -- توظيف الأموال ويرى أن الدولة

---

(١) هذا التفسير يتبناه طارق أبو حسين صاحب إحدى شركات توظيف الأموال وعبد الستار الطويلة صاحب كتاب (شركات توظيف الأموال والمستقبل الغامض) .

تحركت لضرب شركات التوظيف تحت ضغط حملات صحفية خاضها بعض ذوى الميول المعروفة من الشيوعيين الذين لا يريدون للقطاع الخاص ، وبالذات الإسلامى ، نجاحا .. أو تحت ضغط اللوبى الناصرى فى الحكم[1] .

إلا أن هذا التفسير ليس مقنعا لأنه فى الوقت الذى كانت توجد فيه حملة صحفية ضد فساد شركات توظيف الأموال ، كانت هناك حملة صحفية مضادة لتأييد أصحاب توظيف الأموال والدفاع عنهم .. فلماذا تأثرت الحكومة فقط بالحملة المضادة لشركات توظيف الأموال ، ولم تتأثر بالحملات المؤيدة لها ؟! .

أيضا .. فبينما كان هناك فى داخل الدولة من تحمسوا لفرض الانضباط على هذه الشركات ، فقد كان هناك من تحمسوا لترك الحبل لها على الغارب ، أو ترك الأمر سداح مداح وحاربوا أى تدخل .

رابعا :وثمة تفسير رابع يقول إن الدولة تركت هذه الشركات تنمو وتترعرع لأنها كانت تمثل الكتيبة الاقتصادية للتيار الدينى السلفى الذى تتحالف معه الدولة .. ولكن حينما استطاعت هذه الشركات أن تخترق جهاز الدولة البيروقراطى ، وهو السلاح الأساسى لها ، كان لابد أن تتدخل الدولة .. ولذلك اعتبر أصحاب هذا التفسير قانون توظيف الأموال هو توفيق لأوضاع التحالف بين الدولة والتيار الدينى وليس توفيقا لأوضاع هذه الشركات !

إلا أن هذا التفسير أيضا يعوزه – مثل غيره من التفسيرات السابقة – الدقة ، بل ويتصادم مع الواقع .. ويقدم الأمر بتبسيط مخل .. وإلا بماذا نفسر سكوت الدولة على الإطاحة بهذه الشركات حينما احتدم الصراع بينها وبين التيارات السلفية فى بداية الثمانينيات رغم أن الدولة كانت تستشعر الخطر منها وقتها ، ورغم أن نفوذ أصحابها كان ضعيفا أيضا ؟ .. ولماذا تحركت الدولة فى الوقت الذى اختفى أو قلّ فيه التوتر فى علاقاتها ببعض فصائل وجماعات الإسلام السياسى ؟

---

(١) هذا التفسير أول من أطلقه الأستاذ محسن محمد فى مقالة له بجريدة الجمهورية فى صيف عام ٨٧ حذر فيها الذين انتقدوا شركات توظيف الأموال بأنهم يستدرجون الدولة إلى حرب لتصفية هذه الشركات ، وهو ما يهدد بحدوث كارثة مشابهة لكارثة سوق المناخ فى الكويت .. ثم تبنى هذا التفسير أصحاب جريدة الشعب الذين اعتبروا أن الأمر هو حرب بين مدرسة تؤمن بشرع الله ، وأخرى تعاديه .. وكذلك تبناه أصحاب الوفد .

لذلك .. ليست كل هذه التفسيرات كافية للإجابة على سؤال لماذا تأخرت الدولة فى التحرك لمواجهة فساد توظيف الأموال ؟ .

ولماذا تحركت فجأة فى مايو ١٩٨٨ ؟

ثمة إجابة يقدمها الرئيس مبارك فى حديث صحفى أجراه معه الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور فيقول(١) :

(لو أننا انتظرنا أكثر من ذلك لما أصبح فى وسع المودعين أن يحصلوا على شيء من حقوقهم ، لأن الأمور كانت قد وصلت إلى حد الخطورة ، ولأن الفضائح بدأت تطفو فوق السطح . وكان انتظار الحكومة يعنى اتهامها بالتستر على مايجرى فى هذه الشركات .

(ولو أن الحكومة كانت قد تدخلت قبل ذلك لكان فى وسع الناس أن تعلق النتائج الأخيرة على تدخل الدولة .. وعندما أسرعت الحكومة بالتدخل بعد أن ظهرت كل هذه الأمور على السطح اتهم الناس الحكومة بأنها تأخرت أكثر مما ينبغى وخصوصا أن بعضا من أصحاب هذه الشركات كانوا قد هربوا بأموال المودعين إلى الخارج .

(الجميع كانوا سيلومون الحكومة فى كل الأحوال . ولكن أحدا لايفكر فى أن يلوم نفسه لأنه أودع أمواله فى هذه الشركات ، رغم تحذيرات البنك المركزى .

(وأظن أنك تعرف أن القانون كان يجرى إعداده منذ فترة فى تكتم شديد .. وعندما اشتدت (الخربطة) طلبت إلى الحكومة الإسراع بتقديم مشروع القانون إلى مجلس الشعب) .

ويؤكد الرئيس مبارك فى تصريحات أخرى له أدلى بها لصلاح منتصر رئيس تحرير مجلة أكتوبر نفس هذا التفسير حينما قال(٢) :

(إن مودعين كثيرين كتبوا إلى قبل صدور القانون يؤكدون لى أنهم سعداء بعلاقتهم مع هذه الشركات ، وأنهم يقبضون منها أرباحا تفوق الـ ٢٠٪ سنويا أى تقريبا ضعف ما تستطيع وسائل الادخار الأخرى أن تصرفه لهم) .

---

(١) المصور ١٩٨٨/٧/٩ .

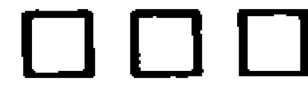
(٢) أكتوبر ١٩٨٨/١٢/٤ .

(وكان بعضهم – وعندى خطاباتهم موجودة وأحتفظ بها فى ملفات – يطلبون منى ألا تتدخل الدولة أو تصدر أى قانون .. ولكن فى الوقت نفسه فإن الدولة كانت من تحرياتها تستشعر الخطر الكبير الذى سيواجه هؤلاء المودعين إذا بقيت علاقاتهم مع الشركات دون أى قانون .

(وعندما جرى ما جرى من مشاكل بين الإخوة الثلاثة وتناثرت الحكايات التى بدأنا نسمعها ، وصدور القانون وما حدث بعد ذلك من شركة الريان ، فإن هؤلاء الذين كتبوا إلى من قبل يطلبون منى عدم إصدار أى قانون ، عادوا يكتبون لى معاتبين لأن الدولة تأخرت فى إصدار القانون وهم اليوم يشكون ويندبون) !

ومعنى كلام الرئيس مبارك أن الدولة لم تتدخل طوال السنوات الماضية لأن المودعين هم الذين طلبوا ذلك وأنها خشيت أن يتهمها أحد بأن تدخلها كان سبب انهيار هذه الشركات ، وهو الانهيار الذى كان محتما حدوثه ، بسبب الخسائر الفادحة التى لحقت بها .

ولكنها تدخلت بعد أن تدهورت أحوال هذه الشركات وصارت الكارثة وشيكة الوقوع ، وخوفا من أن تضيع كل حقوق المودعين تماما وأيضا حتى لاتتهم بالتستر على فساد هذه الشركات .



على كل حال .. فإننا قد لا نستطيع أن نعثر على الإجابات الكاملة لهذه الأسئلة التى شغلت بال المودعين وغير المودعين ، إلا إذا مددنا بصرنا أكثر ليخترق جسم الدولة نفسه .

فهذا الجسم ليس كلا متجانسا كما يفهم البعض .. بل ثمة تناقضات تموج بداخله ، مثل أى جسم حى آخر .. لذلك كان من المنطقى أن نجد داخلها مؤيدين لظاهرة توظيف الأموال .. ونجد أيضا معارضين لها .

وطوال السنوات الماضية كان من الصعب حسم موقف واحد وواضح تجاه ظاهرة توظيف الأموال بسبب هذا التعارض أو التناقض .

حينما كان يلح المعارضون بضرورة اتخاذ إجراء يحمينا من شرور آل توظيف

الأموال .. كان هؤلاء يجدون داخل الدولة من يهب لإحباط التفكير فى اتخاذ أى إجراء .. وهذا ما يفسر تعطيل إصدار القانون الجديد لتوظيف الأموال ١٥ شهرا متواصلة .. ويفسرأيضا إصدار قانون هزيل لتوظيف الأموال من قبل !

فلقد كان ثمة معركة داخل الدولة نفسها استخدم أنصار توظيف الأموال المودعين فيها كرهائن .. لذلك كان دائما ثمة خوف من إثارة فزع هؤلاء المودعين ، إذا ما اتخذ أى إجراء ضد توظيف الأموال ، بل إن هؤلاء المودعين ، مثل أى رهائن ، كان منهم من ناشد الدولة عدم التدخل فيما قبل ! .

ولكن الذى رجح كفة المطالبين بتصحيح أوضاع هذه الشركات داخل الدولة كانوا هم أصحابها أنفسهم ! ، حينما انفجرت فضائحهم مدوية .. وحينما اقتربوا بشركاتهم إلى حافة الكارثة المالية !

ولذلك .. كان لا بد من التدخل قبل أن تحدث الكارثة .

وربما يؤكد هذا التحليل حالات المد والجزر التى اكتنفت عملية تدخل الدولة لتصحيح أوضاع شركات توظيف الأموال وفرض الانضباط على أصحابها .

فأنصار توظيف الأموال ومؤيدوهم لم يتركوا أى فرصة لاحتواء ماحدث وحصار إجراءات تصحيح أوضاع هذه الشركات لتفريغها من مضمونها إذا أمكن .. والأغلب أيضا أنهم لن يتركوا أية فرصة تلوح لهم .. وهو مايشى بأن معركة توظيف الأموال لم تنته بعد ! .

لا فائدة - كما قال آباؤنا وأمهاتنا - من البكاء على اللبن المسكوب !

فما ضاع من أموال المودعين ، لاسبيل لاسترجاعه كله ، وخاصة أنه أنفق على ملذات بعض أصحاب توظيف الأموال ، أو فى شراء ذمم البعض ، أو أودع فى حسابات سرية فى بنوك أجنبية !

لا فائدة من البكاء والنواح ولطم الخدود .

المفيد هو أن نفيق من غيبوبتنا .. ونضمد جراحنا العميقة التى أصابنا بها أصحاب توظيف الأموال .. بدلا من أن نترك هذه الجراح تنزف .. فهى جراح عميقة .. ونزيفها كبير !

فلقد اغتال أهل التوظيف فى نفوس الآلاف قيماً عزيزة علينا .. مثل تقديس العمل ، الشرف والتقوى .. حينما حرضوا الآلاف على أن يهجروا العمل ، اتكالا على ما يحصلون عليه من ربح شهرى ! .. وحينما قاموا بغواية عدد لا بأس به من نجوم المجتمع والمسئولين السابقين وكبار قادة الجهاز البيروقراطى ؛ وقادة الرأى ورجال الدين ! .. وأيضا حينما زينوا الحرام فى عيون كثيرة أعماها المال الغزير ! .

ولذلك .. لا يمكن أن نستمر فى غيبوبتنا .. ونترك هذه الجراح العميقة تنزف .. لنصاب فيما بعد بفقر الدم .

المفيد الآن أن نفيق لكى نضمد جراحنا الغائرة !

ولا بد أن نعى الدرس .. ونعرف كيف سكب كل هذا اللبن حتى لا يسكب لنا أحد مزيدا من اللبن فى المستقبل .

ولننتبه أن هناك من يتربص بنا لاصطياد بعض أشقيائنا ليسكبوا لنا مزيدا من اللبن !

إذا ما أفقنا بالفعل سوف نعرف أننا مهددون بسكب مزيد من اللبن .. أو مهددون بعمليات نصب أخرى فى المستقبل .. وربما كانت أفدح !

فالظروف التى تمخضت عنها ظاهرة توظيف الأموال مازالت موجودة .. ولم يصبها التغيير بعد .

فلقد جاءت هذه الظاهرة – كما اتضح لنا – من صلب تجارة العملة ونمت جنينا فى رحم الرأسمالية الطفيلية وولدت فى حجر العاملين المصريين بالخارج .. وتولتها بالرعاية والدعم جماعات الإسلام السياسى وبعض من المسئولين السابقين والحاليين أيضا .

وحتى الآن .. مازالت تجارة العملة فى السوق السوداء موجودة بل ومزدهرة .. والرأسمالية الطفيلية التى تمخض عنها الانفتاح الاقتصادى ، ما برحت قوية ونشطة وذات بأس .. وجماعات الإسلام السياسى لم تتراجع بعد ، رغم الإخفاقات التى أصابتها بعد مقتل ضياء الحق وهزيمة نظام الخومينى .. بل لعلها تتطلع إلى مزيد من التقدم بسبب تشجيع تلقاه من بعض عناصر فى جسم الدولة نفسها .

وهذه الظروف التى صنعت لنا ظاهرة توظيف الأموال يمكن أن تصنع لنا ظواهر أخرى غيرها .. مماثلة أو مشابهة .

ولم لا ... وهى قد صنعت من قبل ظواهر مشابهة ، وإن كانت أقل خطورة .. مثل ظاهرة أبطال الأمن الغذائى الذين استوردوا لنا أغذية فاسدة ، ثم سلبوا أموال البنوك وهربوا للخارج .. أو مثل ظاهرة فرسان التنمية الشعبية الذين غرروا بالكثيرين وأنشأوا لنا مشروعات وهمية أعلنت فيما بعد إفلاسها ، بعد أن بددوا رءوس أموالها .

والاحتكارات العالمية لم تتخل – ولن تتخلى – عن أطماعها فى ثرواتنا .

ولقد جاءت شركات توظيف الأموال لتسهل لها تنفيذ هذه الأطماع .. فهى جاءت لتستكمل دور تجار العملة والبنوك الأجنبية فى هذا الصدد ، خاصة بعد أن تم تضييق الخناق على تجار العملة وفرض نوع من الانضباط على البنوك الأجنبية والمشتركة .

وإذا نجحنا فى فرض هذا الانضباط على شركات توظيف الأموال وأصحابها ، فسوف يأتينا آخرون للقيام بمهمتهم ، كما جاءنا غيرهم أيضا قبلهم لنفس المهمة .. طالما أن هذه الاحتكارات طامعة فى أموالنا .

لذلك ليس أمامنا سوى تحصين أنفسنا من أية عمليات نصب مماثلة لعملية النصب الكبرى التى تعرضنا لها من أصحاب توظيف الأموال ، خاصة بعد أن كشفت تجربة توظيف الأموال أن حصوننا ليست قوية لحمايتنا من أى اقتحام أو اختراق .. بل لعلها من ضعفها تغرى بالاقتحام وتشجع عليه ! .

يقول التقرير الاستراتيجى العربى الذى أعدته نخبة من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين :[١]

(كان الانكشاف الاقتصادى المصرى إزاء العالم الخارجى ، وما ارتبط به من اختراق اقتصادى أجنبى وتراجع القوة الاقتصادية القومية وتعاظم لنقاط الضعف الاقتصادى ، أهم المتغيرات التى تولدت عن الانفتاح غير الإنتاجى . وجسدت هذه التطورات تحولات نوعية فى اتساع وعمق الاعتماد غير المتكافىء للاقتصاد المصرى على المراكز الصناعية الرأسمالية المتعددة.وعكس هذا الاعتماد غير المتكافىء الأخطار الخارجية التى تهدد الاقتصاد المصرى والتى وجدت أساسها الموضوعى الرئيسى فى ضعف وتفكك البنية الإنتاجية لهذا الاقتصاد)[٢] .

ومثل هذا الوضع يسهل اختراقه من أى مغامرين فى الداخل أو الخارج .. أو من الداخل ومدعومين من الخارج !

ولذلك ليس أمامنا سوى تحصين أنفسنا ولابد من سد الثغرات التى نفذ منها أصحاب توظيف الأموال ، ونجحوا فى اختراق مجتمعنا وكثير من الهيئات والمؤسسات فيه ! .. كما نفذ منها من قبلهم مغامرو الأمن الغذائى والتنمية الشعبية ومغامرو البنوك الأجنبية والمشتركة .. وأيضا مغامرو الاستثمار الأجنبى

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ٨٧ – مرجع سابق ـ وقد اشترك فى إعداد البحوث الاقتصادية منه كل من د . طه عبد العليم ، ومجدى صبحى ، وأحمد النجار وعبد الفتاح الجبالى ، ود . مراد وهبة ، وحسين حجازى . وأشرف على التقرير د. سامى منصور ، ود . على الدين هلال ، ود . سعد الدين إبراهيم . أما المشرف العام فهو الأستاذ السيد ياسين والمنسق العام د . أسامة الغزالى حرب .

(٢) عدد التقرير مجموعة من الظواهر التى توضح الانكشاف المالى ، منها تزايد الفجوة الغذائية وتعاظم الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية .. وزيادة الميل للاستيراد وتراجع الاعتماد على الصادرات السلعية باستثناء البترول وارتفاع نسبة التمويل الأجنبى وتزايد الديون الخارجية .

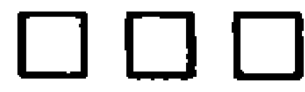
أو الاستثمار المشترك أيضا .. وهى الثغرات التى قد ينفذ منها مغامرون آخرون فى المستقبل .

بل إن هذه الثغرات نفسها ـــ ورغم كل ما فعلناه ـــ قد ينفذ منها بعض أصحاب توظيف الأموال أنفسهم !

فالمعركة مع فساد توظيف الأموال لم تنته بإيداع أحدهم السجن .. أو بالحكم على آخر بالسجن مع وقف التنفيذ .. أو حتى بإعلان ميزانيات شركات قبلت التوفيق والامتثال للقانون .. لأن هذا الفساد لم يكن عابرا أو محدودا .. ولكن كان واسعا وممتدا !

لقد انتهت فقط جولة فى هذه المعركة .. وما زالت أمامنا جولات أخرى .

أى أننا يجب أن نفيق ونعى الدرس ليس فقط من أجل مستقبلنا .. ولكن أيضا من أجل حاضرنا !



الوثــــائـق

الهجوم المضاد لأصحاب توظيف الأموال

بسم الله الرحمن الرحيم

« وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »

الهدى مصر

نص البرقية التي وجهها المودعون بشركة الهدى مصر للسيد رئيس الجمهورية

السيد رئيس الجمهورية :

تحية طيبة مباركة من قبل المولى عز وجل ..

إن المودعين بشركة الهدى مصر فى اجتماعهم الذى عقد فى غرة ذى القعدة الموافق ١٥ / ٦ / ٨٨ لاحترامهم للشرعية الدستورية واعتزازهم بقيادتكم ويحتكمون للمولى عز وجل ولسيادتكم من قانون تلقى الأموال باعتباركم وليا شرعيا للبلاد . كلفت بالولاية من قبل المولى عز وجل وله علينا حق الطاعة بنص الآية «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» . فنحن جميعا مودعون مصريون طائعون المولى عز وجل ولسيادتكم ولنا بعض الملاحظات على قانون تلقى الأموال آملين أن يتسع صدر سيادتكم لما سوف نبديه حفاظا على أموالنا وعلى هذه الكيانات المالية .

أولا :

قانون تلقى الأموال الجديد يمنع الشركات القائمة من تلقى الأموال مدة تصل الى سبعة عشر شهرا . لحين توفيق أوضاعها . متجاهلا الخطط التمويلية المستقبلية بتلك الشركات وما سيقع على الشركات من غرامات تأخير أو غرامات عدم تنفيذ العقود المبرمة وهذه الغرامات تقدر بالملايين وسوف يتحملها المودعون أنفسهم وهم الذين صدر هذا القانون لحماية أموالهم فأين الحماية ؟؟

ثانيا :

نزع القانون الجديد من مجالس ادارات هذه الشركات معظم اختصاصاتها وحريتها فى العمل فأصبح تعيين المديرين فى يد سوق المال ولها وحدها رفض أو قبول هؤلاء المديرين وكذلك تحديد نسب الربح التى توزع على المودعين واختيار مجال الاستثمار لتلك الشركات .. متجاهلين أن أصحاب تلك الشركات لهم قدرات ذهنية معينة كأى بشر . ومنهم المتخصص فى عمله ولا يستطيع العمل فى كل المجالات لأن القدرات الشخصية غير مطلقة فإن فرض علينا مثلا مجال معين للاستثمار فيه بغير دراية منا بهذا المجال فكيف سنتجاوب مع هذا الأمر . وما هى النتيجة لرفضنا للاستثمار فى بعض المجالات لأن طبيعة عمل هذه الشركات تختلف تماما عن البنوك فالبنوك مثلا لن فرض عليها نسب للاستثمار للتجارة والصناعة والزراعة تأتى برجال فى هذه المجالات لاقراضهم هذا المال . أما نحن فنقوم بالاستثمار بأنفسنا دون اقراض الآخرين .

ثالثا :

حرم القانون المودعين فى تلك الشركات من ميزة الاعفاء من الضرائب أسوة بغيرهم من حملة شهادات الاستثمار والأسهم والسندات ..

رابعا :

جهات الرقابة على هذه الشركات أصبحت (أ) هيئة سوق المال (ب) وزارة الاقتصاد (جـ) البنك المركزى (د) الجهاز المركزى للمحاسبات (هـ) مصلحة الضرائب (و) الرقابة الادارية (ز) هيئة الأمن القومى (ح) الجهات الأمنية (ط) الآداب

وهل يمكن أن ينجح أى عمل وجميع هذه الجهات تقوم بمراقبته ؟ وماذا فعلت البنوك وهى مراقبة من بعض هذه الجهات ـ وليس كلها ؟

والعديد منها ضيع ضمانات الناس . مغتصبا . الأمر تحليلات من جهات رقابية متعددة ولم تمنعه تلك الرقابة من الوقوع فى الخطأ . فإننا لا نرفض مبدأ الرقابة وهناك فرق بين الرقابة وبين السيطرة على ادارة تلك الشركات وتقييدها بكل هذه القيود كالانسان ربطت يداه والقاه ورمى فى البحر وطلبوا منه العوم (؟) .

خامسا :

فرض شروط جديدة على أصحاب الشركات القائمة لتوفيق أوضاعهم طبقا للقانون ويقدر عددهم عشرين عضوا شىء غير معقول

ولكنه معقول بالنسبة للشركات الجديدة . لأن العلاقة القائمة بين أصحاب الشركات والمودعين علاقة ثقة ومن الصعب على المودعين تقبل هذا الوضع

سادسا :

أوضحت هيئة سوق المال بموجب القانون بالموافقة من عدمه على أى اعلانات تصدر عن تلك الشركات أو

الشركات المؤسسة والمنبثقة عن تلك الشركات بما يفقدنا الاتصال المباشر بجموع المودعين أو عملاء الشركات

المنبثقة منها وسوف يؤثر هذا الوضع على حجم مبيعات هذه الشركات من السلع التى تنتجها أو تستوردها وتحتاج الى حملات اعلانية لكى تتمكن من بيع هذه السلع داخل الأسواق وهذا

يعنى ركودا فى حجم مبيعات تلك السلع المنتجة أو المستوردة وهذا الركود سوف ينعكس تلقائيا على أموال المودعين بتلك الشركات

سابعا :

أعطى القانون الحق لهيئة سوق المال تعيين مفوض على الشركة فى حالة ورود

اى تقرير فنى أو من الآداب أو من الأمن القومى ونحن لا نعتقد أن هذا هل هنا هو الضبط والربط لهذه التقارير وهل سيقبل المودعون بتلك الشركات تعيين مفوض على أموالهم بهذه السهولة ؟ فالعلاقة أساسا بين المودعين وأصحاب تلك الشركات علاقة ثقة تتأثر كثيرا بهز أو زعزعة هذه الثقة وهذا معناه انهيار هذه الشركات بمجرد تعيين المفوض عليها وضياع أموال المودعين ..

ثامنا :

هذا القانون هو ضياع لأموال المودعين . لأننا اذا قررنا مع المودعين تصفية هذه الشركة ـ لأننا لا نعتقد أننا نستطيع استكمال المسيرة مع هذا القانون ـ فمن سيقوم بشراء أصولها فى فترة وجيزة . غير مستغل للظروف

التصفية وغير مستغل الفترة الزمنية المحددة للتصفية بما يفقد معه المودعون أموالهم بتلك الشركات وينتفى بهذا الغرض من اصدار القانون الذى صدر من أجل حماية أموال المودعين

تاسعا :

الجزاءات الجنائية بهذا القانون تصل الى (١٥ سنة سجن) تعادل الجزاءات الجنائية بقانون المخدرات وهى واقعة على أصحاب الشركات ومراجعى الحسابات والمديرين فإن

الكفاءات النادرة العاملة الآن بتلك الشركات مصابة بحالة من الفزع والرعب للعمل مستقبلا مع الشركات

بعد صدور القانون بما يترتب عليه حرمان هذه الشركات من العنصر البشرى الناجح بما يتحتم معه أن

يعمل أصحاب تلك الشركات دون أى معاونين أو مراجعى حسابات وهذا أمر لا نعرف له حلا ولله الأمر من قبل ومن بعد ..

عاشرا :

إننا باختصار شديد مهددون بخمسة عشر عاما من السجن مهددون أيضا حتى لو وفقنا أوضاعنا طبقا للقانون ـ

وهذا أمر مستحيل ـ بطردنا بين ليلة وضحاها وتعيين مفوض من قبل الدولة

مطلق الأيدى فى الادارة . لأن الادارة وكلت الى عضو مجلس الادارة المعين من

هيئة سوق المال والى السيد مراجع الحسابات من الجهاز المركزى للمحاسبات وأن الأرباح المحققة توزع بعد موافقة الهيئة والاعلانات عن السلع بعد موافقة الهيئة وتعيين المديرين بعد موافقة الهيئة . ونشاط

الاستثمار يفرض علينا من قبل الهيئة . وقد صرح المسئولون أكثر من مرة بأننا لا نتدخل فى ادارة تلك الشركات ومع ما ذكر لا يعتبر تدخلا فى الادارة انما قلب الشركات الى وحدات من القطاع العام ..

حادى عشر :

إننا طلبنا أكثر من مرة من جميع المسئولين أن يقابلونا ورفضوا جميعا ولا نعرف سببا للرفض ولنا يقع على عاتقى نهاية جموع المودعين وطمأنتهم على مصير أموالهم بعد صدور القانون ولنتى التساؤل اليس لى حق وأنا أمثل ١٦٠ ألف أسرة مصرية أن أقابل أولى الأمر للتشاور معهم والتحاور لأن الاقتصاد لا يفهم الا لغة واحدة هى لغة الحوار . ولذلى أؤكد لسيادتكم انى مواطن مصرى وجموع المودعين مصريون .

ثانى عشر :

إن عزائنا فى كل هذا هو السنة الحميدة التى سننتها سيادتكم عندما صدر قانون النقابات الفنية

وقد بادرت سيادتكم بمبادرة حميدة لمقابلة الفنانين واعطائهم الحق فى وضع قانون لهم يرتضونه وايمانا منا بالله والوطن وايمانا منا بقيادتكم الحكيمة ومن منطلق أننا لانحتكم الا لله ولسيادتكم نرجو تحديد موعد لعرض وجهة نظر ١٦٠ ألف أسرة فى هذا القانون وأننا نعلم أنك حكيم فى قرارك ولا ترضى أن يمس قوت ١٦٠ ألف أسرة بهذه الشركة وحدها

والله ولى التوفيق

طارق عبدالمنعم أبو حسين

رئيس مجموعة شركات الهدى مصر

البرقيـــة التي أرسلهـــا صاحب الهدى الي رئيـــس الجمهوريـــة يعترف فيهـــا علي القانـــون

ص ١٨ ١٩٨٨/٦/١٧

بسم الله الذى لا يضر مع اسمه شئ فى الأرض ولا فى السماء وهو السميع العليم

الريّان والسعد



اندماج مجموعة شركات الريان ومجموعة شركات السعد
فى صرح واحد عملاق تحت إدارة واحدة من أجل مصرنا العزيزة



السيد / فتحى توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات الريان والسعد للاستثمار والتنمية
والسادة / أشرف سعد - أحمد توفيق - محمد توفيق أعضاء مجلس الإدارة
والسيد / مجدى حشيش مراقب الحسابات يوقعون عقد الاندماج

الريّان والسعد اندماج العمالقة

- إنشاء آلاف الوحدات السكنية للشباب بالتقسيط كل عام
- صندوق لتحريك المشروعات الوطنية المتعثرة .
- خطة لتنفيذ عدد كبير من المشروعات الصناعية فى إطار خطة الدولة
- استصلاح مائة ألف فدان (مرحلة أولى) .
- مجمع لإنتاج جميع أنواع اللحوم والألبان ومنتجاتها .
- توفير آلاف فرص العمل سنوياً لأبناء مصر .
- الإسهام فى تنمية موارد الدولة فى صورة ضرائب ورسوم وتأمينات
- من أجل عملاء الريان والسعد أصبحنا قلباً واحداً

مع تحيات

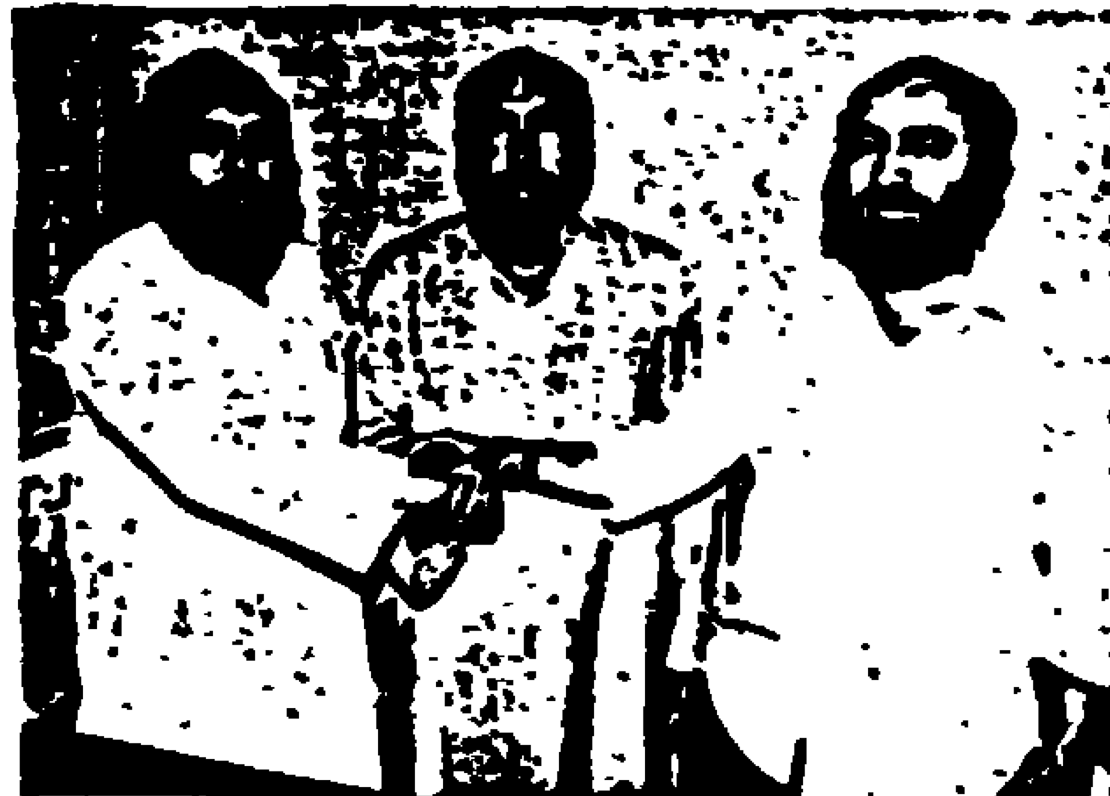
مجموعة شركات الريان والسعد للاستثمار والتنمية

الريان والسعد الريان والسعد الريان والسعد الريان والسعد الريان والسعد

اعلان الاندماج الذى سبق الانهيار

بسم الله الرحمن الرحيم

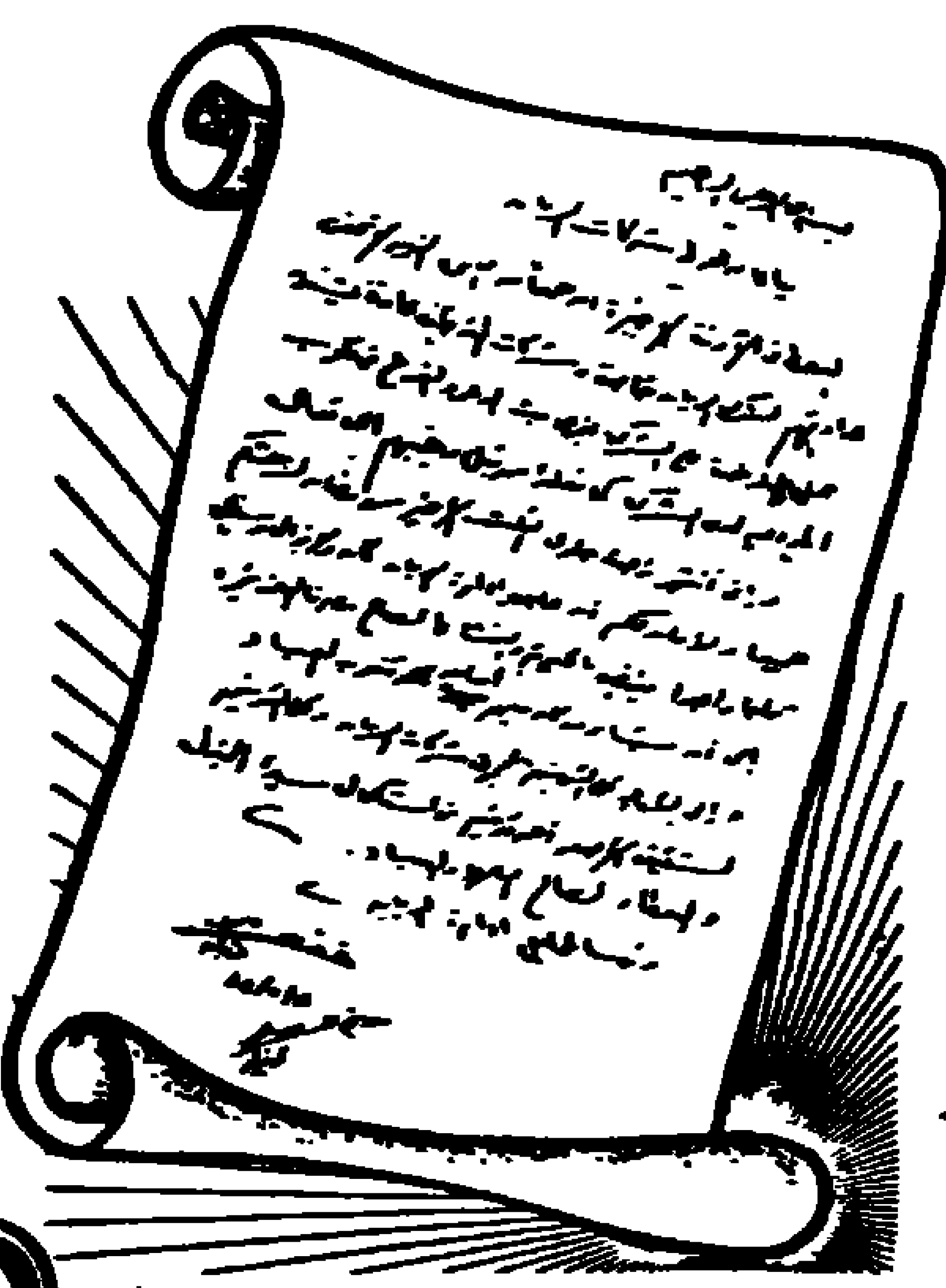
وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال * فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله
إن الله عزيز ذو انتقام . صدق الله العظيم . سورة إبراهيم





بيان من مجموعة شركات الريان

لوحظ في الآونة الأخيرة أن جماعة الناس الذين لا تخفى عداوتهم لشركة الريان خاصة وشركات التوظيف عامة يشنون حملة مغرضة على الشركة بغرض بث الذعر والفزع في قلوب المودعين لدى الشركة كما فعلوا من قبل وفيهم الله تعالى .



وإني أنتهز فرصة حلول الثلث الأخير من رمضان لأهنئكم جميعاً ، ولأعلن لكم أن مجلس إدارة الريان كان ولا يزال وسيظل قلباً واحداً ينبض بالحيوية والنشاط لصالح مصرنا العزيزة إلى أن يشاء من بين أصابعه قلوب العباد .

وإني لأرجو كل التوفيق لمجموعة شركات الريان ، وكل التوفيق لشقيقي الأصغر

أحمد توفيق

في استكمال مسيرة البذل والعطاء لصالح البلاد والعباد رئيساً لمجلس إدارة الريان .

فتحي توفيق عبد الفتاح

الاعلان الذى تم اعداده فجرا فى جريدة الأهـرام

الأكـاذيب

ECONOMIC TRENDS REPORT: EGYPT

September 1987

Prepared by
American Embassy
Cairo, Egypt

واحد من التقارير الدورية التى تصدرها السفارة الأمريكية عن حالـــــة الاقتصاد المصرى ولا يتضمن أى اشارة كما أدعى البعض لشـــــركات توظيف الأمـــوال ٠

KEY ECONOMIC INDICATORS[1]
(Egyptian fiscal year: July-June)

DOMESTIC ECONOMY	FY83/84	FY84/85	FY85/86	FY86/87
Population (millions) (growth rate 2.7-3.0%)	45.9	47.8	49.1	50.5
Of which working overseas	---	---	---	2.2
GDP (LE billion, current prices)	27.9	32.5	36.0	44.0
GDP/Capita (LE, current prices)	608	680	734	870
Gross fixed investment (LE billion)	6.6	7.2	7.2	7.0
Of which public sector (percent)	79	78	75	70
Urban consumer price increase (percent)	20	11	20	25
BALANCE OF PAYMENTS ($ millions)				
Trade balance	-6705	-6600	-6300	-5500
Exports (f.o.b.)	4033	3900	3200	2500
of which: Petroleum (crude and product)	2640	2589	2326	1300
Cotton and textiles	800	700	---	---
Imports (c.i.f.)	-10738	-10500	-9500	-8000
Services balance	3795	3100	2200	1800
Receipts	7898	7500	6700	6700
of which: Suez Canal dues	974	897	1028	1106
Worker remittances[2]	3930	3497	2740	2000
Investment income	1079	1042	895	
Tourism[3]	288	410	325	400
Payments	-4103	-4400	-4500	-4900
of which: Investment income(obligations)[4,5]	-2555	-2600	-2500	-2700
Official transfers[6]	772	1100	1200	1100
Current account balance	-2138	-2400	-2900	-2600
Capital account balance	1664	1400	1400	2400
Project and commodity loan drawings and principal repayment obligations (net)[5]	625	300	0	0
Suppliers credit drawings and principal repayment obligations (net)[5]	300	100	-200	-600
Other[5]	219	-200	200	0
Repayment arrearages/rescheduling[5]	520	1200	1400	3000
Balancing items and errors and omissions[7]	613	1100	2300	800
Overall balance	139	100	800	600
Gross foreign assets of Central Bank	2843	2719	2949	3213(3/8
In months of imports	3.2	3.1	3.7	4.3
Total external debt ($ billion)	34.9	38.2	40.1	44.1
External public debt payments due (principal and interest, $ billions)	3.6	3.9	4.6	1.8
Debt service ratio[8]	30	38.0	51.1	28.0
U.S. aid to Egypt (U.S. fiscal year, $ millions, obligation basis)		2434.6	2587.1	2280.7
Agricultural commodity loans (PL480)		225	226.9	179.1
Economic grant aid		1034.6	1060.2	811.6
Military grant aid		1175	1300	1300
U.S. trade with Egypt (calendar year, $ millions)	1983	1984	1985	1986
Exports to Egypt	2,807	2,704	2,323	1,982
Imports from Egypt	302	173	79	123

GOVERNMENT FISCAL OPERATIONS[9]	FY83/84	FY84/85	FY85/86	FY86/87
Revenues	10371	11311	11992	12400
Central Government	8193	8663	9558	1000
Taxes	5363	5923	6502	7200
Company profit	1506	1800	2300	
of which: EGPC	348	400	440	300
Suez Canal	164	185	240	250
Personal income	129	177	150	
Property	14	16	12	
Consumption	1302	1444	1600	
Import duties	1920	1907	1700	
Stamp and other taxes	492	579	750	
Non-tax	2830	2740	3056	2700
of which: EGPC profit transfer	1066	936	950	700
Suez Canal profit transfer	285	226	280	300
Local government and Public Service Authorities	550	637	703	700
NPE[10] self-financed investment	1628	2011	1731	1700
Expenditures	16803	18485	19818	19600
of which: Wages	2620	3158	3440	3800
Interest on domestic government debt	1111	1253	1700	1900
Subsidies	2875	2747	2766	2200
Transfers to NPEs[10] to finance deficits	193	268	300	
Investment	5518	6556	6358	6300
Gross deficit	-6433	-7174	-7826	-7200
(as percent of GDP)	(23)	(22)	(22)	(16)
Domestic financing	4606	4963	6475	6500
External financing (net)	1052	1530	1351	700
Other (including external debt service arrears)	775	681	1115	
Government and public sector employment (millions)[11]	3,0	3.2	3.4	

AGRICULTURAL AND INDUSTRIAL PRODUCTION (major items, 000 tons except where otherwise noted)	FY83/84	FY84/85	FY85/86
Phosphate	946	1038	1162
Sugar, white	416	473	497
Sugar, refined	228	291	294
White cheese	177	180	185
Tomato paste, canned (tons)	7623	6086	8063
Mineral water (million bottles)	1834	3745	2517
Cigarettes (billion)	45	48	44
Cottonseed oil	238	260	274
Soap	354	422	275
Phosphate fertilizer	847	930	934
Tires (car, motorcycle, bicycle) (000)	1461	1527	1720
Reinforcing bars	261	241	294
Passenger cars (units)	20290	20790	19243
Trucks (units)	3278	3082	3345
Buses (units)	759	766	867
Tractors (units)	4493	4580	4399
Air conditioning units (units)	28164	32625	31788
Refrigerators (000)	457	514	536
Washing machines (000)	313	268	194
Steel pipes, high pressure (tons)	5156	8637	8062
Batteries (million)	95	74	45
Televisions (000)	900	895	443
Cotton yarn	239	243	225
Knitwear (ton)	320	432	630
Cement	4600	5275	7612
Glass, flat	21	21	26
Ceramics (tons)	3921	3922	3926
Bricks, sand (million)	82	106	117
Gypsum and plaster	576	541	556
Clay pipes	17	18	28
Cotton, ginned	399	447	419
Wheat	1815	1872	1928
Rice	2236	2311	2445
Maize	3698	3699	2918
Millet	561	547	606
Sugar cane	8633	9429	9684
Fava beans	271	302	448
Onions	727	768	664
Potatoes	1189	1478	1400
Garlic	183	93	83
Vegetables	7322	8351	9527
Fruits	2903	2961	3060

NOTES

[1]Primary sources for data are the Egyptian Government, the IMF, and Embassy estimates. The Government's statistical systems are slow and not always reliable. Moreover, there is a large informal economy in Egypt for which no comprehensive statistics exist and of which, therefore, Government statistics are only estimates.
[2]There are no comprehensive official data on worker remittances. The numbers shown here are inferences.
[3]Includes only flows into the banking system. Actual tourism expenditures are probably well in excess of $1 billion.
[4]Investment income payments consist primarily of interest payments on external debt and of dividend and other payments related to foreign direct investment in Egypt.
[5]Egypt has since 1980 run in arrears in payment of its foreign financial obligations, both principal and interest. Investment income payments, project and commodity loan principal repayments, supplier's credit principal repayments, and "other" amortization obligations are therefore reported here on an obligation basis. Estimated annual additions to arrearages are shown as a credit to the capital account. The Paris Club debt rescheduling in May 1987 shifted some $3 billion in unpaid FY86/87 obligations into the future. Military loans and repayments are generally handled through special channels and excluded from published data.
[6]Official transfers consist primarily of U.S. grant economic assistance.
[7]Balancing items include primarily private sector deposits of foreign exchange in the banking system.
[8]Debt service ratio based on obligations, not actual payments. The fall in FY86/87 is attributable to debt rescheduling.
[9]Data on government fiscal operations record actual results. The Ministry of Finance runs more than one year behind in its compilation of data on actual, as opposed to authorized, government fiscal operations. Hence, even the data on FY85/86 include some estimates; all data for FY86/87 are estimates. Actual results have in the past diverged significantly from budget authorizations; hence comparisons with budget amounts are not very reliable.
[10]Non-financial public sector enterprises.
[11]Excluding military.

Summary: The first half of 1987 has been an eventful one for Egypt both politically and economically. Election of deputies to a new People's Assembly in April provided the Egyptian people further experience with democratic practice. The increased size and heterogeneity of opposition representation in the Assembly that resulted confirmed that Egypt's march in that direction continues forward. Preparation for President Hosni Mubarak's unopposed reelection in October to a second term in office is encouraging renewed reflection on Egypt's situation now and what lies ahead.

On the economic front, Egypt in 1987 has been facing problems that are more serious than ever before. Egypt's fundamental problem is low productivity and inefficient allocation of resources resulting from excessive government regulation of economic decision-making, combined with a very rapid rate of population growth. It has also suffered from declining earnings from its principle exports. Low productivity has produced a growing balance of payments deficit as demand for imports has grown and exports have fallen, and as Egypt has borrowed abroad and then faced the need to service the debts. By early 1987, the Egyptian Government was experiencing very serious liquidity problems with resulting delays in public sector imports of both consumer and capital goods and accumulated arrearages in foreign debt repayment in excess of $5 billion.

President Mubarak and his new Prime Minister Atef Sedki have begun dealing with these problems. Most importantly, they sought and in May obtained an 18-month stand-by arrangement with the International Monetary Fund. This stand-by paved the way for a Paris Club rescheduling of $8 billion of Egyptian debt service arrearages and payments due during 1987 and the first half of 1988. The IMF approved the stand-by on the basis of its acceptance of an Egyptian Government commitment to implement economic reform and reduce imbalances, subject to further consultations with the Government during the period of the standby.

First half 1987 also saw initiation of a number of the essential first steps in the reform program. The Prime Minister launched an export promotion campaign in February. May 10 saw promulgation of a package of major foreign exchange control reform measures. In June, the People's Assembly enacted a budget and five-year investment plan aimed at reduction of the Government budget deficit and expansion of private sector investment.

The road to self-sustaining economic growth remains a long one. The Egyptian Government started down this road several years ago and in 1987 accelerated the pace. It has promised that, with international support, it will continue.

A. CURRENT ECONOMIC SITUATION AND TRENDS

Background: Egypt in 1987 is in the midst of a slowly-moving but steadily-advancing campaign to transform itself into a modern, democratic, decentralized republic. President Hosni Mubarak has, since he came to office in 1981, made significant strides both in broadening democratic practice and in beginning a process of decentralization and decontrol of economic decision-making.

The Egyptian Government has opened the door for political participation by a vocal opposition through both a diverse, often outspoken press and a growing representation in Egypt's primary legislative body, the People's Assembly. Elections to the Assembly in April, while maintaining control by the Government's National Democratic Party, brought opposition representation--spanning the spectrum from religious right to political left--to more than 20 percent. As the country prepares for Mubarak's unopposed election in October to a second term, the segment of the population with a stake in the constitutional process is growing steadily broader.

Democracy is still a challenging idea in this crowded country with its millenia-long experience with foreign domination, autocracy, and government paternalism. There are, however, well-rooted state and social institutions in Egypt that give the society strong underlying stability for coping with change. While there have been occasional acts of violence, including in recent months a number of attacks on individuals by one or more small extremist groups, violence remains the exception rather than the rule.

At the same time that it is encouraging greater political participation, the Egyptian Government has committed itself to shift a larger share of economic decision-making from the government back to the individual - and the private sector. This is a difficult undertaking. Egypt's tradition of centralized planning, reliance on the public sector, and government control of economic activity dates from the 1950s when Gamal Abdel Nasser resorted to nationalization and land reform as the primary means of accelerating industrialization and of putting an end to the exploitation by "privileged classes" that characterized the period before the July Revolution of 1954. Over the years, Abbel Nasser brought banking, most of industry, and much commercial activity into a complex network of state enterprises. The Government imposed controls on virtually all private sector activity. It also undertook a series of broad obligations to the Egyptian people: provision of basic human needs--food and housing--at subsidized prices, free education through the university level, guaranteed employment in the public sector for all university graduates.

The limitations of a statist approach gradually became apparent, however. The extension of government control throughout the economy discouraged individual and private sector initiative, distorted resource allocation, and fueled flight of private capital out of the Egyptian pound. Egypt, a country once self-sufficient in food production, in the 1960s found itself sinking into dependency on imports without compensating increase in its ability to pay for them. The Government could not maintain the quality and timeliness of the services it had promised.

The situation improved somewhat beginning in the mid-1970s. Recognizing the need for change, President Anwar El-Sadat reoriented Egyptian foreign policy towards the West, and with Law 43, opened the door for foreign private investment in Egypt. Billions of dollars flowed in, although more in aid than in investment. Unfortunately, the Government's few attempts at initiating domestic economic reform (e.g., the IMF-standby programs of the late 1970s that provided for floating of the pound and reductions of budget deficits and of some subsidies) were not well organized. Some provoked public opposition, e.g. the bread riots of January 1977, and were ultimately abandoned. With the signature of the Camp David Accords and Israeli withdrawal from the Sinai, Sadat was able to reopen both the Gulf of Suez to active oil exploration and the Suez Canal to shipping, and the combination of shipping traffic, new oil production, and soaring oil prices produced a flood of dollars that temporarily obscured the fundamental weakness in the Egyptian balance of payments.

By the beginning of the 1980s, however, the problems began to show through again. Foreign aid, albeit generous, levelled off. Foreign investors could play a beneficial role but, with a few exceptions like oil, would be attracted to invest in Egypt only on conditions similar to those required to stimulate domestic private investment. As oil prices have eroded through the 1980s, it has become even more clear that stimulation of individual Egyptian initiative is the key to achieving self-sustaining growth.

Current Economic Policy Framework: Under the leadership of President Mubarak, the Egyptian Government is seeking to establish a balance between the twin imperatives of progress on economic reform to restore growth and the preservation of political stability. While maintaining a commitment to the social compact that major segments of the Egyptian population still perceive as the basis of their economic security, it has announced as goals economic liberalization and expansion of the private sector. It has relaxed restrictions on private investment, and there is now a steady, if thin, stream of new,

small companies entering into production. Appointed in November 1986, Prime Minister Atef Sedki adopted as his first policy initiative replacement of the old "export it only if you can't sell it at home" attitude with an active program of export promotion, and kicked it off in February with announcement of the elimination of a number of the regulatory impediments to export, with the promise of additional steps to follow. The Government has also raised the prices of some energy and agricultural commodities, albeit in most cases to levels still well below market levels. In July, President Mubarak announced initiation of a review of education policy with the stated aim of setting more realistic targets for Egypt's increasingly over-burdened educational resources.

The Government in May took the important step of concluding negotiation of an SDR 250 million stand-by arrangement with the International Monetary Fund. The arrangement, approved by the IMF on May 15, provided the foundation for an $8 billion rescheduling of Egypt's official debts due to Western creditor governments--on terms more generous than had been granted to virtually any other debtor country--that was approved in Paris a week later. The IMF approved the stand-by on the basis of an outline presented by the Egyptian Government of its plans to seek improvement in its economy through implementation of a series of major reforms over the following eighteen months. These included measures aimed at stimulating production: relaxation of foreign exchange controls, raising of prices paid to domestic producers, alleviation of impediments to private sector activity. They also included measures (restraint of the growth of credit to both the private sector and the Government) aimed at dampening demand and alleviating inflation.

The decision to undertake these commitments speaks well of the Egyptian Government's determination to take the steps necessary to solve the serious financial problems confronting Egypt. In doing so, it obtained significant temporary relief of Egypt's foreign financial obligations. At the same time, it established a work program for itself whose implementation will require steadfast determination and strong effort.

Implementation has begun. The People's Assembly in June approved a budget for the July 1987-June 1988 fiscal year aiming for a reduction in the deficit. It also ratified a 1987-92 five year plan that envisions a major increase in private investment in Egypt. The Ministry of Economy and the Central Bank are working cautiously but steadily to clarify and consolidate operation of the liberalized foreign exchange regime promulgated May 10 that provided for a 62 percent devaluation of the Egyptian pound used in the banking

system--aligning it to the prevailing rate in the then-thriving parallel market--and thus for reentry of commercial banks into foreign exchange trading.

In adopting this economic reform program, the Government has launched a search for economic dynamism. The challenge is to stimulate productivity, to assure that Egypt's vast resources--its fifty million people, its fertile land and excellent climate, its generous endowments of hydrocarbons and minerals--are used efficiently. The Egyptian Government is trying to create conditions that will encourage workers to be more productive and reward creativity and initiative. It is starting to provide workers the kinds of professional and technical training that the Egyptians economy needs as it advances. It has begun to establish an environment in which Egyptian investors will be persuaded that they can transfer the billions of dollars they currently hold back into Egyptian pound investments. It is phasing out controls.

The current reform program already has survived longer and achieved more than most of its predecessors. Much work still lies ahead, however. The Government has said that, with continued vigorous support from the international community, it will move forward. The international support has been mobilized. As the new Presidential term begins, the Egyptian Government is committed to launching the new initiatives necessary to sustain and build on the momentum already created.

Macroeconomic Trends: The Egyptian economy has been stagnant during the past two years. Available statistics are scanty, but recent estimates are that that real gross domestic product fell by 1.5-2.0 percent in FY 86/87 after having increased an average of only about 3 percent in each of the two previous years (these are very rough estimates; there is a very active "unofficial" economy in Egypt that goes largely unrecorded). This is a risky trend in a country that is experiencing population growth in the range of 2.7 - 3.0 percent per annum and whose per capita income is in the range of $400-500.

The primary cause of the recent stagnation has been the inadequacy (as well as inefficiency) of investment. According to Government estimates, gross investment fell from 31 percent of GDP in FY 81/82 to 20 percent in FY 85/86 and probably less in FY 86/87. External factors have been the proximate cause of this fall:

--Foreign exchange earnings (that had financed a large percentage of new investment over the previous decade) levelled off in the early 1980s and then dropped sharply in 1986. World oil prices collapsed and Egypt's earnings from petroleum exports plummeted. Egypt's petroleum payments surplus fell from $2.6 billion in 1985 to $0.7

billion in 1986. Total export revenues fell by almost one-third. Foreign tourist expenditures in Egypt fell as Europeans and Americans reacted to the Achille Lauro and other terrorist incidents in the Middle East.

--Payments due on foreign debt have risen. Payment obligations rose steadily from $4.0 billion in FY 82/83 to $5.5 billion in FY 85/86 (Egypt in fact failed to meet all of these obligations and accumulated arrearages accordingly--$4.9 billion by June 1986--but this is only further evidence of the seriousness of its shortage of reserves).

--Inflows of new foreign aid to Egypt have levelled off. Rising aid flows had helped cushion Egypt against the impact of the decline in oil revenues that began in 1981. By the time of the big oil market crash in 1986, however, foreign assistance had peaked.

As a consequence of these external developments, Egypt has had to curtail not only new investment but even current production, particularly in the public sector. Many plants have been forced to restrict output for lack of imported inputs.

These external factors have reduced the funds available for investment. In the process, they have exposed the more fundamental problem: low, inefficient domestic capital formation. Although the accumulated wealth of the Egyptian people as a group is by all indications substantial, Egypt's record of mobilizing domestic savings for productive investment has been very weak ever since the nationalizations of the Nasser era, and most elements of the domestic non-oil economy have stagnated accordingly. In spite of President El-Sadat's open door policy, the private sector (excluding foreign oil companies) still accounted for only one quarter of gross fixed investment in 1986-87, according to Government estimates. The bulk of this investment appears to have been in less productive sectors such as real estate and services; less of it was in manufacturing.

The internal investment climate is improving. Private Egyptian investors have begun investing their own capital in factories and other productive enterprise. The Government has in its new five-year investment plan set a target for private sector participation in the plan of 38.7 percent. Achievement of this target will, however, require further effective steps to allow private companies to operate efficiently.

The Egyptian public sector is large and has a reputation for inefficiency. Expenditures in the FY 86/87 government budget (excluding self-financed expenditures of public sector companies) were equal to 45 percent of GDP. Guaranteed

employment of university graduates regardless of the availability of work to be done has resulted in the creation of a large surplus of civil servants. While the waiting period for such jobs has grown to several years, and the Government now offers them generally in areas remote from the major cities, the demand remains strong among the many who still cannot find accommodation in the private sector. At the same time, more and more public sector organizations, e.g., in the textile sector, are working to rationalize jobs and provide productivity incentives.

There are no reliable data on employment in Egypt, although rough estimates placed total domestic employment in 1986 in the range of 13 million. As noted above, unemployment and underemployment are pervasive problems. In the public sector, the working environment has discouraged effort and initiative. Employment in the private sector (outside farming), highly preferred for its higher wages and greater challenges, remains limited and positions very hard to find. Reluctance of university graduates to accept technical as opposed to professional employment has contributed to imbalances.

While it works to stimulate economic activity, the Government also has the difficult task of restraining inflation. Government indices of consumer prices show them rising in the range of 20 percent over the past two years, with preliminary indication that the rate is increasing in 1987 in spite of continuing government controls on rents, basic food commodities, and other products.

The sectoral breakdown of production has remained very stable over the past five years. Agriculture's contribution to GDP has declined from 19 to 16 percent, but the contribution of the industry and mining sector has remained almost static, rising only from 14 to 15 percent (in spite of its consistently receiving over 20 percent of the Government's investment budget). The new five-year plan envisions 8.4 percent annual growth in industry and mining, only 4.1 percent growth for agriculture and 2.3 percent for petroleum.

Recent and, if implemented, contemplated steps to deregulate cultivation and sale of agricultural commodities could produce more vigorous growth in the farming sector than the planners anticipate. Moreover, steps that will allow the private sector to import a larger share of needed commodities could relieve the burden on public foreign exchange resources. Continuation of minimum acreage requirements for, and government monopolization of purchases from farmers at below-market prices of, cotton, sugarcane, and half of rice production remain a large obstacle to efficient allocation of resources, however.

Egypt's energy sector had a bad year in 1986 but is doing much better in 1987. The 75 percent drop in world oil prices in early 1986 produced a similar cut in Egypt's petroleum payments surplus. The government's reluctance to accept the lower prices forced a shutting-in of production and reduced oil earnings further.

Performance has improved in 1987. World prices regained some of the ground they had lost, and Egypt began to export actively again, allowing production to resume, almost 900,000 b/d in the first half of 1987. Government exports were almost 190,000 b/d. Net petroleum export revenues reached $0.7 billion in the first half of 1987, the same as for all of 1986.

Prospects for the remainder of 1987, like earlier periods, will be determined primarily by external market conditions. Assuming reasonable market stability, the Egyptian Government should be able to maintain exports of at least 180,000 b/d, and achieve a surplus of perhaps $1.2 billion in net petroleum export revenues for the year.

Longer-term prospects depend first upon success in finding and developing new oil reserves. Egypt remains a focus of international interest in exploration activity in spite of the depressed world oil market. Some ten new oil fields have entered into production in the past two years, and the Egyptian Government approved three new concession agreements in July (the first in two years), and has some 20 more in various stages of negotiations. It has unfortunately still not approved terms for foreign sharing in production of natural gas. Given Egypt's very large gas reserves and shortage of foreign exchange, it stands to benefit a great deal from developing the gas more aggressively and using it to substitute for domestic consumption of oil, freeing more crude for export. Improvement of operating conditions for foreign companies--elimination of the heavily over-valued exchange rate applied to them, smoother handling of company claims for cost recovery and of other headaches--might also increase the flow of exploration dollars into Egypt.

Work on constructing new plants for electricity generation to keep pace with rapidly rising domestic demand has continued in 1986. Egypt now derives electricity from oil, gas, and hydro-powered plants. The expansion drive shows signs of losing some momentum due to financial constraints and growing foreign lender concern about the extent to which growth in demand is a function of the enormous price subsidies provided to public sector and domestic electricity consumers, but all predictions are for continued increases in demand for electricity and hence for construction of generating capacity to accommodate that demand. The Government continues to postpone decision on construction of the proposed El Dabaa nuclear power plant.

International Finance: Egypt's balance of payments has been very weak in recent years (see statistics on p. 2). The current account deficit increased from $2.1 billion in FY 83/84 to $2.9 billion in 1985/86. Causes of this deterioration included a major drop in export earnings due to the collapse of world oil prices, falling worker remittances, and steadily rising service payments, especially of interest on foreign debt and investment. Although imports have dropped by perhaps 20 percent over the past two years, Egypt continues to import 3-4 times as much as it exports. The capital account has remained in surplus, but increasingly only because of Egypt's accumulation of billions of dollars of arrearages in its rapidly mounting payments due on foreign debt. The multilateral Paris Club rescheduling of Egypt's debt payments due to foreign governments during FY 86/87 and FY 87/88 (over 10 years with a 5-year grace period) has relieved the problem of rising debt payment obligations temporarily (approximately $3 billion reduction in payments due during FY 86-87 alone, perhaps $3.8 billion more in FY 87/88). Recovery of world oil prices and renewed strength in the Egyptian tourism sector also provided some relief in early 1987. Finally, recent improvements in Egypt's relations with other Arab countries seem to be stimulating increased capital flows from those countries.

Debt rescheduling is a temporary solution. It only postpones the burden on Egypt of amortizing loans it received to finance previous balance of payments deficits. Even after the Paris Club rescheduling, Egypt needs more foreign exchange to pay for the capital goods that will fuel future economic growth. The only way to obtain this foreign exchange is to expand exports and strengthen Egypt's attraction of investment both by foreigners and by Egyptians. This cannot be achieved overnight, but the export promotion campaign launched early in 1987 is an encouraging development. The success of this campaign hinges upon strong stimulation of private sector investment through deregulation of economic activity generally and removal of bureaucratic impediments to exports in particular. Such steps should also be beneficial in attracting increased flows of foreign investment and lending into the country. On the other hand, reimposition of controls on private exporters' use of the foreign exchange proceeds from their exports, as occurred in May in connection with the Government's efforts to restrain the parallel exchange market, will discourage both exports themselves and repatriation of income from the exports that do occur.

Notwithstanding the renewed restrictions on use of export earnings, the Government this year has taken some significant steps to lighten Egypt's foreign exchange control system, an extremely important step in improving efficiency in the

allocation of resources and strengthening the balance of payments. Egypt has for many years lived under a system of multiple exchange rates instituted by the Government in an ultimately unsuccessful attempt to restrict private Egyptian access to foreign exchange and thereby reduce the price of foreign exchange to itself:

--Key sources of revenue (e.g., oil and cotton exports and Suez Canal revenues) have been admitted at an artificially high "central bank" rate of exchange--0.70 Egyptian pounds (L.E.) = $1.00--and the proceeds used to import key commodities, mostly food, that the Government had committed itself to sell to the Egyptian people at low prices.

--Other sources of revenue over which the Government had less control (e.g., remittances from Egyptian workers abroad and foreign tourist expenditures) were until May 1987 accorded a more favorable "commercial bank" rate. This was in theory aligned closely to non-legal parallel market rates but in fact had remained "stuck" at about L.E. 1.35/$. The proceeds of this exchange pool have been used to finance other, lower priority public sector imports.

--Finally, a steadily increasing proportion of non-Government controlled sources of foreign exchange, particularly workers abroad making remittances, have in recent years sold their foreign currency outside Government-approved channels at the more attractive, floating, market-determined, "parallel" exchange rate. This rate, that had been at LE 1.35/$ as recently as February 1985, traded at about LE 1.90/$ during most of 1986, but then fell to the LE 2.10-2.20/$ range in early 1987. Because of the growing paucity of currency available through official channels, both private and, increasingly, public sector entities have found themselves obliged to purchase their foreign currency through the parallel market. Although nominally illegal, the parallel market in recent years had enjoyed official toleration to the point where many people had come to take it for granted.

The effect of this system of restrictions on Egyptian access to foreign exchange through official channels has been twofold.

--First, it has subsidized the cost of goods imported by the Government and thereby encouraged consumption of those goods (for example, feeding bread--made with imported flour--to animals because it is cheaper than feed).

--Second, it has encouraged private Egyptians to seek to acquire and hold scarce foreign exchange, resulting in massive flight of private capital out of Egyptian pounds and growing "dollarization" of the Egyptian economy (even public sector manufacturers, e.g., of refrigerators and automobiles, have come to demand payment in dollars for their products).

As part of its economic reform program, the Government on May 11 created a new bank exchange rate, fixed initially at L.E. 2.17/$--the then-current level of the parallel rate--and subject to change daily by a Government-appointed committee of bankers in consideration of market conditions and other factors. Commercial banks were authorized to purchase foreign currency from all sources, including some such as tourists, foreign investors, and Embassies that had been required previously to purchase pounds at the old commercial bank rate. Given the proximity of the new rate to the parallel market rate, most sellers of foreign exchange began immediately to sell to the banks, giving the latter their first opportunity in years to improve their seriously eroded hard currency asset-to-liability ratios. The Government also began gradual devaluation of the old commercial bank rate from its LE 1.35/$ level towards eventual unification with the new bank rate. By early September, it had reached LE 1.62/$.

The new system suffered from some deficiencies, however. Strictly speaking, it was not a "free foreign exchange market," as banks were authorized, initially at least, to resell their foreign currency only for purposes of opening import letters of credit. This left many potential purchasers--individuals with dollar debt repayment obligations, foreign companies wishing to repatriate income and fees, Egyptians wishing to travel abroad or to protect their savings by investment in foreign currency--without a legal source of supply. In the past, such purchasers had been able to satisfy their needs relatively freely through the parallel market. Coincident with the announcement of the new exchange procedures, however, the Government began a round-up of parallel market exchange traders that, by early June, put a virtually complete halt to trading in the parallel market.

Fortunately, all of this occurred at the beginning of the summer when economic activity slows in Egypt and Egyptians working abroad return home for vacation with substantial quantities of hard currency. As of August, therefore, the pressure of unmet foreign exchange needs seemed still to be relatively mild. Over time, however, if they remain excluded

from purchasing dollars legally, more and more buyers will seek alternative sources of supply and the parallel market will reappear, with the banking system and the public sector once again deprived of the means to finance imports.

Egyptian officials acknowledge the need for further action and have offered assurances that they will broaden access to the bank foreign exchange pool as quickly as conditions, i.e., the supply of foreign exchange to the banks, permit. The Prime Minister in August predicted that, by next year, the banks will be able to sell limited amounts of foreign exchange--perhaps $2000--to Egyptians for foreign travel and possibly other purposes. By end-August, taking advantage of the more than $1 billion that had flowed in by then, the Ministry of Economy had granted limited authorization for bank accommodation of hard currency debt repayments, and reportedly had further liberalization proposals under study. There remained concern, however, that, if the Government hesitates too long, it could lose control and the parallel market could take over once more, with drastic consequences for Egypt's financial condition.

Government Economic Policies: As the Government enters its 1987/88 fiscal year, it faces a strong need to exercise greater control over its fiscal and monetary practices. Despite projections of improvement at the beginning of each budget cycle, it has run budget deficits in excess of 20 percent of GDP throughout the 1980s (see p. 2). Preliminary estimates of fiscal results for FY86/87 show an encouraging fall in the deficit to 16 percent of GDP. The estimated levels of overall nominal expenditures and revenues were little changed from the previous year, indicating that the effect of inflation on GDP, rather than Government initiative, was the primary factor in altering the ratio. Preliminary indications are that a reduction in subsidies and a healthy increase in import duty receipts following the customs reform of September 1986 were significant factors as well, however. Unfortunately, the Government wage bill, along with interest on domestic Government debt, continued to grow rapidly. Meanwhile, revenues from taxes other than on imports -- company profits, consumption, etc. -- showed no more than moderate growth.

The Government's budget for FY87/88, approved by the People's Assembly in June, aims at reduction of the deficit to 13 percent of GDP consistent with the plan that it presented to the IMF. Taxes are slated to rise 21 percent through increased customs receipts (thanks primarily to a shift of the exchange rate used for computing import duties from L.E. 1.35/$ to the new bank rate), cigarette taxes, and higher stamp and inheritance taxes. The strong recovery of the oil market also

will boost revenues from the Egyptian General Petroleum Company (EGPC) in both the tax and non-tax categories. On the spending side, food subsidies are budgeted to decline for the third consecutive year. These spending cuts may be partly offset by growth in wages and pensions, which the Government raised by 20 percent in June.

It may be difficult to achieve these budget targets. In recent years, actual deficits have always substantially exceeded the ones projected in the budgets approved by the People's Assembly. This year, the Government will be working hard to reach the targets that it presented to the IMF and will perhaps achieve better results. In order to do so, however, it may find itself obliged to seek expanded revenues through new or enhanced taxes. Modernization of the Government's ponderous system of accounting for its financial activities would be helpful in enabling it to exercise better control over those activities.

The primary issue confronting the Egyptian Government in the realm of monetary policy is the need to restrain domestic (Egyptian pound) liquidity creation, coupled with phasing-out of investment-distorting Government restrictions, e.g., on interest rates. The complexity of the Egyptian banking system, with four public sector banks and some five dozen commercial, investment, foreign joint-venture, foreign branch, and other kinds of banks, all operating under different sets of regulations, makes this a complex task. Egypt's practice of permitting maintenance by Egyptians of foreign currency deposits in local banks--that in 1986 surpassed 40 percent of total private sector liquidity--is a further complicating factor, facilitating as it has "dollarization" of the Egyptian economy.

In the past, a primary aim (although not always the effect) of banking regulation has been to transfer financial resources from the private sector to the public sector, if possible at discount prices. In 1976, the Government approved opening of dollar accounts in local banks, thereby providing a source of foreign exchange for lending to the public sector. Ignoring the banking dictum of maintaining balance between assets and liabilities, public sector banks used a significant portion of this foreign exchange to finance public sector imports; banks' net foreign currency liabilities rose steadily beginning in 1983 to reach $2.8 billion in early 1986. In November 1981, the Government promulgated a requirement that commercial bank local currency lending not exceed 65 percent of pound deposits, but excluded loans to the Government from the restriction. It at the same time imposed ceilings on expansion of credit (3 percent per quarter) to private commercial enterprise. Government maintenance of interest rate ceilings for loans to

(public sector-dominated) industry lower than for loans to (private sector-dominated) commerce have been intended to subsidize public sector borrowing. Even the new bank foreign currency trading system, by fixing the exchange rate all banks must use and neglecting the need for inter-bank exchange of foreign currency reserves, discriminates in favor of the public sector banks that have the most branches and hence take in the most foreign currency. In spite of these measures, however, bank credit to the private sector has continued to rise at a 20-30 percent annual rate in the past several years.

New monetary policy measures implemented in 1987, founded on the twin premises that growth of liquidity must be reduced but that bank lending to the Government must grow (in order to reduce the need for money-creating financing by the Central Bank), once again envision expanding bank lending to the Government at the expense of the private sector. In March, the Government fixed tight (two and one-half percent) limits on expansion of bank credit to private and public sector companies for first half 1987 while sanctioning more rapid growth of lending to itself. In June, it extended this restrictive limit on private sector lending for the remainder of the year. The Government has, meanwhile, resisted urging to increase the ceilings on pound deposit interest rates to encourage such deposits (it raised the rates a nominal one percent in the spring). It has indicated that it will undertake additional steps aimed at rationalizing and stabilizing Egyptian monetary conditions and controlling inflation in the coming months.

As the Government introduces monetary and foreign exchange reforms, it must decide how to treat Islamic capital investment companies. These companies, promising to invest funds deposited with them in accordance with Islamic strictures against payment of interest and in many cases paying "dividends" far exceeding the interest rates offered by banks, have attracted a substantial portion of Egyptian savings away from banks. Because these companies fall outside Egyptian banking law, they are exempt from accountability to the Central Bank or publicly regarding their financial positions, leading observers to express concern about the authenticity of the profits supporting the dividends and the consistency of the companies' investment practices with national regulations and priorities. On the other hand, their popularity with small savers complicates the task of regulation.

Government restriction of sale of foreign exchange for purposes of debt repayment has brought the plight of foreign branch banks in Egypt once again into prominence. Such wholly

foreign-owned banks, in contrast to joint venture banks, have traditionally been prohibited from trading in local currency and hence have not found themselves able to make a very large contribution in the local economy. Whereas in the past, they were able at least to receive deposits in foreign exchange and relend the proceeds, the restriction on sale of foreign exchange for repayment of such debts has deprived them of their primary source of revenue. At a time when the international banking industry is retrenching generally, particularly from minority equity investments such as joint venture banks in Egypt (several foreign banks have moved to divest their interests in these banks this year), disappearance of foreign branch banks from Egypt as well, if it were to occur, would risk undermining the international character of the Egyptian banking sector and tarnishing the atmosphere for foreign investment.

In general, the Egyptian Government continues to welcome warmly foreign investment. Law 43 of 1974 authorizes for participants in joint ventures in Egypt a guarantee against nationalization, tax holidays, customs exemptions, exceptions to the more onerous restrictions of Egypt labor and other business law, and freedom for repatriation of capital and earnings. The Government has promised soon to propose further improvements in the law.

Foreign companies in Egypt do encounter problems. In particular, exercise of their various freedoms usually requires application to and approval by the Investment Authority in the Ministry of Economy, a process that, even if ultimately satisfactory, can be time-consuming and frustrating. Egyptian courts have not always recognized the precedence of Law 43 over politically-sensitive legislation such as labor law. In introducing the new bank foreign exchange system, the Government waited two weeks to confirm that Law 43 companies would be treated like other companies with regard to sale of currency for issuance of letters of credit, and authorized sale of currency in support of repatriation of earnings only in September. In spite of these headaches, however, new investment continues to flow into Egypt at a steady, if moderate, pace, and most well-planned projects have yielded attractive returns for their sponsors.

B. *IMPLICATIONS FOR U.S. BUSINESS*

Egypt, during the next eighteen months to three years, will be undergoing economic reforms which will affect American/Egyptian commercial trade and investment. The private sector and free

market forces are expected to play an increasing role in the economy. If the reforms are successful, Egypt will have a solid base upon which to develop and expand, thus resulting in a stronger economy and further commercial and investment opportunities for American firms in the future.

The United States is Egypt's leading trading partner, providing about 23 percent of its total imports. U.S. exports to Egypt were $1.98 billion in 1986, down from $2.3 billion in 1985 (see Key Economic Indicators). However, U.S. exports for first half 1987 were up 45 percent from the same period in 1986 ($1,323.8 million compared to $913.7 million).

Petroleum accounted for about 42 percent of Egypt's exports to the United States in 1986, totalling $123.3 million. Non-petroleum exports to the U. S. were $71.1 million, more than double their 1985 level.

The largest single component of U.S. exports to Egypt is agricultural sales. Egypt is the eighth largest market for U.S. agricultural products with imports in 1986 totaling $805 million. U.S. agricultural sales had totaled nearly $900 million in 1985, but dropped in value terms in 1986 due to a sharp fall in world prices; the volume of trade actually increased. Egypt is the world's largest market for U.S. wheat flour and in 1986 was the second largest market for U.S. wheat. Egypt is also a top market for corn, tallow, tobacco, cotton, soybean meal and frozen poultry.

Commercial trade and investment opportunities for U.S. firms remain an important element of American-Egyptian relations. Egyptians are highly receptive to American products, services and investments. Recent depreciation of the U.S. dollar has given an edge to American suppliers. The positive attitude towards U.S. goods and services, combined with Egypt's resource base and requirements, continues to bring together numerous U.S. and Egyptian traders and investors.

In the near term, foreign exchange constraints will limit imports by the public sector, with many imports being tied to bilateral aid. U.S. economic and military aid programs remain at a high level, however, with most goods and services limited to U.S. sources. The private sector has available substantial foreign currency and Egyptian pound accounts which could be used if the Egyptian Government establishes a climate favorable to economic expansion.

One measure of the health of the bilateral commercial relationship is the rapid growth and sustained activities of

the American Chamber of Commerce in Egypt. Established in January 1983, the Chamber today has nearly 400 member companies, the majority of which are Egyptian. Another indication of the U.S. interest in expanding commercial trade is the increase in the number of Egyptian agents of U.S. companies from 428 in 1986 to 492 in 1987, a 15 percent increase.

Egypt continues to be a market for American traders and investors, especially in the construction, agribusiness, health, computer and data processing, telecommunications, and petroleum equipment sectors. Egypt places a high priority on allocating foreign exchange to meeting basic requirements -- food, building materials and raw materials for industry. The Egyptian government has initiated efforts to encourage companies to earn their foreign exchange requirements through export sales.

American business is still relatively new to Egypt and must compete against European firms better acquainted with Egypt and the Middle East. A patient style of market development usually leads to successful business dealings in Egypt. In addition to the large domestic market for U.S. goods, services and investments, Egypt's location is convenient for serving the region.

Investment: Egypt continues to attract foreign investment. U.S. direct investment in Egypt now totals about $1.56 billion, of which $1.3 billion is in petroleum exploration and $255 million is in manufacturing, banking and other services. U.S. companies with investments in manufacturing include: American Motors Corp., Colgate Palmolive Co., Reynolds Aluminum Inc., Gillette Co., Warner Lambert Co., S.C. Johnson and Son, Inc., York Borg-Warner, Otis Elevator Co., Pfizer Int'l Inc., E.R. Squibb and Sons Inc., Union Carbide Co., and Xerox Corporation. During the past two years, five Egyptian-U.S. joint ventures in manufacturing - General Motors trucks and buses, American Standard bathroom fixtures, Chemtex Paints, Trane Air Conditioners, and Proctor and Gamble detergents and toiletries - began production, and four more have been approved by the Egyptian Government and begun construction in 1987. These new ventures raise the total number of U.S. manufacturing investments to 27.

In reviewing investment proposals, the Egyptian Government gives priority to those that will produce basic necessities demanded by the average Egyptian. Under current Egyptian policy, foreign investments aimed at expanding exports and the transfer of technology to Egypt are also encouraged. The investment climate could improve further when the Government

delineates more clearly the role that it wishes the private sector to play in the Egyptian economy. Government implementation of its promise to unify the several investment laws holds promise of streamlining regulation of such investment.

U.S. Commercial Programs: The U.S. Foreign Commercial Service (USFCS) maintains an office at the American Embassy in Cairo to assist U.S. businessmen in doing business in Egypt. USFCS provides a wide range of services to American traders and investors including arrangements for trade missions to visit Egypt and introduce participants to senior government officials and leading businessmen. USFCS administers the U.S. pavilion at the annual Cairo International Fair, the largest trade fair in Africa and the Middle East, which is a prime vehicle for sales promotion in Egypt.

Those American traders interested in agricultural sales should contact the Foreign Agricultural Service (FAS) at the American Embassy. FAS is responsible for all agricultural trade and can assist American businessmen in making contact with both Government and private importers.

USAID has three major programs that can assist U.S. businessmen interested in exporting or investing in Egypt. It sponsors the U.S. Investment Promotion Office that can provide prospective investors logistical support, market analysis, help making contacts, and feasibility studies. It has established the Private Investment Encouragement Fund to furnish foreign exchange financing for private investors for importation of U.S. equipment and for other essential services. Finally, it finances public and private sector commodity import programs that supply credit to Egyptian and foreign firms importing goods and equipment from the United States.

الرد المنشور على مقال الدكتور عبد الصبور شاهين فى مجلة صباح الخير

(١٩٨٨/٦/١٦)

شــركــات تــوظيــف الأمــــوال :

أجازة للخجل!

الدكتور عبد الصبور شاهين يعمل مستشارا ثقافيا لدى شركة الريان ، يؤخذ رأيه فى الكتب التى تطبعها وتنشرها هذه الشركة . وهى كتب ينظر الآن القضاء اتهاما لأصحاب الشركة بأنها كتب مسروقة ! .. ثم هاهو يتقلد أخيراً منصب عضو مجلس إدارة !

ولذلك لم يصبنا ماقاله عن هذه الشركات بأى نوع من الدهشة ! .. فهذا أقل ما ينتظره منه أصحاب الريان ، بل وكل أصحاب شركات توظيف الأموال .. وخاصة أنه كان عراب إحدى الصفقات التى نجحت من خلالها هذه الشركة فى اختراق إحدى المؤسسات الصحفية !

ولكن الذى أصابنى بالدهشة حقا هو أن مقال الدكتور عبد الصبور رغم كل ذلك جاء ضعيفا ويفتقد الحماس ، ويفيد على العكس فى إدانة هذه الشركات ، بدلا من شراء البراءة لها ! فقد كان متصورا أن يكون الدكتور أكثر حماسا فى الدفاع عن هذه الشركات مما فعل .. ولكن يبدو أن ما يفعله بعض المسلمين الآن بالريان رغم اتهامهم بفشل تحليلهم ، صار تأثيرها أكثر شيوعا من ذى قبل ، فى ظل استشراء قيم اللهث وراء المال !

فكل ما فعله (المحامى) الجديد لشركات توظيف الأموال لم يزد على توجيه الشتائم والاتهامات لمن ينتقدونها .. ثم كيل المديح لأصحابها ، والتغنى بعبقريتهم وإخلاصهم ! .. أما الاتهامات الحقيقية الثابتة فى رقبة أصحاب توظيف الأموال فقد تجاهلها الدكتور تماما .. وكذلك حرص المحامى الذى يجامل أمام موكله بقتل الصمت ويكتفى بالحديث عن الأصل الطيب لموكله وجمال خلقه وأناقته !

لقد وصف الدكتور المحامى منتقدى هذه الشركات بأنهم مجموعة من المرتشين والمنحرفين - ذوى الميول المعروفة - يعمدون إلى زرع البلبلة فى نفوس الناس وزيادة آلام الشعب ! بينما وصف شركات توظيف الأموال بأنها (أنبل) ظاهرة اقتصادية فى حياتنا (هكذا) ! وأنها رائدة فى مجال الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى فهى جلبت الأموال من الخارج (هكذا أيضا) ! واستثمرتها فى مشروعات تحتاجها الجماهير ، واقتحمت مجالات كانت من قبل احتكارا رسميا لطوائف مستغلة .. أما أصحابها فهم مجموعة ذات منطلق إسلامى ، لديهم إحساس بالمسئولية الوطنية ، ويبدون صدق النية ويطبقون بعض أبواب الفقه الإسلامى فى توظيف الأموال فى المضاربة والمرابحة !

وتوجيه الشتائم فوق أنه ليس من آداب الإسلام فإنه لا يفيد أيضاً فى دفع اتهام أو تبرئة من ارتكب جرما .. تماما مثلما أن كيل المديح للمتهم والثناء عليه لا يفيد فى مساعدته على الإفلات من العقاب .. ولكنه قد يفيد فقط فى تبرئة ذمة المحامى أمام المتهم مقابل الأتعاب التى دفعها !

توريط الأصحاب !

أما إذا كان الدكتور المحامى غير مقتنع بذلك فنحن ندعوه لمراجعة مرافعته وبنود دفاعه عن أصحابه ليتأكد بنفسه أنه ساهم فى إدانتهم .

فى بداية المرافعة يقول الدكتور إن أصحاب توظيف الأموال بدأوا نشاطهم من منطلق إسلامى ، بينما هو يعرف - كما يعرف الكثيرون - أن معظمهم بدأوا مجرد تجار عملة فى السوق السوداء .. وتجارة العملة ليست عملا إسلاميا أو يدل على (صدق نية) أو (إخلاص القصد) أو (الإحساس بالمسئولية) !

أما إذا كان الدكتور لا يعرف ، فنحن نستطيع أن ننبهه لتقرير إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة بوزارة الداخلية الصادر فى ٢٦ يونيو عام ١٩٨٣ ، وهو التقرير الذى يتضمن أسماء كبار سماسرة النقد الأجنبى بالسوق السوداء وفى مقدمتها أسماء أصحاب الشركة التى يعمل مستشارا لها .

إذن .. أما كان مفيدا أن يتجاهل الدكتور عبد الصبور حكاية المنطلق الإسلامى هذه بدلاً من أن يفضح أصحابه ؟! فترديد مثل هذا الكلام سوف يدفعنا لأن نذكره بالفضائح الشخصية لبعض أصحاب توظيف الأموال مثل الإدمان والسهرات الخاصة الماجنة التى تتم فى الفنادق أو تقام فى منزل أحد الموسيقيين ، وأيضا مثل عمليات الابتزاز والخطف والتهديد والضرب . كما أن حكاية تطبيق الفقه الإسلامى فى المضاربة وتوظيف الأموال صارت حكاية سخيفة ، كشف عمق سخافتها الأستاذ الفاضل المستشار المرصفاوى المنتقل أحد أصحاب (الميول غير المعروفة) !

والغريب هو أن مستشار توظيف الأموال لم يتوقف ، بل مضى ليدين بنفسه أصحابه أكثر وأكثر إذ فهو يقول فى مرافعته إن أصحاب هذه الشركات قاموا بتجميع المدخرات من الداخل والخارج وجلبوا ثروة طائلة إلى مصر .. بينما يعرف الدكتور نفسه أن أصحابه فعلوا العكس تماما .. فهم جمعوا المدخرات من الداخل والعاملين المصريين فى الخارج واحتفظوا بها فى الخارج وليس فى الداخل .. فهو لابد أن يكون قد قرأ تصريحات أصحاب شركة الريان بحكم عمله فيها والتى يقولون فيها إن ما جمعوه من ودائع المواطنين يبلغ ١,٥ مليار جنيه - وإن كان الرقم الحقيقى أكبر من ذلك ، بينما لا تزيد جملة رءوس أموال الشركات التى أسسوها على ٨٤ مليون جنيه ، طبقاً لبيانات مصلحة الشركات . أما الباقى فقد تم الاحتفاظ به فى الخارج للمضاربة على أسعار العملات الأجنبية والمعادن وهى العملية التى رأينا الشقيق الأكبر

عبد القادر شهيب



ضرورية لتحقيق الأرباح الكبيرة وليست عملية بذيئة ! ولذلك .. لن يصدق أحد الدكتور حينما يقول إن هذه الشركات أقامت المشروعات التى تحتاجها الجماهير .. لأنها لم تستثمر سوى أقل من خمسة جنيهات فقط من بين كل مائة جنيه جمعتها !

بل ربما نبهنا هذا الكلام لنعرف من الدكتور عبد الصبور : هل تلك المشروعات التى أقامتها شركات توظيف الأموال خارج البلاد هى أيضاً مشروعات تحتاجها الجماهير ؟! .. إن الشركة التى يعمل فيها وحدها أربعة مشروعات لصناعة اللحوم والمطاعم فى أوروبا وأمريكا .. ومن هنا فإن الدكتور المعلمى يضر أصحاب شركات توظيف الأموال بدلاً من أن يفيدهم ، حتى وإن ردد الادعاءات حول القدرة الفائقة التى أظهرتها هذه الشركات فى تحريك رءوس الأموال وتدويرها وتحقيق أرباح وفيرة !

وكلما تمادى فى مرافعته زاد هذا الضرر أكثر .

سجل ناصع !

ففى الوقت الذى التهبت فيه أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء ، بعد أن تاجر فيها أصحاب توظيف الأموال .. يحدثنا الدكتور عن دور هذه الشركات فى توفير اللحوم وبأسعار زهيدة للناس ! .. ولكن يبدو أن المجهول فى أجازة !

صحيح أن هذه الشركات اقتحمت مجالات تجارية - كما يقول الدكتور - كانت من قبل احتكاراً بشعاً لطوائف مستغلة من التجار والانتهازيين فى مجال تجارة الذهب والأخشاب والعلف ، إلا أن هذه المجالات صارت احتكاراً أكثر بشاعة من ذى قبل !

أما حكاية بناء المدارس والمساكن والمستشفيات فهى تثير الضحك .. لأن شر البلية ما يضحك .. فكل ما أقامته هذه الشركات من مدارس مجرد عدد حضانة واحدة لم تبنها ، إنما اشترت مبناها كاملاً ومستشفى اشترته من أصحابه ثم تراجعت عن الشراء .. ومساكن تم شراء أغلبها وهى جاهزة بعد انتهاء بنائها ، ويتم بيعها بعد الحصول على سمسرة كبيرة فيها !

كذلك يثير الضحك أيضاً حكاية توفير فرص العمل الكبيرة داخل هذه الشركات .. لأنها كلها لا يعمل فيها سوى سبعة آلاف عامل فقط ، أجورهم السنوية - طبقاً لحصر هيئة سوق المال - تقل عما أنفقه واحد من أصحاب هذه الشركات على علاجه من الإصابة ، أو عن ثمن قصر واحد من القصور التى اشتروها لزوجاتهم !

ونفس هذا الأمر ينطبق على ما قاله الدكتور عن (الأفواه التى ملأتها هذه الشركات طعاماً) .. وعن مدد الأرامل والضعاف لها .. فكثير من هؤلاء الضعاف والأرامل يدعون حقاً ولكن على أصحاب الشركات الذين هربوا بأموالهم للخارج أو يرفضون رد أموالهم لهم .. وليتذكر الدكتور - عضو مجلس الإدارة - ما حدث فى اجتماع الجمعية العمومية للشركة التى يعمل فيها فى نهاية الأسبوع الماضى .

بل على العكس فإن هذه الشركات سلبت من هؤلاء الضعاف الكثير والكثير ، حينما ساهمت فى تخفيض قيمة الجنيه المصرى خلال ثلاثة أعوام فقط إلى النصف ، حينما احتكروا تجارة العديد من السلع .. فتسببت أسعارها بالجنون .. وإذا كان الدكتور يحتاج دليلاً لتأكد من ذلك فليسأل أصحاب توظيف الأموال مثلاً لماذا اشترطوا زيادة سعر بيع الصاصة قبل استيرادها خلال أزمة الطماطم .. أو لماذا أخفوا العلف حتى ضاعفوا سعره .. وأيضاً لماذا ضاربوا فى الأسواق على أسعار الحديد ؟!

ظاهرة غير نبيلة

لكل ذلك فاجأتنا ودهشنا هذه الظاهرة (غير النبيلة) التى تسمى بشركات توظيف الأموال .. ولم يرهبنا أن أصحاب هذه الشركات يسترون عورات مخططاتهم وجرائمهم الفاضحة بلباس الإسلام .. كما لم يخفنا اتهامنا بأننا أصحاب ميول معينة .. لأننا نعرف - حقاً وصدقاً - الجوهر النقى للإسلام ، والذى يتنافى تماماً مع أى استغلال .. بل ربما كانت ميولنا المعينة هى التى ساعدتنا على معرفة هذا الجوهر .. وحتى حينما حلت (خالفة) أصدقاء توظيف الأموال لم تعوقنا من موقفنا الصارم لهذه الشركات ، حرصاً على أموال اليتامى والثكالى والأرامل ، الذين أنفقوا سنوات طويلة من العمل الشاق خارج البلاد لادخار هذه الأموال !

ولم نكن فى الساحة وحدنا .. بل كان معنا خبراء جهاز المحاسبات ورجال هيئة سوق المال ورجال مباحث الأموال العامة الذين كشفت دراساتهم الكثير من خطايا هذه الشركات ! أما إذا كان الدكتور مازال متحيراً فى فهم إصرارنا على تصحيح أوضاع هذه الشركات وتقنينها ، فإننا نضيف له أسباباً أخرى ربما ساعدته على الفهم .

إن شرور هذه الشركات بأسبابها لا تقتصر على الإفساد الاقتصادى أو حتى المالى فقط .. ولكن هذه الشرور تشمل الإفساد السياسى والاجتماعى أيضاً .

فهذه الشركات دأبت على شراء المسئولين السابقين ، وبعض الحاليين ، لتسهيل أعمالها أو التستر على أخطائها .. واتخذ هذا الأمر شكل توظيفهم لديها ، أو تقديم هدايا عينية لهم ، وهو ما رصدته أجهزة رقابية لها شأنها فى البلاد .

واخترقت المؤسسات الصحفية بعقود طباعة كبيرة شابها الكثير من الغلط ، كما رصدت تلك الأجهزة الرقابية ، لتضمن تهليل المسئولين فى هذه المؤسسات لها أو على الأقل السكوت على فضائحها باعتبار أن ذلك أضعف الإيمان !

كذلك .. فإن ثمة شكوكاً - لدى العديد من الأجهزة الرقابية - تحيط بالعديد من أصحاب هذه الشركات الذين لم يكونوا فى يوم من الأيام أصحاب فى نادى الأثرياء ولكنهم صاروا خلال شهور قليلة بعد عودتهم من الخارج أصحاب ثروات هائلة .. وأقام بعضهم فيما بعد علاقات مشبوهة مع جماعات الإرهاب وأهل التكفير !

وتكتسب هذه الشكوك مصداقية أكبر من كيفية أعمال هذه الشركات .. فهذه النتائج تصب فى النهاية لصالح الاحتكارات المالية والبنوك التى تقع تحت هيمنة الصهيونية .. فهى تقوم الآن بأحد الأدوار الهامة فى آلة هذه الاحتكارات حينما تجمع المدخرات من داخل البلاد وتقوم بتدويرها عبر المضاربات المالية العديدة والاحتفاظ بها فى الخارج دائماً .

وهذه هى بالتحديد أخطر جرائم شركات توظيف الأموال .. فهى تساهم فى جعلنا الوقوع فى شباك التبعية الاقتصادية البغيضة التى تفضى دائماً إلى التبعية السياسية .



(٣) أرقام الايداعات التى تضمنتها التقارير المقدمة من المجموعات اعتمدت أساسا على البيانات التى قدمت اليهم من أصحاب الشركات .

(٤) البيانات التى قدمت من أصحاب الشركات عن حجم الايداعات كانت بهدف ايجاد توازن مع البيانات التى قدموها عن القيمة الكلية الموجودات ، ونظرا لأن البيانات المقدمة عن الموجودات لم تشتمل أى موجودات بالعملات الأجنبية فان أرقام الايداعات التى قدمت معظم اللجان لم تتضمن عملات أجنبيه .

ا : بيانات اجمالية أساسية للشركات الست :

قامت المجموعة المركزية بدراسة البيانات التى وردت بتقارير اللجان السته لاستخلاص بعض البيانات الأساسية التى تراءى لها أنه من المهم عرضها بصورة مجمعة فى تقريرها هذا .

ويلاحظ على هذه البيانات أنها تعطى مؤشرات تقريبية وغير دقيقة لاعتمادها على ماورد بتقارير اللجان وهو ما أمكن لهذه اللجان التوصل اليه من خلال تنفيذها لمهامها ، ذلك أن هذه اللجان لم يتح لها الاطلاع على دفاتر وسجلات محاسبية سليمه فى معظم الشركات ، كما اطلعت اللجان فى بعض الشركات على سجلات ودفاتر غير معتمدة من الجهة الادارية وغير منتظمة القيد ، والبعض الآخر اكتفى بتقديم بيانات للجان دون اطلاعها على السجلات .



فضلا عن أن البيانات التى وردت بتقارير اللجان ذات تواريخ مختلفة طبقا لما أتيح لها .

ونعرض فيما يلى بعض البيانات التى تم تجميعها عن الشركات الست وذلك على النحو التالى : ـ

١) بيان برؤوس الأموال المدفوعة .

٢) بيان بعدد المودعين وحجم ايداعاتهم موزعة حسب نوع العملة .

٣) بيان بأهم الموجودات .

٤) بيان بالحسابات الشخصية المدينة لأصحاب شركات توظيف الأموال .

٥) بيان بحسابات البنوك الدائنة .

٦) بيان بحركة الايداع والسحب خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٨٦ .

٧) بيان بعدد الشركات العاملة وغير العاملة .

٨) بيان بعدد العاملين وجملة أجورهم الشهرية .



الهيئة العامة لسوق المال
رئيس مجلس الإدارة

بيان برؤوس الأموال المدفوعة

القيمة بالألف وحدة نقد

م	البيــــان	رأس المال المدفوع	
		بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكى
١	مجموعة شركات الشريف	(x) ٥٤ ٨٢٥	٩ ٠٧٦
٢	مجموعة شركات الريان	٣ ٤٤٣	١ ٥٠٠
٣	مجموعة شركات الهدى مصر	٤٢ ١٧٠	——
٤	مجموعة شركات بدر	٤ ٠٦٨	——
٥	مجموعة شركات السعد	٦ ٥٠٠	——
٦	مجموعة شركات الهلال	٦ ٣١٣	——
	اجمالى رأس المال المدفوع	١١٧, ٣١٩	١٠ ٥٧٦

(x) رأس المال المستثمر ٦ر ٤٩٦ مليون جنيه طبقا لما أفاد به صاحب الشركة.



الهيئة العامة لسوق المال

رئيس مجلس الادارة

بيان بعدد المودعين وحجم ايداعاتهم موزعة حسب نوع العملة

بيـــــان	مجموعة الشريف	مجموعة الريان	مجموعة الهدى مصر	مجموعة بدر	مجموعة السعد	مجموعة الهلال	الاجمالى
د المودعيـــن	١٠٠٠٠٠	١٦٥ ٦٢٤	١٨٠٩٥	٣٠٠٠	٦٢٢٧	٦٥٠	١٦٣ ٥٩٦
دم الايداعـــات ملات المختلفـــة بالألف وحدة نقد))							
دولار أمريكـــى	—	١٣١,١٨٦	٤٠٤٤٢	٧٥٠٠	٦٥٣٦	٦٢٩٥	١٦١ ٩٥٩
ريال ســـودى	—	٧٥٦٠	٢٨٢٨	٥٧٣	—	—	١٠ ٦٦١
مارك المانـــى	—	١٨٥٤	٥١٢	—	—	—	٢ ٣٦٦
جنيه استرلـــنى	—	١٢٧٦	٣٨١	١٠٣	—	—	١ ٧٦٠
فرنك فرنســـى	—	٥٢٦٠	٥٣٢	٥٤	—	—	٥ ٨٤٦
دينـــار كويـــتى	—	٧	—	—	—	—	٧
جنيـــه مصـــرى	٤٧٧٦٣	٣٧,٢١٢	٤٩٠٠٧	٩١٠٠	٣٨,٩٣٠	٦١٠٩	١٠٠,١٧٦

" ان البيانات الواردة بهذا الجدول هى ما أمكن الحصول عليها من واقع الأوراق "

" التى قدمت الى اللجان ، وأن عدم ظهور أرصدة ودائع بالعملات الأجنبيـــــة "

" لايعنى عـــدم وجودهــــا ٠ "



الهيئة العامة لسوق المال

رئيس مجلس الوزراء

بيان بأهم الموجودات

((بالألف وحده نقد))

البيان	مجموعة الشريف	مجموعة الريان	مجموعة الهدى مصر	مجموعة بـبيور	مجموعة السعد	مجموعة الهلال	الاجمالى
ل الثابتـه	٢٦٧٠٠	١١٢٠٢٥	١٩٨٦	٤٣٥١	٥٣٠٤	٤٠٩٧٢	١٩١ ٣٤٦
امـات							
يه المصرى	٢٥٥٧٥	٤١٠٨	٤٢١٧٠	٢٧٧٢	٢٢٢	—	٧٤ ٨٤٧
لارا الأمريكى	—	٣٠٠	—	١٧٤٤	—	—	٢ ٠٤٤
صرى بالخزينة	—	٥٣٤٧	٧٩٧٦	١٥	٢٧٤	—	١٣ ٦١٢
ادينة متنوعة	—	—	٣٢١٣٤	٦٢١	٣٤٧٢٣	١٣٦٥١	٨١ ١٣٧
ب اجـد) ـه المصرى	٥٢٢٧٥	١٢١١٤٨	٨٤٢٢٦	٧٧٧٥	٤٠٥٢٣	٥٤٦٢٣	٣٦٠ ٩٤٢
دة البنوك داخل ـمصر							
لار أمريكى	—	١٤٠٣٠	١٤٨٦٩	٢٣٨٥	٤١٣	٢	٣١ ٦٩٩
ال سعودى	—	٢٦٩٨	٢٥٠٨	٤٥٦	—	—	٥ ٦٦٢
رك ألمانى	—	٣٨٣	٣٥٣٣	—	—	—	٣ ٩١٦
استرلينى	—	٢٤٩	٢٢٨	٥٠	—	—	٥٢٧
ك فرنسى	—	٨١٦	١٣٣	٥٢	—	—	١ ٠٠١
نار كويتى	—	٢	—	—	—	—	٢
ـه مصرى	١١٢٤٠٠	٥٩٤١	٣٣٢٠	١٥٩٢	١٦٠٠	٤٢٢	١٢٦ ٢٧٥
ك سويسرى	—	٥٧	—	—	—	—	٥٧
بنوك خارج مصر (دولار الأمريكى))	—	٢٤٧٠٠٠	—	—	—	—	٢٤٧ ٠٠٠

....



الهيئة العامة لسوق المال

رئيس مجلس الإدارة

بيان بحسابات البنوك الدائنة

البيـــــــان	بالألف دولار أمريكي	بالألف جنيه
مجموعة شركات الشريف	——	——
مجموعة شركات الريان	——	——
مجموعة شركات الهدى مصر	——	٨ ١٧٢
مجموعة شركات بدر	——	——
مجموعة شركات السعد	——	——
مجموعة شركات الهلال	٣ ٠٩١	٨ ٣٢٨
مجموع حسابات البنوك الدائنة	٣ ٠٩١	١٦ ٥٠٠



الهامة لسوق المال
مجلس الإدارة

بيان بالحسابات الشخصية
المدينة لأصحاب شركات توظيف الأموال
((مسحوبات))

البيان	القيمة بالألف جنيه
مجموعة شركات الشريف	ــــــ
مجموعة شركات الريان	١٠١ ٢٣٠
مجموعة شركات الهدى مصر	ــــــ
مجموعة شركات بدر	ــــــ
مجموعة شركات السعد	٢٤ ٣٠٠
مجموعة شركات الهلال	ــــــ
مجموع الحسابات الشخصية	١٢٥ ٥٣٠

••••••



العامة لسوق المال
مجلس الادارة

بيان حركة الايداع والسحب

خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦

((الوحده بالألف))

ـــان	مجموعة الريف	مجموعة الريان	مجموعة الهدى مصر	مجموعة بدر	مجموعة السعد	مجموعة الهلال	الاجمالى
خلال نوفمبر ٨٦							
يكى	—	١٢٨٠٤	٣٣٧٩	٤٧٣	—	—	١٦ ٦٥٦
ـعودى	—	—	١٧٠	٢١	—	—	١٩١
ألمانى	—	—	١١	—	—	—	١١
استرلينى	—	—	٣٤	١٧	—	—	٥١
رنسى	—	—	١٤	—	—	—	١٤
ويتى	—	—	—	—	—	—	—
مصرى	—	٢٧٠٦٤	٥١٢٠	٦٨٥	٢٥٩٩٠	—	٥٨ ٨٥٩
خلال نوفمبر ٨٦							
ريكى	—	٣٢٠٠٠	٢٠٦٢	٢١٣	١٠١	٣٥١	٣٤ ٧٢٧
ـعودى	—	—	١٨٣	٢٥	—	—	٢٠٨
نى	—	—	١١	—	—	—	١١
استرلينى	—	—	٣٤	٧	—	—	٤١
رنسى	—	—	١	—	—	—	١
ويتى	—	—	—	—	—	—	—
مصرى	—	٤٦١٠٩	٣٩٧٤	٣١٢	٤٣٣	٣٢٧	٤٨ ١٥٥

" ان عدم وجود بيانات عن حركة الايداع والسحب لايعنى "
" عدم وجود حركة لها وانما مرجعه الى البيانات المقدمه "



بيان بعدد الشركات

البيان	عاملة	غير عاملة	المجموع
مجموعة شركات الشريف	١٣	١٧	٣٠
مجموعة شركات الريان	٤	٩	١٣
مجموعة شركات الهدى مصر	١٣	٧	٢٠
مجموعة شركات بدر	٣	٢	٥
مجموعة شركات السعد	١١	٨	١٩
مجموعة شركات الهلال	٣	٢	٥
مجموع	٤٧	٤٥	٩٢

....



الهيئة العامة لسوق المال
رئيس مجلس الإدارة

بيان بعدد العاملين
وجملة أجورهم الشهرية

البيان	عدد العاملين "فرد"	الأجور الشهرية بالألف جنيه
مجموعة شركات الشريف	٣ ٩٨٦	٦٦٦
مجموعة شركات الريان	١ ٠٢٤	١٣٠
مجموعة شركات الهدى مصر	٧١٣	١٠٧
مجموعة شركات بدر	١٤٤	٨
مجموعة شركات السعد	١٩٤	٢٨
مجموعة شركات الهلال	٦٧٢	١٠٦
اجمالي	٦ ٧٣٣	١ ٠٤٥

....

قائمة

البنوك والمصارف التي تتعامل معها مجموعات شركات توظيف الأموال

أسماء البنوك	مجموعة شركات الشريف	مجموعة شركات الريان	مجموعة شركات الهدى مصر	مجموعة شركات بدر	مجموعة شركات السعد	مجموعة شركات الهلال	عدد المجموعات لكل بنك
بنك مصر	*						١
بنك مصر الحسين للمعاملات الإسلامية	*			*			٢
بنك مصر رومانيا	*	*				*	٣
بنك مصر الدولي	*	*				*	٣
البنك الوطني المصري			*	*		*	٣
البنك الأهلي المصري					*	*	٢
البنك الوطني للتنمية		*	*				٢
البنك الوطني للتنمية للمعاملات الإسلامية	*	*					٢
بنك القاهرة	*						١
بنك القاهرة ـ الشرق الأقصى					*		١
بنك الإسكندرية	*						١
الشركة المصرفية الدولية	*						١
بنك عمان المحدود	*						١
بنك فيصل الإسلامي	*					*	٢
المصرف الإسلامي الدولي	*	*	*	*			٤
بنك الاعتماد والتجارة	*	*	*		*		٤
بنك التجارة والتنمية ـ فرع المعاملات الإسلامية	*	*	*	*			٤
المصرف العربي الدولي	*						١
البنك المصري العربي الأفريقي			*				١
بنك الجيزة الوطني للتنمية		*			*		٢
بنك الدقهلية الوطني للتنمية					*		١
بنك أمريكان اكسبريس			*				١
بنك قناة السويس وفروعه		*	*				٢
بنك أبو ظبي الوطني		*					١
بنك النيل						*	١
عدد البنوك لكل مجموعة	١٤	١٠	٨	٤	٥	٦	٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / رئيس مجلس ادارة جريدة الشعب

السيد / رئيس تحرير جريدة الشعب

السادة أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب العمل الاشتراكي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن الصحفيون الموقعون أدناه نعلن رفضنا التام وادانتنا لما نشر بالصفحة الثالثة من جريدة الشعب في العدد الصادر بتاريخ الثلاثاء ١٩٨٨/٢/١٦ تحت عنوان (شركات توظيف الأموال مشكلة تهم كل بيت) . وذلك للأسباب الموضوعية التالية:

١ — سرية الاعداد للندوة: فقد تم الاعداد للندوة في سرية مطلقة حيث لم يعرض أمر تنظيمها على مجلس ادارة الجريدة ولا على مجلس التحرير المختص بمناقشة تحركات الجريدة أسبوعيا . كما أنه لم يتم النشر عن موعد أو مكان الندوة في أي عدد من أعداد الجريدة السابقة على عقد الندوة .

٢ — مقرر الندوة ومنظمها: من الثابت أن الزميل أحمد السيوفي مقرر الندوة ومنظمها على علاقة وثيقة بالعديد من أصحاب شركات توظيف الأموال ويحصل منهم على اعلانات مدفوعة الأجر للنشر بالجريدة ويتقاضى نظير ذلك مبالغ مالية (كعمولة) الأمر الذي يحصل شبهه ولضحه في الاعداد والتنظيم للندوة كما ان الزميل المذكور انفرد بطبع وتوزيع بطاقات الدعوة للندوة على عدد محدود من الشخصيات دون علم أي مسئول بالحزب أو أي مسئول بالجريدة عدا السيد/رئيس التحرير . رغم أنه من المفترض أن الجريدة هي صاحبة الدعوة للندوة .

٣ — مكان الندوة وتمويلها: كان مثيرا للدهشة أن يتم عقد الندوة بقاعة عزيزة بفندق شيراتون الجزيرة . وهذا يتعارض لأسباب كثيرة مع:

أولا: الوضع المالي للجريدة خاصة وأننا نعلم جميعا الأزمة المالية التي تعانيها الجريدة حتى أن جميع العاملين بالجريدة لم يصرفوا أية علاوات أو حوافز أو بدلات منذ ستة سنوات بل أن الأمر وصل الى عجز الجريدة عن صرف مرتبات الصحفيين في شهر يناير الماضي كاملة واضطرت الى صرف مرتباتهم على دفعتين !! .

ثانيا: اذا كان تمويل الندوة قد تكفلت به شركات توظيف الأموال مجتمعة أو احدى هذه الشركات منفردة فهذه واقعة خطيرة يجب التحقيق فيها على مستوى الجريدة وعلى مستوى الحزب ملحوظة: ذكر الزميل أحمد السيوفي أمام أحد الزملاء أن شركات توظيف الأموال هي التي قامت بالتمويل .. كما ذكر الزميل السيوفي أيضا أمام زميل آخر أنه ساهم بماله الخاص في تمويل الندوة (والزميلان على استعداد لذكر ذلك حال اجراء أي تحقيق)

ثالثا: من المستغرب أيضا أن تعقد الندوة بعيدا عن مقر الحزب أو عن مقر جريدة الشعب . وهي الداعية للندوة . وقد علق الزميل مقرر الندوة (أحمد السيوفي) على ذلك قائلا بأن مقرا الحزب والجريدة لا يصلحان لعقد مثل هذه الندوة الهامة .. على حد تعبيره !! .

يأتي ذلك في الوقت الذي تعقد فيه أهم المؤتمرات والندوات السياسية والصحفية والفكرية في مقري الحزب والجريدة وآخرها المؤتمر الصحفي الهام الذي عقده الحزب لمراسلي الصحف ووكالات الأنباء المحلية والعالمية حول موقف الحزب من اتفاقيات الغاز الأخيرة وتحدث فيه السيدان/رئيس الحزب والأمين العام للحزب كذلك اجتماع اللجنة العليا للحزب حيث عقدا في القاعة المجهزة حديثا والتي تكلفت أكثر من ألفي جنيه لهذه الأغراض .

/٢

بيان للصحفيين العاملين بجريدة الشعب يحتجون فيه على تأييد رئيس تحريرها لشركات توظيف الأموال .

٤ - شخصيات الندوة : نسجل اعتراضنا على عدد من المشتركين بالندوة مثل :

المهندس عاصم الفولي (الشركة الشرقية للانشاء والتعمير ..) : ونحن لانعتقد أن لهذا الشخص أية علاقة بالموضوع المطروح للمناقشة . كما أن هذا الشخص بالذات سبق أن قام أحد الزملاء الصحفيين بالجريدة بعمل تحقيق صحفي عن مخالفات خطيرة في أحد مشروعات هذه الشركة . وكانت هذة الانحرافات موثقة بالمستندات وأحكام قضائية نهائية تدين هذه الانحرافات . وقد تدخل الزميل أحمد السيوفي مقرر الندوة ومنظمها لدى رئيس التحرير فتم منع مواصلة نشر بقية الانحرافات بالجريدة وسمح رئيس التحرير لأحمد السيوفي بأن يكتب بنفسه ردا غير موثق على ماسبق نشره . قام فيه بتكذيب كل مانشر من قبل عن الانحرافات وفي نفس الوقت حصل الزميل السيوفي على حملة اعلانية من هذه الشركة عن المشروع الذي وقعت به الانحرافات .. ومن ثم فان هذا يفسر سبب دعوة المقرر [illegible] للمهندس / عاصم الفولي للمشاركة في الندوة رغم أنه ليس من أصحاب الشركات وليس من كبار الاقتصاديين .

الأستاذ الدكتور علي سليمان الذي ذكر بأنه ممثلا عن حزب العمل الاشتراكي .. نحن نكن لشخصه وعلمه كل الاحترام والتقدير وان كنا جميعا لم نسمع به من قبل ولم نسمع عن مشاركته في أي من أنشطة الحزب .. ونعتقد بصفتنا (صحفيين وحزبيين) أن موضوع شركات توظيف الأموال من الموضوعات الحساسة والتي يجب أن يطرحها شخصية حزبية قيادية تستطيع التعبير عن وجهة نظر الحزب سياسيا وفكريا واقتصاديا في مثل هذه القضية الحساسة .

٥ - الشكل الذي نشرت به الندوة : تم نشر الندوة بالصفحة الثالثة بالجريدة . وبحجم الصفحة كاملة مع وضع بقية لها بالصفحة الرابعة . وجميعنا نعلم أن الصفحة الثالثة هي أهم صفحات الجريدة بعد الصفحة الأولى . مما يوحي للقارئ بأن موضوع شركات توظيف الأموال يعد ركنا أساسيا في اهتمامات الجريدة والحزب . وخاصة أنه سيتم النشر عن الندوة في الاعداد التالية .. ويلاحظ أن اهتمام الجريدة بأمر هذه الندوة يفوق اهتمامها بأي مؤتمر أو ندوة أو نشاط سياسي أو اقتصادي حزبي كما أن العنوان الذي نشرت تحته الندوة وهو "الشركات .. مشكلة تهم كل بيت" يوحي بأن موضوع شركات توظيف الأموال أصبح يؤرق كل رب بيت مصري وكأنه يتساوى مع اهتمام المواطنين باختفاء المواد التموينية أو ارتفاع الأسعار أو استمرار موجة الاحتلالات الى آخر الموضوعات الهامة التي تؤرق فعلا كل بيت مصري .

والملاحظ أنه في نفس العدد الذي نشرت به الندوة نشر اعلان بحجم نصف صفحة من شركة الريان لتوظيف الأموال (في الصفحة السادسة) وقد تضمن هذا الاعلان طرح الشركة المذكورة لانواع من اللحوم لم يسمع بها غالبية الشعب المصري من قبل .. فكيف يستقيم أن تكون هذه الشركات مشكلة تهم كل بيت وهي تقوم بنشاط اقتصادي بعيد عن كل بيت . كما نشر اعلان آخر (في الصفحة الأخيرة) لشركة أخرى من شركات توظيف الأموال المشاركة في الندوة (مجموعة شركات الحجاز) وبالرجوع الى ادارة الاعلانات بالجريدة علمنا أن الاعلانين حصل عليهما الزميل/أحمد السيوفي (مقرر الندوة المذكورة ومنظمها) وبديهي أنه حصل على العمولة مقابل ذلك .

وأخيرا .. نحن نهيب بسيادتكم سرعة التحقيق في جميع الملابسات والظروف التي أحاطت بتنظيم هذه الندوة ونشرها بالجريدة على هذا النحو . حفاظا على سمعة الجريدة وعلى سمعة الحزب وأيضا على سمعة وكرامة الصحفيين العاملين بالجريدة وسط زملائهم في المهنة . وذلك تفاديا لتصاعد الأمور وتفاقمها داخل الجريدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

الاسم	التوقيع	الاسم	التوقيع
١- كارم محمود	[illegible]	٨- [illegible]	[illegible]
٢- [illegible]	[illegible]	٩- فكري عبد المطلب	[illegible]
٣- أبو العباس محمد	[illegible]	١٠- [illegible] يوسف	[illegible]
٤- [illegible]	[illegible]	١١- [illegible]	[illegible]
٥- [illegible]	[illegible]	١٢- [illegible] يعقوب	[illegible]
٦- [illegible]	[illegible]	١٣- [illegible]	[illegible]
٧- [illegible]	[illegible]	١٤- [illegible]	[illegible]

المؤيدون

٨٨/١١/١٩

أخبار اليوم

الضحايا أهم من المتهمين

أيام عديدة ولا هم لصحافتنا ورأينا العام غير شركات توظيف الأموال بعد أن انكشف أمرها . وتعددت الحكايات والشائعات والاتهامات حول معظم أصحابها . ولولا القرار الأخير الذي أصدره - بالأمس - النائب العام بحظر النشر حول التحقيقات التي تجرى حاليا بالنسبة لشركة الريان . لما توقفت صحفنا عن نشر تلك القصص . ولما تمهلت في توزيع الاتهامات على المتورطين بالفعل وعلى المتهمين بالقول !

والمشكلة أن الرأي العام يصدق - غالبا أو لم غالبا - ما تنشره الصحف ! ليس صحيحا - غالبا - أن الرأي العام لا يصدق ما تنشره الصحف ويصفه مستخفا بأنه مجرد (كلام جرايد) ! فالصحف تنشر كل كلمة صحفتها من مسئول أو غير مسئول ! كما تنشر كل اتهام يؤيده دليل . وكل اتهام يدحضه الاتهامات بدون دليل ! وكانت النتيجة أن المتورط التقى بالصمت . وأن المتهم المظلوم سارع إلى الصحيفة يكذب ما قيل عنه ويهدد برفع دعوى ضد الصحيفة التي شهرت باسمه . وأفزعت أسرته . وحاولت النيل من سمعته !

وقرار حظر النشر الذي صدر بالأمس لن يصلح ما ترتب على تلك الفوضى الإعلامية التي شاركنا جميعا - كصحفيين وإعلاميين - في تفجيرها وأدت إلى زيادة أرقام توزيع صحفنا ! الشيء الوحيد الذي قد يبرر الخطأ الذي وقعنا فيه جميعا هو أننا كنا نبحث عن الحقيقة . كنا نسعى إلى الكشف عن حقائق الأمور داخل شركات توظيف الأموال . كنا نبتغي تسليط الأضواء على الذين تقاعسوا عن القيام بواجبهم وسهلوا لتلك الشركات انحرافاتها . ثم تقاعسوا مرة أخرى عن اتخاذ كافة الإجراءات لتصحيح الخطأ الخاص وتركوه ليصبح - بعد ذلك - خطأ عاما !

منذ سنوات كنت أحد الذين تعرضوا لظاهرة شركات توظيف الأموال . يومها كتبت مقالا قلت فيه : أن الحكومة هي التي أعطت تصريحا لتلك الشركات بالقيام بنشاطها . كما قلت - طبقا لوثائق وضعت أمامي - أن الحكومة كانت تطلب من تلك الشركات استيراد ما تحتاجه لتلبية احتياجاتها العاجلة ! ليس هذا فقط . بل وكان أمامي بعض خطابات من وزراء مسئولين يوجهون الشكر إلى بعض تلك الشركات على مساهماتهم القلبية الضخمة لتوفير تلك الاحتياجات !

وأمام هذا كله وجهت سؤالا إلى الحكومة - وقتئذ - يتلخص في الآتي (إذا كانت تلك الشركات تتلاعب بأموال المودعين . فيجب على الحكومة أن تسارع بوضع حد لها وفرض سلطتها على تلك الشركات ضمانا لحقوق المودعين . أما إذا كانت الحكومة راضية عن سلامة الأوضاع داخل تلك الشركات - كما جاء في خطابات الوزراء التي عرضت علي - فعليها أن تشجعها وتزيل العقبات من أمامها) ! والغريب أنني انتهيت مقالي مطالبا بسرعة إصدار القانون الجديد المقترح لإحكام الرقابة على شركات توظيف الأموال . تحسبا لأية أخطار أو عواصف قادمة .

الصورة وقتها لم تكن معروفة أمامنا . فالشركات كانت بموافقة الحكومة . وبعض الوزراء أرسلوا خطابات الشكر والتقدير لبعض تلك الشركات . وأجهزة الإعلام - من صحافة وتليفزيون وإذاعة - لا هم لها غير الدعاية والإعلان عن تلك الشركات وتشجيع المواطنين الأبرياء على إيداع أموالهم لديها . خاصة في فترة سنوية لم نسمع عنها من قبل ! وكانت النتيجة أن أصحاب الأموال - كبارهم قبل صغارهم - تدفقوا بما يملكونه من مال لإيداعه لدى تلك الشركات أملا في ٢٠ أو ٢٥ أو ٣٠٪ كفائدة سنوية لهذا المال !

وحدث ما حدث ..

والمهم الآن ليس محاسبة المسئول الذي منح تلك الشركات مشروعية نشاطها وتشجيعه . ثم انكشاف زيفه وخداعه . وإنما المهم - في تصوري - هو كيفية الحفاظ على أموال صغار المودعين الذين لم يكن لهم من هدف غير الاستثمار الحلال الشرعي - أو السنوي - الذي يوفر لهم العيش الكريم . في نفس الوقت الذي لا يتناقض معه رأس مالهم الوحيد .

والرأي العام يرى - الآن - أن الحكومة تتحمل جانبا من مسئولية إعادة أموال المودعين إليهم . خاصة بعد أن توسعت أجهزة الدولة في نشر الأرقام الهائلة - التي تقدر بمئات الملايين - التي عثرت تلك الأجهزة عليها سواء لدى أصحاب شركات توظيف الأموال أو لدى أقاربها والمتصلين بها والمستفيدين منها .

ومن واجب الحكومة - بعد أن كشفت عن تلك الأموال وعن أصحابها - أن تعمل على استردادها وإعادتها إلى أصحابها من صغار المودعين وكبارهم . فالمواطن الذي وضع ألف جنيه في شركة من تلك الشركات له نفس الحقوق التي للمواطن الذي أودع مليونا من الجنيهات في نفس تلك الشركات . فكلاهما لم يرتكبا جرما عندما أودعا أموالهما في شركة توظيف أموال كانت بموافقة الحكومة . وتسابق بعض الوزراء على كسب صداقة أصحابها وإسناد عمليات الاستيراد الحكومي لها . وبالتالي فإن إعادة الأموال إلى أصحابها يجب ألا تفرق بين مودع آلاف الجنيهات وآخر أودع الملايين .. طالما الأخير لم يسرق تلك الملايين . ولم ينهبها . ولم يخف ذكرها في إقرار دخله أو في إقراره الضريبي . ولكن بعد رد أموال صغار المودعين أولا .

مئات الألوف من أصحاب الودائع في شركات توظيف الأموال يهمهم غير استرداد تلك الأموال . فلا يهمهم من بعيد أو قريب أن المئات من المواطنين - من مسئولين أو غير مسئولين - حصلوا على أموال من شركات توظيف الأموال بالحق مرة . وبالزيف والنصب والاختلاس ألف مرة ومرة . الذي يهمهم فقط هو كيف يمكن الدولة - التي أعلنت عن تلك الملايين المنهوبة والمصادرة والمتحفظة - أن تعيد لكل واحد منهم المبلغ الذي أودعه والذي كان يتعيش من عائده وأصبح الآن في مهب الريح ؟

حقيقة أن الدولة - كما تقول - ليست مسئولة عن الطامعين الذين أودعوا أموالهم لدى النصابين . فالقانون - كما نعرف - ليس مسئولا عن الغافلين والمغفلين . ولكن الحكومة عندما أخذت - الآن - بمبادرتها المطلوبة وسارعت بإنقاذ ما يمكن إنقاذه . وأعلنت عن مئات الملايين التي اكتشفت وجودها لدى العشرات من كبار القوم وصغارهم . فهذا يعني أن الحكومة قادرة على استرداد تلك الأموال ممن نهبت لصالحهم - بقوة القانون - وإعادتها إلى أصحابها الحقيقيين الذين كانوا ضحية لأعجب وأخطر عملية نصب لم تشهدها مصر طوال تاريخها الحديث والقديم .

■ ■ ■

ليس مهما أن يصدر قرار باعتقال مائة أو ألف من المواطنين - من الكبار ومن الصغار - بتهمة حصولهم على الملايين من أموال شركات توظيف الأموال . فاعتقال هؤلاء أو تغريمهم أو حتى تعليقهم في المشانق في الميادين العامة لن يرضى أصحاب الودائع الذين ما زال الأمل يداعبهم - وبالذات بعد أن أعلنت الحكومة عن اعتقال هذا العدد من المتهمين باختلاس الملايين - فلا في أن تتمكن الدولة من استرداد تلك الأموال التي تحدث عنها وأن تعيدها إلى أصحابها . أما أن تكتفي النيابة بتوجيه الاتهام للعشرات والمئات - من خلال الأموال من تستجوبهم - وبالحصول على الملايين من الجنيهات من إيداعات المواطنين في شركات توظيف الأموال . ثم تعجز عن إثبات تلك الاتهامات أو تفشل في استردادها منهم . فهذا ما لا نتمناه وما لا نتقبله !

الذي يهمنا فقط هو أن تعاد الأموال إلى أصحابها . أما الحكم بالسجن - أو حتى بالإعدام - على أصحاب تلك الشركات وعلى المتورطين معها . فهذا آخر ما يفكر فيه صاحب الألف جنيه الذي أودعها في شركة توظيف الأموال وأصبح الآن يعيش في رعب من احتمال ضياعها !

إبراهيم سعده

نماذج من المقالات التي دافعت بحرارة عن أصحاب شركات توظيف الأموال

مواقف !

تناول الاستاذ ابراهيم سعدة رئيس تحرير « أخبار اليوم » قضية « توظيف الأموال » ببراعة وذكاء . واستأنف الحكم في هذه القضية وتساءل : إن كانت شركات توظيف الأموال تسرق أموال الشعب . فالقانون موجود ..

والقضية تستحق الاهتمام الشديد لأنها تهم ملايين المصريين وقد رتبوا حياتهم على الفائدة المرتفعة التي يتقاضونها من شركات توظيف الأموال . وهذه الشركات يجب أن تستخدم الأموال في تكوين شركات وشراء شركات خاسرة وانعاشها واعادتها للحياة ومضاعفة انتاجها وكل ذلك معروف وتنشره الصحف كل يوم . وهذه الشركات هي القطاع الخاص الذي تعلن الدولة بكل مستوياتها حرصا منها على القطاع الخاص ونجاحه وتثبيته وتشجيع رأس المال الخاص أن يعمل وأن يستمر وأن يعطى المثل الناجح والأمل لكل من يحاول وينجح لكي ينجح أكثر .. وفي نجاح القطاع الخاص دعوة لصاحب رأس المال الأجنبي أن يدخل وهو آمن . ليعمل وهو آمن ويكسب وهو أكثر أمنا .. وهكذا نعمل وننتج ونقيم نهضة مصر – وكلها بديهيات !

ولكن مشكلتنا الكبرى في مصر أن الناس لم تعد تصدق البديهيات في العمل والادارة والانتاج والاستقرار والنهضة . فلا يكاد يمضي يوم حتى نثير الغبار حول الذي قلناه بالأمس . وبذلك ينهار ماسوف نبنيه غدا ..

وأنا أعرف من أصحاب شركات توظيف الأموال أشرف سعد (٣٤ سنة) وهو بلدياتي وصاحب شركات السعد .

فهو يريد أن يتوسع وأن يعمل وأن ينتج .. فالأموال كثيرة جدا . والناس يودعون لديه الأموال بلا قلق ولا خوف . وهو مستعد أن يكسب الملايين من أجلهم في مشروعات شريفة محترمة معروفة معلنة ولكن ..

ولكن مالم يطمئن كل الذين يودعون أموالهم والذين يستثمرونها . فلا أمل في قفزة صناعية أو زراعية .. وأصحاب شركات توظيف الأموال مصريون مسلمون يمكن تطبيق أي قانون عليهم . فأعمالهم معلنة وأموالهم معروفة ونشاطهم وودائعهم .. وأما التخويف والتشكيك . فسوف يكون كارثة على الملايين وعلى اقتصاد مصر ومستقبلها !

أنيس منصور

مواقف

عندك فرح وقد أسلفت من بلاد كثيرة . فما الذي يفعلونه فيه

الفرنسي يقدم زجاجة شمبانيا .

الانجليزي : يحمل أبريقا للشاي ..

الايطالي : يجيء ومعه الكمان ليغني ..

الأسباني : يأتي العروس بمنديلة سوداء بها وردة حمراء ..

الأمريكاني : يصور الحفل فيديو

اليباني . يقدم خريطة بلوزة لليابان ملفوفة في ورق ملون جميل ..

اليوناني : يدعو العروسين لقضاء شهر العسل في الجزر ويقدم لهما عنقودا من العنب ..

فما الذي يفعله أصدقاؤه من المصريين ..

أنت تعرف . ولكن سوف تجد أناسا يفكرون في « فركشة » هذا الفرح . لماذا ؟ كدة !

ومن بين محاولات الفركشة : تجريح العروسين . فيقال أن العريس قرد مسلسل وأن العروس حرباء – أو كما تقول الأغنية الغراب يا وقعة سوداء .. جوزوه أحلى يمامة

وسوف تجد أناسا يعتزمون بإصرار تحطيم فوانيس الفرح – أي تحويل الفرح إلى مأتم لماذا ؟ كده !

إنها نزعة تخريب . أساسها : الحرص على أن يظل الانسان سلبيا . فإذا فوجيء بشخص إيجابي . كان ذلك فضيحة له .. ولذلك يحاول أن يقضي عليه

وأخيرا قررت مجموعة شركات مصرية شابة أن تجند ألوف الشبان للعمل في الزراعة والبناء مقابل مرتب شهري قدره مائة جنيه . فتقدم عشرات الألوف من الشبان . وهذا واجب على كل الشركات والمؤسسات وليس على الدولة – فالدولة يجب أن تتفرغ للأعباء الأخطر والأهم .. فلا تبيع السندوتش ولا تتجر في الأسماك والبيض .. فنحن في زمن بلعت فيه مرجريت تاتشر المطارات والسكك الحديدية والماء والنور والفحم للشعب .. للقطاع الخاص !

أما نحن فنصرخ في كل مكان : إمسكوا الحرامي .. وإذا كانت هناك سرقة : فهي سرقة الكسل والسلبية

أنيس منصور

الصدام القادم بين الحكومة و... توظيف الأموال!

بقلم: محسن محمد

تشم في الجو رائحة صدام قادم محتوم بين الحكومة وشركات توظيف الأموال يهدد بأزمة مالية أشبه بما جرى في سوق المناخ بالكويت ولا تختلف إلا من حيث حجم الأموال هنا وهناك!

ولقد بدت المقدمات حينما أقدم المودعون على سحب أموالهم من أشهر شركات توظيف الأموال. وتوقف السحب فجأة، كما بدأ فجأة، عندما قالت الشركة، حقا أو كذبا، أنه لا توجد أموال سائلة مصرية في البنوك، في تلك الأيام تكفي المودعين!

واتهمت الحكومة في أن أموالا تدفقت من الخارج، على هذه الشركات، بحيث منعت هذه الكارثة. وقال البعض أن هذه الأموال جاءت من حكومات عربية تساند هذه الشركات.

وقال البعض أن أعضاء من الاخوان المسلمين أو من جماعات مسلمة أخرى في الخارج ساندت بأموالها هذه الشركات في المحنة الأخيرة.

ومن ناحية أخرى فقد حدث بعد الاجراءات الاقتصادية الأخيرة أن اجتمع مسئولون في الدولة بأصحاب ومديري شركات توظيف الأموال لاقناعهم بالمساهمة في الاجراءات الحكومية، وتهديدهم اذا لم يساهموا.

وكان ذلك كله ايمانا من الحكومة بأن لهذه الشركات دورا هاما في ارتفاع والانخفاض سعر الدولار مقابل الجنيه المصري لأن هذه الشركات تضارب في العملات الأجنبية

ومن خلال هذا كله أمكن التأكد أن الشركات والحكومة تقفان، لأسباب متباعدة تماما، على طرفي المواجهة — وإن كانت الفرصة مهما طالت فترة الهدنة!

أما الاسباب الداعية للصدام فترجع الى شكوك تساور كل المسئولين عما تقوم به هذه الشركات بحيث تحصل على كل الأرباح الضخمة التي تمكنها من رفع هذه النسبة العالية من العائد، أو الربح، للمساهمين أو المودعين

ومن ناحيتها لم تفسر الشركات ذلك، ولم تشرحه أبدا، رغم الإيماءات والتلميحات والاتهامات التي توجه اليها.

وكان يمكن الحكومة أن تعرف الحقيقة الكاملة، لو أنها «ابتداء» عرفت ماذا ستفعل هذه الشركات عندما صرح لها بالعمل لأول مرة. كما أن الحكومة بمكانها من خلال بحث حسابات هذه الشركات وأعمالها، أن تعرف ما الذي تقوم به هذه الشركات وهل هناك ممولون سريون، وهل هناك عمليات غير قانونية الى آخر هذا كله.

وهذه النقطة وهي أين تذهب أموال المودعين والى أي اتجاه تسير هي مفتاح الموقف كله

ومن ناحية أخرى فمن الواضح أيضا أن هذه الشركات لديها عملات صعبة كثيرة بحيث تلجأ اليها الاجهزة الحكومية، في أحيان كثيرة، لشراء ماتحتاج اليه عندما يتعذر الحصول على العملات الصعبة من السوق المحلي!

وهناك أمر آخر، على درجة كبيرة من الأهمية وهو أن بعض المسئولين يرون علاقة ما بين هذه الشركات والاخوان المسلمين أو الجماعات الدينية. ويلمسون للشركات دورا في تشجيع وفوز بعض أعضاء الاخوان في انتخابات مجلس الشعب الاخيرة

وفي ظل هذا كله لا تحدد الحكومة خطوتها القادمة بل تتركها للظروف وتتحين فرصة الصدام بحيث لا يلقي أحد من المودعين بالمسئولية على الدولة اذا بدت ملامح أزمة سوق المناخ المصرية

وفي يد الحكومة كثير من الحلول..



اعذري زوجي لأنه مرهق طول النهار قاعد يتفرج على التليفزيون.

أولها مراجعة حسابات هذه الشركات بدقة

وثانيها أن تقدم الحكومة لهذه الشركات مشروعات تمت دراستها واستكملت تفاصيلها وتحتاج المال فحسب حتى تستغل أموال الشركات الاستغلال الشرعي القانوني المناسب من وجهة نظر الحكومة.

وثالثها أن تطرح الحكومة من ناحيتها البديل للمودعين، فتزيد أسعار الفائدة، لا الى الحد الذي تقدمه الشركات، بل الى حد معقول بحيث تتحول أموال المساهمين تدريجيا الى البنوك أو الشركات الحكومية. واذا وجد الناس ربحا مناسبا مضمونا فانهم سيتجهون اليه

ورابعها أن تختار الحكومة نوعا مناسبا من الاستثمار تفتح بابه للمساهمين وتشجع هذا النوع بكل الطرق بحيث تجذب اليه الناس وفي ظل كل مجالات الاستثمار الواسعة في مصر لا أظن الحكومة عاجزة عن توفير مثال واحد أو أكثر.

وخامسها أن تزيد الحكومة رأس مال احدى شركات القطاع العام عن طريق فتح الباب للمساهمين. وتختار الحكومة شركة ناجحة وتدعمها

وفي القطاع العام قيادات ناجحة لامعة يمكن أن يعهد اليها بعملية الشركة الجديدة. وهذه القيادات يلمس فيها الناس من خلال تاريخها المضيء

واذا راجعنا أسماء أصحاب شركات توظيف الأموال الذين لمعوا فجأة فاننا سنجد في مقابلهم أسماء كثيرين في مصر من رجالات الدولة والقطاع العام يمكنهم القيام بعمل ناجح أو أكثر.

أما التلميحات والمقالات التي بدأت تظهر في الصحف فانها لن تؤدي الا الى مزيد من المخاوف والاضطراب وتمهد لأزمة عنيفة يمكن تجنب كثير من نتائجها السيئة

٢٩/١١/٨٨

كلمة حب

●● اعترفت الدولة بشركات توظيف الأموال .. اعتبرها رئيس الوزراء مثل البنوك وشركات التأمين .. وقال ان الحكومة ليست ضد شركات توظيف الأموال .. كما ان القانون طهر الشركات الجادة ومنحها اعترافاً بالشرعية .. ومازال على الحكومة ايضاً ان تأخذ بيد الشركات المتعثرة وأن تساعدها على ان تصلب عودها .. وان تقف .. حتى تعطى املاً للمودعين .. بدلاً من ان يمسك المودعون بخناق الحكومة .. وبعض الشركات المتعثرة يمكن ان تجد نجاتها فى ذلك .. حتى تستمر ولاتتعرض للتصفية او للاعتقال او لتطبيق احكام القانون .. ولا اعتقد ان للحكومة مصلحة فى افلاس شركة .. لان ضحايا الافلاس من الموظفين والمودعين يمكن ان يرتب اعباء جديدة واضافية وثقيلة على عاتق الحكومة ..

●● ومن المنطقى بعد ذلك كله ان تتوقف الهجمة على شركات توظيف الأموال .. وان تتوقف عن اصطياد الاخطاء لها .. فلا يوجد قطاع خاص ولا عام بلا اخطاء .. او شبهات .. فالمصلحة تفرض علينا ان نعترف – كما اعترفت الحكومة – بشرعية الشركات الجادة ومصالح المودعين فيها .. واحياء الامل فى انهم سوف يقبضون اما ارباحاً او يستردون ودائعهم .. لان التصفية خراب مستعجل على رؤوس الجميع .. كما انها تثير قلق الحكومة .. ويكفى الحكومة مالديها من مشكلات ..

●● ويبدو ان بعض الناس لايريد للاحوال ان تستقر .. فمازال بعض صغار المسئولين ينذر ويحذر .. ومازالت بعض الاقلام تثير الرعب فى نفوس المودعين .. بل ويقال [illegible] ان مصلحة الضرائب والكسب غير المشروع وجهات اخرى بدأت تطلب ارقام واسماء المودعين حتى تطاردهم .. وهى نفس التهمة .. اما ان تصفى الشركات نفسها .. وتضيع اموال المودعين او تتناولها اجهزة اخرى لمصادرتها وحرمان المودعين انفسهم ..

●● هذا الذعر يأتى بعد ان استقرت اوضاع بعض الشركات او معظم الشركات الكبيرة .. وعلى نحو [illegible] ذعر الى ذعر آخر .. المهم ان يكون هناك رعب لاسباب [illegible] .. وقلق للحكومة .. والذين يقولون ذلك يزعمون انهم انصار الحكومة والمدافعون عنها .. فهل جاء الوقت لكى نتحدث لغة هادئة فى الاقتصاد .. وان توقف الاعمال البوليسية فى الاقتصاد والتجارة .. وان نترك حركة السوق تسير مسيرتها العادى فى انسياب وسهولة .. وان تكون علاقات السوق بلا ذعر ولا رقابة تبحث عن خطأ وتضعه تحت الميكروسكوب .. ثم تسربه الى الصحافة .. وان تراعى اجهزة الاعلام العقل فى تناول المسألة الاقتصادية ..

●● قد يكون لبعض الناس رأى فى شركات توظيف الأموال يقوم على اسس اقتصادية .. رأى موضوعى بلا اهداف شخصية او طائفية .. ومع ذلك فان الامر يجب ان يختلف بعد ان صدر القانون وتم تطبيقه واعترف القانون بنظام توظيف الاموال .. واعطى الشرعية للشركات الجادة .. لقد اكتسبت هذه الشركات شرعية تحميها من الذين يطاردونها .. بشرط ان تستمر فى حرصها على تطبيق القانون .. وعلى اهداف الانتاج والتصدير .. وعلينا ان نتركها تعمل .. لان المسألة لها تاريخ .. يمكن ان نحكيه غداً .

محمد الحيوان

كلمة حب

● ● هدأت الامور الى حد ما .. وبدأت ملامح الصورة تتضح .. واستقر عدد من شركات توظيف الاموال .. وانسحب عدد اخر من السوق .. وتعثرت القلة من الشركات .. بسبب الاهمال احيانا او بسبب الاسراف او الغباء او العناد او الجهل .. ولكن الموقف الآن افضل .. مما كان عليه من سنة مثلا .

● ● اولا ظهر ان قانون تنظيم هذه الشركات كان ضرورة .. حتى تعيد هذه الشركات حساباتها وتقف على ارض صلبة مؤيدة بالقانون .. وان تكون الحسابات معروفة وعلنية .. وان يعرف المودعون حقوقهم وان تتحول الشركات للمساهمة في الانتاج بدلا من المضاربة .. وان تكون عملاتها الصعبة في بنوك مصر بدلا من بنوك الخارج .

● ● ومع ذلك يظل القانون على عيبه الاساسي .. انه تأخر حتى صدر .. وعندما صدر كان ذلك في عجالة .. وهناك فرق بين هدف القانون الاساسي من تنظيم هذه الشركات .. وهدف بعض من يطبقون القانون في محاولة لذبح هذه الشركات .. وهي مسألة نيات عالجتها الحكومة في صبر وهدوء .. فاخذت بيد بعض الشركات حتى تقوم .. بدلا من التصفية .. لان هذه الشركات في نظر رئيس الحكومة تقوم بعمل من اعمال البنوك او شركات التأمين .

● ● ثانيا كشف القانون عن شركات تعمل تحت الارض .. ولم تكن معروفة لاحد .. وظهر ان بعض الشركات ولدت لتبقى وتستمر .. وبعضها ولد ليحتال ويهرب .. وبعضها اهمل حتى وقع .. وبعضها عاند وتصور انه فوق القانون .. حتى كشف القانون امره .. والقانون دائما اقوى وموضع اعتبار .. حتى لو صدر في عجالة وتحت ضغط ارهاب من بعض اعداء هذه الشركات .. والذين يتصيدون الاخطاء .

● ● لذلك فانه ليس صحيحا كل تأييد لهذه الشركات .. وليس صحيحا ايضا كل اتهام لها .. فقد اظهر القانون سلامة اوضاع عدد كبير من هذه الشركات .. ومدى جدية والتزام هذه الشركات .. ولذلك استحقت ان تبقى وان تستمر .. وان الشركات التي وقعت كانت نتيجة لسوء الادارة او لسوء الاهداف او لسوء النيات .

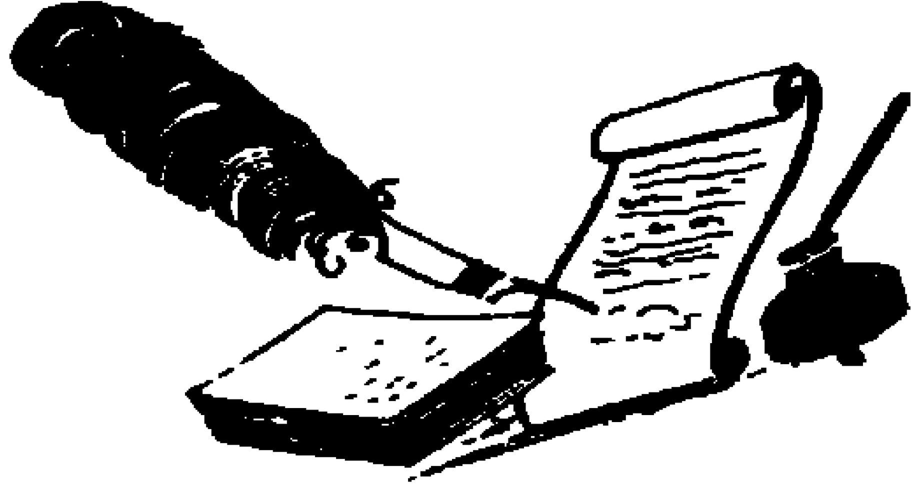
● ● وثالثا فانه لاشك ان الذعر كان هو المناخ الذي دارت خلاله عمليات تنظيم هذه الشركات .. وكان وراء الذعر بعض مصادر حكومية ارادت ان تفرض عليها الوصاية .. او بعض مصادر صحفية قادت حملات ضخمة ضد الشركات دون تمييز .. بعضها كراهية في الاغنياء عموما .. وبعضها كراهية في اسلوب عمل هذه الشركات .. او بعض مصادر رقابية نقلت الشائعات من على المقاهي الى تقارير رسمية .. ومنها الى الصحف .. والشائعة قد تموت ولكن تسجيلها في الصحف يحولها الى حقيقة في نظر بعض الناس .

● ● ولاشك في ان الذعر اساء الى الاقتصاد المصري كثيرا .. فقد اقبل المودعون على سحب ودائعهم .. واي بنك يمكن ان يتعرض للخطر اذا زاد السحب عن الايداع .. ولكن اخطر ما حدث ان الشائعات تناثرت حتى اصابت عددا من الاسماء الكبيرة .. وما تبع ذلك من اساءة الى مصر كلها .. بما اشيع عنها من فساد .. ومازال الذعر قائما .. لان الارهاب مازال مستمرا .. والقضية تحتاج الى مناقشة اخرى غدا .

محمد الحيوان

عبد العزيز خميس

خارج الكلام



نقطة نظام صحفية ..

● تكتنف الحملة التي شنتها بعض الصحف والمجلات على شركات توظيف الاموال تجاوزات ومبالغات لاشك فيها ... وانا - شخصياً - كنت على يقين من غلبة روح المبالغة على بعض الكتاب والمحررين الذين اشتركوا في الحملة . فقد كنت اعلم ان بعض هذه الشركات يعمل فعلاً في حقل الانتاج . وان نتائج اعماله اصبحت ظاهرة وواضحة .

واسترعى نظرى اخيراً . او على الاصح توقفت . عند مشروع ضخم للإسكان اعلن عن خروجه إلى حيز التنفيذ باسم اخوان الريان . المشروع عبارة عن احد عشر الف وحدة سكنية على مساحة ٥٣ فداناً . على بعد ٧ كيلومترات فقط من فندق السلام . كل شقة من الشقق التي يشملها المشروع مكونة من غرفتين وصالة بالإضافة إلى « المنافع » وسعر تمليكها خيال إذا قورن باسعار هذه الايام . وبالمبالغ الفلكية التي تدفع كخلوات .. فمن ذا الذي يستطيع ان يصدق ان هناك شقة حديثة - اي شقة مهما صغرت - سعر تمليكها ١٢٠٠٠ جنيه . مع تسهيلات في الدفع على مدى خمس سنوات بدون فوائد !!

هذا المشروع، اعتقد انه نقطة بداية لاصحاب الحملات الشعواء على شركات توظيف الاموال لكى يعيدوا تقييم اداء وجهود هذه الشركات . فماذا نطلب من شركات توظيف الاموال اكثر من ان تسهم في إزالة الاختناقات التي يعاني منها الشعب ؟ وهل هناك اختناق اشد من الاختناق الذى يحكم قبضته على شبابنا فيصيبه بالإحباط . وهو ازمة الإسكان ؟!

انها نقطة نظام « صحفية » من صحفى اعطى معظم عمره لمهنة الكتابة . يوجهها إلى زملائه في المهنة ... لعل وعسى ..

ليس دفاعا عن الريان بل تحذير من الطغيان

لست من المودعين لدى الريان . ولكنى اطلب من الله العدل والعفو ونحن في رمضان وكنت ومازلت اطالب بتقنين عمل شركات توظيف الاموال . حماية وتوجيها للمفيد من المشروعات والاعمال وما انبع من ايلم عن تصديق رئيس وزرائنا الهمام على حكم من الاحكام بسجن احد اصحاب شركة الريان عامين حدث وحيد ونستطيع ان نقول انه فريد في مثل هذه المخالفات .. فحقيقة القضية تبدو سياسية اكثر منها تجارية او قضائية

فقد استوردت شركة الريان لتوظيف الاموال رسالة فول بلغت حوالى ١١ الف طن وسارت الاجراءات سليمة كالمعتاد في امر هذه الرسائل واعلنت الشركة عن فتح باب الحجز للتجار وعندما تنكر احد رجال مباحث التموين في ثياب التجار وطلب حجز كمية ٥ اطنان طن فول و٣ اطنان مركزات اعلاف تحرر له ايصال بالحجز وتحدد بالايصال سعر تقريبى لحين التقدير النهائى طبقا لقرارى وزير التموين رقمى ١٢٠ ، ١٢١ لسنة ٨٦ ولكن رجال التموين اتباع الوزير النشيط الذى غمرتنا بركاته ابتداء من السكر وانتهاء بالزيت صمموا على اتخاذ الاجراءات ضد شركة الريان لانها خالفت القرارين المذكورين ولم تنتظر شهرا او شهرين حتى تعرض الاوراق وتسعر البضاعة حتى وان اصابها الاتلاف والهلاك وعرض الامر على النيابة ثم المحكمة التى قضت بحبس التاجر سنتين وعرض الحكم على مكتب الحاكم العسكرى فالتزم والحق يقال بتصحيح الحكم وقصر المصادرة على الخمسة اطنان فول موضوع المخالفة وثلاثة اطنان مركزات اعلاف والغرامة ووقف عقوبة السجن

وهذا حال جميع القضايا المماثلة ولكن عندما عرض القرار على الحاكم العسكرى ـ رئيس الوزراء صدق على تنفيذ الحكم برمته متجاهلا ما انتهى اليه راى قضاة ومستشارى مكتب الحاكم العسكرى . وكانت منذ نوفمبر سنة ٨٦ قد عسكرت مباحث التموين على مخازن الفول والقت ومازالت حتى الآن تحرس الكمية خوفا من اللصوص والحرامية

ومنذ اسبوعين قامت لجنة تموينية بمعاينة البضاعة (بعد حوالى ستة اشهر) وقررت ان الفول لا يصلح للاستخدام الادمى نتيجة طول مدة التخزين .. وهكذا ضاعت علينا جميعا عدة ملايين بقرار من الطغاة الذين اتلفوا بضاعة نحن لها في حاجة ولانهم طغاة فقد عرض عليهم التاجر ان يبيعها للتموين باقل من سعرها الحقيقى وباقل من اسعار التكلفة الاستيرادية حتى يمكن ان يعاود تشغيل هذه الملايين في صفقات اخرى رحمة بالملايين من المودعين ولكن بعد استشارة الشيطان الرجيم رفض الطغاة ذلك الحل السليم وصمموا على طغيانهم حتى ينفذ امرهم ..

وفات على الطغاة ان غاية المشرع من العقوبة هى الردع الخاص والعام بمعنى انني اذا اقترفت ذنبا فلابد من ان احصل على العقاب وايضا حتى يهاب غيرى فلا يتناول فعلا مجرما خشية العقاب وليست غاية المشرع الارهاب فليس التاجر تاجرا في الممنوعات ولكنه مستورد لسلعة من الغذاء قابلة للخطا في اية خطوة من الاجراءات وقد رسم القانون الجزاء ولكن رئيس وزرائنا الهمام صمم على سجن التاجر باعتباره مفوضا بسلطات الحاكم العسكرى ، وصادر كل البضاعة رغم ان القانون يصادر الكمية موضوع المحاولة او المخالفة .

واذا كنا نكتب اليوم عن قضية فهى قضية الطغيان . التى اصابت جماهير المودعين وهم بالملايين اصبحوا على اموالهم القلق . واذا كان المقصود اضاعة الفرصة السانحة الآن للعائدين من الخارج في الاجازات والاعياد بعدم الايداع في تلك الشركات فهى حيلة غبية صورتها مهزوزة ونتائجها ليست ايجابية .. فقد سبق ان قلنا ليس العلاج بالطغيان وانما بالمنافسة الحرة الشريفة فقد كان لدى الحكومة فرصة مازالت موجودة لذا هى رفعت العائد على المدخرات بالبنوك الوطنية فذلك اشرف لها من ان تحارب باسلحة غير شرعية ولا منطقية والذى يجعلنا نتصور تلك النتيجة ان جميع الاحكام المماثلة عند التصديق عليها يكتفى بالمصادرة والغرامة دون السجن . الا في هذه الحالة ؟!

فهى في النهاية مخالفات لقرارات وزارية في شان المعاملات التجارية ..

واذا كنا ونحن في رمضان . نكتب هذا ارضاء للضمير وللرحمن . فهو ليس دفاعا عن الريان . بل تحذير من الطغيان

الوصيف عبدالوصيف

أول طلقة فى حرب جريدة الوفد دفاعا عن الريان ١٣/٥/٨٨

«القط» .. و«المخلب» ومن يحرك الآخر .. ؟

بقلم : مصطفى بكرى

في بداية الحديث عن محنة شركات توظيف الأموال . التي بدأت تستقطب [illegible] المراقبة للاقتصاد المصري . طرحت سؤالاً يقول : ماذا يحدث في مصر .. من الذي يأمر . ومن الذي ينفذ . ومن الذي يمارس مهام الحكومة .. ؟!

وبعد الذي جرى خلال الأيام القليلة الماضية . نجد أنفسنا أمام نفس السؤال . وإنما بمزيد من الدهشة والحيرة .. وهو : من الذي يتولى الحكومة في هذا البلد .. من هو «القط» ومن هو «المخلب» .. ؟

إن «القط» في أية دولة هو السلطة . والدول التي أقصدها هي فقط تلك التي تتشابه ظروفها السياسية والاقتصادية مع ظروف مصر الراهنة . أما الدول الديمقراطية العريقة المستقرة . فلا «قط» فيها ولا «مخلب» وإنما الحكم للشعب . والكلمة للأمة . والسيادة للقانون يحترمه الجميع . والاحتكام لدستور يستعصي على العبث والعدوان .

و«المخلب» قد يكون فرداً . أو عدة أفراد . أو مجموعات . وكل هؤلاء من «مواصفاتهم» الأساسية أن يكونوا من مرتزقة السياسة . ومحترفي الأكل على أية مائدة . وأساتذة التعامل مع كل نظام .

وحتى وقت قريب . كنا نعرف من هو «القط» في مصر . وكنا نعرف أيضاً مخالبه وأسلحته التي يستخدمها وقت اللزوم . ونتعامل مع الموقف على هذا الأساس . فلا نشعر بدهشة أو حيرة . عندما يواجهنا مخلب . أو يتحرك أمامنا حذاء . وتجاهلنا تماماً تلك المخالب والأحذية . وتعاملنا فقط مع «القط» بالنقاش الجاد . احتراماً له . وإنصافاً . وحتى لا نضيع وقتنا مع الأتباع والأجراء .

إلا أن العديد من المواقف . والتصرفات العامة . خلال الفترة الأخيرة . جعلنا نرصد تصدعاً خطيراً أصاب الجهاز الذي يحكم . أو غياب «القط» وحدث ما يشبه الخلل العام في التوازن بين القوى . وتجلى ذلك بقوة من خلال تلك المسرحية الرديئة . أو المناورة السياسية الغبية . التي [illegible] للناس . حتى يمكن مد العمل بقانون الطوارئ لثلاث سنوات كاملة . ولم يفطن جهاز الحكم . غير الفطن . إلى أن سلوكياته على هذا النحو . تكشف للشعب ما يحاول أن يخفيه أو يستره . وهو حالة التفسخ الرهيبة التي مزقت الحكومة من الداخل . وأيضاً حالة الفزع المتزايد من رد الفعل الشعبي نتيجة الضغوط التي يتعرض لها المصريون . وحريق الغلاء المفزع الذي يشوي كل أسرة وكل بيت . وكذلك كشفت حقيقة السنوات الثلاث . عن إفلاس الحزب الوطني وحكومته . فلا توجد لديهم أية حلول جذرية لأية مشكلة . وبالتالي كان عليهم الاستنجاد بالبديل وهو الباطل . فكان لابد من مد العمل بقانون الطوارئ لثلاث سنوات . بهدف أن يحمي النظام نفسه . وأن يستمر الحزب الوطني في الحكم بالتزوير . بينما هو مغضوب عليه في كل شارع . وملعون في كل بيت .

●●●

ثم جاءت أحداث الأيام القليلة الماضية . ومجزرة شركات توظيف الأموال التي سيرويها التاريخ من أسرارها ومخازيها الكثير . لتضع أمامنا صورة مضطربة . تختلط فيها الأمور . حتى أننا نتساءل : من الذي يحرك الآخر .. القط .. أم المخلب ؟

وقبل يومين . تحدثت في مقال . حول عزم الحكومة تمرير قانون خاص بشركات توظيف الأموال . والتمرير سهل في مجلس الشعب . لا يستغرق دقائق . أما بالنسبة للشعب الذي لا يثق في الحكومة . فإن الأمر يختلف تماماً ولذلك فإن الحكومة ربما أرادت إحداث ما نسميه «زفة» إعلامية من خلال أبواقها . ووسط تلك الهوجة يصدر القانون . وتتسلط الحكومة على شركات توظيف الأموال . وتبدو أمام الناس . وهماً وكذباً . أنها تتدخل لإنقاذهم من الغول . وحماية مدخراتهم من الضياع . غير أنني استبعدت هذا الاحتمال على سبيل التمادي في حسن الظن بذكاء الحكومة . وأيضاً لأن الحكومة ليست بحاجة إلى مثل هذه الحركات والمناورات «العبيطة» . إلا إذا كانت تشعر بإحساس القرصان الذي يريد أن ينقض على غنيمة . ولكنه يريد تبرير القرصنة . وتحويلها إلى بطولة زائفة .. !

لم تكن الحكومة تحتاج إلى إحداث زلزال في الساحة الاقتصادية مثل الذي بدأ الآن . وهو زلزال سوف يهز كيانها المتصدع بعنف قد لا تصمد أمامه . لأن الجميع يسلمون بحق الحكومة في مراقبة النشاط الاقتصادي داخل البلد . ولكن دون تدخل يؤدي إلى هزات أو إلى حالة من الشلل تصيب بقية الجسد المشلول أصلاً . والجميع يتفقون على ضرورة وجود قانون ينظم العلاقة بين المستثمرين وشركات توظيف الأموال . وأيضاً العلاقة بين تلك الشركات والحكومة . ولكن دون العودة من النوع الرديء الخبيث الذي تعرفه الحكومة وخصوصاً أخواتنا أهل الاشتراكية والفقر والإفلاس . والجميع يعرفون أن شركات توظيف الأموال . تحولت إلى قلاع اقتصادية ضخمة . تؤدي دوراً بالغ الأهمية . والمطلوب هو تطوير هذا الدور . وتوجيهه إلى ما ينبغي أن يعود بأقصى فائدة على الاقتصاد القومي . خاصة أن في مصر نموذجاً رائعاً يترعرع الآن فوق أرضها ناهضة يفخر بها كل مصري . وهو مجموعة شركات الشريف . و[illegible] مؤسسات ومطلوبات اقتصادية من هذا النوع . فسوف تتحرك إلى الأمام وتخرج

(البقية ص ٦)

إتق الله يابهاء !

بقلم عادل حسين



حقيقة لم أكن اتصور أن الاستاذ محمد بهاء الدين سيقال في هذه الحملة العصبية العجيبة ! فمنذ انصحق لم يهدأ . وكل من تقدم اليه بسؤال رد عليه بغلظة لم نعرفها فيه . ولا أنكر أنه كتب بصدد أية كارثة قومية بمثل هذا الاستطراد والانفعال . لا أظنه كتب بهذه الطريقة ضد السياسات التي أدت الى كارثة يونيو ١٩٦٧ . ولا ضد كارثة رحلة القدس وما تلاها في كامب دافيد .. ترى هل تعتبر حكاية « الريان اخوان » أخطر من كل ما سبق ؟ !

ولاذا كان الاستاذ بهاء يرى ان الامر على هذا المستوى من الخطورة . فإن مسئوليته - في هذه الحالة - عما وقع .. تكون اكبر واخطر من مسئولية الحكومة . فالحكومة قد تزعم أنها كانت غافلة عن مغزى ما يتم وخطورته . ولكن بهاء يعلن أنه كان يقدر خطورة ما يراه منذ فترة بعيدة . خاصة بعد أن نبهه الدكتور سيد أبو النجا في أكتوبر ١٩٨٤ .. فلماذا كان صمته يا سيدى طوال هذه الاعوام ؟ ! اذا كانت الكارثة بالوصف الذى تسرده الآن . والوهم جميعا في الغفلة التي تعيرهم بها الآن . فكيف طاوعتك نفسك أن تصمت مكتفيا بمقال وحيد نشرته تعقيبا على رسالة د . سيد أبو النجا ؟ لقد كان الامر يتطلب حملة تشبه ما تقوم به الآن . ولانك لم تفعل .. فإن ذنبك يزيد على ذنب الحكومة .. أليس كذلك ؟ !

على اى حال . اشهد للاستاذ بهاء أنه كان رقيقا ودودا في تعليقه على ما كتبت في الاسبوع الماضى . ولم يشملنى فيمن « شاطهم » وزعق في وجوههم . واذا كان موقفه هذا يعكس تقديرا لاخلاصى فيما اكتب (على نحو ما قال) فانني اسجل له بدورى أمام الله وامام القراء جميعا أنني كذلك احسن الظن في موقفه ونواياه . ولذا اعتقد ان القراء ينتظرون من امثالنا حوارا موضوعيا لعله يكشف بعض ما غمض وتاه وسط الزوابع والاعاصير .. واستمرارا لما بدأناه في الاسبوع الماضى أقول للاستاذ بهاء : إن القراء لاحظوا انه لم يرد على النقاط المحورية التى اثرتها . وقد لاحظت معهم ان مواقفه أختلطت وتعارضت . وساشرح ذلك ..

[١] لقد تساءلت بعد شرحك لابعاد الكارثة : « هل الحكومة مسئولة ؟ » . واجبت . بالبنط العريض : هى المسئولة الاولى . وقد سجلت في مقالى السابق - مع كل من كتب - الاتفاق معك في هذا التقييم . ولكن ادهشنى انك عدت تقول (في المقال رقم ١١) ان الحكومة مسئولة بالمعنى السياسى . بمعنى انها التى تضع السياسات الاقتصادية . ولا ينبغى أن نسمح بتحريف هذه المسئولية - على حد قولك - بحيث تتحول الى مسئولية مالية .

حقيقة لا أدرى كيف تكون الحكومة باعترافك مسئولة عن ضياع مئات الملايين من الجنيهات . ثم يقال أن هذه مسئولية سياسية لا تترتب عليها اية تعويضات للمواطنين الغلابة الذين استأمنوا الحكومة فغفلت عن الامانة او خانتها ؟ !

ان الحكومات تتدخل لتعويض المواطنين في حالة الكوارث الطبيعية التى لا دخل للحكومة فيها . فكيف يسقط عنها هذا الواجب في حالة الكارثة التى تكون هى مسئولة عنها ؟ ! ثم يبدو لى انك كنت ترى في مقالك (رقم ٢) نفس ما نرى حيث لاحظت ان الاغلبية الساحقة من المودعين ناس بسطاء وقصصهم - كما قلت - تتقطع لها نياط القلب . وقد طالبت في مقالك برد أموالهم او أكبر قدر مستطاع منها .

[٢] وحتى اذا كان رأيك ان الحكومة مسئوليتها سياسية

البقية ص ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَمَا النصر إلاَّ من عند الله" صدق الله العظيم

هدية مجموعة السعد للاستثمار

لقائد مصر وشعبها بمناسبة زيارته لجناح مصانع ريزوسي السعد بأرض المعارض

لأول مرة فى مصر .. شقتك تتفيذ شركاتنا + أثاث كامل إنتاج مصانعنا + أطول فترة تقسيط فى مصر

إيماناً منا برسالة التعمير وإسهاماً فى حل أزمة الإسكان .. نقدم لكم

مدينة سما السعد

مدينة الجيزة / بجوار شارع الهرم السياحى وفيصل التجارية بحى المريوطية







فى اللقاء الأب بأبنائه - لقاء الحب - حب مصر وشعب مصر - اللقاء الذى يعشق الجميع - القلب الكبير المفتوح يعلن للعالم كله الأمن والأمان فى مصر - نحن معكم طالما أنكم تعملون من أجل مصر على أرض مصر.

نحن معكم طالما التزمتم بالقانون وبالصالح العليا للوطن

كانت هذه هى تصريحات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى اللقاء مع أحد أبنائه محمد أشرف سعد فى أرض المعارض بمدينة نصر أثناء افتتاح معرض الإنتاج من أجل التصدير

كلمة السيد محمد أشرف سعد لقائد مصر وشعبها :

ابنك أشرف سعد

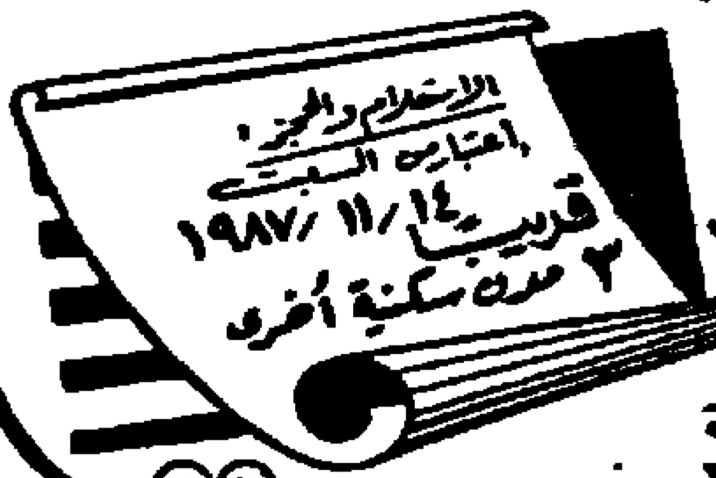


◆ يمكنك أن تستلم شقتك مجهزة بأجود وأرقى أثاث من إنتاج مصانع السعد ، وأحدث الأجهزة الكهربائية انتاج مصانع السعد بمستويات عالية من الذوق والكفاءة على أيدى خبراء عالمية وبتكلفة إقتصادية مناسبة .

◆ كل ما تقتنيه داخل شقتك من إنتاج مصانعنا إليك مباشرة دون وسيط ، وبتقسيط طويل الأجل .



◆ المدينة متكاملة المرافق بمساحات مختلفة تتناسب مع جميع المستويات ، وكذلك سوق تجارى يضم أكثر من ١٢٠ محلاً لكافة الأنشطة بالإضافة إلى مطاعم درجة أولى وسوبر ماركت وجراج خاص .



نموذج من نماذج التأييد الواسع الذى حصل عليه أصحاب توظيف الأموال

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾

صدق الله العظيم

مجموعة شركات الهدى مصر تتقدم بوافر الشكر

للسيد المحافظ د. يحيى حسن محافظ المنوفية

لزيارته لمشروعات الهدى مصر بالمنوفية



نائب رئيس مجلس إدارة الهدى مصر — محمد يحيى حسن

مجموعة شركات الهدى مصر

المبنى الإداري لمجموعة شركات الهدى مصر: ٣٢ب ش مراد - الجيزة

استغلال أصحاب توظيف الأموال اللقاءات مع المسئولين للدعاية لأنفسهم

بسم الله الرحمن الرحيم

فتح المحضر في يوم [illegible] ٨٩ الساعة [illegible] م

أنا المقدم [illegible] الرفاعي مفتش المباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام

أثبت الآتي

بناء على تعليمات [illegible] السيد / أشرف السيد علي سعد فيما يتعلق [illegible] فقد رأينا سؤال سيادته بالأقوال الآتية

س: [illegible] ج: أنا أشرف السيد علي سعد من مواليد ١/١١/١٩٥٤ رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات السعد ومقيم ٢٩ شارع إيران بالدقي ويحمل بطاقة عائلية رقم ٤٥٩٠٤ سجل مدني أول المنصورة ٨/١/٨٤

س: ما تفصيلات بلاغك.

ج: مجموعة السعد التي أرأس مجلس إدارتها تتعامل [illegible] في الخارج مع [illegible] شركة [illegible] عبد [illegible] وهي شركة [illegible] وقد احتاجت الشركة لتحويل قدره خمسة ملايين دولار ، ولدى الدكتور مصطفى كامل السعيد [illegible] لهذه الشركة [illegible] فقد سلمته شيكا لحامله في ١٩/١٨/١٩٨٨ صادرا من شركة [illegible] للتجارة والاستثمار وهي الشركة الأم مسحوبا على بنك مصر [illegible] بالجيزة برقم ٠٢٢٠٠٨ / ٣ [illegible] وقدره خمسة ملايين دولار أمريكي [illegible] صورة هذا الشيك [illegible] لتحصيله تحت حساب [illegible] ومنذ هذا التاريخ [illegible] وصول مبلغ الشيك أو أصل الشيك لحامله إلى المسؤولين بشركة [illegible] ، ومحاولة الدكتور مصطفى السعيد [illegible] لم يستطع [illegible] بسبب عدم الوصول [illegible] الشيك [illegible] هذا المبلغ بتسليم أصل الشيك [illegible] هذا تم [illegible] الدكتور مصطفى السعيد ، ولما [illegible] في أمر الدكتور مصطفى السعيد حررت هذا البلاغ

س: ما اسم الشخص الذي قام باستلام هذا الشيك منه سيادتكم

ج: الدكتور مصطفى كامل السعيد وزير الاقتصاد السابق والذي كان يعمل مستشارا [illegible] السعد.

[illegible]

بلاغ أشرف السعد ضد الدكتور مصطفى السعيد الذي يقول فيه بأنه عمل مستشار لديه

س: متى قام باستلام هذا الشيك.

ج. في ١٨/١١/١٩٨٨

س. ما صفة المذكور في استلام هذا الشيك.

ج. بصفته على سبيل الأمانة لتوصيلها الى حسابات ماريكال

س: ما قيمة الشيك.

ج. خمسون ألف دولار.

س: هل وقع المشكو في حقه على مستند يفيد استلامه هذا الشيك

ج. نعم الإيصال وقع عليه. ورقة تحمل في الصفحة الأولى منها صورة ضوئية للشيك المشار إليه (أعلاه) ثم دون بخط يده في الأسفل العبارة التالية (استلمت الشيك لتسليمه في حسابات ماريكال [illegible] لقراءة مصطفى كامل)

س. هل قام المشكو في حقه بتسليم قيمة الشيك لشركة ماريكال

ج. لا

س. ما سبب عدم تسليمه هذا المبلغ في حسابات شركة ماريكال

ج. (أخذه لنفسه) ثم لم ترد قيمته

س. هل تمت مراجعة الدكتور مصطفى كامل في عدم تسليمه هذا المبلغ لحسابات الشركة..

ج. نعم ولم يستجب للسداد.

س. هل سبق [illegible] الدكتور مصطفى السعيد أن تقدم باستلام شيكات من عملائهم للإيداع في حسابات الشركات الأخرى.

ج. أبداً

س. متى عمل السيد الدكتور مصطفى كامل السعيد مستشاراً للشركة ماريكال.

ج. هو يعمل مستشاراً لشركات السيد جميل وهبه لبيب شركة ماريكال [illegible] لساعدهم فيما يخص [illegible] من الأشياء [illegible]

س. متى بدأت علاقة الاستشارية للسيد مصطفى كامل السعيد لشركاتهم

ج. منذ حوالي ستة سنوات تقريباً.

س. على أي أساس تعامل يتم تقديم هذه الاستشارات مع الدكتور مصطفى كامل السعيد.

ج. هو كان يعمل مستشاراً للشركة دون عقد مكتوب ولم أعرف له [illegible] رغم أنه دفع [illegible] هذا التعاقد [illegible] أساس للاتفاق [illegible] للأعمال الشركة

[illegible signature]

ننبه للسيد المذكور أنه تم بالتحري حول هذا الموضوع

س. ما الذي تقصده من ذلك

ج. أقصد أنه لم يفيد شيئاً ولم يوصلوا لأي حسابات أو إجراءات وإعادة هذا المبلغ إلي.

س متى تم استلام هذا الشيك

ج. في مقر شركات السيد الأستاذ شارل عبد الرحيم فهمي مالك [illegible] (مقر العبداوي سابقاً) بشارع [illegible]

س. ما صفة المشكو في حقه:

ج. ... [illegible] في الشركة [illegible] الأستاذ [illegible].

س. ألديك أقوال أخرى

ج. لا تمت أقوالي وتوقيع منه

ملحوظة: قدم لنا المبلغ ورقة بها صورة ضوئية لشيك رقم ٢٢٢٠٠٨ صادر من شركة السعد للتجارة والتعمير [illegible] ٦٧٥ بتاريخ ١٨/١٩/١٩٨٩م لحاملها بمبلغ خمسون ألف دولار أمريكي لأمر وتوقيع غير مقروء [illegible] الشيك [illegible] نظراً لأن أصل الشيك لتسليمه [illegible] وتوقيع [illegible] وقد أشرنا على هذه الصورة بما يفيد النظر والإطلاع وأرفقت. صورة من هذه الورقة في المحضر [illegible] المقدمة من المبلغ وتوقيع منه بما يفيد الاستلام.

تمت الملحوظة

٣ / ج / [illegible]

وأقفل المحضر على ذلك في تاريخه وساعته وتاريخه لحين سؤال المشكو في حقه

٣ / ج / [illegible]

٠ أنه جلسنا [illegible] رجب [illegible] بجانب المحجوب [illegible] ينظر [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الأموال [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] ١٧ [illegible] المحجوب ..

٢٨/١٢/١٩٨٨ الساعة ١١ [illegible]

ومع سؤال الدكتور مصطفى السعيد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

س ما قولكم في أن هناك [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لشركة السعد
تحت حساب شركة [illegible] [illegible] [illegible] أشرف السعد
[illegible] هذه الشكوى المقدمة لا أستطيع [illegible] وأن قدمت [illegible] بخصوص التشهير
والإساءة إلى سمعتنا وما نشرته [illegible] هو في الواقع كاذب؟ كما أن قدمت
[illegible] [illegible] [illegible] قدمت للنائب العام [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] المحجوب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] هذه الشكاوى الكيدية [illegible] [illegible]
[illegible] المحجوب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] العام [illegible] [illegible] علاقتنا بأشرف السعد [illegible]
في جريدة [illegible] [illegible] بتاريخ ١٩ ديسمبر [illegible]
[illegible] [illegible] أشرف السعد [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] عام ١٩٨٨ [illegible] ٥٥ [illegible] [illegible]
أشرف السعد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

وأقوال مصطفى السعيد الذي يؤكد أنه مثل أشرف السعد في مفاوضات
مع أحد رجال الأعمال

٤) عانت شركة الأسمدة في تقدم في أسعار كارتيلهم وتمت بإصدار قرارات بشأن تخفيض صادرات البترول
في البترول ومن هذا القرار في شهر أغسطس ١٩٨٢م. هذا القرار يعني حسبانا كاملا
ما يتعلق بتجارة العملة والكفالة منهم من المخزنة من رجال البترول ومن المستوردين ومن
أستفلت من الوزارة ومعاون تجار العملة لتلك المهمة وبدأت كل هذه شركات توظيف
الأموال التي تضخمت في أعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧ وأوائل ١٩٨٨م. كان موقف واضح -
نشر في العديد من الصحف. في خلال عام ١٩٨٧م وأثناء عملي كوزير كتبت للتلقي
للأموال من هذه الشركات أسس السعد ونيس الهدى. وبدأنا التعاون مع شركة
السعد لتوظيف الأموال وبرنامج لعرضه ... المعرض ... بعدم وجود
الإطار القانوني الذي يحكم هذه الشركات وبعد صدور القانون رقم ١٤٦ أثناء ... أخر.
أشرت ... هذه الشركات في ... تجارية وبيعها بالدولار ...
... أن هذه الشركات أصبحت ... شركة السعد لتنفيذ
أحكام القانون الجديد ... موقف واضح وملخص في ... القيام بإدارة الشركة القانونية الأصلية.
... على سلامة عمل الشركة وأن يتم ... الاستثناء
المتعلقة بتفاصيل هذا الموقف ودراسته مثل ... بالبترول أو الدخل
وأن يتم هذا التوسع بالتعاون مع ... تقدمت لذلك ...
الشركة ... الإسلام ... لم أستخدم ...
... أية ... في دراسة عمل الشركة والاستثناء ...
موقف هذا ... أن يوضح ... هذه الشركات ... لا ...
القانون في أسس موضوعية ... لعدم الأشهار ... للمخاطر

ب

[illegible] هذه الشركات [illegible] الأسس [illegible] للمسؤولة [illegible]

التابعة. كما تطلبت تحاليل [illegible] أي اوراق او موضوع ان يتم إرسال تشكيل

[illegible] كما [illegible] السيد [illegible] الاستشاري، والسيد عبد السلام [illegible] بالفعل

ارسلت الى هذه التشكيلات الرسمية، وفي خلال شهرين [illegible] ثم أرسال العديد

من الكلمات [illegible] شركات السعد [illegible] أرسلت [illegible] هذه الكلمات

[illegible] الموضوعات [illegible] [illegible] أخذتها [illegible]

[illegible] في هذه الشركات [illegible] واستنتاجات [illegible]

قدمت لي انني لم أقتنع بجدية هذه الشركات كما انه [illegible] على أسلوب

السيد أشرف السعد في إدارة الشركة [illegible] اتخاذ القرار وعدم وجود أي [illegible]

وإدارة [illegible] اتخاذ [illegible] الشركة

[illegible] أعتذرت عن هذه [illegible] لعدم [illegible] وكفاية

ما قدم لي من اوراق ومستندات على [illegible] السيد أشرف السعد وزملائه أشرف

السعد [illegible] أنه [illegible]

شركات [illegible] أداة هذه الشركات [illegible] معلومات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] أشرف السعد [illegible]

[illegible]

للشوايات لستيم شكوى ضدي بإهانة سليمان بدون رحمة وهو يعلم تماما ان هذا التعليق
الذي تدعيه لم يكن سوى جزء مما تم نشره بشركة إيكو ريو آمن الشيخ في شكله رأيه
لمحتشم فهي النيل وفي أقواله أنه نائب رئيس النيل بادعاء ان السيدات اللائي تدعيهن ليس
بيوتيين وان تونسيين مزورين بعبارة أخرى كما ذكر صراحة في هذا الحوار ان أسترالي سعد
هو الذي ذكر لها أنه لا أرقام على مستواي وأنها أصبحت آخرين يقولون إن التوقيع ما يقوم أنه
بسبب مجرد شكوى وكان مجلة الأسف مدير والأسف مبارك بل بعين من جهة
فيه الربط بين هذه الشكاوى وبين ما وجد من توقيعات وبين وجهة رد الأموال
المهربة التي صدرت بسبل عن المالية المجلس القادمة الجبايات وكانت كل هذه ذكرت سابقا
هو التشهير والتزوير لسمعة مقاطعات الشركة شركتي وهنا من منتصبين الأدلة
تهرب بعض المالية الجنوب في تونس رد المبالغ المهربة والتي هي الطلبات التي نورت الجنوب
المنكرة بيان أسا في أوقات تشنيعه وأن أقدر في تحقيقات البنا؟
بأن التوقيعات على الطلبات من المبالغ من توقيعاتي وأنه أشهد أنهم الذين الجنوب الذي يحوز
له قانونا رد هذه المبالغ وان سلطة التقدير هذه من عليه تلك ما الإدارة المركزية معه
كشف في مختلف الجهات وإذا أردنا أن نتعرض لموضوع الشكاوى جائحة أو
أن أقدم الحقائق الآتية المرتبطة بالبحث التي لا تعرف بعد مما هو

أولا عندما قدمنا إليه أسترالي سعد في بريليو وأعطيته أوراقه ومستنداته كان
من بينها موجودة وجود عقد عبارة عن بروتوكول شراكة تم توقيعه في مدينة
لندن في يوليو ١٩٨٨ بين شركة مارتحال للأستثمار عبد الجبار وبين المجلس الإدارة
فلتنو بين شركة السعد للأستثمار والصناعية وبينهم بروتوكول شراكة

٣ المذكور شراء الدكتور سعد لحصته في اثنين من أعضاء شركة ماركال [illegible] الشام

السيد ميرا [illegible] الشركة في مصر [illegible] الاستثمار [illegible]

السويسي [illegible] هذا الموضوع الذي أرسلته أن الدكتور سعد [illegible]

تام [illegible] مبلغ [illegible] إجمالي الحساب شركة ماركال [illegible]

الشركة [illegible] [illegible] دقيقة [illegible] في الدراسات [illegible]

[illegible] وأنه [illegible] الدكتور سعد [illegible] إعادة [illegible] الشركة [illegible] ذلك

الوقت [illegible] باريس [illegible] في [illegible] لأجل [illegible]

[illegible] الدكتور سعد [illegible] تخليصه [illegible] سبتمبر ١٩٨٨ و[illegible]

[illegible] الشركة [illegible]

[illegible] والاطلاع [illegible]

آتي أستعلام [illegible] [illegible]

[illegible] الدكتور [illegible] الدكتور سعد [illegible] الإجراءات [illegible] أما [illegible]

السيد [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible] في [illegible] بالنسبة [illegible] باريس [illegible] بالسيد [illegible]

[illegible] باريس بالفعل [illegible]

[illegible] الأجنبية [illegible]

[illegible] بسبب [illegible]

مع ملاحظة ويبدو عدم ثقة أشرف السعد بالإيرانيين وحيث إنني كنت أمثل أشرف
السعد في الحديث والحوار فقد تشاورت مع السيد خليفة الزروق وفي النهاية الحديث مع السيد خليفة
الزروق أن استعداده أن يبيع حصته في [illegible] الشركة السعودية لأنه لا يرتاح لهم إلا أنه تأكيد
للاستقرار في [illegible] هذه المرحلة للإطلاع الأخيرة عند عودتي للقاهرة
وبالفعل عند عودتي إلى القاهرة [illegible] أشرف السعد [illegible] السيد خليفة الزروق [illegible]
[illegible] أسهم الشركة بالطريقة [illegible] الشركة
[illegible] في التفاوض مع السيد خليفة الزروق في [illegible] السعر [illegible] السداد وبالفعل
[illegible] أوربا [illegible] السيد خليفة الزروق
[illegible] استعداد أشرف سعد لشراء الشركة [illegible] السيد خليفة [illegible] موافقته
[illegible] تذكر [illegible] عشر مليون [illegible] أسهم
[illegible] القاهرة [illegible]
وبالفعل تحدثت مع أشرف سعد [illegible]
[illegible] أول تحرير العقد وبالفعل [illegible] مسودة العقد الأولى [illegible] أشرف
السعد [illegible] الأعتبار [illegible] السيد [illegible]
[illegible] المسودة
إلى السيد خليفة الزروق في [illegible] المسودة [illegible] العقد [illegible] ثم تعديل المسودة الأولى
[illegible] العقد [illegible] الرسالة [illegible]
أشرف سعد [illegible] خليفة الزروق في القاهرة [illegible] لم يرد أشرف
سعد [illegible] المسودة الأخيرة [illegible] خليفة الزروق بالمسودة [illegible]
تعليقاته [illegible] السيد خليفة [illegible] هذه المسودة [illegible] هذه التعليقات
[illegible] أشرف سعد [illegible] المسودة [illegible] تعليقات [illegible] السيد [illegible]
[illegible] السيد خليفة [illegible] السيد [illegible] باستلامه

مبلغ مائة ألف جنيه لحساب شركة [illegible] بأن السيد أشرف سعد يعلم جيداً أصل مبلغ مائة ألف جنيه

الذي [illegible] إلى السيد [illegible] المذكور [illegible] الواقعة [illegible] أذكر .

ثانياً في أثناء المفاوضات التي تمت بإجراء [illegible] بين شركة سعد مع السيد [illegible] المذكور ذكر

لي [illegible] أن شركة [illegible] في القاهرة [illegible] مبلغ [illegible] مائة ألف [illegible] وخمسين ألف

جنيه [illegible] أشرف سعد ليقوم بدفع هذا المبلغ [illegible] شركة

[illegible] أو [illegible] تسليم هذا المبلغ إلى سكرتيرة السيدة

هبة [illegible] الأزهري [illegible] في القاهرة في منتصف شهر سبتمبر ١٩٨٩ تقريبا

وبالفعل تحدثت مع [illegible] أشرف سعد [illegible] عدم موافقته في دفع أي مبالغ [illegible]

[illegible] توقيع العقد الجديد وعند حضور السيدة هبة [illegible] الأزهري إلى القاهرة [illegible]

إلى منزلي [illegible] أشرف سعد [illegible] أخبرت [illegible] أخرى

[illegible] بهذا المبلغ لتسليمه إلى زوجة السيد [illegible] المذكور [illegible] بالقاهرة [illegible]

أخرى وتحدثت مع أشرف سعد حول هذا الموضوع [illegible] بأنه [illegible]

[illegible] السيد [illegible] رغبته [illegible] هذا المبلغ [illegible] كاملة

بمبلغ خمسين ألف دولار [illegible] سبب [illegible] كاملة لأنه لا أريد

أن أتحمل [illegible] هذا الأمر [illegible] هذا الشيك [illegible] هبة [illegible] الأزهري [illegible] لا يوجد .

ذلك [illegible] الشيك [illegible] مرة أخرى

[illegible] ذلك [illegible] أن أسجل [illegible] هذا الشيك [illegible] لا يعد [illegible] تسجيل

أنه تمت حسابات [illegible] حسابات [illegible] في [illegible]

[illegible] هبة [illegible] الأزهري [illegible] مطلع [illegible]

من [illegible] أشرف سعد

(٥) لنفرض أن مصرف شركة الرجال يتعامل مع ... وكذلك حسابات وأسفار بكشف عن
هذا الموضوع، إن تسليم الحسين ألف دولار ... بكل هذه الحسابات، أيضاً تسلم
التسليم يجب هذا بأن تأجيل أن يكشف الحالة السيئة منه لا ترى سليم مائة ألف
منه ثم تم الحساب من قبل لهم التسليم وتفاوتات الصرف ذلك الوقت وباعتبار
أن التسليم مؤرخ في الجاري أن التسليم الصرف تم بالتالي يجوز تحويل هذا الحساب
وأن استخدامه دون تقييد فوائده على ذلك ... القياس بالسعر الجاري
مبدأ، وطلبنا التسليم المذكور منه ... التي أشرت إليه تقدمت بالطلب
التسليم أي أنه ... أي أنها أيام أو السيئة منه .
فإن لا ترى سليم مائة ألف منه عن صورها إلا بالكامل، بالفعل ... الجاري
بعد ذلك، ومبدأ أعرضه هذه التعليمات، وعند ... الآخر ولديه أمر
أي ترك سليم لتلك التسليم وهو ... الدولارات كما أخبر السيد ... بأن ... سليم
مبلغ مائة ألف أي السيئة منه ... لا ترى ... لا ... أخبرت أيضاً
... بأنه لم ... تعليمات بذلك ... أشرت ...
وبالذات أخبرنا السيد منه ... لا ترى ... مائة ألف ... بالمال
كما أخبرنا أن التسليم ... أعطاني ... التسليم ...
بما يفيد أنه معلوم ... للاحتياط -
بهذه الدولارات ... فيما بعد ... وتعليمات ...
على أن يأخذ الدولارات ... ذلك لمخالفته لقوانين البلد إذ لا يجوز التعامل
خارج البلد ... الدولارات أي أن ... بالشهر ...
... مائة ألف ... شركة الرجال
... ذلك ... أي ما يزيد
عن مائة ألف منه ... لأمر ... الجزاء ...

(٢) [illegible] أن [illegible] الأيام الجارية سنة ١٩ [illegible] [illegible]

بالخارج للتفاوض مع الجانب الليبي ومع أسرة السعد في مصر، وذلك للحد الذي يؤدي

إلى تحرير العقد وسداد كل المطلوب، ومن ثم بإعادة حسابات الرجال مع [illegible] حسابات

من يخصهم الأمر، وحماية هذه الحقيقة [illegible] في [illegible] الآن أمر دفع محرر من أسرة

السعد بتاريخ السلف المذكور في يوم ١٢/١١/١٩٨٨ جاء فيه موجه إلى [illegible] بالقاهرة

الشرق الأوسط للمعاملات الإسلامية بأن أدفعوا [illegible] ومن حساب السعد مبلغ قدره

عشرة آلاف جنيه تخصم من حساب شركة السعد للتجارة والتنمية، وذلك من حساب

الاستثمارات الأساسية [illegible] أسرة السعد، و[illegible] السعد بالإضافة

العرب، والسعد [illegible] هذا محرر في ١٢/١١/١٩٨٨ أي بعد حوالي شهر [illegible]

من تحرير الشيك محل هذه الشكوى، التي أرسلته تحت حساب [illegible]، في

هذا ما يؤكد أن [illegible] السعد أن حسابات [illegible] بالسعد [illegible] بالذات وأنه وبعد ذلك

أعطاني الشيك محل الشكوى [illegible] هناك [illegible] رغم أنه [illegible] مبلغ الستة آلاف

جنيه [illegible]، في هذا ما يؤكد بأن [illegible] أسرة السعد يعلم أن قيمة الشيك محل

الشكوى [illegible] الرجال [illegible] هناك ما يدعو إلى [illegible] بعد ذلك

الأمر الذي [illegible] هذه الشكوى [illegible] التشهير

و[illegible] في تقديم الشكوى [illegible] الشيك محل الشكوى

إلى [illegible] الذي أشرت إليه [illegible] أحد أسباب

التي دفعت [illegible] لتقديم هذه الشكوى [illegible] أن المحرر

في [illegible] وهو المحرر إبراهيم خليل [illegible]

إلا أنه بالرجوع إلى [illegible] في ١٩ ديسمبر

١٩٦٩ [illegible] وهذا [illegible] ذلك التاريخ بيوم [illegible]

إن المجلة قد نشرت في صفحتها رقم ١٢ بيانا [illegible] أرسلته البلاد [illegible] أخبار [illegible]

إن [illegible] من علاقات شركة السعد كما نشرت في نفس الصفحة [illegible] المحرر إبراهيم

خليل عنوانه [illegible] بلاغ من أصحاب شركة السعد ضد [illegible] السعيد وجاء في صلب هذا

الخبر ما يلي [illegible] أشرف سعد قد تقدم ببلاغ للنيابة العامة [illegible] الدكتور [illegible] السعيد [illegible]

مبلغ [illegible] القدر [illegible] مليون [illegible] لتوصيل [illegible] شخص أجنبي في الخارج [illegible]

[illegible] في بلاغه أمور [illegible] بخطابات

[illegible] . [illegible] قرأت هذا الخبر في روز اليوسف اتصلت بالسيد محمود التهامي

رئيس تحرير المجلة [illegible] عما إذا كان لديه أو لدى السيد المحرر إبراهيم خليل بيانات

عن هذا البلاغ [illegible] ذكره في مجلة روز اليوسف [illegible] أنه سأل المحرر [illegible]

وبالفعل [illegible] بعد ذلك [illegible] أنه لا يوجد لديه بيانات عن هذا البلاغ أو بيانات

وذكر لي أنه [illegible] أشرف سعد وجريدة روز اليوسف [illegible]

حيث إن معلوماتي أنه لم يتم تقديم أي بلاغ [illegible] وأنه [illegible] وجود هذا البلاغ [illegible]

الكذب [illegible] بالأمانة [illegible] الاستشهاد

على [illegible] كافية وأنها ليست [illegible]

[illegible] في هذا التشهير

[illegible] بالرجوع إلى البلاغ المقدم [illegible] أشرف سعد [illegible] أنه محرر يوم ٢٠/١٢/١٩٩٨

أي بعد صدور مجلة روز اليوسف [illegible] من الأسباب التي دعته إلى تقديم هذه الشكوى

[illegible] هذا البلاغ الكاذب [illegible] المحرر إبراهيم خليل الذي

[illegible] بعد [illegible] هذا البلاغ الكاذب [illegible]

على الرغم من نشر هذا الخبر في نفس الصفحة وإلى جوار بيان رسمي من الحكومة بنفي [illegible] التأثير

الإعلامي اللبناني، ما زلت أظنه من مقالته ناسا أود أن أذكر أن الخسيس [illegible]

ثم الشكل الذي رسمهم أنهم مستضعفين ولكن أنهم مستضعفين، لكن ما زالوا بها اليوم في

[illegible] الاستعداد للإسراء أو أمور تنسيهم للنبأ في النهاية إذا أمدت بذلك كما أنه

لا استعداد للإسراء في بعض الحالات أو أشياء [illegible] أو من شدة

ما تحت يديه تحت من [illegible] رجال وكذلك ما يستحقه من [illegible]

الثانوية العتيقة

[illegible] من الرجال [illegible] تبدأ

قبل [illegible] وفاته بالعمل بإرسال [illegible] من حيث [illegible] الكسب وبعده

الاستثناء إلى البنايا

- ما هي علاقتكم بوزارة [illegible]
- [illegible] وهل أرادت الحكومة أن تتدخل لإدارة أو بعدها
- [illegible] أشرف [illegible] [illegible] حصة أشد [illegible] من قبل

[illegible] للاستعداد

- إذا استقلت من وزارة الاقتصاد أو [illegible] ١٩٨٥، لم أرحل إلى [illegible]
[illegible] الكفاءة في [illegible] ١٩٨٧ [illegible] من الوزارة بالة
[illegible] في ذلك الوقت

- ما قولك في وجود ظاهرة [illegible] الأموال
- [illegible] الأخذ [illegible] التاريخ في [illegible] الاقتصاد الأجنبية [illegible]
استقلت من الوزارة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] البنك [illegible]

ما يريان السعد ويدها بالعودة لمباشرة نشاطهم في نطاق واسع بين القارات [illegible]

س: ما هي الاجراءات التي اتخذتها السلطات [illegible] الوزارة للحد من نشاط شركات السعد في تجارة العملة
ج: كما ذكرت انا لا أعرف شركات السعد كشخص أو داخل الوزارة. [illegible] في الوزارة
[illegible] ولكن [illegible] تجارية في تجارة العملة [illegible] بين [illegible] اللقاء [illegible]
[illegible] تحويل عملة

س: ما هي [illegible] شركات السعد [illegible] القاسم عبد الحكيم [illegible] الوزير
ج: [illegible] اللقاء الأول في أواخر عام ١٩٨٢ بهدف الالتقاء [illegible] كمستشار قانوني واقتصادي
لمجموعة شركات السعد وذلك في مقابل التفرغ الكامل لهذا العمل بمرتب [illegible] دولار شهريا
[illegible] سنوات [illegible] مستشار [illegible] كما ذكرت [illegible] العرض
[illegible] أعرف [illegible] وجود [illegible] هذه الشركات [illegible]
[illegible] وجود [illegible] ذلك [illegible]

س: ما سبب [illegible] او [illegible] شركة السعد في [illegible] شركة [illegible]
ج: كما ذكرت [illegible] الالتقاء للعمل [illegible] كمستشار قانونية [illegible]
القانونية [illegible] السعد [illegible]
القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ [illegible] الأموال [illegible] منها
[illegible] التفرغ او العمل في هذه الشركات [illegible] كمستشار [illegible]
[illegible] قانونية واقتصادية [illegible] القانون [illegible]
[illegible]

س: هل تم الاتفاق [illegible] التي تحصل عليها [illegible] العمل
ج: تم الاتفاق [illegible] الأعمال [illegible] تكون [illegible]

(١٥) يتعلق بالشركات التي حصلت على ضمانات الفائدة ... دفع نسبة الفائدة في بداية العمل

والباقي يدفع جزء منه بعد ثلاثة أشهر والآخر بعد تقديم أوراق تنفيذه للأوضاع

ولقد تسلمت من شركتين وبدون أن يطالبني بإرسال مبلغ نسبة الفائدة منها

بالكامل ... مبلغ خمسة عشر ألف ... أما بالباقي ... [illegible]

من أستطيع ... أوراق تنفيذه ... [illegible]

من ثلاثة أشهر في ... فأعطيتهم ... أن شركتين لم يدفع شيئا من ذلك

وما يتعلق بالباقي ... شركات لم يدفع مثل ... نسبة الفائدة ...

كما تم ... في ١٢/١٨/١٩٨٨ مبلغ عشرة آلاف ... هذا الأمر

... لعدم وجود ... كذلك

ولا يزال ... [illegible] (صورة)

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

هذا ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

١٦

• هذه صورة العقد عن مستندات (١) نسخة صادرة من [illegible]
موقع عليه من [illegible] بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٨٨ [illegible]
عليه الرقم 0228626265 (٢) صورة [illegible]
من [illegible]
[illegible]

(٣) نسخة من [illegible] العدد ٢١٥٨ الصادر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٨

ثم يا [illegible] صورة العقد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيـــم

السيد الاستاذ / رئيس نيابه عابديــــــن

تحيه طيبه وبعد

يتقدم بهذا البلاغ الى سيادتكم / محمد علي يوسف الصفدي صاحب ومدير شركـــــه أركوم للاستيراد والتصدير والتوكيلات العامه ٩٢ أ شارع محمد فريد بالقاهره .

* ضـــد *

(١) السيد /مأمور قسم عابديــــن .

(٢) السيد / رئيس وحده مباحث عابدين .

الموضـــــوع

بتاريخ اول نوفمبر ١٩٨٨ وحال عدم تواجدى بمكتبى الكائن ٩٢ أ شارع محمد فريـــد بالقاهره توجه بعض رجال الشرطه السريين الى مقر عملى المذكور لاستدعائى للحضور الى القسم فأخبرهم الموظف المسئول بعدم تواجدى بالشركه ـ الا ان هؤلاء اصروا على الدخول الـــــى حجرات المكتب والتفتيش بها وكانت غرفه مكتبى الخاصه مغلقه وحاولو كسر الباب حيث أحضـــــر السكرتير المفاتيح وقام بفتح الغرفه حتى يتأكدوا من عدم تواجدى .

ولقد أعقب ذلك قيام رجال المباحث التابعين للقسم باحتجاز احد موظفي الشركه داخـــل القسم واحد العمال بغرض حملهم على الادلاء بمعلومات خاصه بمحل اقامتي وتهديدهم اثنـــاء ذلك الاحتجاز .

كما قاموا بمنع سائق سياره المكتب من قيادتها ـ واحتجازها امام المكتب ـ وكذلك منــــع السائق من اخراج سيارتي الخاصه الموجوده بالجراج الكائن بشارع محمد فريد بجوار المكتـــب حتى الان .

هذا بالاضافه الى ماقاموا به من توجيه السب والقذف للموظفين وتوعدهم وتهديدهم داخـــل مكتب الشركه ـ وكذلك تواجد هؤلاء الشرطه السريين امام وعلى سلم العماره الكائن بها مكتبــــى وعلى مرأى من شاغلي العقار واصحاب المحلات لاساءه لسمعتنا واثاره جو من الارهاب داخـــــل مكاتبنا .

بلاغ من أحد رجال الأعمال يتهم فيه بعض رجال الأمن ـ بمحاولة أشرف السعد أحد أصحاب موظيف الأموال .

وعندما قمنـا بالاستعلام عن سبب ذلك كله ـ وجدنـا أن هناك محضر محرر بمعرفه السيد /مأمور القسم شخصيا بناء على تعليمات صريحه من السيد اللواء / مدير أمـــن القاهره بخصوص شيك منسوب صدوره الينا لصالح / محمد أشرف سعد ـ ثم عرض هذا المحضر على النيابه العامه التى احالت هذا الموضوع الى المحكمه وتحدد لنظـــره جلسه يوم ١٦ / ١١ / ١٩٨٨ ٠

ان الافعال التى قام بها قسم عابدين متمثلا فى السيدين المشكو فى حقهما بصفتهما المسئولين مباشره عن اعمال تابعيهم والمأمورون بأوامرهم ـ تمثل اعتداء صارخا على حريتى وحرمه مكتبى واعتداء على سمعتى وتشهير وتجاوز لاحدود له يخرج عن اطار الاجراءات ـ القانونيه وماهو معمول به فى مثل هذه الحالات٠

واذا كان الامر كذلك فانه لايسعنا سوى ان نلجأ الى النيابه العامـه وهى الامينـه على حريه الناس وحرمه اماكنهم والحفاظ على النظام العام وكبح جماح هذا التجـــاوز من جانب المشكو فى حقهما لاسيما وأن هذا الاعتداء يمثل عملا مستمرا وواقعا حتـــى وقت تقديم هذا البلاغ٠

() لذلــك ()

نرجو التكرم باتخاذ مايلزم قانونا من اجراءات نحو التحقيق فى هذه الوقائع التـــى تمثل تجاوزا لامبرر له واعتداء صارخ على حريتنا وحرمه اماكننـا وسمعتنا دون مبرر قانونـى او مسوغ شرعى ـ وحسما للموقف ومنعا من المزيد من التجاوزات التى عساها ان تقـــع ومايترتب عليها من الاضرار ٠

مع حفظ كافه حقوق الشاكى القانونيه الاخرى٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٠

وكيل الشاكى

قدم ٢/١١/١٩٨٨
مع ١٤ ورقة الأوراق بالمطروح (٢)

الاعيب توظيف الأموال

01 JUN 88   15:49

21628 RAYAN UN
887271 CAPCOM G

4458 88-06-01

ATTN: MR AHMED TAWFIK
      CHAIRMAN, EL RAYAN COMPANY CAIRO
=======================================

RECAP OF ALL YOUR EQUITY ACCORDING
31/05/1988

SFR. 420 MIO (SAY FOUR HUNDRED AND TWENTY MIO SWISS
FRANCS ONLY)

THANKS AND BEST REGARDS
CAPCOM FINANCIAL SERVICES LTD
LONDON
887271 CAPCOM G
+
21628 RAYAN UN

مجموعة تلكســات من بعض البنوك الأجنبيــة للريــان تؤكد وجود رصيـــد
له في الخارج

٢٥,٢

01 JUN 88 15:53

21628 RAYAN UN
667867EFHUW

ATT HAJ AHMED TAWFIK,
EL RAYAN GROUP OF COMPANIES, EGYPT.
FM TEWFIK KODSY
SENIOR VICE PRESIDENT / INT'L

RE YOUR TLX CONCERNING YOUR EQUITY.
WE CONFIRM THAT YOU HAVE :-
1. USDLRS 33,000,000.- (SAY THIRTY THREE MIO USD ONLY
2. YELLOW CORN BUSH. 3 MIO GRADE 2 .

REGARDS
667867EFHUW

21628 RAYAN UN

01 JUN 88   16:01
*
21628 RAYAN UN
RAYAN HOU

TO CHAIRMAN AHMED

RE YOUR EQUITY IN REPLY TO YOUR TLX
===================================

GREETINGS

YOUR RECORDS SHOWS WITH US THAT YOU HAVE
1- 7 MILLION US DOLLARS (SAY ONLY SEVEN MIO U.S.DOLLARS
ONLY)

2- 6.5 MILLION BUSH. YELLOW CORN.

REGARDS
BOB WALKER DIRECTOR

RAYAN HOU
*
21628 RAYAN UN

01 JUN'88 16:06
*
21628 RAYAN UN
421808 DEB CH

DATE : 01/06/88
ATTN : MR. AHMED TAWFIK A.FATTAH
EL RAYAN CO. CAIRO
TELEX: 149/AB

W.R.T YOUR TLX CONCERNING BALANCE AVAILABLE
OF EL RAYAN CO CAIRO.
YOU ARE LONG 10 MIO U.S.DLRS (SAY TEN MILLION U.S.DOLLA
ONLY)

BEST REGARDS,

E. BERNSTEIN
RAYAFINANCE,G. SWISS

*
21628 RAYAN UN
421808 DEB CH

بلاغ محاسب شركة الريان الى الرقابة الادارية والذى يؤكد وجـــــــود
أموال للريان فى الخارج .

MAGDI HASHISH & Co.
ACCOUNTANTS & AUDITORS
CAIRO : 22 KASR EL NIL ST. - PHONE 754162
P. O. BOX 2085 - CAIRO - TELEX 21045 MASH UN

مجدى حشيش وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
٢٢ شارع قصر النيل تليفون ٧٥٤١٦٢ صندوق بريد ٢٠٨٥ . القاهرة

السيد الأستاذ الفاضل

نائب رئيس هيئة الرقابة الأداريه

تحيه طيبه .. وبعد ،

أتشرف بأن أعرض على سيادتكم موجزا عن وضع شركة الريان للمعاملات المالية (ش.م.م) الذى عينت مراقب لحساباتها عن سنتها المالية الأولى المنتهية فى ١٩٨٧/١٢/٣١ — وبحكم وضعى كمراقب لحسابات الشركه بدت لى بعض الامور التى رأيتها تتعارض مع الأوضاع التى تظهرها أوراق الشركه والتى رأيت احاطتكم بها وأوجزها فيما يلى :

__اولا__ : تأسست الشركه فى شكل شركة مساهمه فى النصف الثانى من عام ١٩٨٦ .. وبدأت ممارسة النشاط فى أواخر العام وقد بلغت قيمة الأستثمارات التى تلقتها الشركه من عملائها حتى نهاية عام ١٩٨٧ حوالى ٨٠٠ مليون جنيه وقد أصدر السيد / فتحى توفيق عبد الفتاح — قرارا بأيقاف عمليات تلقى الأستثمارات التى كانت تقوم بها شركة الريان للأستثمار وتوظيف الأموال (فتحى توفيق عبد الفتاح وشركاه — شركة توصيه بسيطه) ونقل أرصدة حسابات العملاء المستثمرين بالشركه المذكوره حتى نهاية عام ١٩٨٦ الى شركة الريان للمعاملات المالية (ش.م.م) حيث بلغت اجمالياتها حوالى ٧٠٠ مليون جنيه وتم التعامل على أرصدة عملاء كل من الشركتين كوحده واحده — حيث بلغ اجمالى أرصدة العملاء من كلا المصدرين فى نهاية عام ١٩٨٧ حوالى ١٥٠٠ مليون جنيه بالعملتين المحليه والأجنبيه .

بعده / ٢

وكانت الشركه تصرف لعملائها دفعات شهريه تحت حساب الأرباح على أن يتم تسويتها فى نهاية كل سنه ماليه ,وقد بلغ الذى تم صرفه فعلا للعمـلاء خلال عام ١٩٨٧ حوالى ١٠٠ مليون جنيه بالأضافه الى حوالى ٤٠ مليـون دولار امريكى .

وقد واجهت الشركه ضغوط شديده من عملائها فى الشهور الأخـيره للمطالبه باسترداد اموالهم - وقد بدأت الشركه فى أول الأمر فـى الأستجابه لطلبات العملاء جزئيا الا أنها فى الوقت الحالى أصبحـت عاجزه تماما عن سداد طلبات الأستردادات المقدمه من العملاء ، هـذا بالأضافه الى توقفها عن صرف السلف الشهريه التى كانت تصرف للعمـلاء من قبل .

وفى اطار تقديم المشوره للشركه بشأن أوضاعها الحاليه نصحنـا ادارة الشركه بتحويل جزء من الأموال الموجوده بالخارج والتى تصـل طبقا للمعلومات المتاحه لدينا بالشركه الى مايجاوز ٤٠٠ مليـون دولار امريكى .

هذا وقد وعدت الشركه بتحويل جزء من اموالها وطلبت منى شخصيـا فى اواخر شهر يوليو ١٩٨٨ الأتصال بالبنك الأهلى المصرى للأتفاق معـه على تحويل ٥٠ مليون دولار امريكى من الخارج يعقبها ٥٠ مليـون دولار اخرى .. وقد أتصلت فعلا بالأستاذ / محمود عبد العزيز - نائب رئيـس البنك الأهلى المصرى - وأبدى أستعداد البنك لتقديم الخدمات البنكيـه المتاحه ، الا أنه قـد مضت مده طويله ولم يتم تحويل المبلغ وهنـاك شيكات صادره من الشركه مرتده لعدم كفاية الرصيد ، فقد أصبح الأمـر مقلقا ، وبناء عليه طلبت من الشركه توضيح آخر موقف مالى لأرصدتهـا بالخارج ، الا أننى لم أتلقى ردود حتى تاريخه .

بعده /٣

هذا وقد بدات الشركه فى التصرف فى بعض أصولها بالبيع مما زاد شكوكى فى احتمال مواجهة الشركه لمشاكل ماليه بالخارج لاسيما وأن لنا متطلبات بشأنها لم توافينا بها الشركه .

ولقد تقدمت الشركه بكتاب الى السيد الأستاذ الدكتور / وزير الاقتصاد - أفادت أن أرصدة الشركه بالخارج فى تاريخ صدور قانون تلقى الاموال فى ١٩٨٨/٦/١٠ بمبلغ مايزيد عن ٤٠٠ مليون دولار امريكى وأتشرف بأن أرفق لسيادتكم صورة الخطاب الموجه الى الأستاذ الدكتور وزير الاقتصاد فى هذا الشأن مرفقا به صورة التلكس المبلغ للأستاذ الدكتور وزير الاقتصاد برصيد حساب الشركه .

هذا وعلى الجانب الأخر ونظرا لأن الشركه قد خالفت القانون ولم تدعو الجمعيه العامه العاديه للأنعقاد حتى الآن - فقد قمت بتوجيه الدعوه بنفسى مباشرة الى عقد الجمعيه العموميه وأرفقت بها تقريرى عن حسابات الشركه ومركزها المالى ... وأتشرف بأن أرفق صوره منها لسيادتكم .

برجاء التفضل بالأحاطه واتخاذ ماترونه لازما فى هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..؛

تحريرا فى ١٩٨٨/٩/٨

مراقب الحسابات

مجدى حشيش

بسم الله الرحمن الرحيم

شركة الريان للمعاملات المالية — الريان

ش.م.م

خطاب أحمد الريان لوزير الاقتصاد الذى يعترف فيه بوجود أموال لــه فى الخارج .

السيد الدكتور / وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

تحية طيبة وبعد ،

نتشرف بالاحاطه بأن شركتنا قد تأسست فى شكل شركة مساهمة مصرية وفقــــا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك فى النصف الثانى من عام ١٩٨٦ .

وقد بدأت الشركة فى مزاولة النشاط وفقا لأغراضها المحدده فى المـــادة رقم (٣) من نظامها الأساسى حيث تنص على العمل فى كافة مجالات الاوراق المالية بالداخل والخارج والقيام نيابة عن الغير بادارة الاستثمارات ومحافـظ الاوراق المالـية .

ولما أن كانت الشركة تقوم نيابة عن الغير بأدارة استثمارات بالعمـلات المحلية والعملات الاجنبية فأن استثمار العملة المحلية قامت به الشركة فـى مصر واستثمارات العملة الاجنبية اضطرت الشركة لادارته خارج البـلاد فـى استثمارات متنوعة بأسم الشركة وذلك حتى يتسنى لها المحافظة على العملـة بنفس نوعها كعملة أجنبية وتحقيق عائد مناسب يعود بالنفع على المستثمريـن بنفس نوع العملة وحتى يسهل لها رد الاستثمارات لأصحابها بنفس ذات العملـة وليس بالجنية المصرى عند طلبها .

وتنفيذا لأحكام المادة (١٨) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى شـأن شركات تلقى الاموال والتى تقضى بنقل الارصدة الموجوده بالخارج وايداعها أحـد البنوك المعتمدة الخاضعة لأشراف البنك المركزى المصرى خلال ثلاثة أشهر مـن تاريخ العمل بهذا القانون وحيث أن استثمارات عملاء الشركة بالعملة الاجنبية بلغ حتى تاريخه حوالى (٤١٠) اربعمائة وعشرة مليون دولار نـود أن نحيط سيادتكم علما أن الشركة لها استثمارات بالخارج بلغت فى تاريخه حوالى (٤٤٠) اربعمائة وأربعون مليون دولار أمريكى لاغير وذلك فى صورة عقد استثمارات مـع شركة E.F. Hatton الامريكية بنيويورك بقيمة المبلغ " حوالى ٤٤٠ مليـون دولار " تقوم فيه الشركة الامريكيه باستثمار المبلغ على مدى خمس سنوات فى المجـالات

../..

- ٢ -

المختلفة - كالمضاربة فى سوق المال - والاسهم والسندات - والشركات - والعقارات والمعادن - والحبوب - وعقد استثمار المبلغ مع هذه الشركة مدته خمس سنوات بدءاً من فبراير ١٩٨٧ الى فبراير ١٩٩٢ وقد قامت الشركة الامريكية E.F.HAttON بأنشاء ثلاث شركات مملوكة لشركة الريان للمعاملات المالية المصرية بالكامل والشركات الثلاث على الوجه التالى :-

١) شركة الريان للأستثمارات العقارية

٢) شركة الريان للحبوب

٣) شركة الريان للأستثمارات

هذا بخلاف ماهو جارى تأسيسه من شركات اخرى وذلك بمقتضى تعاقد بين شركة الريان للمعاملات المالية وشركة E.F.HAttoN الامريكية لمدة خمس سنوات .

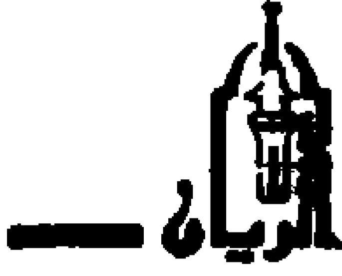
وبناء على ذلك فأن شركة الريان للمعاملات المالية تستأذن سيادتكم فى الترخيص لها بالاحتفاظ برصيدها بالخارج بعد مدة العقد أربع سنوات حتى يتعين استرداد هذه الارصدة فى المدة التى حددها القانون دون تحمل خسائر مؤكـــده .

ونود أن نشير الى أننا قد انتهينا من دراستنا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الى صعوبة توفيق أوضاعنا وفقا لأحكام القانون المذكور ولماكنا فى نفس الوقت لانرغب فى تصفية أعمالنا لمايترتب على التصفية من خسائر مؤكده تؤثر على المراكز المالية للمستثمرين لدينا لذلك فأننا نرى الاستمرار وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن نطرح على المستثمرين اختيار أحد السبل التالية :-

أ - الحصول على أسهم فى زيادة رأس مال الشركة فى مقابل الاستثمارات .

ب - الحصول على صكوك تمويل ذات عائد متغير المنصوص عليها فى المادة رقم (١٥) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ دون العمل فى مجالات التلقى وفقا لأحكام القانون المذكور .

../..



ج - الصفقة وتنطبق في شأنها القواعد العامة وما ينص عليه القانون .

هذا وسوف يتم استيفاء آراء المستثمرين لاختيار الأسلوب الذي يرونه مناسبا لهم .

وختاما فإننا نرجو من سيادتكم التفضل بالموافقة على طلبنا هذا ونود أن نؤكد لسيادتكم حرصنا على صالح المستثمرين لدى شركتنا الذين يزيد عددهم عن مائتين وخمسين ألف مستثمر .

كما أننا مستعدين لتلقي توجيهات سيادتكم في هذا الشأن .

وفقكم الله لما فيه خير البلاد ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

القاهرة في ١٩٨٨/٧/٧

رئيس مجلس الادارة

أحمد توفيق عبد الفتاح

٣٥ شارع الاهرام - الجيزة تليفون : ٨٥٢٠١١ - ٨٥٤١٩٥ - ٨٥٤١٨٧ - تلكس ٢٢٧٠٨١ ، ٢١٦٢٨ ريان
س.ت ١ تجاري رقم : ٧٠٥٩١ - بطاقة ضريبية رقم ٣٨١٣

بيان

من مجموعة شركات الريان

سرت فى الآونة الأخيرة إشاعة كاذبة ـ ضمن حملة الإشاعات المغرضة التى تستهدف النيل من مجموعة شركات الريان ـ مفادها أن الشركة قدمت قرضاً حسناً (بدون فوائد) إلى نقابة الصحفيين وبعض المؤسسات الصحفية القومية، وأن الهدف من وراء تقديم هذا القرض هو التأثير فى أقلام الصحفيين.

ومن الأسف أن البعض قد كتب مردداً تلك الشائعة المغرضة دون التحقق من صحتها، واستغل ذلك فى الهجوم بالباطل على مجموعة شركات الريان.

ويهم مجموعة شركات الريان أن تعلن للكافة عدم صحة تلك الشائعة ليس فقط لأن واقعة الإقراض المزعومة لم تحدث على الإطلاق وإنما أيضاً لأنه لا يدخل ضمن أغراض أية شركة من مجموعة شركات الريان تقديم القروض للغير، فضلاً عن أن القانون يحظر عليها مباشرة أى نشاط ائتمانى.

وتؤكد مجموعة شركات الريان احترامها وتقديرها لجميع الصحفيين ونقابتهم العريقة، وثقتها فى أن أقلام الصحفيين الشرفاء أسمى وأجل من أن تؤثر فيها أية قوة، ومن أن يستميلها أى مال.

وأن مجموعة شركات الريان التى يتم اختلاق بعض الأخبار غير الصحيحة ونسبتها إليها من حين لآخر لتعتبر ذلك ضريبة نجاح لكفاحها فى الإسهام فى النهوض بالاقتصاد القومى لمشروعاتها المدروسة والتى تقوم بها شركاتها المتخصصة.

مجموعة شركات الريان

اعلان الريان الذى ينكر فيه تقديم قروض للصحفيين

بسم الله الرحمن الرحيم

طلب الحصول على قرض من شركة الريان

الاسم :

تاريخ الميلاد ومحله

محل الاقامة :

رقم القيد بنقابة الصحفيين

الجريدة :

الحالة الاجتماعية :

الراتب الشهرى

قيمة القرض المطلوب :

اسباب طلب القرض

تحريرا فى / / ١٩٨٧

توقيع طالب القرض

ملحوظة

[illegible]

استمارة الحصول على القروض التى وزعت على الصحفيين

[redacted]

نموذج للعقود التى أبرمتها شركة الريان مع المؤسسات الصحفية المختلفة

=(عقد اتفـــاق)=

انه فى يوم الاحد الموافق ١٩٨٧/١١/٢٩ تم الاتفاق بين كل من :ـ

١) دار الريان للتراث ويمثلها الحاج/ احمد توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس الادارة

" طرف اول "

٢) مؤسسة [redacted] ويمثلها السيد الاستاذ/ [redacted]

" طرف ثـان "

" تمهيـــد "

حيث ان الطرف الثانى مؤسسة صحفية ومن نشاطها الطباعة التجارية

وحيث ان الطرف الاول يرغب فى طباعة بعض المطبوعات بمطابع الطرف الثانـى

فقد اتفق الطرفان على مايلى :ـ

١) يعتبر التمهيد السابق جزءاً لايتجزأ من هذا العقد .

٢) يعهد الطرف الاول للطرف الثانى بعمليات طباعة بقيمة المبلغ المتفق عليه وقيمته اثنين مليون جنية مصرى لاغير .

٣) سلم الطرف الاول دفعة اولى قدرها مليون ومائتان وخمسون الف جنيه عند التوقيع على هذا العقد .

٤) يسدد باقى المبلغ مع تسليم المطبوعات على دفعتين .

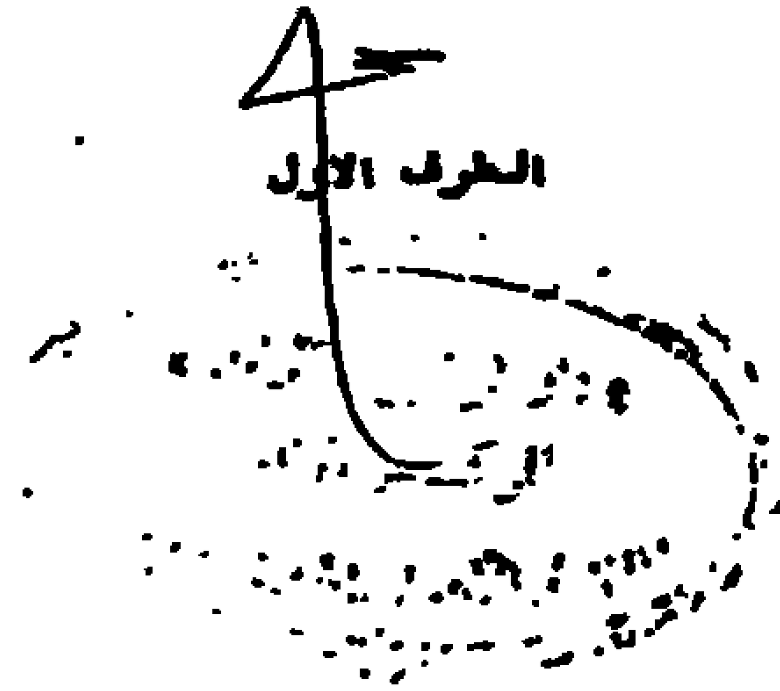
٥) من المتفق عليه ان الطرف الثانى يقوم بتسليم المطبوعات بمخازن الطرف الاول بالكيلو ٢٦ طريق مصر اسكندرية الصحراوى .

٦) يحدد الطرف الاول عناوين الكتب المطلوب طباعتها لدى الطرف الثانـى فى اقرب فرصة ويقوم الطرف الثانى باعداد عروض يوضح فيها عناصر التكلفة ليعتمدها الطرف الاول ويعتبر ملحقا لهذا العقد .

٧) اى خلاف " لاقدر الله " ينشأ بين الطرفين فى اى بند من بنود هذا العقد يلجأ فيه للتحكيم [redacted]

٨) تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخه للعمل بمقتضاها .

والله ولى التوفيق ،،

الطرف الثانى	الطرف الأول
[redacted]	



٧٧ شارع الأهرام - الجيزة - تليفون: ٥٣٦٥٩٩ - ٥٣٤٤٢٣ - تلكس: ٢١٧٠٨ ، ٢١٦٢٨ ريبان
سجل تجارى رقم ٨٨٠٩ بطاقة ضريبية: ٤٤٥٣ / الجيزة أول

١٠

بسم الله الرحمن الرحيم



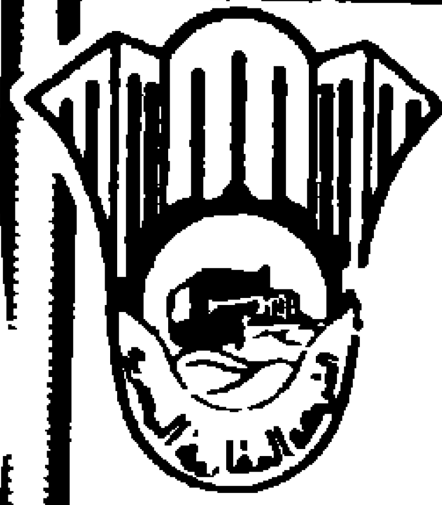
شركة الريان للمعاملات المالية
ش.م.م

الاعلان الذى وزعه أصحاب الريان على المودعين لبيع أراضي لا يملكونهـــا

* ارض مبانى بكنج مريوط ١١٤٠٠٠ م٢ القطعة ٢٠٠ م٢ المتر من ١٠٠ جنيه الى ١٥٠ جنيه بالمرافق والتقسيط على ٣٠ شهر والتسليم فور التعاقـــد
* ارض مبانى بالعجمى بين ابو تلات وابويوسف ٤٢٠,٠٠٠ متر مربع علـــى البحر مقسمة الى قطع ٢٠٠ م٢ القطعة والمتر من ٩٠ الى ٢٠٠ جنيـــه التقسيط على ٣٠ شهرا والتسليم فور التعاقد .
* ارض جميع الاغراض كاملة المرافق بالكيلو ٢٦ طريق مصر الاسكندريـــة الصحراوى امام مجمع الريان الصناعى ١٢٥٠٠٠ م٢ المتر من ٦٠ الى ٩٠ جنيه التقسيط على ٣٠ شهرا التسليم فور التعاقد .
* ارض جميع الاغراض على بحيرات [illegible] م٢ المتر [illegible] الى [illegible] جنيه التقسيط على ٣٠ شهرا التسليم فور التعاقد .
* ارض جميع الاغراض بجوار ملهى الكوكى بارك ١٥٠٠٠ م٢ المتر من ٣٠٠ جنيه ٣٥٠ جنيه القطعة ١٠٠ متر التقسيط على ٣٠ شهر والتسليم فور التعاقد .
* ارض مبانى فى مدينة السلام ٢٢٥٠٠٠ م٢ القطعة ١٠٠ م المتر ١٢٠ جنيه الى ١٦٠ جنيه التقسيط على ٣٠ شهرا التسليم فور التعاقد .
* مكاتب وعيادات ببرج الريان الادارى ش خليفة المأمون امام المستشفـــى العسكرى – المكتب مجهز من ٣٥,٠٠٠ الى ٤٠,٠٠٠ حسب كامل المرافـــق التقسط على ٣٠ شهرا التسليم فور التعاقد .
* محلات ومكاتب بارقى موقع بمصر الجديدة ١٠٠ شارع المرغنى المتر مـــن ٢٠٠٠ جنيه الى ٢٧٠٠ جنيه التقسيط على ٣٠ شهرا والتسليم فور التعاقـــد
* المعروضات [illegible] الشركة ولايزال لديها المزيـــد مما يحفظ للعملاء حقوقهم .

لا يوجد اي اراضي للشركة

للاستعلام والتعاقد ادارة الريان القانونية – الادارة الهندسيـــة بمشروعات الريان ش خلوع فوق محطة البنزين ايام الثلاثاء ، والاربعاء ، والخميس من كل اسبوع من الساعة ٩ صباحا الى الساعة ٤ مساء ابتداء من يوم الثلاثـــاء الموافق ١٨/١٠/١٩٨٨ .



تحذير

تحذر الشركة ...... العقارية المصرية

ومركزها الرئيسى ٢ شارع الدكتور
عبدالحميد سعيد
القاهرة

إحدى شركات هيئة
القطاع العام لاستصلاح الأراضى

من التعامل على الأرض المملوكة لها والكائنة بناحية غرب النوبارية والبالغ مساحتها ٦٢٢٧ فدان، والمخصصة لشركة الريان للمعاملات المالية - أو على جزء منها إلا بعد الرجوع إلى الشركة العقارية المصرية للحصول على موافقتها مقدمًا طبقًا للقواعد التى اقرتها الشركة فى هذا الخصوص.

ولا يتم الاعتداد بأى تصرف على خلاف ما تقدم.

وتحذير الشركه المالكه للاراضى

أجهزة التكييف [illegible] للمستثمر

م	الصنف	سعر البيع بدون مقدم على قسط واحد بعد ٣٠ شهر	الحد الأدنى للود... المطلوب تجميدها لل... انتهاء المدة المحددة لل...
١	جهاز تكييف ١½ حصان	١٥٢٥ جنيه	٣٨١٥ جنيه
٢	جهاز تكييف مونتي ٢ حصان	١٧٠٠ "	٤٢٥٠ "
٣	جهاز تكييف مطور تيدوري ٢ حصان	١٩٧٥ "	٤٩٤٠ "
٤	جهاز تكييف مطور بالريموت كنترول	٢٤٧٥ "	٦١٩٠ "
٥	جهاز تكييف إسبليت منفصل ٢¼ حصان	٢٨٠٠ "	٧٠٠٠ "
٦	جهاز تكييف منفصل ١٥٠٠٠ معلق	٢٥٧٥ "	٦٤٤٠ "
٧	مبرد مياه ١٧ جالون	٦٤٠ "	١٦٠٠ "
٨	ثلاجة تبريد زجاجات	٤٠٠ "	١٠٠٠ "

التوقيع

محاسب/ محمد أشرف السعد

تحايل أشرف السعد على المودعين لتجميد صرف ودائعهم

" إنتاج شركة النصر للسيارات "

م	الماركة	سعر البيع بدون مقدم على قسط واحد بعد ٤٨ شهر	الحد الأدنى للوديعة المطلوب تجميدها لحين الإنتظار المدة المحددة للسداد
١	نوفا ريجاتا مكيفة ١٩٨٧	٥٢٠٠٠ جنيه	١٣٠٠٠٠ جنيه
٢	بولونيز ١٩٨٧	٢٣٥٠٠ "	٥٨٧٥٠ "
٣	نصر ١٢٨ لوكس ١٩٨٧	١٨٠٠٠ "	٤٥٠٠٠ "
٤	نصر ١٢٨ جراند لوكس ١٩٨٨	١٨٥٠٠ "	٤٦٢٥٠ "
٥	سوبر فيتورا ١٩٨٧	١٨٥٠٠ "	٤٦٢٥٠ "

٤ الفسبا بجميع أنواعها للاستثمار

١	فسبا بياجيو إيطالى	٥٤٠٠ جنيه	١٣٥٠٠ جنيه
٢	فسبا باجاج هندى	٤٢٠٠ "	١٠٧٥٠ "
٣	فسبا كار إيطالى	١٢٦٠٠ "	٣١٥٠٠ "

محاسب/ محمد الأشرف سعد

الأدوات المنزلية للمستثمر

م	الصنف	سعر البيع بدون مقدم على قسط واحد بعد ٣٠ شهر	الحد الأقصى للمبلغ المطلوب بتسديده بالانتهاء من المدة المحددة لا
١	ثلاجة زانوسي ١٢ قدم	١١٣٠ جنيه	٢٨٢٥ جنيه
٢	ثلاجة زانوسي ٩ ½ قدم	٦٤٠ "	١٦٠٠ "
٣	غسالة جي جي فول أوتوماتيك	١٢٣٠ "	٣٠٧٥ "
٤	غسالة كولدير فول أوتوماتيك	١٤٢٥ "	٣٥٦٥ "
٥	بوتاجاز تكنوجاز شامل بالأنبوبة	١٢٥٥ "	٣١٤٠ "
٦	بوتاجاز إكسبير استانلس شامل الأنبوبة	١١٠٠ "	٢٧٥٠ "
٧	بوتاجاز إكسبير جيم شامل الأنبوبة	٩٥٠ "	٢٣٧٥ "
٨	ثلاجة كريازي ١٥ قدم	٣٦٢٥ "	٩٠٦٥ "
٩	ثلاجة كريازي ١٠ قدم	١٣٧٥ "	٣٤٤٠ "
١٠	ديب فريزر رأسي ١٥ قدم	٤١٠٠ "	١٠٢٥٠ "
١١	ديب فريزر رأسي ١٢ قدم	٣٥٠٠ "	٨٧٥٠ "
١٢	ديب فريزر أفقي ١٢ قدم	٢٣٢٥ "	٥٨١٥ "
١٣	بوتاجاز كريازي كهربائي	٢٤٢٥ "	٦٠٦٥ "

محاسب / محمد [illegible]

٠٣٤٥٤٣٢

شركة الريان للمعاملات المالية ش.م.م

برأسمال ٥٠٠٠٠٠٠٠ خمسون مليون جم

أمر دفع

التاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠
DATE

ادفعوا لأمر محمد حسن محمد حجوت
OR ORDER

مبلغا وقدره فقط مليون دولار أمريكي لا غير
OF

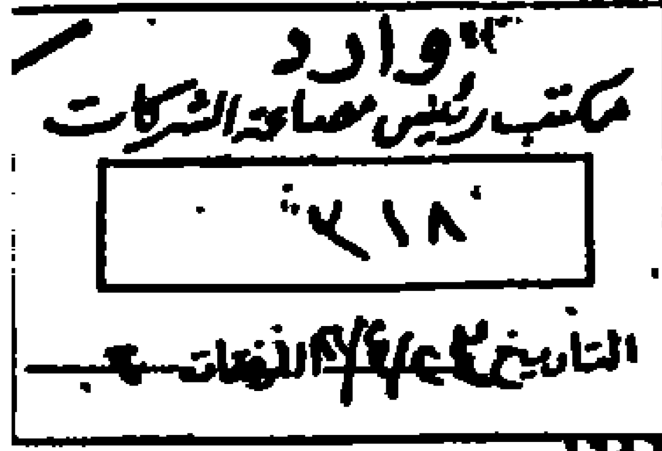
مسحوباً على بنك مصر رومانيا فرع

مليم جنيه
LE ١٠٠٠٠٠٠

شيك بمليون دولار من الريان لأحد تجار العملة يكشف أحد الوسائل التي لجأ اليها لتهريب أمواله للخارج بمعرفه تجار العملة .

الترخيص الذي حصل عليه الاخوه الريان من هيئه سوق المال لانشاء

شركتهم .. ولا يسمح لهم بجمع الأموال من المودعين .



بسم الله الرحمن الرحيم



الهيئة العامة لسوق المال
رئيس مجلس الادارة

قرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٦

بتاريخ ٢٣/ ٤ /١٩٨٦ .

بالترخيص بتأسيس شركة الريان للمعاملات المالية ش. م. م. اكتتاب عام

طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

رئيس الهيئة العامة لسوق المال

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون التجارة ،

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بانشاء الهيئة العامة لسوق المال ،

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٥ بتفويضنا في مباشرة اختصاصات الوزير المنصوص عليها في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ،

وعلى موافقة لجنة فحص طلبات انشاء الشركات بجلستها بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥ .

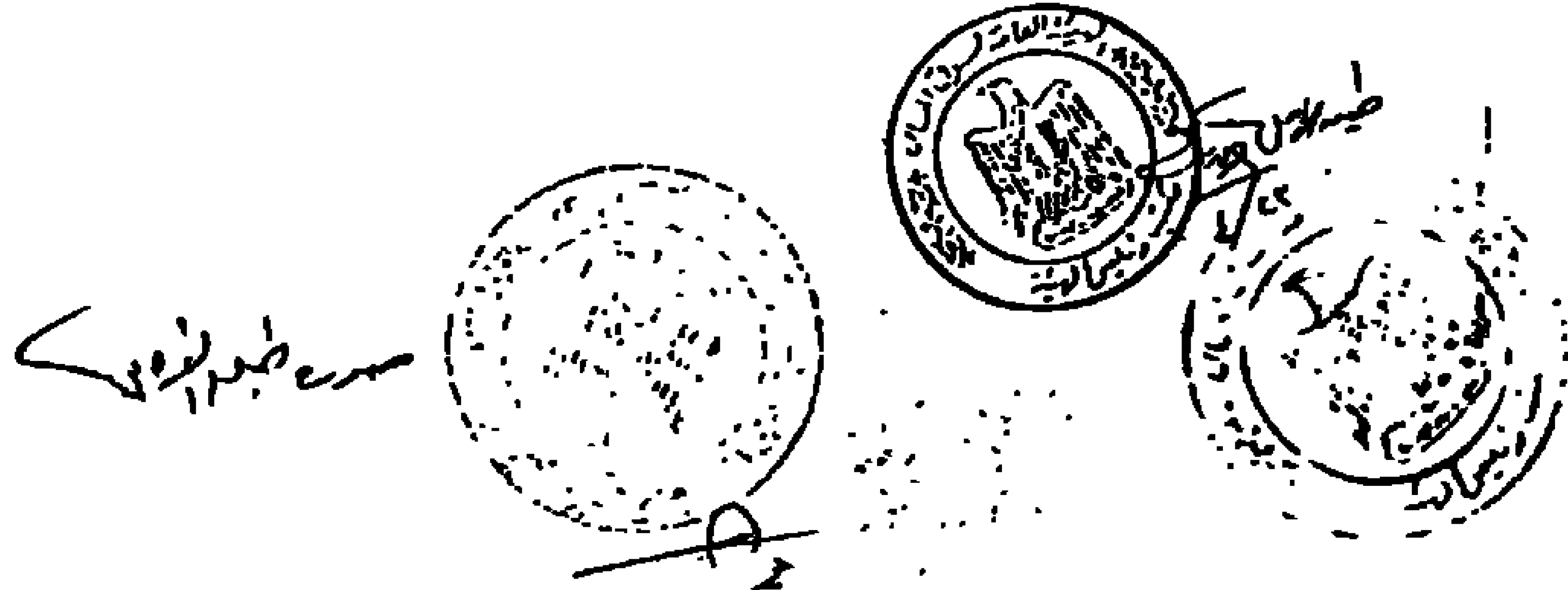
قــــرر :

مادة ١ : يرخص بتأسيس شركة الريان للمعاملات المالية - شركة مساهمة مصرية - برأسمال مرخص به قدره (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسون مليون جنيه مصري ، وبرأسمال مصدر قدره (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة مليون جنيه مصري موزعا على (١٠٠٠٠٠) مائة ألف سهم قيمة كل سهم (١٠٠) مائة جنيه مصري ونسبة مشاركة المصريين في رأسمال الشركة ١٠٠٪ ، وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والقوانين النافذة وعقد ونظام الشركة .

مادة ٢ : غرض الشركة :-

العمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية في المجالات الآتية :-

١- التعامل في الأوراق المالية للشركات المساهمة وتسويق الأسهم والسندات وغيرها من القيم المالية ، وشرائها وبيعها في السوق المحلية والسوق الخارجية .



بسم الله الرحمن الرحيم



الهيئة العامة لسوق المال

رئيس مجلس الإدارة

٢ـ تنظيم الاشراف على اصدار الأوراق المالية والترويج لها وضمان تغطيتها والقيام بأعمال الدراسات المالية الخاصة بعمليات الاصدار للاكتتابات •

٣ـ دراسة وتمويل الشروعات والعمليات وعبير مصادر تمويلها وتقييم الاستشارات اللازمة لها •

٤ـ القيام نيابة عن الغير بادارة الاستثمارات ومحافظ الأوراق المالية •

وذلك كله بما لايتعارض مع أحكام قانوني البنك المركزى والبنوك والائتمان •

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات التى تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى تعاونها فى تحقيق أغراضها فى مصر أو الخارج كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة وتشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية •

مادة ٣ : لايترتب على هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز للشركة •

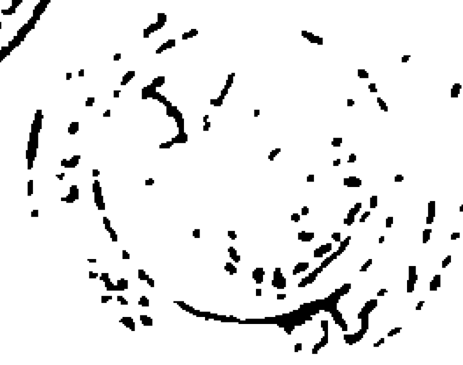
مادة ٤ : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية •

رئيس الهيئة

د. محمد حسن فج النور







(٠١٠)-١٩٨٥/٣/٢٢١/١٠٠٠٠)

هيئة الأوقاف المصرية

الإدارة العامة [illegible]

إدارة [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المهندس / مدير منطقة الوسط

تحية طيبة وبعد، إغتصبت شركات الريان الكائنة بشارع
الهرم مساحة ٢٢٠ مترا مربعا وهذا القدر [illegible]
[illegible] الحد الغربي [illegible] المدينة [illegible]
[illegible] / [illegible] المالكي / شارع الهرم
[illegible] ملك هيئة الأوقاف المصرية وقفا /
[illegible] الطالب [illegible] وقامت
شركات الريان بالمباني [illegible] الحدود [illegible]
[illegible] وقامت الشركة بالمباني وإغتصبت مساحة [illegible]
[illegible] إيقاف المباني [illegible] التسلم [illegible] وإعادة [illegible]
إلى [illegible] وذلك [illegible] على [illegible] المال العام
[illegible] على [illegible] البر والتراث
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٨٦/٢/١٦

١٩٨٦/٢/١١

١٩٨٦/٢/١٧

١٩٨٦/٢/١١

٨٦/٢/١١

شكوى لهيئة الأوقاف ضد أصحاب الريان تتهمهم فيها بالاستيلاء على أراضيها .

إقـــــــرار

أنــه في يــوم ... مـــارس ١٩٨٢

قـــد تحـــرر هذا الاقـــرار بين كل من :-

اولا : فتحـــى توفيق عبـــد الغنـــام

ثانيا : أحمـــد توفيق عبـد الغنـــام

ثالثا : محمـــد توفيـــق عبـد الغنام

والمقيمـــون بالعنوان :- ٢٥٠ شارع الاهـــرام

نقـر ونتعهد بصفتنا الشركاء المتضامنين والمديرين لشركة الريان ... للتجارة وتوظيف الأموال والمشهرة برقم ٣١٢/١١٨٢ شركات الجيزة - بأن الأسهم ... المشتراه بأسمائنا بالشركات المساهمة وغيرها من الشركات أيضا هي ملك الشركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال ... وأنها لا تعتبر ملكا لنا ولا تدخل ضمن تركتنا وأنها هي ملك الشركة المستثمرة لأموال المودعين ... لجميع مودعي الأموال بالشركة ... على الحصص والأسهم والسندات المشتراه بأسمائنا الخاصة.

وهذا الاقـــرار يسري على جميع الحصص والأسهم المشتراه بأسمائنا ... هذا الاقـــرار والتي سيتم شراؤها بعد ذلك وهذا الاقرار ساري بصفة دائمة.

الثالث	الثانى	الاول

وزارة العـــــدل

مصلحة الشهر العقـــاري

مأمورية الدقي

محضر تصديق رقم ٢٠٠١ ب لسنة ١٩٨٥

أنه في يوم ... الموافق ٢١/٣/١٩٨٥ ... تم التصديق على ... السادة :-

١- فتحى توفيق عبد الغنام ويحمل بطاقة عائلية ٧٢٠/١٩٧٢ سجل الدكتور سليمان ٢٦٦٢٧٨٢

٢- أحمد توفيق عبد الغنام ويحمل بطاقة ... ٢٩٨/١٩٧٢ ... ٢٩٦٨١٢

٣- محمد توفيق عبد الغنام ويحمل بطاقة عائلية ١٨٥٥/١٩٧٨ سجل الدكتور سليمان ١٩٩٠٠٨

أمامنا نحن ... الموثق بالمأمورية المذكورة

اقرار من الاخــوه الريان بأن كل الشــركات التى يملكونها ملك للمودعيـــن

ويتم توثيقه فى الشهر العقارى .

اقرار وريه الاحوه الريان على المودعين في شركة الهلال بعد عرض صاحبها للتنازل عن ٦٠ ٪ من أموالهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

إقــــــرار

أقر أنا الموقع على هذا المساهم لمجموعة شركات الهلال وعنوانها ٢٢٢ شارع الحجاز - مصر الجديدة - وصاحب حساب رقم - وبطاقة ش/ع - صادرة من مكتب سجل مدنى بتاريخ / / ١٩م على الآتى :

أولا : أوافق على ماتم بشأن بيع كافة أصول مجموعة شركات الهلال بجمهورية مصر العربية إلى مجموعة شركات الريان بما عليها من إلتزامات تجاه كافة الهيئات الرسمية والغير رسمية وذلك نظير مبلغ ١٤٫٣ مليون جنيه (أربعة عشر مليون وثلثمائة ألف جنيه مصرى لا غير). على أن يوزع هذا المبلغ على مستثمرى مجموعة شركات الهلال كل حسب رصيده فى ١٩٨٧/١/١م وبنسبة تبلغ حوالى ٤٠٪ تقريبا من هذه الأرصدة وحسبما تسفر عنه الحسابات النهائية لأرصدة المستثمرين.

ثانيا : أوافق على ماجاء بالعقد المبرم بين السيد الدكتور / أحمد توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات الريان ولجنة الخمسة عشر الممثلة لمعظم مستثمرى الهلال والمؤرخ فى ١٩٨٨/٨/٣م والذى يضيف لرصيد المستثمرين مبلغ ٩٫٧٧٥ مليون جنيه (تسعة ملايين وسبعمائة وخمسة وسبعون ألف جنيه مصرى لا غير) تودع لدى مجموعة شركات الريان لحساب مستثمرى مجموعة شركات الهلال . على أن يوزع هذا المبلغ المودع والسابق الذكر على مستثمرى الهلال كل حسب رصيده فى مجموعة شركات الهلال فى ١٩٨٧/١/١م بنسبة تعادل حوالى ٢٥٪ تقريبا من هذه الأرصدة .

ثالثا : أوافق على أن المبالغ التى يمكن تخفيضها من الإلتزامات الخاصة بمجموعة شركات الهلال وكذلك الحصيلة الناتجة عن تحصيل الأموال المستحقة لمجموعة شركات الهلال لدى الغير والبنوك توزع على مستثمرى عامى ١٩٨٧/٨٦م فقط طبقا لأرصدتهم فى ١٩٨٧/١/١م تعويضا عن الأضرار التى لحقت بهم .

رابعا : أوافق على أن أسلم كافة المستندات التى أحملها والتى تحفظ حقوقى تجاه مجموعة شركات الهلال فى حالة تسلمى لصكوك رصيدى فى مجموعة شركات الريان من مبلغ (التسعة ملايين وسبعمائة وخمسة وسبعون ألف جنيه مصرى) وأوامر الدفع الصادرة لى من مبلغ (الأربع عشرة مليونا وثلثمائة ألف جنيه مصرى).

خامسا : بعد تسلمى لصكوك رصيدى وأوامر الدفع الصادرة لى والسابق الأشارة إليها فى البند رابعا أقر بأننى متنازل عن جميع حقوقى وليس لى الحق فى الرجوع على مجموعة شركات الهلال أو مجموعة شركات الريان سالفا أو مستقبلا .

سادسا : أوافق على جميع تصرفات لجنة الخمسة عشر الممثلة لمعظم المستثمرين باعتبارها ممثلة لنا وجاءت باختيارنا لتحقيق مصالحنا .

وهذا إقرار منى بذلك .....

المقر بمافيه

الإسم :

التوقيع :

التاريخ : / / ١٩م

محكمة ________ (استمارة رقم ٣٠ ...)

حكم

باسم الشعب

محكمة ________ بجلستها العلنية المنعقدة فى يوم ________ سنة ١٤٠

(________ سنة ١٩٨٧) تحت رياسة السيد / ________ القاضى

وبحضور السيد / ________ النيابة والسيد / ________ أمين السر

أصدر الحكم الآتى بيانه :

فى قضية النيابة العمومية رقم ________ سنة ١٩٨٦

________ مدعى مدنى بمبلغ ________

ضد :

[illegible]

بيان بجرادات المطالبة بالرسوم المدنية

بيان إجراءات التنفيذ

حكم البراءة الذى حصل عليه سائق محمد الريان والذى سعدها أقام دعوى ضد محمد يتهمه فيها بتحريضه على قتل زوجته .

المحتويات

رقم الإيداع ٢٨٥٤/ ٨٩

مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر

الاختراق

الغلاف : عماد حلمي

فى البدء نشأت شركات توظيف الأموال فى مصر بشكل سرى وبطريق التسلل المخطط .

ولكن .. سرعان ما تخلى أصحابها عن السرية وعمدوا إلى الإشهار وفى غضون سنوات قليلة تحولوا إلى نجوم داخل المجتمع تطاول شهرتهم شهرة نجوم الكرة والفنانين .

وصاروا أصحاب نفوذ قوى فى البلاد .. وتسابق كثيرون لكسب ودهم وإرضائهم ! وتبارت أحزاب وقوى سياسية عديدة فيما بينها لتأييدهم ودعمهم ! وتكالب الآلاف من المواطنين على تسليمهم ـ وبكل الرضا ـ مدخراتهم ليظفروا بالربح السخى ..

ولكن ..

هؤلاء الذين اقترنت الشهرة بأسمائهم .. وتراكم النفوذ بين أيديهم .. كانوا ـ مع ذلك ـ مجرد دمى أو عرائس متحركة .. هناك من حركهم ولعب بهم !

فهذه الشركات التى تمكنت من اختراق المجتمع والعديد من مؤسساته وأجهزته كانت هى الأخرى ، وقبل أن تبدأ ، مخترقة !

اخترقت بالتفكير والتوجيه !

كيف حدث ذلك ؟ .. ومتى حدث ؟

ومن الذى خطط لإنشاء هذه الشركات ؟

ولماذا نجح (المابيتشو) فى خداع مئات الآلاف من المواطنين .

وما هى شبكة المصالح الواسعة التى نسجوها ؟ .. ولماذا كانت مثلثة الأضلاع تتكون من المسئولين السابقين والحاليين ، والصحفيين ، ورجال الدين ؟

ولماذا .. تأخرت مواجهة هذا الاختراق الهائل ؟

يتصدى لكافة هذه الأسئلة وبترتيب ورودها على ذهن القارىء هذا الكتاب للكاتب الصحفى عبد القادر شهيب أحد قادة الحملة الصحفية الشجاعة ضد فساد توظيف الأموال وهو يصوغ من الحقائق والوقائع والأرقام دراما مثيرة .. وصادقة .. تتضمن بين مشاهدها العديد من المفاجآت والكثير من الأسرار .

مطابع الاهرام التجارية القاهرة ـ مصر